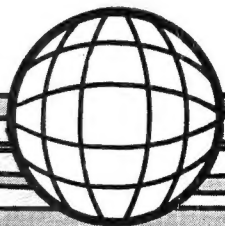


الاستنارة الأمثلة للبلاد العربية

دكتور محمد مبارك حمير



دار الفكر العربي



الإستثمار الأثري للبلاد العربية

للدكتور مبارك مجيد

اهداء المؤلف

إلى « الذين يمشون على الأرض هونا »

(قرآن كريم)

مبارك ميمر

تصدير

امتدت يد القلي الى الكتابات المتعلقة بنظرية الاستثمار — بأصولها وفلسفتها القديمة — فكادت تطورها بحيث أصبحت لا تستهوي افئدة الباحثين ولا تأسر انتباههم .

ومن ثم فقد بات الادب الاقتصادي فقيرا الى تطوير نظرية الاستثمار على نحو ينسقى مع تطور الفكر الاقتصادي الحديث عامة ويسد احتياجات التنمية الاقتصادية خاصة .

وانطلاقا من ذلك نجحت فكرة وضع هذا المؤلف الذي نادمه الى القارى الكريم حاملا بين دفتيه نظريتنا عن الاستثمار الامثل .

ويمكن أن تمثل جوانب الامة التي يرضها مؤلفنا رهن التقديم فيما يتلو من بيان .

أولا — تقوم نظرية هذا المؤلف اساسا على النظرية الرياضية الحديثة للتحصيلة بأبجاز في الرفع الى الحدود العليا و (او) الخفض الى الحدود الدنيا متنبها معية تؤدي الى تنظيم أهداف محددة .

ويتجلى الجانب العملي لهذه الامة بالنسبة الى الاستثمار في الدول الناهضة عامة والعربية خاصة حيث تتمحصل مقتضيات كمجبل تنمية استثماراتها في الرفع الى الحدود العليا مواردها المحددة توصلا الى تعظيم نتائج التنمية الاقتصادية .

ثانيا — أن نظرية الاستثمار الامثل التي يقدمها مؤلفنا الحالي ليست وفقا على الصمد القوي وإنما تطبق على للشروعات التجارية حيث تلتخص النظرية بأبجاز في محاولة الرفع الى الحدود العليا متنبها معينة (الايرادات) مع الخفض الى الحدود الدنيا لتنبها أخرى (التكاليف) .

كذلك فإن نظرية الاستثمار الامثل تهي الى تبين الشروع الامثل من بين عدة مشروعات مقترحة على الصمد الخامس والقوى سواء بمواء .

ثالثا — نستمر نظرية الاستثمارات الأمثل رهن لتقديم التنمية الحديثة بحيث
تبنى صرحها على وكاز من التقدم التكنولوجي بما يستهدفه من زيادة وعرض
وتنوع الناتج من السلع والخدمات .

ولعل قارئى فى غنى عن ان نذكره باحتياجات التنمية الاقتصادية فى الدول
العربية إلى الاستفادة القصوى والمعالجة فى الضمار للنمو عنه .

رابعا — تدعم الأهمية العملية للمؤلف الراهن بما اثره به مؤلفه من تحليل وتقييم
للاستثمارات فى الدول العربية خلال سلاسل زمنية معينة .

هذا فضلا عما اضافهُ المؤلف من تقديم دليل الاستثمار فى مختلف الدول العربية .

خامسا — أوضح المؤلف بأسلوب عمل تطبيقي مبسط كيفية الأخذ بنظرية الاستثمار
الأمثل بالبلاد العربية جميعا — للفوائد النظرية لمؤلفه من اطرافها .

سادسا — تركز نظريتنا فى الاستثمار الأمثل على البعدين للسكان والزمانى :الاول:
آيته ما تأخذ به النظرية نفسها من النظر إلى الاقتصاد القوى باعتباره سلطة متكاملة من
للمشروعات والانشطة الاستثمارية للترابطة ذات الآثار وردود الافعال للعبادة به وفى
تخطيطها لجال الاستثمار الى مجالات الانتاج والتمويل والتجارة الداخلية والخارجية . زد
على ذلك تطبيقها للمشروع التجارى الفرد والاستثمار القوى فى جملة .

أما البعد الزمانى للنظرية فيلصحب إلى الاجازة للسبة والاجازة للاحة للمشروعات
الفضلى كما تناول بالبحث والتحليل مراحل النمو الاقتصادى حيث تتناير اجاده وإذ كان
حساب مثالية الاستثمارات .

سابعا — إن فصحرة الكتاب وموضوه ليسا مسؤولين بحيث يعتبر مؤلفنا — إلى
حد ما — فنامن التجديد والابداع فى محاله الخاص .

ونحن اذ نتقدم بهذا المؤلف الى القارئ ليحددنا امل كبير في أن يجد مكاننا
شاغرا بالمكتبة العربية وفي أن يرضى احتياجات القارئ العام والقارئ الخاص بالبلاد
العربية .

والله ولي التوفيق ؟

بارك ميمر

كتب أخرى صدرت ونشرت للدؤلف :

- التقييم الاقتصادي والمحاسبي .
- التخطيط الاقتصادي .
- المشاكل والحلول الاقتصادية للدول العربية .
- ضرائب وتطور اقتصاديات الدول العربية .
- الحوافز الاقتصادية واستخدامها بالدول العربية.
- الاسعار بالدول العربية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية .
- التوازن الاقتصادي وامكانياته بالدول العربية .
- التنسيق الاقتصادي والصناعي للدول العربية .
- الحسابات الاقتصادية القومية .
- الانظمة الاقتصادية للدول العربية .
- المستقبل الاقتصادي والمالي للدول العربية .
- المكافأة الاقتصادية واستخدامها بالبلاد العربية .
- التنمية النموذجية لاقتصاديات الدول العربية .
- الاشتراكية وتطبيقها بالدول العربية .
- للايزانيات الحاسبومية العربية وعلاقتها بالتخطيط الاقتصادي .
- السياسيات المالية والتفدية لحطط التنمية الاقتصادية
- تمويل التنمية الاقتصادية .
- الضمان الاجتماعي .

المبحث الاول

نظرية الاستثمار الامثل

يقتضينا شرح نظريتنا عن الاستثمار الامثل ان نظهر القارىء بادية ذى بدء على مانعنيه في مؤلفنا الحالى باصطلاح « الامثل » التواء عنه .
ونحن نعى بالامثل ذلك الاكبر مثالية .

كذلك فاننا نقصد بالمثالية اقصى تعظيم يمكن لدوال تفضيل واهداف معينة اقتصادية واجتماعية وسياسية في ظل فروض معطاء وإمكانيات معلومة وفي إطار أنظمة اقتصادية خاصة على نحو ماستيفي في بيانه آتقنا .

اما عن ذلك « التعظيم » الذى تعتبر المثالية اقضاء فتشخصه في الرضخ إلى اقصى حدود الخفض إلى ادنى حد لقيم معينة أو التأليف الانسب بين هذين الرضخ والخفض معا .
ومفهوم المثالية الذى نحاول بسطه مفهوم نسبى لمشكلة اختيار معينة .

وتكون المثالية ما يتحقق عندما نتوصل إلى افضل اختيار ممكن . وتتمثل المحددات فيما يتواجد فقط وبالفعل في المركز المظم موضوع الاعتبار .

وجدير بالذكر ان موضوع المثالية يتور بالنظر إلى أنه يتوجب اختيار عمل معين .
وتعتبر الحالة مثالية شريطة كونها قائمة أولا وممكنة ثانيا ووحيدة (أو فريدة)
ثالثا .

ويتوجب ان نوضح ان ما سقناه آنفا من انصراف « الامثلية » أو المثالية إلى ذلك التعظيم والرفع إلى أقصى حدو (أو) الخفض إلى أدنى حد يتأصل - في حالة الاستئثار (أو) التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة () - إلى رفع للمائد وخفض للتكاليف (بما سنانى على تحديد ابعادهما وحساباتها آجلا .

وتصور مشكلة التعظيم - أو مشكلة الاختيار - في هذا الصدد في البحث عن تلك العوامل والحدود التي يعطى أقصى رفع و (أو) أدنى خفض لها أكبر عائد مستطاع في اقصر وقت ممكن .

ويقتضى التوصل إلى الاستئثار الامثل اجراء الاختيار والمقارنة بين جميع التغيرات الصالحة للاستئثار المقترحة قيد المفاضلة .

وينبنى الاخذ في الاعتبار بانه كلما زاد مجال وعدد تلك التغيرات تددت امكانيات الخطأ في الحكم على الاستئثار الامثل وذلك على ما يشور في هذا المجال من صوبآت سيجرى الحديث عنها فيما بعد .

وتتور هنا مناقشة وتقدير الامكانيات المادية والبشرية والعينية المتاحة وعوامل الندرة والوفرة النسبية وتقدير الفرص المضاعة والاستئثارات البديلة في مواجهة الاهداف ودوال التفضيل المنشودة والمقررة .

وتحتل المناقشة والتقدير النوه عنها مجالا واسما متعدد الجوانب وكثير المشاكل مما يضئى على نظرية الاستئثار الأمثل قدرا كبيرا من العمق والاهمية ونحتاج عليها في نفس الوقت عددا غير قليل من المشاكل المطلوبة حلولا سليمة .

وأية ذلك أنه عند تقديرنا للمائد والتكلفة ينبنى عدم الاقتصار على المشروعات موضوع المشكلة بل يتوجب الاخذ في الحساب المشروعات الاخرى التي يمكن ان تؤثر على - او تتأثر بالاولى مما نقول له الآثار المباشرة والآثار غير المباشرة وما يدخل عند علاجه في حساب الفرص البديلة على نحو ما سنانى على ذكره آجلا :

وينبى بصفة عامة النظر إلى الاقتصاد القومى باعتباره سلسلة متكاملة من المشروعات والاشطة المترابطة ذات العلاقات والآثار المتبادلة . ويتوقف مدى نجاح الحكم على مثالية أو أمثلية الاستثمار على قدر اتساع مجال الدائرة التى تنفى تلك المشروعات .

بسله إن تقدير وحساب الأمثلية للاستثمارات الأصلية لا يجوز ان يقف عند التخصيط ؛ او مانسية بالاجازة المبقة إنما تمدها إلى مراحل التنفيذ والادارة والتشغيل والانتاج والتسويق .

ومن ثم فان عملية التقدير تخضع فى الرحلة الاولى لمعاير وحسابات تقويم الاجازة او التقويم المسبق بينما تدرج المراحل الاخرى فى تقويم الاداء .

كذلك فان تقدير وحساب امثلية الاستثمار لا يقتنع بمجال الاستثمار وحده بل بمجاوره إلى مجالات الانتاج والتمويل والتجارة الداخلية والخارجية والامعان .

وهذا ببنى من ناحية المنطق أنه لاسبيل إلى اقامة وتشغيل استثمار أمثل فى اقتصاد يقتصد اسباب المثالية كما يبنى ضرورة احكام اسباب الترابط والتناسق .

ليس ذلك فحسب بل أن تقدير وحساب النوائد والتكلفة يمكن أن يكونا على مستوى جزئى فى حدود الصالح الخاص كما يمكن أن يتطاولا إلى الصميد السكلى للاقتصاد القومى فى صورة المصلحة العامة على ما يقوم بينهما من تمارض واختلاف فى المفاهيم وطرق وأدوات القياس وكيفيته . ولعل ذلك ينقلنا إلى الاملاخ إلى إختلاف الأنظمة الاقتصادية وبالتالي إختلاف فلسفاتها بما ينمكس على مثالية التنظيم .

ولا يقل أهمية وفاعلية عما سبق عامل البعد الزمنى فى نظرية الاستثمار الأمثل سواء نظرنا إليه نظرة كلية وعامة على مستوى مراحل النمو الاقتصادى حيث تتباير ابعاد واران وحسابات المثالية فيها بينها أو نظرنا إليه نظرة جزئية وخاصة على مستوى المشروع الاستثمارى الفرد وذلك بالنسبة إلى عنصر التراخى فى المائد والتكلفة بانواعها بما يغضى إلى نتائج هامة على الحسابات النهائية والحقيقة لصادق المائد .

وقل مثل ذلك من أهمية على البعد المكاني لنظرية الاستثمار الامثل حيث تتور كثير من العوامل الاستراتيجية وتشترج عديد من المشاكل الهامة الواجب اخذها في الحساب والمنطقة على سبيل المثال بحسابات التكاليف والفرص البديلة لعوامل الانتاج والخاصة بالوفورات الخارجية والمتعلقة بحجم المائد والراجعة كذلك إلى توزيع واستواء التنمية وتوزيع الدخل القوي على الصعيد الأقليمي أخذ الاعتبارات المدالة والرفاهية الاجتاهية في الحسبان .

ومن ثم فاننا حيايل مشككة ذات خصائص على جانب كبير من الأهمية آيتها :

أولا : ذلك التنظيم المتمثل في الرفع الى الحدود العليا و (أو) الخفض الى الحدود الدنيا خاضعين بالايارات والتكاليف .

ثانيا : أهمية مجالها التعلق بالاستثمار عصب التنمية والتقدم الاقتصادي ووجهها .

ثالثا : تلك النسبية المتحصلة في الاختيار للمشروع الأمثل بين عدة مشروعات معينة والتباينة بباين الصالح الخاص والعالم وبعد ذلك وأكثر منه بما للمذاهب الاقتصادية والاجتاهية (رأس مالية واقتصادية) وحتها .

رابعا : ذلك الارتباط والتشابك القاعان بين الاستثمار وباقي التغيرات الاقتصادية والتطلبان بين مختلف القطاعات والأنشطة الانتاجية والمنابت الاستثمارية وميرتها .

خامسا : ذلك التباس والحساب التطلبان للتوصل إلى الاختيار الامثل للاستثمار الامثل ، فضلا عما تتم به .

سادسا : ضرورة تحقق انطباقها في العمل انطباقا صحيحا وكاملا .

هذه المشككة التي نحن بصدها تستازم نظرية تشرح فلسفتها وتحدد أسبابها وتحملو أصولها وأسسها الفكرية وتوضح العلاقات للتبادله الخاصة بها وكيفية التاليف بينها ثم تتبدع وسائل وطرقا لقياس والحساب الممكن بواسطتهما الخلوصل إلى الحلول المثلى وتبين

أخيرا مدى صحة فروضها وأصولها وأسماها وطرقها القياسية في مجال الاختبار والتطبيق العملي .

والنظرية التي نحاول نسج خيوطها تتألف من ثلاث أجزاء متصلة اتصالا عضويا وثيقا :

أولها : متملق بالجانب النظرى الفلسفى البحت .

الثانى : منصرف إلى الناحية القياسية .

الثالث : كاشف عن مدى صحة فروض النظرية ومنطقها وأساسا في ميدان التطبيق العملى .

أولا : الجانب النظرى الفلسفى البحت لنظرية الاستثمار الأمثل - يقتضينا بحث وتحليل الجانب النظرى الفلسفى البحت لنظرية الاستثمار الأمثل أن نأصله إلى أصولها الحقيقية .

ونرى أن نحلل هذا الجانب إلى ثلاث أركان أساسية :

أولها : يتنبا تصوير الأساس للمنطق والتبريرى للنظرية .

أما الركن الثانى فيتنبا تحليل موضوع النظرية ذاتها .

والركن الثالث ينتهى إلى تكييف مختلف جوانبها .

ونعالج الركن الأول الخاص بالأساس المنطقى والتبريرى لنظرية الاستثمار الأمثل فنقول إنه يتخذ ركائزه من تلك المبررات التي نزع المرور مع القارىء بها مروراً سريعاً فيما نردفه من بيان .

وليس ثمة شك في أن القارىء على بينة بما يقضى اليه دافع الربحية الخاصة في الاقتصاديات الرأس مالية من حفز للرأس مالى على تكثير أرباحه وبما تسهم به المنافسة

ازكاء لعوامل الاسترباح واسبابه بحيث يقضى غرض تعظيم الربح إلى البحث عن افضل الاستراتيجيات .

ولا نشك انه يمكنه القارىء أن يرفع هذه الصورة الفردية على الصعيد القومى (رأس مالى كان أو استثماريا) فيجدها وقد كشفت له عن ذلك التسابق الذى تلتق فيه كل دولة بنفسها ونفيسها رغبة في تعظيم دخلها القومى بفضل استخدام الاستراتيجيات المثلى .

وإذا كان الهدف تعظيم الدخل بواسطة الاستراتيجيات المثلى قائما لدى الفرد والدولة على السواء فإن دونه مشكلة متصلة في ندرة الموارد (طبيعية أو مالية أو مصادية أو بشرية) أو في عدم كفاية رأس المال القومى أو في قصور التقنى الاجنبى أو في فقر الامكانيات الفنية .

والحل المنطقي لهذه المشكلة يتشخص بصفة اجمالية في البحث عن التكاليف الامثل للواردات بنية اجتفاء أكبر عائد ممكن ولكيما يمكن التوفيق إلى أفضل مشروعات استثمارية مع المزوف عن تلك الأدنى عائدا أو التهدة بالفشل مما يضمن حسن استغلال الموارد الاستراتيجية على أفضل وجه ممكن .

ويجدر بنا ان نذكر القارىء بأن النمط الاستراتيجى الامثل يختلف في كل ماسبق باختلاف الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية التى تدين بها الدولة وباختلاف دوال التفضيل السائدة بها فضلا عن تبين الأهداف المقررة والإمكانيات المقدرة .

ونضيف إلى ما أسلفناه أنه يمكننا تلخيص الأساس المنطقي لنظرية الإستثمار الامثل في الاستخدام المنطقي للامثل للواردات الانتاجية ولعوامل الإنتاج حيث تتوجب مراعاة مختلف الإيرادات والإنتاجيات لمختلف عوامل الإنتاج مقارنة بتكاليفها مع تقدير ذلك المدى الذى يمكن التدهاب إليه في استغلال عوامل إنتاجية معينة اخذ في الاعتبار بقوانين النفاة وتحقيق أقصى ربحية وإنتاجية ممكنة .

ليس ذلك فحسب بل أن الاستخدام المنطقي والامثل لنظريتنا رهن البيان ينسحب إلى مجالات فنون التخطيط المساعدة على اختيار أفضل أنواع المشروعات الاستثمارية وموائمتها والتأليف الأمثل بينها .

كذلك فإن التقدم الفنى التكنولوجى يتيح ارضا طيبة لاقامة نظرية الاستثمار الامثل .
ومن الخير ان نشير إلى ان هذا التقدم يشكل عملية مستمرة للتطور الاجتماعى الذى يترتب على اكتشاف المبادئ النظرية لزيادة الانتاج من السلع والخدمات .

وإذا كان ليس يسيراً التوصل إلى تحديد حاسم للمراحل المختلفة لذلك التسلسل قولاً بأنها تشكل التقدم الفنى الضيق إلا أننا نستطيع الكشف عن ثلاث مراحل للعملية تتمثل فى الاختراع والتجديد والانتشار .

ومن الجدير بالذكر كذلك أن التقدم الفنى يتحقق فى الانتاج تحت أشكال جـد متنوعة .

ويجلى تعدد وتنوع هذه الاشكال عندما نحاول تحديد نقطتين هامتين :

النقطة الأولى : العوامل التى يتناولها التقدم الفنى من بين تلك المتضمنة فى العمية الانتاجية .

ويمكن القول اجمالاً فى هذا الصدد أن تطبيق التقدم الفنى قد يأخذ الاشكال التالية الذكر :

١ - التوسع فى أبعاد المؤسسة بحيث يتيح نفس الناتج باستخدام نفس عوامل الانتاج أخذاً فى الاعتبار لأن بعض عوامل انتاجية معينة تزايد انتاجيتها بآدى ذى بدء ثم لا تلبث أن تنكس على أعقابها الأمر الذى يستتبع استحداث تغيير وتعديل فى النسب التى يتم على أساسها التأليف بين عوامل الانتاج .

وبعدئنا فى هذا الصدد B . Skeirstead بأن ثمة عوامل انتاجية معينة يجرى

استغلالها بكثافة أكبر وذلك بموازرة عدد متزايد من العوامل التنفيرة . وهو يؤكد أن دالة الاناج لا تكون في واقع الأمر خطية ومستمرة .

٢ - الاحلال بين العوامل الاتاجية خارج طائفتين اثنتين - هما : رأس المال والعمل وذلك لاناج نفس الناتج بحيث أن الشروع الذي يستغل عوامل أنتاج متنوعة ومتنوعة لا يتبع بتصنيف ثنائي وعام لغض في تطوير وسائل أنتاجه .

٣ - إدخال عوامل جديدة لاناج نفس المنتجات على نحو ما يحدث بالنسبة إلى الآلات الجديدة التي تستلزم توظيف أخصائيين لم يستخدمهم الشروع قبلا أو المواد الأولية غير المستغلة بعد .

ولربما كان التجديد البسيط في نوعية العوامل القديمة مفضيا إلى التناوب على هذه المشكلة .

٤ - تنوير نوعية أوصاف أو تبديل طبيعة المنتجات التي ينتجها الشروع مما يستلزم تصميم مقياس مشترك بين الناتج القديم والحديث لسيا يؤخذ في الحساب هذا الجانب للتقسيم الفني .

أما بالنسبة إلى وجهة التقدم الفني فإن تحديد عامل الإنتاج الخاص الذي يعتبر محور التقدم التكنيكي في إطار نشاط الشروع لا يتيح وصف أشكال ذلك التقدم مما يستوجب البحث فيما إذا كان توطن زيادة الإنتاجية والشكل الذي تتحقق فيه لا يختلف على مستوى الاقتصاد القوي وعلى أساس مقياس كلي .

ولقد استخدم برون هذا المدخل للمشكلة كبحث عن وجهة التحويلات التكنولوجية . وهو يرى أن وجهة التحويلات الفنية المتحققة في الاقتصاد تظهر بتوطن الفرع الذي تحدث فيه التغيرات لحجم الاستثمارات النفذة للتجديد . وتمثل هذه التغيرات في زيادة أو إقانس حجم الاستثمارات تبعاً لما إذا كانت الطرق الجديدة تدخل اتفاقاً أو وفراً في رأس المال .

ويمكننا — فضلاً عما تقدم أن نامل الأساس المنطقي لنظرية الاستثمار الأمثل إلى نظرية شاملة للاستثمارات نرى جميع التفاصيل وتتيح مادة صالحة للحكم على الاستثمارات وتقويمها .

وإطالعنا في هذا العدد كثير من النظريات أهمها النظريات الحديثة التي بسطت بين ما بسطت — معادلة المنفعة للربح بالنسبة إلى حالة سلوك النظمين .

ومن ثم فقد كان النظم ينتفى تعظيم أرباحه الممكنة من سير أعماله التجارية . وفي ظل هذا السلوك التعظيمي للربح فقد كان الحساب الحدي يستهدف تبيان ما يتوجب على رجال الأعمال أن يفعلوه عندما يواجهون ظروف موضوعية مختلفة اختلافًا بينا . ولقد وضعت في هذا العدد ثمة فروض موضوعية تحصل بإيجاز في أن جميع أثمان المنتجات المستقبلية وأثمان عوامل الإنتاج والنوابع معلومة وفي أن التكاليف الجارية معلومة عند الإقامة المباشرة للاستثمارات كما تكون التكاليف المستقبلية معلومة عند صرف التفتقات خلال فترة من الوقت ؛ فضلاً عن النرض الخاص بمعاملة التكنولوجيا وذلك للتعلق بأن مقدار الموارد يكون إما غير محدود عند سعر الفائدة الجارى وإما أن ينعكس بطريقة معلومة في هيكل سعر الفائدة . ولقد اقتضى هذا المنطق أنه بافتراض تعظيم النظم للفرق بين التكاليف والإيرادات المضمومة كان حجم الاستثمارات يتحدد بتكلفة التجهيزات الرأس مالية وسعر الفائدة السوقى الأمر الذى أفضى إلى جعل أسعار الفائدة المركز الرئيسى للنظريات الحديثة وعلاقتها بحجم الاستثمار عموماً والاستثمار الأمثل خصوصاً .

ومهما يكن من أمر فإنه يمكن القول بإيجاز بأن الاستنتاجات العملية قد أسفرت عن أن سعر الفائدة لا يمثل كل الأهمية التي حبتها بها النظرية للنوّه عنها .

ولقد أدى الاعتراف الجزئى بالظروف التنظيمية في السنوات الأخيرة إلى بذل الجهود لتحويل نظرية المؤسسة وبالتالي الاستثمار من اتجاه تعظيم الربح إلى تعظيم المنفعة الأمر الذى يعكس اعتقاداً متزايداً بأن تعظيم الربح من الضيق بحيث لا ينتظم المجال الكامل

للدوافع والمحفزات الحديثة للنظمين لاسيما بعد أن أضحت النظرية تنشد تفسير مدى أوسع كثيراً من ردود الأفعال السلوكية . ولقد أصبح استخدام فرص تعظيم المنفعة يساعد المحلل على أن يضع رغبة النظم بصورة مرنة داخل الاطار نظري مما يتيح تمعاً للتحليل الاقتصادى باعتبار أن رجال الأعمال يرغبون ليس فقط في اجتناء أعظم الأرباح وإنما يفتشون أيضاً الحماية ضد عنصر عدم التأكد .

وتجدر الاشارة سرياً إلى أن جميع نظريات الاستثار التي تأخذ عنصر عدم التأكد في الاعتبار تشتمل صراحة أو ضمناً على نظرية ما للتوقعات

وهذه النظريات تقع في قسمين مستقلين وإن تمثل مدخل المنفعة في كليهما . القسم الأول يتشخص فيه مبدأ تعظيم الربح أو المنفعة باعتباره هدفاً للسلوك عند النظمين أى أن هذه النظريات تجعل النظمين يعظمون اما وإما الربح كما كان سلفاً .

أما القسم الثانى من النظريات فيضمن رغبة شخصية مرنة ترتبط بتغير يمكن قياسه موضوعياً . ويشتمل الحال في مجال نظرية الاستثار الأمثل في اعتماد تكثير المنفعة الشخصية أو تعظيم الربح الشخصى على مجموعة من التوقعات الشخصية مع توزيع احتمالات المقدرة على أساس شخصى . ولقد أمكن الاعتماد على متغير التوقعات التي يظن أن رجال الأعمال يلاحظونها ويراهاونها وينسئ ترجمتها في قيم مستقلة متوقعة .

ونمة وصف مختلف نوعاً لردود الأفعال عند النظمين في مواجهة عنصر عدم التأكد يتمثل في المحل المستطب من نظرية الميارات Theory of Games . وآية ذلك بإيجاز أن أعظم فائدة تتحقق عندما يسلك واضعوا القرارات الاستثارية منهاجا مؤدياً إلى الخفض إلى أدنى حد للخسائر القصوى المحتملة مما يختلف تماماً عن المسلك السابق الراى إلى تعظيم الربح . وتفترض هذه النظرية أن المستقبل يبدو مظلماً بقدر الامكان مما يقتضى الخفض إلى أدنى حد ممكن للخسائر المحتملة مما يمكن اعتباره على أى حال نوعاً من أنواع الاستثار الأمثل .

وإياما كان الأمر فانه يمكن للنظرية أن تجمع بين السلوك الواقعى والمثالى عندما يتصرف رجال الأعمال فعلاً تصرفاً مثالياً .

وثمة أساس نظري آخر لنظريتنا رهن التحليل ينعكس في مبدأ المعجل الذي يتحصل في أن التغير في ذخيرة رأس المال عن كل وحدة زمنية يعتبر وظيفة خطية لمعدل التغير في الناتج . ومقتضى وظيفة المعجل أن يتصرف المنظم الخطي بحيث يلاحظ متى تتكون الطاقة مرفقة فنيا فيبدع خطوات لمعالجة هذا الوضع :

وجسدير بالذمكر ذلك النرض الأساسي للمعجل الذي يلزم الشروعات بأن لا يحتفظ لديها بمائض في الطاقة قبل اتخاذ خطوات لزيادة الانتاج .

وثمة رأى في هذا الصدد قائلى بدورية الطاقة الفائضة بذهب خطوة أبعد مقررأ أنه يحتاج إلى الطاقة الفائضة الطويلة الأجل عندما يكون الهدف تعظيم الربح في صناعة ذات عوائد متزايدة .

وتتدرج في هذا السياق كذلك نظريات أثر الصدى للاستثمار المقررة بأنه كامأ كانت ذخيرة رأس المال أقدم زادت الاستثمارات المطلوب احلالها .

ولقد كانت متغيرات هذا النرض متضمنة في عديد من نظريات الدورة الاقتصادية وآبة ذلك ما ذهب اليه (اينارسن) من أن القيمة المتجمدة (للاستثمارات الاجمالية) في فترة سابقة تؤدي إلى موجات احلال متجمعة في سنوات لاحقة . كذلك فإن كارل ماركس قد أورى بأن التوزيع العبرى غير المتكافئ لذخيرة رأس المال يمكن أن يفضى إلى نمط استثمارى دورى .

ونكتفى من فيض النظرية الكينزية في مرض حديثنا بما تقرره من اعتماد حجم الاستثمار على الميل للاستثمار دون توقفه على حجم الدخل القوى مما يعنى عدم التفرقة بين الاستثمارات المسافة والاستثمارات المولدة كما لا يعبر أهمية لبدأ المعجل فضلا عما يؤكد هكينز من اعتماد الحافز على الاستثمار على الكفاية الحديثة لرأس المال (المساوية لذلك المعدل الذى لو خصمت به سلسلة فضات الفلات المتتابعة للمتوقعة مستقبلا من أصل انتاجى خلال حياته لسكانت القيم الحالية لتلك الفلات مساوية لثمن النرض) .

وتجعل الإشارة إلى أن الكفاية الحدية لرأس المال تتمحور عن العلاقة بين ما يتوقع أن تدره وحدة إضافية لرأس المال من حصة وبين ثمن عرضها . وتحدد هذه العلاقة على أساس حساب مدة حياة الأصل الإنتاجي وخضم الدخول المتوقعة خلالها .

ولا تعني العلاقة المذكورة مجرد نسبة بين جملة العائدات المتوقعة من أصل رأس مالي وبين ثمن عرضه بسبب أن هذه النسبة لا تأخذ في الحساب عنصر الزمن الذي يشكل أهمية كبيرة في حساب الكفاية الحدية لرأس المال .

كذلك فإنه ينبغي ملاحظة أن الكفاية الحدية للاستثمار عند كيز ذات طبيعة نقدية غير عينية وأنها تركز على عنصر التوقع باعتباره محمداً للاستثمار وأنها كذلك تتأثر بشئ العرض لرأس المال وبالحصيلة المتوقعة منه والتي تتوقف :

أولاً : على الوقائع الجارية المتمثلة في الحجم الكلي الجاري لرأس المال والحجم الجاري لخلاف أنواع رأس المال ومدى الطلب الحالي على السلع الناجمة عن الانتاج الراس مالي ، كما يتوقف تقدير تلك الحصيلة .

ثانياً : على الحوادث المستقبلية مصورة في حجم الطلب الفعلي أثناء حياة رأس المال والتغيرات المتوقعة في حجم ونوعية رأس المال والتغيرات المستقبلية للقيمة النقدية للاجور وكذلك التغيرات المتوقعة في أذواق المستهلكين .

بلا حظ أن الكفاية الحدية لرأس المال تتناسب عكسياً مع حجم الاستثمار بحيث أن الأولى تنخفض بارتفاع حجم استثمار معين نتيجة لزيادة ثمن عرض رأس المال بسبب زيادته مما يرمي إلى ارتفاع تكاليف الانتاج . كذلك فإنه توجب الإشارة إلى أن الكفاية الحدية لرأس المال في مجمله وبصفة عامة تتمثل في فترة معينة في أي الكفايات الفردية لخلاف الأصول الإنتاجية .

وأياماً كان من شأن أهمية منطق نظرية الاستثمار الأمثل فإن ثمة صمماً تهدهدها مما يستوجب التعويض ضدها .

وآية ذلك أولا أنه في ظل اقتصاديات الرفاهية يصبح من الصعب عملا ومن حيث
المبدأ إقامة دالة للصالح العام تتوافق مع مجتمع ديمقراطي . يسد أنه يصح القول بإمكان
وضع هذه الدالة فقط في الحالات وعند الدرجات العالية من تناسق دوال التفضيل أو
في حالات دوال التفضيل المفترضة .

ولقد نجد أنفسنا مضطرين في سبيل صياغة النظرية رهن التصميم إلى وضع افتراض
لمفهوم الصالح العام أكثر موافقة ومسايرة لأراء الناس الذين تفرض عليهم القرارات
مفترضين أن درجة التناسق المطلوبة قائمة .

وتمه صعبة أخرى تشتجر في سبيل نظريتنا وترجع إلى تباير الفلسفة الاقتصادية
- رأس مالية أو اشتراكية - حيث يتباير العائد الخاص في الأولى مع العائد الاجتماعي
في الثانية . هذا فضلا عن إمكان الاختلاف على الفرض متمثلا في الاعتقاد على نسبة الناتج
الصافي إلى التكاليف الكلية أو على الناتج الصافي إلى رأس المال وكذلك في استخدام
أسعار السوق أو الأسعار المحاسبية .

ولا يقل أهمية عما سبق تلك الصعوبة المتعلقة بالجانب الحركي لنمو الاقتصاد القومي
بحيث لا يمكن لمنطق الاستثمار الأمثل أن يظل ثابتا من حيث مفهومه وهدفه وأبعاده
وحساباته بين مرحلة وأخرى في مدارج النمو الاقتصادي .

أضف إلى ذلك أن النظرية قيد الحديث قد لا تستوى على سوقا عندما تصطدم
بمناصر صعبة القياس وكثيرة ما هي وذلك على نحو ماسناني على ذكره عاجلا .

وننتقل بالفارء إلى الجزء الثاني لنظرية الاستثمار الأمثل والخاص بموضوعها . ولعل
القارئ يذكر ما سقناه في صدر هذا البحث من أن اصطلاح الاستثمار الأمثل ينصرف
إلى التنظيم الذي يمتد بدورته الرفع إلى أقصى حد (للإيراد) و (أو) الخفض إلى
أدنى حد (للتكاليف) . ومن ثم يتجلى لنا أن الموضوع الأول لنظرية الاستثمار الأمثل
يتشخص مبدئيا وبصفة إجمالية في الإيرادات والتكاليف المتعلقة بالاستثمارات موضوع
الدراسة .

وغنى عن البيان أن مفهوم العائد يختلف في الاقتصاديات الرأس مالية عنه في الاشتراكية . وهو يشخص في الاولى بحيث يكاد ينطبق على مضمون الربح الخاص . ومن ثم فالتا لامتد والحقيقة إذا ما قررنا أن الربح يكاد أن يكون الدوافع الأساس والوحيد على إقامة المشروعات الاستثمارية في الاقتصاديات الرأس مالية وأن الربح الأعظم هو المحور الذى يقيس الاستثمارات التلى بها .

ولسنا نزمع أن نخوض مع القارىء فى شرح وتفصيل لموضوع الربح لاعتقادنا أنه غنى عنها مما .

مبلغ القول أن الربح فى النظام الرأس مالى عائد ومكافأة لعنصر التنظيم ولتحمل المخاطر والمبادأة الفردية فى تنظيم يدين بالملكية الخاصة ويتوسل بأجهزة السوق والأعان والأثمان . وهو من أجل ذلك القياس المعتمد عليه لقياس كفاءة ومثالية الاستثمارات .

ومن الخير الاشارة إلى أن الربح قد لوس فى النظرية الماركسية لبوس فائض القيمة الذى يتمثل فى الفرق بين قيمة المبادأة التى تتبع بها طائفة العمال قوة عمالها إلى الرأس مالىين متمثلة فى قوة العمل اللازم اجتماعيا لانتاجها وبين قيمة الاستعمال التى تقىء الى ملاك أدوات الانتاج والتى تساوى كمية العمل الناجمة عن العمل :

$$\text{معدل فائض القيمة} = \frac{\text{فائض القيمة}}{\text{رأس المال للتفسير}}$$

ويزيد معدل فائض القيمة عن معدل الربح الذى يساوى :

$$\frac{\text{فائض القيمة}}{\text{رأس المال الثابت}} + \text{رأس المال للتفسير} .$$

ويطيب لنا عقد مقابلة سريعة بين مفهومى الربح فى النظامين الآنفى الذكر باعتبارهم المضمون الاولى والموضوع القريب لنظرية الاستثمار الأمثل ونظرا لما نذهب اليه من بسط لها على المستويين الرأس مالى والاشتراكي .

وصفوة القول في هذا الصدد أن النظام الرأس مالى القسائم على أسس من الملكية الخاصة والحرية الاقتصادية وأجهزة السوق والمنافسة والأمان والائتمان يعتبر الربح — أو بالأحرى تحقيق أكبر ربح ممكن — هو الباعث على تطوره وتقدمه وتحقيق أقصى مصالح فردية خاصة تشكل في مجملها أكبر مصلحة عامة ممكنة .

يقابل ذلك أن النظام الاشتراكي المستند الى ركائز من الملكية العامة لأدوات الانتاج والتخطيط المركزى الذى يقرر فيه حجم الانتاج ونوعه وشكله وتوقيته وأزمانه فضلا عن مدى التوسع والانكماش لمشروعات الاقتصاد القومى — لا يكون الربح هدفا أساسيا وجوهريا للاستثمار فيه شأن النظم الاقتصادية الرأس مالية .

يسد أنه لا يجوز ارسال هذا القول على اطلاقه نظرا لما نعلمه من اعتماد النظام الاشتراكي على الربح كدافع للعلية الانتاجية ومؤشرا لنجاح المشروعات الاستثمارية وأداة للرقابة على مدى كفاءة المؤسسات في تنفيذ الخطة والرقابة على الأمان .

ويمكن القول بأن النظام الاشتراكي يستهدف — كالنظام الرأس مالى ولكن بأسلوب وفلسفة مختلفين — تحقيق أكبر ربح ممكن من المشروعات الاستثمارية حيث تعمل مؤسساته على تحقيق أعلى ادارة وأعظم كفاءة من خلال انتاج أكبر فرق تقدي بين الناتج والاستخدام الكليين مما يفضى إلى اعطاء الاولوية للظفر بأقصى ربح مستطاع .

وإذا كنا نتفق على الاهمية البالغة للربح كأساس نظرية الاستثمار الامثل لاسيا في الاقتصاديات الرأس مالية فانه ينبئ تحليل الربح ورده إلى عناصره الاصلية ونشير بإيجاز في هذا الصدد إلى أن الربح حصيلة القياس للمستقبل والمتحقق للطلب والعرض أو الإيرادات والتكاليف من خلال جهاز السوق (في النظام الرأس مالى) .

وفيا يتلقى بالطاب (وما يستلزمه من عرض) تقول بإيجاز أن المنظمين يقومون باجراء تنبؤات عن الإيرادات والتكاليف وما ينتج عنها من فرق متمثل في الربح . وتسفر هذه التنبؤات المختلفة عن أحجام معينة من الانتاج يرتبط كل منها بأحجام معينة من

الإيرادات وبالتالي مثلها من الأرباح وتكون الخطوة التالية اختيار ذلك الحجم من التشغيل المحقق لا كبر ربح ممكن وذلك إما بالاعتماد على مستوى الطلب الفعلى حيث يتحدد حجم التشغيل عند المستوى الذى يحقق أكبر فرق — أى ربح — بين الإيرادات والتنفقات .

وقد يمكن الاعتماد بدلا من الطريقة السابقة على استنتاج الطلب الكلى من تقاطع دالة (منحنى) الطلب الكلى أو الحصيلة المرتبطة بدالة (منحنى) العرض الكلى — أى منحنى ثمن المرض الكلى .

ويعتبر الطلب الفعلى تقديرا توقعيا للدخل الذى يؤدي ارتفاعه إلى القيام بالاستثمار والإنتاج والذى يمثل النقطة التى يحددها المنظومون على منحنى الطلب الكلى باعتبارها أكبر ربح ممكن ، كما أنه يساوى قيمة المبيعات المتحققة عند حجم معين من التشغيل — أى يساوى الدخل الإجمالى بضمن السوق أو الدخل الإجمالى مطروحا منه نفقة الاستعمال والنفقة الإضافية . كذلك فإن الطلب الفعلى متغير أساسى مستقل ويشتمل على متغيرات مستقلة متمثلة فى الميل للاستهلاك والكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة .

وتعتبر الحاجة ماسة إلى تقدير الطلب المستقبلى للمشروع من حيث كمية وأثمان السلع المراد إنتاجها نظراً لأن إقامة مشروع بدون إجراء إسقاط يستوجب اقتراض يبع كية معينة من السلع أو الخدمات لعدد من السنين وذلك على أساس تكاليف وأثمان محددة يربح يسمح باستهلاك الاستثمار مع ترك مكسب صاف .

غير أن التنبؤ المحدد بفضل التنبؤ الضمى حتى ولو كانت وسائل تصميمه غير كافية . وليس من جدوى من أهال التنبؤ المحدد اعتقادا على الأثمان الجارية نظرا لأن بعض المشروعات قد تبدو صالحة على هذا الأساس ثم لا تلبث أن تتأكد عدم صلاحيتها عند ثبوت أن هذه الأسعار مرحلية أو صورية والمعكس على العكس . هذا فضلا عن أن الأثمان الجارية لا تصلح دليلا فى أوقات التفاوض أو التفاوض التجارى مما يستلزم أن تدارن الامكانيات فى ظل دراسة موضوعية للبيانات الإحصائية .

كذلك فإن دراسة الطلب المستقبل للمشروع تبرر بالفرض التمثيل في تحديد ما إذا كان يمكن تبرير إقامة طاقة إنتاجية إضافية للسلع والخدمات المنتجة وذلك بالاعتماد على البيانات الاحصائية .

ويمثل الفرض من دراسة السوق لمشروع معين في تقدير حجم السلع والخدمات المنتجة من وحدة إنتاجية جديدة والتي يقبل المجتمع على ابتلاعها بأمان معينة .

وهذا الحجم يعكس الطلب من وجهة نظر المشروع ويحدد بفترة معينة . وبالنظر إلى أن الطلب يتغير عادة تبعا للثمن فإنه يتوجب اجراء التقدير بالنسبة الى أثمان مختلفة أخذا في الاعتبار دائما بأن المشروع يجب أن يغطي تكاليفه وأن يسمح أكبر ربح مستطاع . ويتقضى التوصل الى هذا الفرض إجراء التحليل على أساس تقدير حجم الطلب .

ويمكن التغلب على ما قد يكتنف المركز السوق من غموض بمقارنة الأرباح والأثمان والاستهلاك وحجم أوامر التشميل من الوسطاء بالإضافة إلى البيانات عن السنوات السابقة . ويمكن القيام بتحليل على أساس مفهوم الثمن والرونة الدخلية في حالة عدم كفاية المقارنة المباشرة والسابقة .

ويساعد تحليل المرونات السعرية والدخلية فضلا عن الاستفادة من العلاقات السكية وبعض المعادلات على التوصل إلى حساب مبدئي لما يكون عليه الاستهلاك الجاري بفرض ثبات الأثمان وتعارن نتيجة ذلك الحساب بالاستهلاك الحقيقي ثم يجرى تحليل للنظر فيما إذا كان يمكن تفسير الفرق على أساس التغيرات المحتملة في الأثمان النسبية في حالة قدر معين من المرونة السعرية .

وتتبنى اسقاط الطلب على السلع الاستهلاكية والخدمات بواسطة طريقة استنباط الاتجاه أو الميل حيث يتم وسط بين الكميات المستهلكة خلال عدد معين من السنين ثم يقدر الطلب المستقبل من اتجاه ذلك الخط . وقد يستخدم متوسط نصيب الفرد من

الاستهلاك لاجراء دراسة تفصيلية كما قد يعتمد على الاستهلاك الاجمالى عند عمل إسقاط جزافى .

أما الطريقة الثانية لتحديد الطلب على السلع الاستهلاكية فتؤسس على معاملات المرونة وعلى امكانية اسقاط نمو وتغير الطلب .

وتفترض هذه الطريقة أن جميع العوامل المؤثرة على حجم الطلب باستثناء الدخل سوف تتحرك خلال فترة الاسقاط بحيث تبقى النتيجة الصافية ثابتة ومعادلة لما اتج في الماضى .

ويلاحظ أنه إذا كانت الطريقة الاولى تفترض أن جميع العوامل تعمل بنفس الطريقة جريا على سيرتها في الماضى فانه يفترض في الثانية أن كل العوامل تقريبا بالتعويض القداني .

ويجب بالاضافة إلى استخدام الدخل كتغير على نحو ما سبق أن يعتمد على وسيلة لاسقاطه الامر الذى يقتضى تطبيق نظرية التنمية الاقتصادية كما يستدعى فصل واسقاط جميع العوامل التى تعدد التغيرات في مستوى واتجاه الاستثمارات .

ويتوجب أن تعين الاسقاطات التى يمكن أن يظهر أثرها المحتمل على السوق وذلك من البيانات الاحصائية المجمعة . وهذه قد تتضمن السياسة الاقتصادية والمشاكل التسويقية والتجديدات الفنية والأمان وغيرها .

ولقد يستقيم الاسقاط لو اتاحت الاحصاءات عن ميزانية المستهلك في وقت معين وعن التوزيع المقدّر للدخل خلال فترة الاسقاط . وتطبق في هذه الحالة معاملات المرونة على المستويات المستقبلية للمستبلة من الدراسات السابقة لميزانيات المستهلكين عند تلك المستويات .

وبالنظر إلى نفس النسبة المئوية للزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى تعقب نسباً مئوية مختلفة في الدخل لدى الطوائف المختلفة المصنفة حسب مستوياته فإن الاختلافات في توزيع الدخل القومى تحدث آثاراً ضخمة على حجم وطبيعة الطلب .

ويستحسن تهذيب حماية اسقاط الطلب بتغطية التحايل لمناطق جغرافية وبأن تؤخذ في الاعتبار التغيرات السكانية المحتملة مستقبلا بما يستدعي استخراج معامل المرونة عن كل منطقة مع اجراء دراسة برعية لتقدير تغير السكان مستقبلا وفي مستويات الدخل في مختلف المناطق .

ويمكن أن نشير اجمالا الى أنه في الاقتصاديات الاشتراكية والرأس مالية المخططة يتم تقدير الطلب الاستهلاكي بواسطة الطريقتين التاليتين :

أولا : على أساس المسح الاحصائي الشامل لجميع السكان .

ثانيا : على أساس عينات لاستهلاك عائلات معينة تعتبر ممثلة لمختلف العائلات وتوافر لدى المخططين في الاقتصاديات الاشتراكية الحقائق المتعلقة بتوزيع السكان ومها السن والاقليم والمهنة والدخل . وإنهم يقومون بتحليل إحصاءات ميزانية الأسرة وتقارير اسواق التجزئة فضلا عن الالمام بحسابات الدخل والمرونة السعيرية للطلب .

ويهد إلى مختلف مبادئ الأبحاث بتقدير الطلب على مختلف أنواع السلع كما تقوم منظمات التجارة والصناعة بأبحاث في الاسواق عن مختلف السلع . ومن ثم فإنه يمكن بفضل ذلك كله تقدير الطلب بدرجة كبيرة من الدقة .

واستكمالاً للقول نجمل الإشارة إلى تحليل اسقاط الطلب على السلع الرأسمالية فنشير إلى أنه يتوجب بشأنه أخذ الاعتبارات التالية الذكر في الحسبان :

١ - التغيرات الهيكلية في الاقتصاد القوي وللؤدية إلى إنتاج سلع جديدة .

٢ - التوسع المرتقب للطاقة القائمة في اتجاهات الإنتاج العالية كدالة زيادة الطلب على مختلف البنود .

٣ - اختلال السلع الرأس مالية الجارية الاستخدام والتي شارفت على نهاية حياتها الانتاجية .

٤ - التجديدات الفنية المرتبة في طرق الاتاج .

٥ - تقدر مركز المشروع بالنسبة إلى حجم الطلب الآف الذكر وذلك في ظروف المنافسة القائمة وإمكاناته المالية والتوسمية .

كذلك فانه ينبغي بحث مشاكل الأمان وحجم تشغيل المشروع بهدد اسقاط الطلب الكلى .

وجدير بالذكر في هذا الصدد اللامع إلى اسقاط الطلب على السلع الوسيطة فنقول إن الطلب عليها يعتمد على عاملين أساسيين : أولهما : درجة نحو المشروعات القائمة المستخدمة للسلع الوسيطة - وثانيهما : التغيرات الهيكلية المؤدية إلى إقامة المشروعات المختلفة والمستخدم للسلع الوسيطة ويصبح من السهل التوصل الى قياس الطلب المستقبل على السلع الوسيطة والخدمات عندما يتم حصر البيانات المتعلقة بالمصادر والاستخدامات الخاصة بنمو المؤسسات القائمة .

ويمكن اسقاط الطلب على السلع الوسيطة والخدمات في صورة دخل لاسيا الحالات التي تكون فيها كخدمات لبند واحدا وعلى نطاق واسع من النشاط .

وقد جرت العادة على أن ينسب الى الدخل للطلب على هذا النوع الأخير من السلع والخدمات .

كذلك فانه يتسنى عمل اسقاط الطلب على السلع الوسيطة والخدمات في حدود روتينية القطاعات الخاصة التي ترتبط بها ارتباطاً قنيا . وتستخدم في هذه الحالة جداول المستخدم - المنتج التي تستلزم بدورها تدقيق اسقاط للنشاط في القطاعات المذكورة ومن ثم فان اسقاط الطلب على السلع والخدمات يقتضى دراسة المستخدمين والمنتجات تقديرا للتغيرات الهيكلية المستقبلية في الاقتصاد القوي . وإذا كانت البيانات الاحصائية المتاحة غير كافية فانه يمكن التوصل الى تقدير جزائي على الأقل وذلك بعد الاتجاهات وباضافة عنصراً بعد للطلب يستقى من معرفة البيانات عن المشروعات المزمع اقامتها مستقبلا .

ونستطرد فيما نحن بصدده من شرح الربح وتحليله ورده الى عناصره الأساسية باعتبارها حصة القياس المستقبل والتحقق للطلب والعرض أو للإيرادات والتكاليف فنشير اشارة خاطفة جامعة بقدر الإمكان للتكاليف في حدود نظرية الاستثمار الأمثل .

ومن المعلوم أن كل صناعة تشتري عناصر الإنتاج التقليدية بالكميات والأنواع الضرورية للحصول على منتجاتها الصناعية في اطار ما تضعه لنفسها من سياسة مالية وإنتاجية . ومن ثم فإنه لاجل تعدد السياسة البيعية وتقدير الربح من العملية الانتاجية يقتضى الأمر احتساب تكلفة انتاج الوحدة من المنتجات الصناعية بحسب قيمة ما يستخدم فيها من العوامل الانتاجية وذلك بضرب كمية العامل الانتاجى التى دخلت فى انتاجها فى سعره . وتكون جملة مختلف القيم المستخرجة على هذا النحو لكل وحدة (عناصر التكلفة) مساوية جملة تكاليف الإنتاج .

وجدير بالذكر فى هذا المقام أننا نقصّر فى تنابر التكلفة عادة عندما نضحي بسلمة فى سبيل انتاج غيرها باستخدام النشاط الانتاجى المشترك والقابل للتحويل . وإذا ما كانت سلعتان اثنتان تنتجان باعمال انتاجى واحد متناسق فإنه لا يوجد تمييز فى التكلفة باعتبار أن اجزاء متتابعة من واحد تعطى للحصول على مزيد من الآخر ينقل ذلك العامل اللهم الا بمعنى تزايد تكلفة المنفعة كما يحدث فى حالة المبادلة . وإذا ما قيس التكاليف فى صورة قيم والناتج بوحدات مادية فإنه يوجد نوعان من الأسباب لزيادة التكاليف — أولهما يعكس تغيرات القيمة وثانيها التغيرات التكنولوجية . ويكون الأول فضلاً اذا ما كانت جميع الموارد الانتاجية متناسقة وسائله الأمر الذى لا يتحقق عملاً يوجه عام فضلاً عن أن التغيرات التكنولوجية تتدخل وتعمل فى نفس الاتجاه وتضيف الى الزيادة التى كان يمكن أن تتحقق فى تسكفه الوحدة من الناتج للتحقق بمقادير أكبر . ولعله من أهم التغيرات التكنولوجية المذكورة حقيقة مفادها أن بعض الموارد المستخدمة لانتاج السلعة التى يضحي بها ليست مفيدة فى انتاج تلك التى يراد انتاجها . ومن ثم فإن الموارد المحولة تستخدم بنسب أكبر تصاعدياً فى الصناعة الثانية وبنسب أقل فى الاولى وذلك بالإضافة الى موارد أخرى مينة تكون متخصصة فى الصناعتين على التوالى . وثمة سبب تكنولوجى آخر يؤدى الى زيادة التكاليف ينشأ عن أن الموارد الانتاجية ليست فى

واقع الأمر متنافسة ولا موحدة في نوعها . ويوجد بالإضافة الى ما تقدم عامل آخر مؤد الى زيادة التكلفة يتمثل في أنه عند ما تنتج وحدة إضافية (من القمح مثلا) وتزيد ائمان العوامن القابلة للتحويل من الصناعات الأخرى (الى القمح) فان مقادير هذه العوامل المستخدمة سلفا لانتاج (القمح) ترتفع ائمانها مع تلك المضافة الى الصناعة . ولقد يثور تساؤل حول تحميل كل هذه الزيادة في التكلفة لانتاج الوحدة الأخيرة المنتجة من (القمح) . ونجيب عن ذلك بان هذا يمثل تكلفة اجتماعية لتلك الوحدة الأخيرة وان كان نحول اقوى الانتاجية لن يحدث الا اذا تحقق تحول في تقدير السوق (للقمح) بالمقارنة بالسلع المتنافسة لتبرير ذلك الأمر الذي يرمى الى انه مادام ان نظام المبادلة يقيس التقييم بحيث يحمل جميع الوحدات من نفس السلعة متعادلة في القيمة فان الزيادة في القيمة السككية (للقمح) يجب أن تكون أكثر من النقص في قيمة ناتج السلع المتنافسة .

ولقد يؤدي الى زيادة التكاليف عامل آخر يرجع الى المدفوعات الزائدة التي تدفع الى العوامل المتخصصة المستخدمة في انتاج (القمح) — أى عناصر التكلفة التي تكون من طيبة، الربح أو الفائض .

وهذه المدفوعات لا تمثل تكاليف اجتماعية على الإطلاق وإنما هي مجرد إعادة توزيع للناتج .

هكذا فان التكاليف المتنافسة يمكن أن ترتب في عدة أحوال أهمها حالة الوفورات التكنولوجية للانتاج الكبير . وآية ذلك أنه عندما يزيد انتاج سلعة فان تكلفة الخدمات الانتاجية المستخدمة لانتاجها تكون أعلى . غير أن الزيادة في تكلفة كل وحدة منها ثلاثي بالوفورات في الاستغلال الذي يتاح بالعمليات الواسعة النطاق التي تزيد مقدار الناتج للتحقق من مقادير معينة من المواد الأولية والواردات المستهلكة . بيد أنه من الملاحظ أن الوفورات التكنولوجية تنشأ غالبا عن زيادة حجم الوحدة الانتاجية وليس عن زيادة الحجم السككي للصناعة في مجموعها .

وتيل امكانية تحقق مثل هذه الوفورات الى أحداث زيادة في حجم الانتاج وان

كان ذلك يحدث مستقلاً عن أى تغيير فى ناتج الصناعة . وإذا كانت المنافسة متحققة وفعالة فإن حجم الوحدة الانتاجية يميل الى الزيادة الى الحد الذى لا يتسنى معه الحصول على مزيد من الوفورات او اذا ما وجدت مؤسسة واحدة متبقية وكانت الصناعة فى حالة احتكار .

ويرتبط بما تقدم مبدأ الوفورات الخارجيه الذى قد يحمل فى ثناياه لبساً آتية أن الوفورات قد تكون خارجيه بالنسبة الى مؤسسة معينة أو وحدة انتاجية فيه ولكنها لا تكون خارجيه بالنسبة الى الصناعة حاله تأثيرها على كفاءتها .

وتعتبر الوفورات الاجنبية لوحدة انتاجية وفورات داخلية فى بعض الوحدات الاخرى فى محيط الصناعة .

وفضلاً عما سبق فإن هناك مصدرين آخرين للتكاليف المتنافسة يمثّلان فى دفع وتجميع الطلب والاختراع .

ويضع لنا من كل ما اسلفناه حقيقة محصلها أنه بالنظر إلى الاتجاهات الطويلة الاجل تحت ظروف عامة معينة فإن زيادة ناتج سلعة معينة يجب أن يزيد تكلفه انتاجها اللهم إلا اذا كانت الصناعة موضوع احتكار .

كذلك فإنه تتضح لنا طبيعة العلاقة بين التكلفة الاجتماعية والتكلفة النقدية للمنظم . ووجه ذلك أنه فى ظل المنافسة توزع الموارد القابلة للتحويل بين الاستخدامات البديله بحيث تغطى قيمة حدية للناتج تكافئاً فى كل مكان مما يؤدى الى تنظيم تعظيم الناتج مقيساً بالقيمة .

ونحقق الموارد غير الممكنة التحويل ربما معادلاً للتكاليف النقدية لجميع المنتجين وجميع الوحدات فى ظل الظروف السابق بيانها ، أو أن هذا الرج يحقق ذلك التوزيع للموارد الانتاجية والذى يعظم الانتاج شريطة تماثل التكاليف النقدية .

وأيما ما كانت نظرية التكاليف - كلية أو مباشرة أو متغيرة أو مستقلة - فإن المشكلة تتمثل في التكاليف غير المباشرة حيث أن النظرية السككية تحمل الانتاج لها كلفة بينما تذهب النظرية المباشرة الى تحميلها لحساب الأرباح والخسائر على حين تحمل النظرية الثالثة - المتغيرة - الانتاج بالبند المتغيرة وحساب الأرباح والخسائر بالبند الثابتة بينما يتحمل الانتاج في الأخيرة بالتكاليف المباشرة وغير المباشرة المتغيرة وحصلته من غير المباشرة الثابتة بنسبة الانتاج الطاقة المستقلة .

ومهما يكن من أمر فإنه يتوجب استعراض انتباه القارىء إلى نقطة هامة تتحصل في تأثير حساب الأرباح على حسب اتباع النظرية المحدية أو النظرية الاجمالية .

ويلاحظ أولاً أن الأرباح الصافية المحتسبة طبقاً لهاتين النظريتين تكون متساوية إذا ما تساوت كمية الانتاج وكمية المبيعات في فترة معينة حتى ولو وجدت وحدات تحت التشغيل أو تامة الصنع أول الفترة واستناداً إلى ما هو معلوم من تساوى كمية الانتاج وكمية المبيعات في الفترة .

أما إذا تفوقت كمية الانتاج في فترة معينة عن كمية المبيعات خلالها تصبح الأرباح المحسوبة في ظل نظرية التكاليف الاجمالية تجاوز تلك التي تظهر بانواع النظرية المحدية بسبب أن التكاليف الصناعية الثابتة التي تخص الوحدات المباعة تتدنى عن تلك التي تخص الفترة.

وعلى العكس من ذلك فإنه عندما تربعو كمية المبيعات في فترة معينة على كمية الانتاج خلالها فإن تطبيق نظرية التكاليف المحدية يظهر أرباحاً أكثر من استخدام النظرية الاجمالية حيث أن الأخيرة تزيد التكاليف الصناعية الثابتة التي تخص الوحدات المباعة عن تلك التي تخص الفترة .

غير أن وجود الاختلافات الآتية الذكر تتلشى في الاجل الطويل أيما كانت النظرية المتخذة أساساً للحساب حيث لا يتاح للشروع بتحقيق مبيعات أكثر من انتاجه كما أن زيادة الانتاج على المبيعات في بعض السنوات يعقب مخزوناً يستوجب فيما بعد انقاص الانتاج .

وإذا ما تماثلت المبيعات في فترتين مع اختلاف كمية الانتاج خلالها فان الارباح تزيد فيها عند استخدام النظرية الحدية بينما يحدث العكس في حال النظرية الاجمالية نتيجة لتوقف الارباح فيها على مقدار واتجاه تنبير في الموجودات السلمية خلال الفترتين .

كذلك فانه اذا تماثلت كمية الانتاج في فترتين زادت الأرباح بزيادة المبيعات طبقا للنظريتين . وثمة علاقة تناسب طردية بين إيرادات المبيعات والأرباح الصافية تتحقق في ظل النظرية الحدية حيث تزداد الأرباح بزيادة للمبيعات :

صافي الربح = إيراد المبيعات \times معدل الربح الحدي — التكاليف الثابتة .

أو (من وجهة نقطة التبادل) صافي الربح = (إيراد المبيعات — إيراد المبيعات اللازمة للتبادل \times معدل الربح الحدي) .

ويمرّ ببيان مقدار الربح المستخرج تبعاً للنظريتين السالفتي الذكر إلى أنه على حين تعتبر النظرية الحدية معياراً لاستيفاد بالنسبة إلى التكاليف الثابتة جميعها هو مجرد مرور الزمن فإن النظرية الاجمالية تحسب بعض عناصر التكاليف الثابتة عناصر تكاليف وحدات النشاط الانتاجي .

وتتمثل الأرباح المستخرجة تبعاً للنظريتين المذكورتين على النحو التالي :

صافي الارباح طبقاً للنظرية الحدية — صافي الأرباح طبقاً للنظرية الاجمالية = التكاليف الثابتة ضمن الوحدات تحت التشغيل وتامة الصنع أول الفترة — التكاليف الثابتة للوحدات تحت التشغيل وتامة الصنع آخر الفترة .

والآن وبعد أن اظهرنا الفأريء على دراسة عناصر الربح وكيفية اسقاطه ومختلف طرق قياسه فاننا نصل إلى النقطة الاساسية التي كانت الدراسة الاخيرة وسيلة لها .

وهذه النقطة هي كيفية تحقيق أقصى ربح ممكن كدعامة لإقامة استثمار أمثل .

وقد أشرنا فيما سبق إلى الحقيقة البديهية الخاصة باعتبار الربح فرقا بين الإيرادات والتكاليف ومن ثم فإن أقصى ربح ممكن يتحقق بالرفع الأقصى للإيرادات و (أو) خفض الأكبر للتكاليف . ولتبحث بعد ذلك عن الوسائل السكيفة بتحقيق أقصى إيرادات اجمالية ممكنة . وهذه تتمثل في التالي : بأنه :

١ - إمكانية البيع بأعلى سعر ممكن : ولنبداً أولاً ببيان كيفية التوصل إلى أعلى سعر ممكن فنقول إنه بالنظر إلى ان قدرة المشروع على التأثير في الأثمان تتوقف بإيجاز على نصيبه المستقبل (أو الفعلي) في الإنتاج السوق وكذلك على مدى مرونة عرض المشروعات النظرية وعلى درجة الاحلال بين ما ينتجه وما تنتجه هذه الأخيرة فضلاً عن ظروف المنافسة وحالة الطلب فإن مثالية المشروع الاستثنائي تتحقق من هذه الناحية كلما كبر حجمه بالنسبة إلى المشروعات الأخرى المشابهة بحيث يتوافر له اكبر فائدة ممكنة من مزايا الإنتاج الكبير شريطة توصله إلى أقصى حجم ممكن من الطلب الكلي عن طريق التفاضل بين وحدات التكلفة والبيعات المختلفة .

أضف إلى ذلك ان المثالية المستهدفة تتأكد كلما قلت مرونة عرض المشروعات الأخرى المشابهة وتضاءلت درجة الاحلال بين المنتجات .

وإذا كان المشروع الأمثل واحداً من عدد قليل من المشروعات الكبيرة الحجم والمنتجة لنفس السلعة والخدمة فإنه قد يتعرض لردود أفعال من جانب المشروعات الأخرى عند تغيير السكيفة التي ينتجها والتأثير في الثمن بما لذلك .

كذلك فإن مثالية المشروع تتحقق إذا كانت ظروف المنافسة في صالحه بحيث أنه لا توجد مشروعات أخرى تنازعه السوق وتكون ذات أحجام أكبر وتكاليف إنتاجية أدنى ومستويات إنتاج أفضل وبحيث يكون على علم بظروف المشروعات الأخرى المنافسة مع قدرته على السيطرة على هذه الظروف وبحيث يكون المشترون على بينة من ظروف السوق .

أضف إلى ذلك أن امكانية البيع بأعلى سعر ممكن تتوافر عندما لا يحدث تدخل من جانب الحكومة لتسعير المنتجات . ولا شك أن هذا التدخل يكون أكثر وقوعا عندما ترتبط المنتجات بإشباع الحاجات الضرورية وبفزع جمهور المستهلكين من الفلأواء في أسمارها .

وقد يكون التدخل الحكومى مؤدياً إلى البيع بأسمار أعلى دون قصد إلى ذلك حالة فرض الضرائب غير المباشرة وإمكانية نقلها إلى المشتري في صورة أسمار أعلى .

ويمكن أن يصير التدخل الحكومى مفضيلاً إلى تحسن الأسمار أو بتعبير أدق إلى زيادة هامش الربح عند ما يسهم في خفض عناصر التكاليف على نحو ماسيأى ذكره .

وفي مجال التجارة الخارجية قد يسهم التدخل الحكومى من خلال التعاريف الحامية — مما يشيع في الدول الناهضة — بحيث لا تدهور أسمار البيع أمام المنافسة الأجنبية الطاحنة . وإذا كانت لشروعات المحتاجة إلى مثل هذا التدخل والعون لا تستحق — في ظاهر الأمر — أن توصف بالمثالية إلا أننا نود الإشارة إلى أن المثالية لا تتمسك على الصعيد الدولى فضلاً عن أنها لا تتحقق طفرة بل ربما احتاجت بعض الشرعات إلى قدر أكبر أو أقل من الرعاية وعلى سبيلها إلى التطور نحو المثالية :

وتستطيع الحكومة أن تتدخل في مجال التجارة الخارجية الأخرى من ناحية أخرى تدخلها يسهم في ارتفاع الأسمار وزيادة للمبيعات وتوفير المثالية حينما تتوافر على منح إعانات الدعم وتذليل الأسواق الخارجية .

٢ — زيادة حجم المبيعات — تعتبر زيادة حجم المبيعات من أهم الأسس للمثالية المشروع الاستثنائى باعتبارها تحقق الهدف الأصيصل للمشروع المتعلق بتحقيق أقصى إيرادات وأعلى أرباح ممكنة فضلاً عما تتضمنه من دلالة على نجاحه في الفوز بتعصيب كبير من الطلب الكلى .

ويمكن أن تكون هذه الوسيلة أكثر فاعلية من سلفتها حيث أن محققها كغيدل
باتاحة أحكبر الإيرادات حتى ولو يكن سعر بيع الوحدة كبيراً .

وتتسنى زيادة المبيعات بطرق شتى تتفق عنها كفاءة الإدارة وتعمل لبعضها بالتنبؤ
السليم للزيادة المرتقبة في الطلب والاستباق إليها بأسرع من المشروعات الأخرى
وبالابتكارات والتجديدات والتحسينات وخلق منافع جديدة للسلع المنتجة بحيث يزيد
الطلب عليها ويخلق وتنمية أسباب الكفاية الانتاجية وزيادة الاعلان وتحسين أساليبه
وبالنجاح في الوصول إلى أسواق جديدة واستخدام منافذ جديدة للتوزيع فضلاً عن
إستخدام التسهيلات البيعية المختلفة والتوصل إلى خفض السعر بتدنية التكاليف .

٣ — إستخدام السياسات الأخرى الكفيلة بزيادة الإيرادات — إلى جانب
الوسائتين الأساسيتين السالفتي الذكر توجد سياسات أخرى ممكنة الاتباع لزيادة
الإيرادات . ونسوق على ذلك أمثلة بالحصول على إعانات الدعم الاساسيه التي قد يحتاج
إليها المشروع عند نشأته وقبل أن تكتمل له أسباب النضج والثالية وكذلك النظر
بالتسهيلات الائتمانية واستخدام السياسات المالية المؤدية إلى زيادة الهامش الناتج لاعادة
التحويل من حصة الإيرادات كزيادة الاحتياطي والمخصصات فضلاً عن استخدام
سياسات إدارة الإلتاج للثلى .

وإذا كان يمكن أن يظن بهذه الوسائل الإيرادية الأخيرة الصورية كونها غير حقيقية
إلا أننا — مع تحليطنا بذلك باعتبارها لا تنشئ إيرادات وإنما تقتطع أسبابها — نراها
ذات صفة تمويلية معينة حيث تسهم في الامكانيات التمويلية للمشروع مكملة لإرادته
التمويلية ومختلطة بها .

الوجه الثاني — خفض التكاليف : —

وإذا كنا نتحدث عن الربح كعيار وأساس لمشروع الأستثمارى الامثل فإنه يتوجب
أن نمحدد نوعه وخصائصه . ويبان ذلك أن الربح الذى نضيه هو الربح المحاسبى على وجه

العموم وهو ينقسم إلى عدة أنواع تتمثل في الأرباح الدفترية (الوهمية) وأرباح عدم التأكد والأرباح الاحتكارية ثم الأرباح الإبتكارية .

أما الأرباح الدفترية فأنها تظهر نتيجة لعدم وجود نظام محاسبي سليم وقد يكون ظهورها ناجماً عن جهل تارة وعن عمد تارة أخرى حينما يجري التلاعب في الديون المشكوك فيها أو في تقييم المخزون السلمي أو مخصصات الاستهلاك . ومن ثم فإن هذا النوع من الربح لا يصلح معياراً للمشروع الاستثمارى الامثل :

وفىما يتعلق بأرباح عدم التأكد فقد يتبادر إلى الذهن اللوهلة الأولى إنها لا تصلح لأن تكون معياراً للمشروعات التالية نظر الاستنادها إلى عناصر ووقائع غير يقينية بحيث يبدو مجرد تحقق الظروف الطارئة والتقديرية سبباً لها دون الادارة الرشيدة والتخطيط الامثل . بيد أننا نرى أن التقدم الاحصائى والتحليل الاقتصادى والتخطيط أصبحوا بحيث يتيحون للمشروعات التالية التى تتمسك بـ ادارات بحشية متقدمة أن تتمكن إلى حد كبير من توقع الظروف الطارئة فتتخذ تدابير التى تعينها على الاستفادة إلى حد من الظروف المواتية مع التوفى من تلك العبء لحسابات كبيرة .

ونتنتل إلى الارباح الاحتكارية فترى أنها اذا كانت تحقق نتيجة للتفوق الساحق الذى يحوزه المشروع على غيره من المشروعات من حيث استثماره بأكبر امكانيات مالية وادارية وانتاجية ممكنة ونتيجة لتحكته من السيطرة على أصحاب خدمات الانتاج لكىما قبلوا أثماناً ادنى مما يتاح فى ظل المنافسة — اذا كان ذلك كذلك — فاننا نرى أن هذه الارباح تكون دليلاً على مثالية المشروع .

ونحن نأرجع فنضع تحفظاً على هذا الحكم يتحصل فى أن المثالية المذكورة تكون طبيعية فى ظل مجتمع رأس مالى وبمبدأ عن الإعتبارات الاجتماعية .

ولقد توافر الاحتكارية للمشروع الاستثمارى فى مجتمع اشتراكى أو فى نطاق القطاع العام بمجتمع رأس مالى ونرى أن مثل هذا المشروع لا يكون مثالياً مثالية المشروع الاحتكارى الرأس مالى حيث لم تتحقق والهمة التفوق على النظراء .

يبد أن المشروع المنوه عنه يكون مثاليا إذا ما توافرت له مزايما في الانتاج والتكاليف والتسويق وتحقيق الاهداف المصامة على نحو ما اسلفنا تبقي الارباح الابتكارية التي تتحقق نتيجة للجهود الخلاقة المثمرة التي تبذلها الادارة العامة للمشروع بالاضافة إلى ماتسهم به هيئاته البحثية .

وإذا كان الحق يقتضينا الحكم بأفضلية الربح الابتكاري على الانواع السابجة الا اننا نرى في نفس الوقت عدم اغفال الاخيرة عند تقدير مثالية المشروع نظراً لاحتواء كل منها على قدر معين من الكفاءة والامتياز .

ثانياً — الجانب القياسى للنظرية — أظهرنا للقارىء في الجانب السابق من النظرية على الناحية النظرية والفلسمية للاستثمار الأمثل . وإذا كانت العناصر التي سقاها في ذلك الجانب هامة وفعالة إلى الحد الذي انتهى إلى إدراك القارىء إلا أنه مما لا ريب فيه أن هذه الأهمية والفاعلية لا تتؤكد أن إلا بنبوت قابلية تلك العناصر للقياس .

ويتم الجانب القياسى بأهمية بالغة مرجعها إلى المشاكل العديدة التي تتور في هذا الصدد .

ووجه ذلك أن الاستثمارات تغيب بصفة عامة آثاراً يصعب علاجها كياً من وجهة نظر الحسابات الاقتصادية . فالاستثمارات الهادفة إلى إنعاش المناطق المتخلفة اقتصادياً يكون من الصعب قياس مخنات آثارها قياساً كياً بالنظر إلى ما يشتجر في ذلك السبيل من صعوبات وتقيدات . كذلك فإن الاستثمارات الرامية إلى ترشيد الأمن الصحى تخمدن وقوع الحوادث تولد آثاراً بالغة الأهمية ولكنها صعبة القياس بالنظر إلى أن حياة الإنسان عسير تقديرها .

ونمة مشكلة أخرى تتوارد إلى الذهن بصدد قياس الاستثمار الأمثل مجالها الأتمان والمعدلات والأجور . ووجه ذلك أن علاجنا العام الشامل والمتناسق للمثالية الاستثمار يقتضينا الاعتقاد على وحدة قياس مشتركة في حين أن النفقات الاستثمارية وتكاليف التشغيل لاتعكس مقادير موحدة وإنما تتنظم مجالا واسعاً من العناصر المتنوعة مما

يستوجب إجراء الحساب بوحدات نقدية . كذلك فإنه في بعض الحالات تمعين ترجمة نتائج استخدام الاستثمار في صورة وحدات نقدية (حجم الإنتاج أو الخدمات) . ومن ثم تصبح نتائج حساب مثالية الاستثمار معتمدة إلى درجة معينة على الأنظمة المعتمدة للأمان والمعدلات والأجور . وهذه الأنظمة تعكس العلاقات المشتركة والارتباطات التي تتواجد في الاقتصاد القوي من وجهة نظر الأجل القصير . وهذا يضيف تعقيداً إضافياً في حساب مثالية الاستثمار يتعلق بصفة عامة بالفترة الأكثر طولاً . كذلك فالتنا نستطيع بواسطة الاستثمار تغيير الارتباطات الاقتصادية ومن ثم نصوغ بطريقة غير مباشرة نظاماً للإسما والمعدلات والأجور يترجم تلك الارتباطات .

وأخرى لا تقل أهمية وخطورة عن مشاكل القياس الآنف ذكرها — ألا وهي قياس الآثار غير المباشرة للاستثمار والواجب أخذها في الحساب للحكم على مدى مثاليته وتفضيلنا أهمية هذه المشكلة لصميم موضوع البحث التوسع في شرحها .

والقصود بأثر الاستثمار بالمعنى الواسع المهدف للممكن تحقيقه بإقامة الاستثمار . بحيث يتضمن جماع الآثار الاقتصادية والاجتماعية وغيرها المتولدة عن الاستثمار .

وتعتبر المشكلة أقل خطراً في المجتمعات الرأسمالية حيث يعتبر الربح المتوقع جملة الأثر للاستثمار للراد تقديره .

ويختلف الشأن في المجتمع الاشتراكي حيث لا يكون الربح الفرض الأساسى للاستثمار لاولاً للعملية الاستثمارية في مجملتها . ذلك أن هدف هذه العملية في المجتمع المنه عنه يتمثل في زيادة جملة القيم الاستخدامية المتاحة لخدمته . وتنهض المشروعات التالى بالوفاء بذلك المهدف مباشرة بزيادة كمية السلع المادية للنافع المهيئة للمجتمع في إطار البرنامج العام وغير مباشرة بزيادة الناتج التصديري المساعد بالتالى على زيادة النقد الاجنبى لاستيراد سلع النافع الأخرى أو بتوفير العمل الحى أو « الحزن » والضرورى لموازنة الشوطف والموارد للمادية بزيادة الإنتاج .

ويمكن أن نميز في هذا الصدد بين مفهومين مختلفين — أولهما : الفرض العام

الواجب الحصول عليه باستخدام جميع الاستثمارات في المجتمع الاشتراكي مما ينظم أكبر زيادة ممكنة في قيم الاستخدام اللازمة للمجتمع .

أما المفهوم الثاني فيتمثل في الفرض المباشر التعلق بضمان قدر محدد من السلع المعينة أو نتائج الاستخدام الأخرى وعلى قدر معين من أرباح النقد الأجنبي وتوفير نسبة معقولة من العمل الحى أو المخزن . وتثور المشكلة في المجتمع الاشتراكي حول الوسيلة التى يمكن بها التوفيق بين المفهومين الآنفى الذكر .

ويتوجب من وجهة نظر قياس مثالية الاستثمار أو تحديد بطريقة لا لبس فيها النتائج المستخدم من أجلها الحساب . وآية ذلك أنه بالنظر إلى الفرض العام الضرورى لتحقيق من الاستثمار المثالى يتوجب أن يؤخذ أساساً فى الحساب نتيجة الاستخدام الممكنة التحقق بسببه (أى حجم الإنتاج والخدمات) وأما أثر النقد الاجنبى .

وتتحقق نتائج الوفرة السابق الإلماع بها من الناحية الأخرى بتغيير تكاليف التشغيل المتعلقة باستثمار يتبع نتيجة استخدام معينة (كتنجيسة النقد الاجنبى) مما يتوجب دراسته مع نتيجة الاستخدام اللهم إلا إذا تثلثت فى صورة وفورات فى المواد فإنه يتسنى علاج الاثر مباشرة كنتيجة استخدام نظراً لأن توفير مواد معينة يمكن اعتباره نظير الزيادة إنتاجها وبالتالي مناظر النتيجة الاستخدام .

ونجدد الإشارة إلى أنه لا يصح تحديد نتيجة الاستخدام بطاقة الإنتاج الاسمية للمشروع بالنظر إلى أن الاستثمار المقام قد يسمح بإنتاج منتجات، فضلاً عن أنه فى بعض الحالات الأخرى قد لا تكون الطاقة الانتاجية أو الخدمية مستغلة استغلالاً كاملاً كما لو تحقق مثلاً إرتفاع تدريجى فى الطاب . ومن ثم فإنه يتوجب عند حساب الاثر أن نأخذ فى الاعتبار جميع الظروف الفعلية بحيث ننظر إلى حجم تأييد الاستخدام موضوع الحساب باعتبارها الحجم التحقق فعلاً وليس ذلك المنسوب إلى الطاقة الانتاجية القائمة . ويعزى هذا النظر إلى أن الذى يهم بالنسبة إلى المجتمع ككل هو الاشباع الفعلى للاحتياجات وليس ذلك الذى يمكن أن يتحقق نظرياً دون أن يحدث عملاً بسبب أو لآخر .

ويجب بقدر الإمكان تصوير نتيجة الاستخدام للاستثمار بوحدة مادية الأمر الذي يعزى إلى إمكان مقارنتها في متغيرات استثمارية مختلفة بحيث يمكن اختيار أفضل متغير من بين تلك المتغيرات للمطابقة نفس نتيجة الاستخدام .

ويشترط لأجراء المقارنة أن تتوافر الوحدة بين النتائج للتوفيرة . وتنسحب هذه الوحدة على حجم وتنوع النتائج فضلا عن مكانه وتوقيته . غير أنه من النادر تواجد هذه الأمور مما يشير مشكلة إخضاعها إلى دالة مشتركة .

وإذا ما افترضنا أن النتائج يمكن المقارنة حتى حينها لا يتوافر الا مجرد تشابهها فان مجال مقارنة المتغيرات الاستثمارية يصبح يسيرة .

ويتبنى على هذا النحو مقارنة مختلف المتغيرات لمشروع استثماري معين وكذلك مختلف الأنواع الاستثمارية في فرع معين توصلنا إلى اختيار المشروع الامثل .

ولننظر مع الفارء في كيفية مقارنة مختلف المتغيرات لمشروع معين نريد تقدير مدى مثاليته . وإذا كانت احتمالات تناظر النتائج كبيرة في هذه الحالة إلا أنه لا يزال يوجد هناك اختلافات كبيرة في حجم ونوع المنتجات وفي مدى التعاون والائتلاف وأنواع وأحجام المنتجات الثانوية وغيرها .

ويتبنى بمقارنة متغيرين ذوي حجمين إنتاجيين مختلفين أن نضيف إنتاج الأصغر لاحدهما بعلامته لإيجاد الإنتاج في المتغير الآخر كما يمكن في نفس الوقت إضافة التكاليف . ونستطيع اتباع نفس النهج في حالة اختلافات الناتج للمنتجات الثانوية .

ويكون من المفيد بالإضافة إلى حساب نتيجة الاستخدام بوحدة مادية أن نحسب قيمتها آخذين في الاعتبار أثر الأمان السارية مما يساعد على مقارنة النتائج مباشرة بمبالغ الاتفاق الاستثماري وتكاليف التشغيل .

وإذا كان النظام السعري لا يؤدي إلى تشويه تكاليف العمل للتضمنة في إنتاج مختلف

المنتجات فإنه يجتمع التشابه من حيث قيمة الناتج وجملة النفقات الاستثمارية وتكاليف التشغيل للتضمنة في صنع المنتج .

ويتوجب عند حساب نتيجة الاستخدام في صورة قيمة أن نتمتع على التساير الكمية بجمعها تظهر على أفضل نحو تناسي وقابل للمقارنة. وآية ذلك أنه في حالة الانتاج للتصدير أو لاحتلال الواردات يتوجب بنس النظر عن حجم الصادرات أو مقابل الواردات أن نأخذ في الحساب قيمة التقد الأجنبي المكتسب الأمر الذي يساعد على المقارنة المتبادلة لمنتجات أنواع المنتجات التصديرية أو المحلة للواردات .

كذلك فإنه بالنسبة إلى الانتاج المتعدد المنتجات يقتضى الأمر أن نأخذ الظروف في حسابنا معتمدين عليها لاختيار المقياس المناسب للقيمة .

ويمكن القول بصفة عامة أن المقياس الأنسب يتمثل في أمان البيع التي تعكس تكاليف الإنتاج ونتيجة الاستخدام على السواء لسمة معينة .

وعندما نشأ الاختلافات بين قيم المنتجات أساسا عن الفروق في قيم استخدام المواد الأولية فإن أنسب مقياس لنتيجة الاستخدام لا يتمثل في أمان البيع ولكن في القيمة الجديدة المنتجة أو بتعبير آخر في صافي الناتج (أى الأمان ناقصا تكاليف المواد المستخدمة) .

أما فيما يتعلق بالسلع الاستهلاكية فإنه فضلا عن التكاليف تكون أسعار التجزئة تعتبر في أغلب الأحوال المقياس المناسب لاسيما عندما تكون أمانا توازنية لسلع احتلاية .

ويختلف الشأن عندما تختلف أمان البيع بدرجة كبيرة عن تكاليف الانتاج نتيجة لفرض ضريبة تداول مرتفعة فيصبح المقياس الاوفى للقيمة هو سعر المصنع (أسعار البيع ناقصا الضريبة على التداول) .

ونستطيع عند تصميمنا لبرنامج استثمارى لفرع معين أن تقارن في المرتبة الأولى أثار الاستثمارات في المشروعات الجديدة والتوسعة والمتحفرة .

وإذا كانت مقارنة المنفردات المتعددة لمشروع معين تستوجب تناسب أو على الأقل عدم هذه اختلاف احجام الانتاج فان الأمر يختلف حال مقارنة مشروعات مختلفة في فرع انتاجي واحد بحيث يمكن مقارنة المشروعات الصغيرة والكبيرة .

ويمكن على سبيل المثال النظر في أمر التوصل إلى نفس الانتاج بواسطة تحضير عدد كبير من المشروعات القاعه أو باقامة مشروع واحد جديد وكبير .

وإذا أعد مقارنه نتائج النفقات الاستثمارية وتكاليف التشغيل في مختلف المشروعات على الوقوف على التقسيم الأفضل للهام داخل اطار البرنامج الاستثماري العام وذلك لصالح فرع انتاجي معين .

ونوعه مشكله أخرى تثار بشأن تقدير حجم الاستثمار الأمثل .

ويمكن أن تعرض إلى هذه المشكله على مستوى الوحدة الاقتصادية الصغيرة ثم على مستوى الاقتصاد القومي كله .

وإذا كانت مشكله البحث عن الحجم الأمثل للمشروع قد حظت باهتمام كبير في الأدب الاقتصادي منذ مارشال إلا أننا نرى أن نعالجها من ناحية أخرى مقارنة بين المجتمعات الرأس مالية والاشتراكية مع التركيز على هذه الأخيرة لاهميتها لاغلب الدول المعنية في هذا المؤلف .

وبلاحظ أولاً أن امكانيات اقامة مشروعات مستوفية لاعتبارات الثالثية تكون أوفر بصفة عامة في البلاد الاشتراكية عنها في الرأس مالية . ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن الدول الإشتراكية تمتلك بين يديها الموارد المالية والمادية الاساسية المخصصة للاستثمارات بحيث أنه عندما تحدد حجم الاتفاق الاستثماري تستطيع أن تتحكم وفقاً للخططة الاقتصادية في حجم المشروع . ويختلف الأمر بالنسبة الى الدول الرأس مالية حيث يؤدي انتشار رأس المال وتوزيعه على مختلف المشروعات الى تقييد حرية المستثمر في بناء المشروعات التي تتوافق مع مواصفات مثالية الحجم . ومن ثم فان حجم رأس المال يعتبر عاملاً حاسماً في تقييد حجم المشروعات .

كذلك فانه يلاحظ أنه في البلاد الاشتراكية تكون تكاليف الانتاج نقطة البداية والاساس المحدد للحجم الامثل للمشروعات على حين أن ذلك الاخير يتحدد في البلاد الرأس مالية على أساس الارباح المقدرة . وإذا كان حجم الأرباح يعتبر دالة للتكاليف فانه في نفس الوقت وظيفة للاسعار التي تباع بها السلع للزمع انتاجها في مشروع جديد.

ومن ثم فانه يمكن أن تمثل بين أيدينا مشكلة أولية تتحصل في أن أية محاولة للباوع بتكاليف الانتاج الى الحد الأدنى على الاتجاه الى تشييد المشروعات الكبيرة الحجم على حين أنه من الناحية الأخرى يغضى ضيق حجم السوق فضلا عن المخاطرة وما يواكبها من الخوف من انخفاض الاسعار إلى الاعتصام بالحذر عند اختيار حجم المشروع وبالتالي مقدار الناتج .

ونخلص من ذلك الى نتيجة مبدئية تتحصل في أنه عند محاولة تحديد حجم المشروع في إقتصاد اشتراكي يتوجب تقدير التكاليف عموما والمالكه لتكلفة العمل . وهذا لا يخلو من عدم أخذ الامكانيات البيعية في الحساب عند تقدير الحجم الامثل للمشروع من وجهتي النظر التكنولوجية والاقتصادية . وإذا كانت الحاجات الاجتماعية مقدرة تقديرًا سليما في الخطوة الاقتصادية فانه يتحقق ثمة حجم أمثل للمشروع محدد فقط بنفقات العمل الاجتماعية المترجم في تكاليف الإنتاج .

وتطليبا لنا الاشارة بهذه المناسبة الى الحقيقة المتحصلة في أن الحجم الامثل للمشروع في البلاد الرأس مالية يتحدد بواسطة الربح الأمر الذي يجعل مثل ذلك الحساب مضللا .

ويبدو أن كينز كان مستيريا في امكانية الحساب المذكور الامر الذي يعزى الى ما أبداه من مخاوف بالنسبة إلى غموض المستقبل وامتناعه بالمفاجآت بحيث يصعب هتك استاره فضلا عما أفصح عنه من شح الأسس والبيانات الممكنة الاعتماد عليها في اجراء التنبؤات الخاصة بالتوقعات نظراً لأن المعلومات المتعلقة بالعوامل التي تحكم سلسلة الانتاجيات لاستثمار ما ضئيلة ويمكن إغفالها الى غير ذلك مما لنا عود اليه سريع .

ثمة ملاحظة عامة جديرة بالاهتمام قبل الخوض في تفاصيل موضوع الحجم الأمثل

المشروع تحصل في ذلك الاتجاه العام السائد للصناعة نحو استخدام وحدات متزايدة الحجم تمثيلاً مع مقررات التقدم التكنولوجي في العقود القليلة الحالية .

ويطول بنا الحديث لو حاولنا حصر المزايا الناجمة عن الوحدات الأكبر من الماكينات والتجهيزات . حسبنا الإشارة إلى أن تكاليف التشييد تكون أقل تناسبية مع الاشاج الممكن للوحدات رهن القوم . فالتجهيز الواحد يتكلف في العادة أقل من اثنين ذوى طاقة كلية مكافئة لامكانية انتاج الأول . وتفسير ذلك أن إقامة تجهيزات كبيرة الحجم يتطلب مواد أقل كثيراً مما يلزم لعدد أكبر من التجهيزات الصغيرة ذات الامكانية الإنتاجية الكلية المشابهة . ومن المعلوم أن الأوعية المختلفة الانواع تعتبر الأساس لكثير من التجهيزات الصناعية لاسيما في الصناعات المعدنية (مثال أفران الصهر بالهواء الحار المضغوط) وفي الصناعة الكيمائية (كمختلف أنواع الأجهزة) وفي صناعات القوى (كغلايات البخار) . وإذا ما تضاعفت جميع أبعاد الوعاء فإن حجمه يزيد ثمانى أمثال بينما لا يزيد مسطح جدرانه الا أربع أمثال فقط . زد على ذلك أنه لاجابة الى زيادة سمك جدران الوعاء المزداد وحجمه بصورة تناسبية مع زيادة الحجم .

كذلك فانه من مزايا الوحدات الكبيرة الحجم أن النفقات على الاستثمارات الاضافية كالباني والتجهيزات الاضافية تتدنى بالنسبة إلى النفقات المناظرة على الوحدات الأصغر .

وثمة ميزة أخرى للوحدات الكبيرة الحجم تتمثل فيما تتيحه من فرص أفضل لختلف أشكال التحسينات التكنولوجية اللازمة لمصلحة العمل . وآية ذلك أولاً أن درجة للميكة والآلية للوحدات الكبيرة تكون أعلى كثيراً منها في الوحدات الصغيرة حيث لا تكون التحسينات التكنولوجية مربحة في العادة . هذا فضلاً عن أن استخدام المواد ذات المستويات الرفيعة الباهظة تكون مفيدة فقط في تشييد الوحدات الكبيرة الحجم بحيث يمكن أن تبرز العمليات التكنولوجية بالمؤشرات المتعلقة بالحرارة والضغط ومشاكلهم ومن المعلوم أن هذه المؤشرات تعتبر ركيزة أساسية للتقدم التكنولوجي في كثير من الليادين .

ومن الجدير بالذكر في هذه المناسبة أن تحليل صناعة الصلب في الولايات المتحدة الأمريكية يكشف عن حقيقة هامة مؤداها أن الزيادة في حجم وحدات الإنتاج اقترنت بتحسين التكنولوجيا والمؤشرات الاقتصادية في هذه الصناعة . ولاشك أن ذلك التحسن يعتبر عاملا حاسما في تقرير مثالية المشروعات الاستثمارية . وآية ذلك أنه عندما تزيد طاقة الفرن الكهربائي يقل استهلاك الكهرباء وتزيد إنتاجية الوحدة من مساحة السطح .

وتوضح لنا الاحصائية التالية كيف أن زيادة قوى الطورين في الصناعة الأمريكية تؤدي إلى خفض الموضع في استهلاك الوقود وفي خفض تكاليف المباني :

قوة جهاز الطورين	استهلاك الحرارة (عن كل وحدة)		تكاليف بناء مشروع القوى (عن كل وحدة)	
	كيلووات	%		%
١٠٠	٢٥٠٠	١٠٠	١٨٥	١٠٠
٢٠٠	٢٣٠٠	٩٢	١٥٠	٨١
٢٥٠	٢١١٠	٨٥	١٥٠	٨١

ونخلص مما تقدم إلى أن المشروعات الكبيرة الحجم تفضل الصغيرة بل وتعتبر مثالية من هذه الناحية . بيد أنه توجب الإشارة إلى أن هذه الحقيقة تستمر دون شك ما عكست الاتجاه العام في التقدم التكنولوجي مما لا يجعلها تصلح مبدأ عاما مطلقا .

ومن ثم فإنه يتوجب إجراء مفاضلة بين المشروعات للتوصل إلى أمثلها من هذه الناحية .

ونسوق على ذلك مثلا مبسطا يتحصل في أنه لكيما نحصل على كمية معينة من المنتجات وكنا نفاضل بين تجهيزات : ١ و ٢ و ٣ بطاقات إنتاجية متتابعة أو ب و ج و ح حيث $١ < ٢ < ٣$. ولنفرس أيضا على سبيل التبسيط أن الاختيار يتحصل

بين وحدتين ١ و ٢ على التوالي . ولكيما نحصل على نفس الناتج فإنه يلزم لكل وحدة ذات طاقة انتاجية ب٢ أن نحقق م وحدات بطاقة انتاجية ١ .

ولنفرض أن النفقات الاستثمارية اللازمة هي ن ١ ، ن ٢ فإنه للتوصل الى نفس الناتج باستخدام وحدات صغيرة تكون التكاليف م ن ١ .

هذا وينبغي ملاحظة العلاقة القائمة بين حجم وحدة الانتاج وبين الاستثمارات الاضافية للمساعدة . وآية ذلك أن الوحدات الاكبر تحتاج في العادة إلى أرضية أفضل لصلالات الانتاج ولتجهيزات اضافية أقل . بيد أنه لايجوز أخذ هذه القاعده دائماً على اطلاقها حيث أنه قد يحدث في بعض الاحيان أن تجعل متطلبات محدد لتكنولوجيا معينة أكثر ميزة من هذه الناحية .

كذلك فإن الاتفاق الاستثماري ن ١، ن ٢ يغطي العمل فضلاً عن الفائدة على الوسائل المتجمدة خلال فترة التشييد . وغنى عن البيان أن فترة تشييد وحدة انتاجية أصغر تكون عادة أقصر منها لآخرى أكبر بحيث يمكن بفضل ذلك أن يتبدى تشغيل الأولى في وقت أكثر تبكيراً .

ومن ثم فإنه ينبغي أن نأخذ في حسابنا للاستثمار الامثل هذه الحقيقة الخاصة بأن الوحدات الانتاجية الأصغر تبدأ انتاجها قبل الأكبر . والطريقة التي نأخذ بها هذه الحقيقة في الحساب تمثل في صورة الفائدة على الموارد الاستثمارية التي لم توضع بعد موضع الاستئصال .

وبالنظر إلى أهمية هذه النقطة فالتأثير الذي نرى الاشارة إلى كيفية الاختيار بين متغيرين يتضمنان فترة تشييد مختلفتين .

ويمكن الاعتماد في هذا الصدد على مقياسين اقتصاديين هامين .

وتحصل المقياس الاول في تأثير اختزال فترة التشييد على الدخل النومي . ويرى مستشارنا في محاولة استخراج النسبة بين الموارد المجمعة المحررة بواسطة متغير معين وبين

الزيادة في الدخل القوي . وينصرف القياس الحقيقي في هذه الحالة الى مدى تأثير الدخل القوي بالزيادة في الانتاجية الاجتماعية للعمل المرتبطة بالاستثمارات المتاحة باختزال فترة التشييد .

أما المقياس الاقتصادي الثاني فيذهب إلى إن اخزال فترة التشييد قد يؤدي إلى تكاليف إضافية أو إلى الخط من كفاءة الاستثمارات .

وفي حالة ترتب تكاليف إضافية بسبب اخزال فترة التشييد فإن البحث ينصرف إلى الكشف عن الميزة الاقتصادية الحقيقية للاستفادة من الاخزال . وتمثل هذه الميزة في أنه يمكن بدء العمل مبكراً بسبب فترة التشييد الأقصر وأنه يتسنى التصرف في الموارد التي كان يحتمل أن تتجمد في عملية التشييد .

وإذ كان المتغير لا يؤدي إلى تكاليف إضافية ولكن إلى حط من كفاءة الاستثمار ومثاليته فإن الاختيار بين متغيرين يؤدي أولهما إلى فترة تشييد أطول والثاني إلى فترة أقصر يتحدد من جهة بالوفر في العمل على مستوى الاقتصاد كله والناجم عن استخدام الموارد المحررة مؤقتاً من استخدام ناشئ عن المتغير الثاني ويقصور الكفاية الناشئة عن استخدام ذلك المتغير .

ويشير موضوع الاختيار بين فترتي التشييد الأطول والأقصر وما يعقبه من مرور الوقت على انتاجية العمل المسألة التي ناقشها الكتاب السوفيت وأسموها «تأثير عامل الوقت» . وهذه المسألة قريبة من تلك التي تشتجر عند اختلاف فترة التشييد مما نحن بصدد معالجته .

ويمكن أن تصور هذه المشكلة في الاختيار بين متغيرين يعقبان نفس الناتج أو الخدمة أولهما ينطبق على الكفاية الانتاجية المحتاج إليها في الوقت الراهن بينما ينطوي الثاني على كفاية انتاجية أعلى مما هو متطلب وذلك بفرض أن اتفاق العمل المطلوب في المتغير الثاني يقل عن إجمالي ما يبذل من عمل لو ابتدأنا بتطبيق المتغير الأول ثم زبدت الكفاية

الانتاجية بوضع استثمارات إضافية بعد عدة سنوات وأيضاً على فرض إمكان التنبؤ بأنه خلال فترة محدودة سوف يحتاج الى الصكفاية الاضافية من التغير الثانى .

ونمثل لذلك بالاختيار بين تشييد مؤسستين كهربائيتين :الاولى بتكلف تشييدها ٥٠ مليوناً من الجنيهات ثم بعد خمس سنوات مؤسسة أخرى بنفس الطاقة تكلف ٤٠ مليوناً وكلتا هما تولد تياراً كهربائياً بتكلفة الوحدة فيه ١٠٠ وبين تشييد مؤسسة واحدة طاقتها ضعف الاولى تكلف ٨٠ مليوناً وتمطى تياراً كهربائياً بتكلفة الوحدة فيه ٩٠ .

ويكون الحل في هذه الحالة ان الوفير في العمل المتحقق بواسطة الاستثمارات التى كانت يمكن اقامتها بالثلاثين مليوناً والمتركة متاحة خمس سنوات تطرح منها الحسارة التى تتحقق بسبب انتاج الكهرباء بتكلفة اقل وذلك بضرب الفرق بين تكلفة الوحدة (٩٠ - ٨٠) في عدد الوحدات المنتجة إبان قيام المؤسستين فإذا اسفر هذا الطرح عن زيادة الوفير في العمل المتحقق بالتفسير الاول عن الفرق بين التكاليفتين للتشييد فإن التغير الاول يكون هو الامثل .

ويجدر بنا أن نشير سريعاً في هذا الصدد إلى موضوع سيولة عوامل الانتاج لما تشكله من أهمية لاختيار المشروعات الاستثمارية التلى .

ووجه ذلك أنه اذا ما زادت هذه السيولة امكن أن يستبدل بالآلات والتجهيزات القائمة غيرها الامر الذى يساعد على التعجيل بمعدل التقدم التكنولوجى دون ما الحماق ضرر بالاقتصاد القومى .

هذا فضلاً عن أن سيولة عوامل الإنتاج تسهم في تصحيح الاستخدام غير المثالى وتماون على تحقق الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية حيث أن وجود واستخدام متغيرات انتاجية معينة في فرع إنتاجى دون أن تحقق أقصى إنتاجية للعمل وأكبر ميزة اقتصادية يعنى حرمان قطاعات أخرى من تلك الموارد الاستثمارية فضلاً عن أنه يتضمن تجميدها من وجهة نظر تقدم التكنيك والانتاجية أو بسبب عدم كفايتها لاشباع الحاجات الاقتصادية .

والمشكلة القياسية التي نريد مناقشتها بعد ذلك هي متغير التقدم التكنيكي واختيار بين طرق الحساب الخاصة به .

وتفضل في هذا الصدد أن نجري تحليلنا على عملية استثمارية وحيدة بحيث يمكن التركيز على طرق القياس . ويهدف هذا التحليل في نهاية المطاف الى استنباط الاثر المحتمل على معدل التقدم التكنيكي للمفاضلة بين مختلف طرق حساب العائد الأمر الذي يدعو الى أن نتخذ خطوتين جديدتين أولاً أننا سنواجه بمكس ما تقدم رغبة النظم في إجراء تجديدات لتجهيزاته الثابتة . وسوف تقتصر على التجديد البحث البسيط لآلة جديدة من نوع مماثل محاولين استقصاء ذلك التمديد على شروط مثالية الاستثمار .

أما الخطوة الثانية فتصرف إلى محاولة بحث التغيرات التي يمكن أن تحدث إذا ما اقترن التجديد بتقدم تكنيكي أكثر فاعلية وأتاحة .

فإذا كان النظم يرغب في استثمار رأس ماله خلال فترة طويلة وتجهيد تجهيزاته بمجرد أن تصبح غير مجدية إقتصادياً فإنا يمكن أن نميز من الناحية النظرية بين حالتين محتملتين — الأولى أن يقصد تنفيذ الاستثمار بتجهيد تجهيزاته عدد مرات نهائى . والثانية أن يكون عدد مرات التجديد غير نهائى آلة وحيدة وآلة توضع موضع الاحلال .

ويمكن القول بأن فترة الاستغلال الضرورية للحصول على ربح تكون مختلفة مع تطبيق معيار مماثل تماماً إذا كنا نقدر سلسلة نهائية أو غير نهائية للاستثمارات ولاتنمير الفترة المثلل للاستغلال في حالة سلسلة نهائية للاستثمار فيما لطول هذه السلسلة فقط ولكنها تختلف أيضاً في سلسلة ذات طول معين وقتاً لترتيب العنصر المعبر في السلسلة . والتكاليف الواجب أخذها في الاعتبار عند دراسة مادة واجب احلالها في نهاية فترة الاستغلال تتضمن مصروفات الاستغلال بالإضافة إلى تكلفه الاستخدام محددةً تحديداً تاماً . وإذا مددنا بوحدة زمنية فترة استغلال السلع الرأس مالية المقدّر أن يستبدل بها سلعة أخرى فإنه يجب أن تؤخر بوحدة زمنية ظهور الأرباح الاجمالية الممكن تحقيقها بواسطة الآلة المقدّر احلالها . وإذا ما أجرينا حسابنا مدخلين فيه عنصر الزمن باستقطاع خصم على

الأرباح المتوقعة فإن التأخير المذكور يمثل تكلفة للاستخدام ناجمة عن إمتداد خدمة
العنصر الأول الرأس مالى .

ويمكن القول بصفة عامة بأنه فى سلسلة محدودة مطاوع فترة الاستغلال كلما
انتقلنا من آلة الى مايلها حتى نصل الى مدة الآلة غير المحدودة عند نهاية السلسلة .
وبلاحظ أن طول السلسلة أو فترة الاستئجار لا تعتبر متغيرة حال مانتأخذ قيمة غير نهائية .
ويحتنى أثر ترتيب الآلة على فترة استغلالها عند مانتد سلسلة الاستئجار الى مالا نهاية .

والمشكلة التالية تمثل فى قياس الربحية القصوى للمشروع الامثل . ونرى أن نشير
بأدى ذى بدء الى أن جملة الربح الممكنة تحقيقها عند سائمة الاستئجار تعتمد على عدد
من العوامل . ومن الاوفق أن نجري فى هذا الصدد دراسة مفصلة للمراحل المتابعة
للمعملية الاستئارية وما يدخل فى التنفيذ من عناصر مختلفة .

ولنفرض أن س هي التكلفة الأولية للاستئجار متضمنة ثمن شراء وتقلل التجهيزات
ومصروفات التشييدات الأولية . ومن للمعلوم أنه عند بداية التشغيل يقتضى الإمراسنتلال
مختلف عوامل الانتاج اللازمة وخدمات العمل فى المواد الأولية والطسافة الضرورية .

ولنفرض أن ك هي مقدار عوامل الانتاج المستتله خلال كل وحدة زمنية ووطوال
العمر السكلى المقدر للاحتفاظ بغاعلية التجهيزات الثابتة . وإذا كانت ت هي وحدة
الزمن الاساسية فانها تتبع بوحدات أخرى ت ١ ت ٢ ت ٣ . كذلك فانه اذا كانت أ هي
المدة السكلى لاستئلال التجهيزات فانها تكون مشتملة على عسدد متغير من الوحدات
الزمنية المؤلفة لمدة الاستئلال .

ومن ثم فان

$$١١ = أ ر ت ٢ = ٢ . ٠ . ٠ . ٠ . ٢ ت م = م$$

ولنفرض أيضاً أن ل رمز لاثمان عوامل الاتساج وأن وترمز الى مصروفات

الاستئلال لوحدة الزمن وانها تتطابق مع التكاليف التنيرة باستثناء التصحيحات التالى ذكرها . وهى كذلك تعتبر دالة لمقادير العوامل المستتله ولائمانها وللزمن النقصى .

أى أن :

$$وت = د (ك ، ل ، ت)$$

وغنى عن البيان أن المنظم يبيع ما يحصل عليه من انتاج ناجم عن استئلاله للالات فى كل وحدة زمنية .

وإذا كانت لك هى كية الانتاج الباع فى وحدة زمنية ول هى نمن يعمه فى السوق و ر هى المقبوضات التى يحصل عليها المنظم عن وحدة زمنية فانها تتصل دالات للمقادير المتجة ولنمن البيع وللزمن النقصى والذى يمكن أن يؤثر على حجم الانتاج والثن .

$$أى أن رت = د (ل ، ك ، ت)$$

وإذا ما شاء المنظم أن يحدد التجهيزات المستهلكة خلال العملية الانتاجية أو التى صارت تحط قديما بعد مدة من الاستخدام فانه يعمد إلى تقدير مبلغ الاساله فى السوق .

وعلى فرض أن ز هى القيمة المتبقية للتجهيزات عند عرضها للبيع فان مقدارها يتوقف على حالة الآلة المرتبطة بطول وبدرجة (حجم الانتاج لك بوحدة الزمن) وباستخدامها .

$$أى أن ز = د (ك ، ت)$$

والمنظم حينما يقصد إلى حساب ربحه ينظر إلى نهاية العملية وذلك لاجل تحديد عمر استئلال مادة لم يقمها بعد أو إذا ما كان يحاول التعرف خلال العملية الانتاجية على فرض إحلال تجهيزات مازالت مستخدمة فانه لكما تكون جميع عناصر الحساب قابلة للمقارنة فيما بينها يتوجب حساب القيمة الحالية لجميع الإيرادات والمصروفات المستتله . ويمكن التوصل إلى ذلك بطريقة الحضم وأسمار مختلفة تبعاً لطريقة التبقى .

هذا مع ملاحظة أننا لم نشر بعد إلى جميع التنيرات والملاقات الممكنة . فمثلا إذا كان المشروع يشتري عوامل انتاجية من سوق حيث الطلب غير تنافسى تماما أو كانت تيسع

منتجاته في سوق تشنيل فيه مركز احتكاري نبي فانه يجب تحديد العلاقات الوضعية التي تتوالد على التوالي ل ك . وبالمثل اذا كان المشروع يفترض رأس المال الذي تتطلبه العملية الانتاجية أو كانت التكلفة الفعلية لرأس المال التي يمكنها الحصول عليها — سعر الفائدة السوقى — يتمدد على المبلغ المفترض فانه يجب إقامة رابطة بين التكلفة الأولية للاستثمار وبين سعر الرسملة المستخدم في الحساب .

ونصل الآن إلى الصورة العامة لتعظيم الربح فنشير الى أن هناك فكرتين هامتين في هذا الصدد — أولاها :

(١) المبلغ الكلى للارباح الصافية .

(٢) السعر الداخلى للمائد .

ونحاول ترجمة الفكرتين للنمو عنها في صورة علاقات وظيفية :

أولا — المبلغ الكلى للارباح الصافية = يمكن أن توضح اللزمة المرتقة من الاستئجار في الصياغة التالية وذلك في حالة عملية متضمنة لساع معمرة .

$$R = E - F - L \text{ صفر}$$

حيث أن د ترمز إلى المبلغ الاجمالى للارباح الصافية وأن ع ف ت ترمز إلى مبلغ الأرباح الإجمالية بوحداث الزمن خلال مدة الا-تئجار محضومة عند أول عملية بواسطة السعر ف الذى يمثل سعر الفائدة للسوق وتكون ل صفر هى التكلفة الأولية للاستئجار .

ومن ثم تصبح الصياغة الأخيرة كما يلى :

$$R \text{ أصغر } [D (ك، ل، ت) - W (ك، ل، ت، ا)] + Z (ا) - F - L \text{ صفر}$$

هذا وتجدر الاشارة الى أن حساب ربحية الاستثمارات المينية تعرض إلى نوعين

من التقديرات — أولها على ينصرف إلى ما يتضمنه من فترة زمنية طويله نسبياً الأمر الذى يستوجب أن نأخذ فى الحساب البعد الزمنى للعناصر المدروسة . ولا يمكن إضافة أو مقارنه الإيرادات والتكاليف الناجمة خلال تلك المدة الا إذا ردت إلى لحظة زمنية محددة مثل الزمن الذى وضع فيه الاستثمار موضع التشغيل .

أما النوع الثانى فيرجع إلى أنه إذا كانت تكاليف العوامل المتغيرة للإنتاج قابله للتجزئه بطبيعتها بحيث أن كلاً منها يمكن أن يتأثر بوحدة من الزمن خلال حياة الاستثمار مع عدم وجود نسكلفة عوامل ثابتة للتجزئات وغيرها فإن قيمتها السوقية ينخفض . بطريقة غير منتظمة كما أن إنتاجيتها لاتسير سيرا موحداً بحيث لا يمكن حساب جزء محدد من تكلفتها بوحدة من الوقت أو نسبة إلى ناتج خاص .

وجدير بالذكر فى هذا الصدد ما يذهب اليه ف ولوتزمن أن النظريات التقليدية والماراهالية عن تحديد الثمن وحجم الإنتاج لاتأخذ هذه الصعوبات فى حسابها . غير أن هذا التحليل التقليدى ينطبق على مشكلة تعظيم الربح فى الاجل الطويل والذى يكون من الطول بحيث يسمح بإمكان طلب وإقامة تجهيزات ثابتة جديدة .

ولقد ذهب P. and V. Lurg G. A. D Prein reiche إلى إتساع طريقة لحساب الربح تتجنب مثالب التحليل التقليدى وتتحصل هذه الطريقة فى تقدير جملة الارباح الصافية المستحقه للاستثمار . وتمثل هذا الحساب فى أن جملة الارباح الصافية للاستثمار تنتج عن مقارنة للقيمة الحالية للارباح الاجمالية للتحقق فى نشاط ناجم عن التجهيزات وتكاليفها الاولى . ويستلزم التوصل إلى الفرق بين هذين المبالغين اجراء سلسلة من التقديرات لسكل من وحدات الزمن المكونة لطول الاستغلال بحيث تحسب الإيرادات والتكاليف الحسدية بالنسبة إلى الزمن وعلى النحو الذى يمكن التنبؤ به . ويلاحظ أن الربح الاجمالى الحاصل بمقارنة هاتين القيمتين يكون معادلاً لمفهوم شبه الربح عند مارشال .

وثمة طريقة أخرى لقياس الربح تتمثل فى السعر الداخلى للعائد . وهو يتطابق مع

سعر الربح الإجمالي بالنسبة إلى رأس المال موضع البحث . والسعر الداخلى للعائد يمكن أن يكون سماً متوسطاً او حدياً . والأول هو سعر الرسملة الذى اذا ما طبق على مبلغ الربح الإجمالي يعطى قيمته الحسالية مساوية للتكلفة الأولية للاستثمار . أما الثانى فيتمثل فى سعر الرسملة الذى تكون قيمته ممثلة ربحاً اجمالياً يمكن حسابه بوحدة إضافية لرأس المال المستثمر يساوى تكلفة هذه الوحدة .

ولقد أورد شنيدر طريقة خاصة تعرف بطريقة « القيمة فى السوق » .

ويرى شنيدر أن طريقته تؤثر على المظهر الرسمى لتجميع الأرباح الصافية ولكنها ترجع إلى حساب الأسعار الداخلية للعائد .

وهو يميز بين طائفتين من وسائل حساب العائد على هذا النحو :

الطائفة الأولى هى قيمة رأس المال التى نراها معادلة لجملة الأرباح الصافية والطائفة الثانية هى السعر الداخلى للفائدة للعائد للسعر الداخلى للعائد .

ويرى شنيدر أن العملية الاستثمارية يمكن أن تتحلل خلال الزمن الى سلسلتين من النفقات والإيرادات وذلك من وجهة نظر المشروع . وإذا ما رسمنا فى لحظة معينة ت الجملة الجبرية للمصروفات والإيرادات التى تتبقى فاننا نحصل على القيمة الحالية لرأس المال فى اللحظة ت للاستثمار . ويمكن اختيار هذه اللحظة فى أول حياة الاستثمار حيث يكون الاتفاق على التجهيزات الرأس مالية .

ويشارك H. Denis فى هذا الضمار وبما يقدمه عن سعر الربح على رأس المال الحقيقى . وعنده أن السعر الصافى للربح بالذبة الى رأس المال الحقيقى هو النسبة بين رأس المال وبين جملة الأرباح التى تعود عليه فى جملة المنافع . ويمكن أن نستنبط من الجملة السكلية للمنافع الإجمالية مقدار الفوائد الواجب الدفع لدائى المشروع . ويستقطع الجزء المقترض من الجملة السكلية لرأس المال .

فاذا ما كانت ب ترمز الى المنافع الإجمالية ، غ ترمز الى العائد الواجب الدفع ، ك

ترمز إلى رأس المال السكلى ، م ترمز إلى رأس المال المقترض . فيكون السعر المذكور هو :

$$\frac{\text{ب} - \text{ع}}{\text{ك} - \text{م}}$$

وبلاحظ أنه في الصياغة المستخدمة آنفا إذا ما كانت القيمة الحالية لمبلغ الربح الاجمالى = ع والجله السكلى للاستثمار الابتدائى = ل صفر والجزء المقترض من المبلغ الاجمالى يساوى ل صفر والقيمة الحالية للفوائد الواجبة الدفع على ل صفر أ خلال طول مدة استغلال التجهيزات = ى فإن السعر يتمثل في :

$$\frac{\text{ع} - \text{ى}}{\text{ل صفر} - \text{ل صفر أ}}$$

ويطلق دئيس على السعر المذكور على هذا النحو اسم السعر الصافى .

ويعتبر سعر الفائدة من أهم الوسائل المساعدة على حساب الربحية طوال حياة المشروع على الرغم من احتمال عدم التوازن بين الدخل والانفاق المستويين المحتسبين خلال نفس الفترة الزمنية . ويمثل معدل الفائدة على هذا النحو الربحية الإجمالية لرأس المال بحيث يمكن التوصل إلى صافى الربحية باستقطاع سعر السوق .

وتقوم نسبة المعادلة العامة على ثلاث متغيرات هى :

(١) سعر الفائدة .

(٢) رأس المال الابتدائى .

(٣) القيمة التعادلية السنوية لرأس المال الابتدائى :

وتمثل الصياغة العامة على النحو التالى :

$$\text{ق ج ع (القيمة الحالية للعنصر)} = \frac{\text{د ق ج ع (قيمة إحتلال العنصر)}}{\text{م}}$$

حيث ترمز د إلى دالة رأس المال رد • م إلى قيمة سنوية مماثلة .

ولاجل حساب د بمعلومية د م يتوجب أن نحسب مقدما القيمة الحالية للعنصر وقيمة احلاله ثم نبحث في الجدول عن مختلف قيم العناصر عند مختلف معدلات الفائدة توصلنا إلى أقرب قيم لتلك المحتملة في الصناعة .

وإذا أدمجنا القيمتين نستخرج د والتي تساعد بدورها على استنباط التعادل بين م ر ويعتمد في هذه الحالة على القيمة الحالية للعنصر وعلى قيمة احلاله .

وتوضيحا لذلك نفترض أن الاستثمار الأولي في مشروع عشري هو ١٠٠٠٠ جنبها وأن الدخل السنوي هو ٣٠٠٠ وأن للصروفات بعد استبعاد الاستهلاك والفائدة هي ١٩٠٠ جنبها . وباعتبار أن الفرق بين الدخل والالتاق السنوي هو صافي الدخل فإن العائد الصافي على الاستثمار الأولي يسكون في هذه الحالة ١٠٠٠ جنبها سنويا .

وتصبح المشكلة القائمة منحصرة في حساب سعر الفائدة د بمعادلة ٣٠ عاما بالف جنبه سنويا وباستثمار ابتدائي ميلفه ١٠٠٠٠٠ جنبها .

ومن حيث أن م تعادل ١٠٠٠ ، ر ١٠٠٠٠ جنبها فإن القيمة الحالية للعنصر الاتاجي وكذلك قيمة احلاله تصبحان ١٠ ، ١٠ على التوالي . وتكون القيمة الحالية للعنصر لمدة ٣٠ سنة بفائدة ٧٪ تساوي ١٠٥٩٤ وبفائدة ٨٪ هي ٩٨١٨ وتكون د بالادماج ٧,٧٦ ٪ .

ويلاحظ أن الحساب يسكون سهلا عند ما نفترض تماثل أرقام الدخل والالتاق السنوية فإذا ما اختلفت هذه صارت صياغة المعادلة لسلاسل زمنية موحدة غير ممكنة التطبيق وتعين حساب سعر الفائدة عن التعادل باستخدام المدفوعات الفردية للقيمة الحالية للعوامل .

وآية ذلك أنه إذا كانت الأرباح السنوية متغيرة وأخذ رأس المال للتداول في الحساب أمكن استخدام طريقة معادلة الأرباح بالاصول الثانية .

وتقدر القيمة الحالية في هذه الحالة لكل من القسّم السنوية المتحققة من الفرق بين ما نسميه صافي للعائد والفائدة على رأس المال الدائر . ويقارن الاجمالي بمقدار للاستثمار الاولى كما يتحدد سعر الفائدة الذي يتساوى عنده هذا الاجمالي مع الاستثمار الثابت بتقديرات متتابعة عن الادماج .

نفرض أن البيانات على النحو التالي :

٣٤٠٠	الاستثمار الثابت القابل للتجديد (ب)
٢٠٠٠	رأس المال الدائر (ر)
• سنوات	المصدر الاتاجي (ن)
(١٠٠٠ في السنة الاولى ٨٠٠ في الثانية ٩٠٠ في الثالثة ١٠٠٠ في الرابعة ١١٠٠ في الخامسة)	
	صافي الدخل السنوي (م)

هذا مع ملاحظة عدم استطاع الاستهلاك أو الفائدة من الارباح المذكورة وإذا ما حسبنا سعر الفائدة على القيمة المحسوبة هن ر تكون :

القيمة المحسوبة عن	النسبة المئوية لسعر الفائدة
٣٥١٩	٦
٣٦٧١	٨
٢٨٥٤	١٠

ومن ثم فإن سعر الفائدة الذي يجعل القيمة المحسوبة لرأس المال مساوية للاستثمار الثابت القابل للتجديد (أى ٣٤٠٠) يكون بين ٦ ٪ و ٨ ٪ سنويا .

وأياماً كان حديثنا عن كيفية قياس الربح فإنه لا ينبغي أن نعزفنا عن موضوعنا الاصلى الذى هو اداة له والمتعلق بالمشروع الاستثمارى الامثل .

ولتقارن. يذكر ما ذهبنا اليه فى صدر هذا البحث من ان هذه التالية تنصرف فى معظم الاحوال الى تعظيم الربح .

وبالنظر إلى أن الأصول هي الأدوات التي إذا ما استخدمت استخداماً مؤثلاً مع عوامل الإنتاج تدر ربها فإن قضية تعظيم الربح تتأصل إلى ما يأتي :

أولاً — تقدير حجم الأصول الواجب استخدامها .

ثانياً — اختيار أنواع هذه الأصول .

ثالثاً — كيفية تمويل الأصول للنمو عنها .

ومن ثم فإنه يمكن القول بأن المؤسسة تواجه في هذا الصدد ثلاثة أنواع من المشاكل يباينها التالي :

١ — مشكلة التوسع الخاصة بزيادة القيمة الكلية عن طريق تمويل إضافي .

٢ — مشكلة التركيب الراجعة إلى البحث عن الاشكال التي تستحدث وتستخدم المؤسسة فيها مواردها الكلية .

٣ — مشكلة التمويل وهي الموارد الكلية .

ويمكن القول بأنه إذا ما كانت جملة الموارد الكلية معطاه بمعنى أنه لا توجد مشكلة توسعية وعلى فرض أنه قد تم الاسهام في جميع رأس المال بحيث تتواجد مشكلة تمويلية فإنه تبقى بعد ذلك مهمة اتخاذ القرارات بشأن أنواع الأصول ونسبها بعضها إلى البعض الآخر مما يقال له مشكلة التركيب .

وتكون العلاقات السعريّة بين مختلف أنواع الأصول في أي وقت بحيث أن الصورة التي يتشكل فيها حجم معين من هذه الأصول تؤدي إلى أن القيمة السوقية الكلية لجملة أصول المؤسسة تبقى ثابتة لا تتغير . ومن ثم فإن القيمة السوقية لا تصلح معياراً نافذا لاختيار تركيب معين للأصول .

وبالنظر إلى أن إدارة المؤسسة تجري تقديرات عن المستقبل فإن كل تنظيم للأصول أو خطة للعمل تعكس توقعات عن الأرباح المرتقبة مما يدخل في مجال التقييم الشخصي .

ومن ثم فإنه إذا ما أرادت المؤسسة تعظيم أرباحها كان عليها أن تختار تركيب الأصول الذى يتضمن أكبر قيمة شخصية يمكنه من وجهة نظر الإدارة . ويلاحظ أن أية وجهة نظر واقعية لتعظيم الربح بهذا المعنى تتضمن اعتبارات معقدة طويلة الأجل بمعنى أن المؤسسة حياتها مستمرة مديدة لا يمكنها النظر في أمر تعظيمها خلال سنة مثلاً وذلك بسبب أن أرباح فترة معينة تنصل اتصالاً وثيقاً بأرباح الفترات التالية . بيد أنه يتوجب الأخذ فى الاعتبار أن الأجل الطويل ليس سرمدياً بمعنى أن الأنشطة المحددة للمؤسسة لا يمكن تصويرها عن مستقبل غير محدود مادام أمره غير معلوم .

وإذا ما توافر السكال النسبى للأسواق فإن القيمة السوقية لجملة الأصول لا تتأثر بتبدل تركيب معين بآخر . ويكون الاختيار فى هذه الحالة بين البدائل الاستثمارية قائماً على أساس القيم الشخصية . وتمثل الزيادة فى القيمة السوقية للمؤسسة ككل عن القيمة السوقية لأصولها فى الربحية الموضوعية المتوقعة .

أما زيادة القيمة الشخصية عن القيمة السوقية الكلية لسائر الأصول فتصرف بالربحية الشخصية المتوقعة . ويمكن أن ترتب على ذلك ما يأتى :

(١) يجب أن تزيد الربحية الشخصية المتوقعة عن الربحية الموضوعية المتوقعة حتى لا تعتبر ملكية للمؤسسة .

(٢) يتوجب أن تكون الربحية الشخصية إيجابية حتى لا تخرج المؤسسة من السوق .

(٣) أنه فى حالة موارد إنتاجية معطاء يقتضى الأمر أن تختار المؤسسة الحطة التى تكون قيمتها الشخصية وبالتالي وربحياتها الشخصية أعلى ما يمكن .

(٤) إذا قيفض للمؤسسة أن تقرض بسعر الفائدة المستهدف وكانت الموارد غير محدودة فإن الحطة الأكثر ربحية تكون الحطة المثلى .

ويتضح لنا من ذلك أن (٣) حالة خاصة بالنسبة إلى (٤) .

ومن ثم فإن تعظيم الربحية الشخصية للتوقعة هو المعيار العام للاختيار بين البدائل الاستثنائية .

كذلك فإنه عند ما تكون القيمة السوقية لجملة أصول المؤسسة معطاه فإن النظم يختار ذلك التأليف بين الأصول ذا القيمة الشخصية العظمى وبالتالي الربحية الشخصية للتوقعة العظمى .

ونضيف إلى ما تقدم أن الكتاب قد ترددوا فيما يتعلق باختيار مدير العظمى ممثليته تارة في جملة رأس المال الأولى للمستثمر وتارة أخرى في ثمن بيع المنتجات المصنعة وثالثة في مدة استغلال التجهيزات الثابتة .

ولقد كان التغير الأخير أكثر شيوعاً في كتابات الكتاب أمثال برين ريس وكابلان وشيدر مما بدعونا إلى التركيز عليه لاسيما وقد أخذنا منه بطرف سابقاً .

ونفضل أن نجرى تحليلنا في هذا المقام على عملية جيدة للاستثمار بحيث يمكن التركيز على طرق القياس . ويهدف هذا التحليل في نهاية المطاف إلى استنباط الأنز المحتمل على معدل التقدم التكنيكي للمفاضلة بين مختلف طرق حساب العائد .

وإذا كان النظم يرغب في استثمار رأس ماله خلال فترة طويلة وتجديد تجهيزاته بمجرد أن تصبح غير مجدية اقتصادياً فإتاً يمكن أن نميز من الناحية النظرية بين حالتين ممكنتين :-

الأولى أن يقصد منفذ الاستثمار إلى تجديد تجهيزاته عدداً محدوداً من المرات ؛
والثانية أن يكون ذلك العدد غير نهائي :

ويمكن القول بأن فترة الاستغلال الضرورية للحصول على ربح تكون مختلفة مع تطبيق معيار مماثل بما لا إذا كنا نقدر سلسلة نهائية أو غير نهائية للاستثمارات . ولا تغير الفترة المثلى للاستغلال في حالة سلسلة نهائية للاستثمار تبما تطول هذه السلسلة فقط ولكنها تختلف أيضاً في سلسلة ذات طول معين تبما لتركييب العنصر المعتبر في السلسلة .

والتكاليف الواجب أخذها في الاعتبار عند دراسة أصل واجب احلاله في نهايه فترة الاستغلال تتضمن مصروفات الاستغلال بالإضافة إلى تكلفة الاستخدام محددة تحديدا تاما :

وإذا ما مددنا بوحدة زمنية فترة استغلال سلعة رأس مالية يقدّر أن تستبدل بها سلعة أخرى توجب أن تؤخر بوحدة زمنية ظهور الأرباح الاجالية الممكن تحقيقها بواسطتها . وإذا ما اجرينا حسابا مدخلين فيه عنصر الزمن باستقطاع خصم على الأرباح المستقبلية فإن التأخير المذكور يمثل تكلفة للاستخدام ناجمة عن امتداد خدمة العنصر الأول الرأس مالي .

ويمكن القول بصفة عامة بأنه في سلسلة محدودة معطاة تتناول فترة الاستغلال كما انتقلنا من آلة ما يليها حق نصل إلى مدة الآلة غير المحدودة عند نهاية السلسلة .

وبلاحظ أن طول السلسلة (فترة الاستثمار) لا تعتبر متغيرة عندما تأخذ قيمة غير نهاية . ويحتج أثر ترتيب الآلة على فترة استغلالها عندما تمتد سلسلة الاستثمار إلى ما لا نهاية .

أما بالنسبة إلى وظائف تعظيم الربح في حالة سلسلة غير محدودة من الاستثمار فإنا يمكن أن نقيم الوظيفة المطابقة لكل معيار للتعظيم على أن نأخذ كأساس الوظيفة للمآله الممكنة التطبيق لعملية استثمارية غير محدودة .

ويتحدد مقدار الأرباح الصافية لآلة وحيدة بالمعادلة الآتية :

$$ص = S \text{ صفر } [\text{طن} - \text{و} (\text{ت})] - \text{و} \text{ ف ت دت } + \text{ز} (\text{أ}) - \text{و} - \text{ف ت} - \text{ل صفر}$$

وبلاحظ أن قيمة ص (الوظيفة المثلثة للارباح الصافية) توقف على خصائص الآلة « ل صفر و ت » وعلى ثمن الناتج المحدد لقبوضات ط ت وتلكلفة رأس المال ف وكذلك فترة استغلال التجهيزات .

ومن ثم فإذا ما عرضت حالة استئجار من الطول بحيث تتضمن تجديدًا للالة الموظفة
وبعبدا عن فترة نشاط عناصر التجهيزات فإذا نسمي من جملة الأرباح الصافية الناجمة
عن الآلة الأولى ، ص ٢ جملة الأرباح الصافية الآيلة من الآلة الثانية المشابهة للاولى .

وبلاحظ أن قيمة كل من هاتين المجلتين تحدد بما لطريقة لا تختلف عما يتبع
بالنسبة الى سلع تجهيزات غير محدودة فتكتب :

ص ٢ مقومة في اللحظة التي تحمل فيها الآلة الثانية محل الاولى .

ص ١ مقومة في اللحظة ت صفر الاصلية .

ومن ثم فانه بالنسبة الى سلسله استئارية مبردة للوقت الاصلى يكون تتابع الأرباح
الصافية يتوضح في الصياغة التالية :

ص ١ ، ص ١ و - ف أ ، ص ١ و - ٢ ف و . . . ص ١ و - ن ف و

وكذلك فان جملة الأرباح الصافية الناجمة عن استئجار الفترة غير النهاية يساوى
ص = ص ١ + و - ف ت + و - ٢ ف ت + ... + و - ن ف ت + ...
ويمكن تمثيل ذلك بطريقة أبسط في الصياغة التالية .

$$\begin{array}{r} \text{ص} = \text{ص } ١ + \text{و} - \text{ف ت} + \text{و} - ٢ \text{ ف ت} + \dots + \text{و} - \text{ن ف ت} + \dots \end{array}$$

ويكون مقدار الأرباح الصافية للسلسلة غير المحددة مساويا للقيمة الفعلية للجملة
للمصلحة بسعر الفائدة في السوق لجميع الأرباح الصافية المتحققة بفضل الآلات المتتابعة .

وهي تكون ثابتة من حيث الزمن نظرا لان فترة السلسلة غير محدده .

كذلك فلها تنبر كوظيفة للقيمة المحسوبة بالأرباح الصافية لكل من العناصر ذات
القيمة المتساوية للسكونة للسلسلة غير النهائية .

هذا فضلا عن أنها باعتبارها معطاة نجد أنه بالنسبة الى الفروض السابق ابرازها
يتحقق شرط التعظيم للربح الصافي عند مستوى خاص بالفترة المثلى للاستغلال لآله واحدة.

نعر أن الحساب يتأثر بالحقيقة الخاصة بأن الاستئثار لا ينتهي بالسلمة موضوع الدراسة وبأن القرار الخاص بفترة استغلالها يؤثر على نشاط وعلى عائد الآلات التي تتلوهها .

ويمكن أن تمثل الشروط الضرورية للفترة المثلى للاستغلال فيما يأتي :

أولاً — بالنسبة إلى جملة الأرباح الصافية « ص » فإن القيمة الفعلية لمقدار الأرباح الصافية تعظم عن فترة الاستغلال للتجهيزات موضوع الدراسة بحيث أن جملة الإيرادات الحدية تكون مساوية من حيث الزمن للتكاليف السكلية الحدية .

ثانياً — وفيما يتعلق بالتكاليف « ل صفر » فإنها تنخفض إلى الحد الأدنى لفترة إستغلال التجهيزات .

ثالثاً — يتوجب البحث عن معدل التقدم التكنولوجي الممكن الاعتماد عليه لأجل تعظيم الأرباح في مشروع استئثارى أمثل . وإذا كان التقدم التكنولوجي خلال آخر خمس سنوات قد أسبى الآلة (والآلات) فهل نكون بآمن إذا تنبأنا بأن نفس المبدل للتغيير سيتمحقق مستقبلا ونبنى عليه اختيار للاستئثار الأمثل ؟ وهل لجميع الآلات والتجهيزات الرأس ماله نفس معدل التقدم التكنولوجي ؟

ويذهب الذين يجهلون بالإيجاب عن هذه الأسئلة بأن ذلك يعطى تقديرات تقريبية معقولة وبأنه عندما نحول عدم التأكد وغموض المستقبل دون التنبؤ الأكثر دقة فإن هذه التقديرات تفضل افتراض عدم تغيير تكنولوجي .

يبد أنه يمكن القول من الناحية الثانية بأن التقدم التكنولوجي يخطو سريعا وأن التعرف على مسيرة التنمية الصناعية يكون متاحا في أغلب الأحوال . ومن ثم فإن لأوجه لاستخدام الافتراض الخاص بأن معدلا متوسطا معينا للتقدم التكنولوجي سوف يستمر لا سيما لو اتبحت بيانات أكثر تحديد ودقة . ومهما يكن من أمر فإنه في حالة عدم توافر البيانات الكافية عن المستقبل فإن واضعي القرارات الاستثنائية يكونون في حيل من الخيار بين تجاهل مشكلة التوقيت أو افتراض معدل ثابت واحد للتغيير

التكنولوجيا أو إعداد سلسلة للتقديرات تمكس آثار مختلف درجات الاستهلاك .

وبلاحظ أننا عندما نخطو خطوات التحليل الاستاتيكي الخاص بتقويم الاستثمارات المتاحة حالياً إلى تحليل ديناميكي لتقدير الاستثمارات المستقبلية ايضافاًنا ندخل في هذه الحالة قدراً كبيراً من التعقيد في الحسابات . وعندما يكون الاسقاط قائماً على أسس سليمة بما في ذلك الامكانيات الاستثمارية المستقبلية فإن ذلك يؤيد قدرتنا على التوصل إلى إجابة معقولة بالنسبة إلى موضوع وقت احلال جزء من التجهيزات المستخدمة حالياً .

وثمة مشكلة مشابهة تتصور عندما يزيد اتخاذ قرار بشأن توقيت وتكرار ادخال موديلات جديدة . ويجب أن نحل جميع هذه القرارات بأن يؤخذ في الاعتبار جميع البدائل وإختيار ما يؤدي منها إلى تعظيم القيمة الحالية للتدفقات النقدية . ويكون غرضنا أحد اثنين : إما تعظيم التدفقات النقدية الإيجابية أو الحد من التدفقات السلبية والقرارات التي تعظم القيمة الحالية للتدفقات النقدية أخذاً في الاعتبار أن التنبؤات المستقبلية تميل إلى أن تؤدي إلى تعظيم الربح خلال الزمن .

ونرى أن تقف برهة لتأمل فيما أشرنا إليه من وجوب حل جميع القرارات بحيث يؤخذ في الاعتبار جميع البدائل وإختيار ما يؤدي منها إلى تعظيم القيمة الحالية للتدفقات النقدية .

وتوجب الإشارة هنا إلى بيان كيفية حساب المصطلحات الخاصة بالتدفقات النقدية وتقدير البدائل الاستثمارية والقيمة الحالية .

أما بالنسبة إلى استخدام التوقعات النقدية في تقويم المشروعات الاستثمارية التلي فإنه توجب الإشارة بادي ذي بدء إلى أن التوقعات النقدية ليست متناظرة للارباح أو الدخل بمعنى أن التنبؤات في الدخل يمكن أن تحدث بدون تنبؤات مقابلة في التوقعات النقدية كما أنه يجوز أن تختبر المؤسسة قصاً في التوقعات النقدية في نفس الوقت الذي يزيد فيه دخلها وذلك خلال فترة من الاستثمارات في التجهيزات .

ولنفرض أننا نعالج موضوع افتتاح مؤسسة جديدة وأنا أتوصل بعد التدقيق إلى تقدير التدفقات النقدية الصافية المتوقع حدوثها في كل فترة مستقبلية بعد أن تبدأ المؤسسة نشاطها الإنتاجي . وسوف يدلنا تقديراتنا على للمبالغ النقدية التي تستثمرها خلال كل فترة حال ما تبتدئ المؤسسة ومقدار التدفقات للتأخر بعد النفقات الضرورية والاستثمارات الإضافية في كل فترة بعد الاستهلاك التجاري . وقد يكون من الأوفق وضع خطة لبيع المؤسسة بعد خمس سنوات من بداية عملها وندخل ما نتوقع الحصول عليه منها بعد هذه الفترة كتدفق نقدي .

وقد يمكن حساب القيمة الحالية الصافية للتدفقات النقدية باستخدام سعر خصم نسبته ١٠ ٪ . ولنفترض أن المصروفات النقدية في السنة الأولى هي ١٠٠٠٠٠ جنيهها (وهذا المبلغ سوف ينفق خلال تلك الفترة فوق أية مقبوضات نقدية) . ومن ثم فأننا نجري مقارنة ضخمة للتدفقات من تشغيل المؤسسة بتدفق نقدي صغير مما نفي الحديث عن تدفقات النقدية المطلقة . أما عندما نقوم القيمة الحالية لهذه التدفقات النقدية مستخدمين سعر فائدة ١٠ ٪ فأننا نقارن ضمناً هذا الاستثمار بآخر يعطى عائداً ١٠ ٪ كل سنة باستمرار لكل مصروف صاف .

وقد يكون الموضوع خاصاً بما إذا كنا نبدأ نوعاً من النشاط أو آخر كمحل تجزئة أو محل جملة . ويمكن أن نجري في هذه الحالة تحليلاً مناسباً متمثلاً في تقدير التدفقات النقدية المطلقة لكل نشاط منها مع احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المقابلة . ومرة أخرى فأننا نقوم في هذه الحالة بمقارنة كل من النشاطين على حدة مقابل استثمار افتراضي يمكن أن يربح ١٠ ٪ .

ومن حيث أن للقياس الافتراضي للمقارنة وأحد النشاطين فإنه تصح مقارنتها لمرة واحدة أياً يعطى قيمة حالية أعلى من التدفقات النقدية .

ويتوقف القرار النهائي من الناحية العملية على كثير من العوامل الأخرى كدرجة المخاطرة المتضمنة وعلى درجة الثقة التي نستثمرها في تقديراتنا إلى ما شا كل ذلك .

وتم تحليل آخر يذهب إلى مقارنة كل من النشاطين بالآخر مباشرة .

وعند النظر إلى تقديرات التدفق النقدي فإنه (مثلاً) يمكن أن تطرح (جبراً) التدفقات النقدية لتجارة التجزئة من تلك المترتبة في فترات مناظرة لفترات الجملة .

وإذا كان الفرق إيجابياً في فترة معينة فإنه ينبىء عن مدى أفضلية التدفقات النقدية من التجارة الأولى على الثانية . وتكون في هذه الحالة حيال مقارنة للتدفقات النقدية النسبية .

وتختلف طريقة التدفقات النقدية المطلقة عن طريقة التدفقات النقدية النسبية في أنه عند استخدام الأولى وإذا كان الاستثمار المقابل قد تم قبوله وبدأ العمل فيه على قدم وساق فانا يمكننا أن نساو قرة التدفقات النقدية بتنبؤاتنا السابقة بينما أنه لا توجد سلاسل مشابهة للتدفقات النقدية يمكن مقارنتها بتقديرات التدفقات النقدية النسبية .

وإذا ما عشنا نشيخ نشاط الجملة على أساس مقارنة التدفقات النقدية النسبية وحاولنا بعد فترات قليلة مقارنة نتائجنا الفعلية بما تنبأنا به سلفاً لاحتجنا بالضرورة إلى معرفة الفروض التي أجريت بشأن تجارة التجزئة لإقامة هذه المقارنة . ويحدث غالباً عند تقدير الاستثمارات التي تقام في مؤسسة تمسك أنه يكون من الصعب تحديد التدفقات النقدية المطلقة التي يمكن أن تنشأ عن الاستثمار الأمر الذي يستوجب استخدام مفهوم نسبي للتدفق النقدي .

ونتقل إلى ميان تقدير البدائل الاستثمارية فنقول أن موضوع تقدير التدفقات النقدية النسبية السابق الإشارة إليه يتضمن مقارنة صريحة لبدلين اثنين .

وبالنظر إلى أن حجم التدفقات النقدية النسبية للقدرة من إقامة استثمار معين

يتوقف على البديل الذى يستخدم كأساس للمقارنة فإن هذا يعنى أن أى استثمار يمكن أن يصور بحيث يبدو ذا قيمة جذيرة بالاعتبار حالة مقارنته ببديل فاشل .

وقد يكون من المناسب أن نشير هنا إلى مشكلة واجهت كثيرا من مشروعات السكك الحديدية قديما متمثلة فى هذا السؤال : هل يجب أن نحل الدبزل الحديث محل القاطرات للسيرة بالاحتراق ؟

والاجابة على ذلك بأنه على فرض أن التغيير لن يؤثر على إيرادات المسافرين فإن الأساس الطبيعى للمقارنة يتحصل فى أن نأخذ القيمة الحالية للتدفقات الاضافية الضرورية لشراء الآلات الحديدية ناقصاً القيمة الأخيرة للقاطرات القديمة وكذلك المدخرات النقدية الناجمة عن الفرق بين تكاليف تشغيل القاطرات الجديدة مربحاً تماماً .

ولكن لو فرضنا أنه باستخدام القاطرة القديمة وكانت الإيرادات غير كافية لتغطية التكاليف الاضافية للتشغيل فإن شراء الدبزل فى هذه الحالة يساعد على تلطيف الخسارة ولكن لا يمكن جعل تسير القاطرات إلى عملية مربحة .

وإذا لم تتوافر امكانية لالغاء القاطرات فإن قرار شراء الدبزل يكون قراراً حكيماً فى حين أنه لو أمكن الالغاء لاصبح قرار الشراء غير مبرر .

وبالحج هذا الموضوع بإجراء حساب للتدفقات النقدية المطلقة المتولدة عن الدبزل - أى بمقارنة التدفقات النقدية الناجمة عن القطار بخاطرة دبزل والتدفقات النقدية الناجمة عن عدم وجود قطار على الإطلاق .

ويجب أن تذكر عند استخدام التدفقات النقدية النسبية أن نأخذ فى الاعتبار جميع البدائل بما فى ذلك البديل الخاص بالاستمرار فى العمل الجارى فعلاً أو بترك العملية كلها إذا كان ذلك ممكناً .

ويمكن القول بصفة عامة بأنه لا يجوز قبول الاستثمار إلا إذا كانت التدفقات النقدية النسبية المتولدة منه إيجابية بالمقارنة بأفضل بديل حال .

ولقد يجد المثل نفسه حيال حالة يتوافر فيها عدد من البدائل للمكنة تكون مزاياها النسبية غير معلومة بعد .

ويمكن أن نستخدم في هذه الحالة أيًا من هذه الاستنتاجات كقياس للمقارنة تقارن به للزاي النسبية لكل من التقديرات التي أجريناها .

وإذا ما كانت جميع البدائل الأخرى ذات قيمة حالية سلبية مقارنة بالقياس الآنف الذكر فإن هذا الأخير يعتبر الأعلى قيمة ما دامت التكاليف والإيرادات الصريحة هي المحددات . وبلاحظ أن اتخاذ مقياس المقارنة كقاعدة قد يؤدي إلى نتائج خاطئة لو استبعدنا من التحليل بعض البدائل ذات للزاي .

ونجىء إلى حساب الاصطلاح الأخير الخاص بالقيمة الحالية لمبالغ مستقبل فوضح أن القيمة الحالية لمائة جنيه قابلة للدفع في عامين تتمدد بذلك المبلغ التقدي الضروري لكسب يستمر اليوم بمر فائدة مركبة لاجل الحصول على مائة جنيه في سنتين الأمر الذي يتوقف على سعر الفائدة الذي تزيده القود والمرات التي تتراكم ويتركب بها .

وقد يطلق على هذه الطريقة اسم طريقة التدفق التقدي المخصوم . وهذه تستند إلى عنصر الزمن وما يدخله من تغيير على قيمة النقود .

وتحصل هذه الطريقة في التوصل إلى القيمة الحالية للتدفقات التقدية المتوقعة وذلك أولاً بالاعتماد على معدل التكلفة لرأس المال والذي يتحدد كحد أدنى لمعدل العائد على استثمار موارد مالية جديدة وثانياً بالوقوف على الاتفاق الرأس مالى الأصلي ثم تحديد علاقة بينهما .

وتجرى المفاضلة بين المقترحات الاستثمارية باستخدام معيار القيمة الحالية وذلك على أساس الطرق التالية الذكر :

١ — طريقة عائد الاستثمار التي تحصل في البحث عن سعر الفائدة الذي يجمع

القيمة الحالية للمنتجات النقدية المتوقعة من استثمار معادلة القيمة الحالية للمصروفات النقدية المطلوبة من الاستثمار . ويمكن التوصل إلى سعر الفائدة المنشود بطريقة التجربة والخطأ .

وبوصى باتباع الطريقة التالية عند استخدام مقياس العائد لترتيب الاستثمارات :

أولاً — ترتيب جميع الامكانيات الاستثمارية المتاحة بصورة تنازلية تبعاً لعوائدها .

ثانياً — تقبل جميع الاستثمارات التي يكون عائدها مساوياً أو أعلى من تكلفة رأس المال المستمر .

٣ — طريقة صافي القيمة الحالية والتي تعتبر استخداماً وتطبيقاً مباشراً لمفهوم القيمة الحالية . وهذه تحتسب تبعاً للخطوات التالية الذكر :

أولاً — اختيار سعر فائدة مناسب .

ثانياً — تحتسب القيمة الحالية للمنتجات النقدية المتوقعة من الاستثمار .

ثالثاً — تحتسب القيمة الحالية للمصروفات النقدية التي يتطلبها الاستثمار .

ومن ثم تكون القيمة الحالية للمنتجات ناقصة القيمة الحالية للمصروفات هي صافي القيمة الحالية للاستثمار .

وتؤدي طريقة القيمة الحالية إلى ترتيب الاستثمارات على النحو الصحيح بغض النظر عن أى سعر فائدة يستخدم لحساب القيمة الحالية .

ويمكن استخدام طريقة العائد على نحو تؤدي إلى نفس النتائج كطريقة القيمة الحالية بيد أنه يلاحظ أن الطريقة الأولى يفضى إلى توصيات أقل صحة ودقة بالنسبة إلى الاستثمارات اللامعة فيما بينها عن طريقة القيمة الحالية نظراً لأنها تفضل التدفقات النقدية الانخفاضية .

وآية ذلك أننا إذا ما كنا بصدد البحث عن الاستئجار الأمثل وكان الاستئجار (أ) متطلبا نفقات مبالغها ١٠٠٠٠ جنيتها في هذه السنة ويتوقع أن تبلغ متحصلاته النقدية ١٢٠٠٠ جنيتها في السنة التالية وكان الاستئجار (ب) يحتاجا إلى نفقات قدرها ١٥٠٠٠ جنيتها في هذه السنة بينما تبلغ متحصلاته النقدية ١٧٠٠٠ جنيتها في العام اللاحق .

أى أن عائد (أ) ٢٠٪ وعائد (ب) ١٨٪ فإنه يمكن القول بأن (أ) هو الاستئجار الأمثل باعتبار أنه كلما زاد العائد كان الاستئجار أفضل .

يبد أننا عند ما نقصر على عائد الاستئجار نكون قد أهملنا في حسابنا عنصرا مهما يتمثل في الحجم .

ومن ثم فإنه يتضح أن الفرق الهام بين الاستئجارين أ ، ب يرجع إلى أن ب يحتاج إلى نفقات إضافية قدرها ٥٠٠٠ جنيتها وأنه يقدم متحصلات نقدية اضافية تبلغ ٥٧٠٠ جنيتها .

ويكون عائد الاستئجار الإضافي هو ١٤٪ الأمر الذى يستأهل النظر من جانب المشروع الذى يدفع سعر فائدة ١٠٪ مقابل الحصول على الموارد المالية الإضافية من سوق رأس المال .

وقد يكون الاستئجار أن اللانمان فيما بينهما ذوى عوائد مختلفة ولكنهما يحتاجان على السواء لنفس المصروفات الابتدائية .

وتختلف هذه الحالة عن تلك السابق شرحها بالنظر إلى أنه لا توجد استثمارات إضافية.

ولنفرض أن هناك استئجارين مانعين فيما بينهما (كما يصورها الجدوول التالى) تدرهما مؤسسة تكلفة رأس مالها ٥٪ ونفرض أن عائد الاستئجار و ٢٠٪ بينما أن عائد ل ٢٥٪ غير أننا إذا ما حسبنا القيمة الحالية لكل منها عند نسبة ٥٪ لا لتينا الترتيب عكسياً بحيث تكون القيمة الحالية للاستئجار ل دونها للآخر .

والسؤال الذى يمتينا هو التالى :

أى الاستثارين يكون الأفضل لشركة تكلفة رأس مالها ٥ ٪ ؟

الاستثمار	السنة	التدفقات النقدية	المائد	صافي القيمة الحالية
		متحصلات	٪	بسر فائدة ٥ ٪
و	صفر	١٠٠	٢٠	٢٧٨٩
	١	—	—	—
	٢	—	—	—
ل	صفر	١٠٠	٢٥	٢٣٥٨
	١	—	—	—
	٢	—	٣١٢٥	—

ولنفرض أننا نريد إقامة مقارنة حدية على النحو التالى :

الفترة	التدفق النقدى	الملاحظات
صفر	صفر	التدفقات النقدية متماثلة
١	٨٠	التدفقات النقدية للاستثمار
٢	—	ل أكثر منها للاستثمار و
—	٨٨٧٥	التدفقات النقدية للاستثمار و
—	—	أعلى منها للاستثمار ل

ومن ثم فإنه يتضح أن التدفقات النقدية للاستثمار و أقل منها للاستثمار ل فى السنة الأولى وأعلى منه فى السنة الثانية بتقديرى المئتين الموضحين اعلاه .

ويمكن كما سبق أن نحسب المائد على التدفق النقدى الاضافى .

فالمصروف البالغ ٨٠ جنبها ويسطى ٨٨٧٥ جنبها بعد سنه يكون له عائد ١٠٠ ٪
ويصير من المرغوب فيه إقامة مثل هذا الاستثمار من وجهه نظر شركة تكلفه رأس

مالها • بـ . وإذا كنا نتعامل في حقيقة الأمر مع مشكلة خاصة بـعلم الاستثمارات إلا أنه في هذه الحالة تتاح فرصة الاستثمار الإضافي بمدسة .

وأما ما كان من حديثنا السابق عن تعظيم الربح فإنه لا يمدو أن يكون الجانب الأول من التعظيم فيبقى الجانب الثاني المتمثل - تبعاً لما أوضحنا في صدر للبحث الحالي- في النزول بالتكاليف إلى حدها الأدنى .

ونرى أن نشر بإيجاز إلى أن التكاليف الكلية للمشروع تكون من الانقراض الابتدائي - أي الاستثمارات في تاريخ معين بالإضافة إلى سلاسل أبعد من النفقات السنوية خلال حياة المشروع .

وإذا ما علم عدد السنوات أو فترات العمر الاتجاعي للمشروع وسعر الفائدة ومقدار الاستثمار فإنه يمكن تحويل الاستثمار إلى سلاسل من المدفوعات السنوية المتأثلة الممكن إضافة إلى النفقات السنوية المتبقية توصلنا إلى التكلفة الكلية للمشروع .

ويعتبر الاتفاق الخاص بالاستثمار الأولي كـمبلغ دفع مقدماً لمستخدم معين يكون منه الأصول التي تنتج . وهذا سوف يستهلك تدريجياً خلال العمر الاتجاعي للمشروع وإن كان الدفع يتم مرة واحدة في أول الأمر مكوناً للاستثمار الأولي موضوع الاستهلاك .

ولاجل إضافة تكلفة هذا المستخدم الخاص إلى المتبقى الذي يدفع حال استهلاكه فإن الاستثمار الأولي يحول إلى سلاسل ذات حصص سنوية متساوية ومنسقة في طبيعتها مع غيرها بحيث يمكن إضافتها إليها .

وتستخدم لذلك الفرض الصياغة التالية الذكر .

$$R = \left[\frac{F(1+F)^N}{1+(1+F)^N} \right] \text{ ب (استعادة عامل رأس المال ب (د ع م))}$$

حيث ترمز د إلى السلاسل المتساوية للمبالغ السنوية التي يحول إليها الاستئثار الأولى
ن فترة الاستعادة لسعر الفائدة . وحيث ترمز د ع م إلى إستعادة عامل رأس المال
ويتضمن أيضا فائدة ويمكن الحصول عليه بمعاملة سعر الفائدة واجل الاستئثار وذلك
من الجداول المالية .

وتجرى طريقة الحساب على النحو التالي .

البدائل الفنية لنفس الانتاج

مشروع ب	مشروع أ
٧٠٠٠	الاستئثار الثابت ١٠٠٠٠
٣٥٠٠	تكاليف الانتاج ٣٠٠٠
١٠ سنوات	الاجل ١٠ سنوات
٦	سعر الفائدة ٦

ويمكن معرفة التكلفة الكلية للمشروع في صورة تكلفة سنوية مماثلة بأن يحصل
الاستئثار الثابت إلى تكلفة سنوية مماثلة بالصياغة السابقة .

ويكون معامل استرداد رأس المال عن عشر سنوات بسعر فائدة ٦ ٪ هو ١٣٥٨٧
وبحيث تصبح التكلفة السنوية النظيرة للاستئثار الثابت هي :

$$\text{مشروع أ} = ١٠٠٠٠ \times ٠.١٣٥٨٧ = ١٣٥٩$$

$$\text{مشروع ب} = ٧٠٠٠ \times ٠.١٣٥٨٧ = ٩٥١$$

وتسكون التكلفة السنوية الكلية عبارة عن جملة تكاليف الانتاج السنوي والتكاليف
المماثلة للاستئثار — أى :

$$\text{مشروع أ} = ٣٠٠٠ + ١٣٥٩ = ٤٣٥٩$$

$$\text{مشروع ب} = ٣٥٠٠ + ٩٥١ = ٤٤٥١$$

فإذا ما كان المشروعان ينتجان نفس الكمية ونفس النسوع من السلعة ، أى نفس القيمة الاقتصادية فإن المشروع ب يكون الأكثر تكلفة . ويمكن أن توضع جميع القيم في صورة الاستثمار الأولى مع تحقيق كل الدفعات السنوية إلى نظير واحد فقط في وقت الاستثمار وذلك بدلا من تصوير جميع القيم في صورة اتفاق سنوى .

وتؤدى الصياغة في هذه الحالة إلى خصم القيم المستقبلية بحيث يمكن إضافة تكاليف الاستثمار إلى جميع التكاليف السنوية .

فإذا ما أمكن التوصل إلى سلاسل قيم مرحلية (ن) وسعر فائدة (ف) فإن الصياغة تساعد على احتساب الاستثمار الأولى للمائل .

ويتم التحويل إلى القيمة الحالية عند التسريح الابتدائي وإن كانت نفس الصياغة تجعل التحويل ممكنا في أى تاريخ وتستخدم هنا الصياغة المائلة المكسر مع استبعاد القيمة الأولية :

$$B = \frac{1}{r} (C - E) \text{ القيمة الحالية للعامل .}$$

ولعله من الأوفق أن نسارع إلى بيان كيفية التوفيق بين جابي الربح والتكاليف (وعلى الأصح تعظيم الأول وتدنيه الثانية) للتوصل إلى المشروع الاستثمارى الأمثل ويجمع لنا هذا الطلب في صورة مقياس المنافع / التكاليف الذى يصور النسبة الناتجة عن قسمة قيمة الانتاج على جملة التكاليف .

ويمكن أن يصاغ للعبارة المذكورة صياغة جبرية على النحو التالى :

$$\text{نسبة المنافع / التكاليف} = \frac{\text{المنافع}}{\text{التكاليف}} = \frac{\text{التكاليف} + \text{الأرباح}}{\text{التكاليف}}$$

وإذا رمزنا إلى الأرباح بالرمز روالى التكاليف بالرمز فوالى النسبة بالرمز ن فإن:

$$N = 1 + \frac{r}{f}$$

ويلاحظ أن ن تزيد تناسبيا مع $\frac{2}{3}$ أى كلما اذدادت نسبة الارباح الى التكاليف ويمطى أقصى حد للرمز ن أكبر ارباح ممكنة وذلك عن كل وحدة من الموارد المستخدمة وتوضح طريقة حساب المنافع / التكاليف فى حدود النتاج المباشر فقط على النحو التالى :

مقارنة مشروعين عمرهما عشر سنوات على أساس مقياس المنافع / التكاليف المباشرة

المشروع ب	المشروع أ	
٢٠٠٠	٢٠٠٠	(١) جملة الاستثمارات الناجبة
		(٢) التكاليف السنوية للانتاج
٨٠٠	٥٥٠	(التشغيل - الصيانة - الضرائب - التأمين)
٢٧١	٢٧١	(٣) التكلفة السنوية للعائلة للاستثمار
		الثابت (بمر فائدة ٦ %)
١٠٧١	٨٢١	(٤) جملة التكاليف السنوية للمائلة (٣+٢)
١٢٥٠	١٠٠٠	(٥) قيمة الانتاج السنوى (الدخل)
١٠١٧	١٢٢٢	المنافع / التكاليف (٥ / ٤)

يبد أن حساب هذا المقياس على أساس ما للمشروع من منافع وتكاليف مباشرة فقط ومع حساب التكاليف بمر السوق يجعل النتيجة غير موضحة تماما للتقويم الصادق الذى يمس أفضل ميزة اجتماعية بحيث يمكن أن يؤدى على هذا النحو إلى اقرار مشروعات ذات نسبة مرتفعة مباشرة للمنافع / التكاليف بينما تكون عاطلة عن الاولوية الاجتماعية وذلك كما هو الحال بالنسبة إلى المشروعات المنتجة للسلع الكيالية من المواد الخام المستوردة لبلد تمانى من مشاكل ميزان المدفوعات ومن ندرة رأس المال وكذلك بالنسبة إلى المشروعات الاستثمارية للزيادة لاصول رأس المال الاجتماعى بالطرق ومحطات القوى نظرا لما تمكسه نسبة مباشرة منخفضة للمنافع / التكاليف . ولقد يتبدل الحال

بالنسبة إلى الحكم على أمثال هذه المشروعات لواخذنا في الحساب النافع غير المباشرة باعتبار أنها تتيح إمكانيات انتاجية في قطاعات الاقتصاد الأخرى .

ومن ثم يتوجب ترشيد مفهوم النافع / التكاليف بحيث ينتظم ردود الافعال الاقتصادية على مختلف الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات فيتضمن النتائج غير المباشرة والتسعير الاجتماعي .

ولقد تم تعديل معيار النافع — التكاليف أصلاً لتقوم المشروعات الموجهة لاستغلال ورقابة مجارى الانهار .

وتمثل أهم التعديلات التي أدخلت على معيار النافع / التكاليف المباشرة لتقوم رقابة أحواض الأنهار فيما يتلو ذكره :

١ — تسعير التكاليف تبعاً للنافع التي يتوقف الحصول عليها من استخدام البديل للوارد مما يؤلف مشكلة تكلفة الفرصة المضيعة .

٢ — الأخذ في الاعتبار للنافع الملموسة الواضحة التي قد تظهر في باقي الاقتصاد القوي نتيجة لاقامة المشروع . وهذه تشكل جانباً مما يعرف بقياس النتائج غير المباشرة

٣ — تقدير المزايا والتكاليف غير الملموسة للمشروع كزيادة الأمن الناجمة عن تدابير الحماية ضد الفيضانات .

ويجب أن يقوم التسعير في هذه الأحوال على أساس تطبيق مبدأ تكلفة الفرصة المضيعة بصفر حالة عدم تيسير استخدام بديل للوارد لو لم ينفذ المشروع . وبالنظر إلى أنه توجد عادة استخدامات أخرى فإنه يمكن الاعتماد على سعر السوق في الحالات العادية على أن يعدل كلما عرّضت حالة استثنائية كشمين العمل خلال فترات العطلة .

وبراعى أن النافع والتكاليف تنقسم قسمين رئيسيين : أولية وثانوية

أما التكاليف الأولية فتتقسم بدورها قسمين جزئيين مباشرة ومرتبطة وتمثل التكاليف المباشرة للمشروع في قيمة السلع والخدمات المستخدمة لإقامة وصيانة وتشغيل المشروع طيلة حياته الإنتاجية. إنها تكون التكاليف المرتبطة من الإعداد لاستخدام أو بيع السلع والخدمات التي ينتجها المشروع .

وتشكل قيمة السلع والخدمات المتاحة من استخدام الموارد والمتمثل في التكاليف المباشرة زائدا التكاليف المرتبطة بالمنافع الأولية .

وبقابل ما تقدم المنافع والتكاليف الثانوية. وتتضمن التكاليف الثانوية قيمة السلع والخدمات المستخدمة كنتيجة للمشروع باستبعاد التكاليف المباشرة والمرتبطة . وهي تشمل على التكاليف الصناعية التالية للسلع والخدمات المباشرة للمشروع فضلا عن جميع التكاليف الأكثر من المباشرة والمرتبطة المتولدة أو المسافة بسبب المشروع .

أما المنافع الثانوية فتشير إلى تلك القيم التي تضاف فوق تلك الخاصة بالسلع والخدمات المباشرة للمشروع نتيجة للأنشطة التي يبدؤها أو يميز بها .

ويمكن القول بأنه في الأحوال العادية تتحدد المزايا النسبية لعدد معين من المشروعات بقياس منافعتها أو تكاليفها أنفسها دون الخوض في المراحل الثانوية غير أنه يكون من المفيد مقارنة جملة التكاليف الثانوية والمرتبطة للمشروعات بالمنافع الإيجابية المتاحة عندما تمثل هذه التكاليف أهمية خاصة أو عندما تفاوتت تفاوتاً كبيراً بين المشروعات موضع المقارنة.

وتعتبر المزايا الممكنة نسبتها إلى المشروع من أبرز المزايا الأولية والثانوية جميعاً ويجب أن يركز المشروع بالفرق بين المزايا الأولية السلبية وبين التكاليف المرتبطة وآية ذلك . مشروع للرى لإنتاج القمح تكون ميزته الأولية التي يمكن أن تعزى إليه هي القيمة السوقية للقمح ناقصاً تكاليف المزارع على أن تستمد منها تلك المدفوعات المقدمة لأجل استخدام المياه الذي يعتبر ميزة مباشرة للمشروع .

أما المزايا الثانوية فلا يمكن أن تنسب إلى المشروع اللهم إلا إذا ثبت أن هناك زيادة فيها أكثر مما كان يمكن الحصول عليه بدون المشروع بحيث تستقطع من الجملة كل القيم التي كان يمكن أن تضاف إلى الإنتاج في الأنشطة المشابهة المرتبطة للمشروع.

وقد تتحقق المزايا الثانوية عندما تكون الوفورات الخارجية مشتقة من تنفيذ المشروع على النحو الذي كانت متاح فيه السلع والخدمات إلى الأنشطة الثانوية بتكلفة أقل مما لو لم ينفذ المشروع (لو أن القمح الناتج عن مشروع الري كان سيباع بحجبه واحد عن كل وحده بينما أنه بدون المشروع كان ثمن الوحدة يصل إلى ١٣٣ جنيه فإنه توجد ميزة ثانوية يمكن نسبتها إلى المشروع تبلغ ٣٠٠ جنيه عن كل وحدة من القمح يقوم بإنتاجها) .

وثمة ميزة ثانوية تتحقق إذا ما أمكن بسبب المشروع تشغيل الطاقة الانتاجية التي كان يمكن لولاه أن تظل عاطلة (لو أنه يمكن تحقيق استخدام أكبر لمخزن قمح موجود فعلا وذلك بسبب الانتاج الأعلى للقمح الممكن الحصول عليه بسبب الري مما يؤدي إلى زيادة صافي الدخل المتاح بسبب تشغيل المخزن مما يعزى إلى المشروع) .

ومهما يكن من أمر فإن تحديد المزايا الثانوية التي يمكن أن تعزى إلى المشروع مهمة صعبة ومعقدة على السواء مما يدعو إلى توجيه مزيد من العناية إلى المزايا الأكثر مباشرة في تحليل مشروع معين .

وإذا كان معامل التقييم يستند أساسا إلى النسبية بين المزايا الممكن إرجاعها إلى المشروع وبين تكاليفه فإن هناك نوعين من المعاملات يمكن تصميمها استنادا إلى ما لو احتسب للنافع الأولية فقط أو إلى ما إذا أضيفت إليها المزايا الثانوية .

أما فيما يتعلق بالمزايا الممكن نسبتها إلى المشروع فتتمثل في الفرق بين المزايا الكلية وبين التكاليف المرتبطة الكلية . وتصحب نسبة للنافع - التكاليف على النحو التالي :

$$\frac{\text{النافع للممكن نسبتها إلى المشروع}}{\text{تكلفة المشروع}}$$

ويتكوّن البسط من جملة انتاج المشروع وأرباح المؤسسات التي تفيد منه .

ولا يمكن أن تتجاوز المنفعة الكلية القيمة النهائية لمنتجات المشروع بعد التصنيع والتوزيع .

وإذا ما طرحنا التكاليف المرتبطة فإن الفرق يمثل أرباح الأنشطة المشتقة زائداً
تسكفة المشتريات من المشروع .

وتكون القيمة النهائية للمنتجات في واقع الأمر عبارة عن قيمة إنتاج المشروع
زائداً التكاليف المرتبطة بالأرباح زائد الأرباح المرتبطة :

وتمثل نتيجة التوسع في الميار في أن يضاف إلى البسط أرباح المؤسسات المرتبطة
بالمشروع مما يؤدي إلى تحسين نسبة المنافع - التكاليف .

وبلاحظ أن النتائج غير المباشرة للمشروع تتوقف عند حد أول خطوة إلى الأمام
بمعنى أنها تأخذ في الحساب فقط ما يحدث بعد البيع الأول لسلع أو خدمات المشروع .

ويتطلب قياس جميع النتائج غير المباشرة ادخال عديد من هذه الصفقات .

وجدير بالذكر أن موضوع طريقة تقويم المشروعات التلى عند جورج أوها مادا
تتحصل في إقامة أولويات على أساس معاملات تقيس العلاقة بين القيمة المضافة المباشرة
وغير المباشرة للمشروع وتكلفة جميع المستخدمات المستعملة مباشرة وغير مباشرة
للمشروع وتكلفة جميع المستخدمات المستعملة مباشرة وغير مباشرة للحصول على تلك
القيم المضافة بما في ذلك أرباح المنظم .

وبعارض صاحب الميار تخصيص الموارد على أساس النظرية الاقتصادية الارثوزكية
التى تتأخص في أنه بتوزيع الدخل وحرية اختيار المستهلكين يتحقق التخصيص الأمثل
لعامل انتاجى معين بين مختلف الاستخدامات عندما تكون قيمة الناتج الحدى معادلة
لثمن العامل في كل حالة .

وإذا ما فرض أن ثمن العامل واحد في كل مكان فإن التوزيع الأمثل يتحقق عندما
تصبح قيمة الناتج الحدى المتاحة متشابهة في جميع الاستخدامات .

وفي كلة فانه وفقاً للمدخل الارثوزكى وباقتراض قدر معين من الموارد الانتاجيه

فإن التخصيص الأمثل يتحقق عندما تبلغ القيمة القدية الكلية للإنتاج الحادث بهذه الموارد غايته القصوى . ويتم التوصل إلى هذه الغاية القصوى في ظل الظروف المنافسة المتألية إذا قدر لجميع المنتجين أن يحتجوا على أرباح ممكنة . ومن ثم فإنه إذا ما اختيرت المشروعات الاستثمارية تبعاً لما تدره من ربح فإن المجتمع وأعضائه على السواء يحققون أكثر الأرباح .

ويستند أو هامادا في معارضته لهذه النظرية إلى فرضيت أساسيين : أولاً : أنه لا سبيل إلى تفادي الضرر الشخصي عند وضع المعيار الذي تختار به الأولويات وثانياً أنه يوجد اعتقاد متبادل فيما بين جميع القرارات الاستثمارية .

ويرى أو هامادا بالنسبة إلى الفرض الأول أن توزيع الموارد بين الاستخدامات البديلة يجب أن يؤسس في النهاية على دواز تفضيل المستهلكين الملحن عنها بحرية . أما بالنسبة إلى الفرض الثاني فيرى أنه من وجهة نظر اجتماعية لا يتسنى إجراء تقسيم سليم لمورد معين بين استخداماته البديلة في غياب صورة واضحة للعلاقات الصناعية المتداخلة الحركية التي ترسم الحركة بين الصناعات والعلاقات بين مختلف الموجودات وبين السلع والتدفقات بحيث أنه لا يمكن للنظرية أن تعضى قدما في غياب هذه الصورة .

ويعرر أو هامادا بعد هذه الفروض أنه بافتراض أن صافي متوسط نصيب كل فرد من الدخل هو أقرب مؤشر للرفاهية الاجتماعية في الدولة فإن التفسير الواجب لتنظيمه عند إقامة الأولويات الاستثمارية هو نماء متوسط نصيب الفرد من الدخل .

ويضع أو هامادا مياره في صياغة يشتمل بسطها على القيمة المضافة المباشرة وغير المباشرة الصافية في المشروع . ويتضمن ذلك المرتبات والأجور والفائدة والريع والريع مع احتساب جميع القيم بسعر السوق . ويشترط استبعاد التعاريف والضرائب والاعانات ويجب أن تحسب القيمة المضافة عن جملة العمر الإنتاجي للمشروع مع استخدام صياغة التساوى

أما القام فيضمن جميع الموارد الباشرة أوغير الباشرة التي يستخدمها الشروع خلال عمره الاتاجي بما في ذلك الأرباح التي تحسب كمدفوعات عن خدمات المنظم . ويكون شمين المستخدم على أساس تكلفة الفرصة المضاة . كذلك فإنه يتوجب وضع جميع النتائج المشتقة إلى الأمام وإلى الخلف في كل من البسط والقام .

$$\frac{\text{ق م ش} + \text{ق م ش} \times \text{ق م ش} \times \text{ق م ش}}{\text{س} (\text{ف م} \times \text{ف م} \times \text{ف م})} =$$

حيث ترمز ق م الى القيمة المضاة السكية ، ق م ش إلى القيمة المضاة في الشروع ، ق م ش إلى القيمة المضاة إلى الخلف ، ق م ش إلى القيمة المضاة إلى الامام ، ف م إلى تكلفة الفرصة المضاة في مستخدمات الشروع ، ف م إلى تكلفة الفرصة المطلوبة للحصول على القيمة المضاة إلى الامام ، س إلى خليط المستخدم ، ع إلى العلاقة بين سعر السوق وتكلفة الفرصة المضاة للعناصر المستخدمة .

إدخال الاعتبارات العامة في إختيار الشروعات المثلى — أيا ما كان شأن الاعتبارات الخاصة المستخدمة في التوصل إلى للشروعات الاستبارية المثلى فإنها لا يمكن أن تؤدي بنا إلى أفضل النتائج السكية وذلك للاعتبارات التالية الذكر :

أولاً — أن المستثمر الفرد يعظم صافي النتائج الحدى الخاص لا الاجتماعى على الرغم من أهمية الاخير على نحو ما سنبديه عاجلاً .

ثانياً — أن حياة التجهيزات الرأس مالية تكون طويلة بحيث تصير تنبؤات للمستثمر أكثر عرضة للخطأ وتكون مخاطره أشد مما يجابهه برنامج استثمارى عام .

ثالثاً — أنه بالنظر إلى عدم قابلية تجزئة رأس المال فإن الامر يستوجب تفسيرات كبيرة بينا أن الجهاز السمرى يعمل بدقة في ظل التفسيرات البسيطة فقط .

رابعاً — أن أسواق رأس المال مهما أحسن تنظيمها تعتبر أسواقا غير كامله حيث أنه تحككها الاسمار فضلا عن التوزيع التنظيمى أو التقليدى للحصص .

خاصاً — أنه بالانتقال من دائرة المستثمر الخاص إلى مجال الاستثمار العام في صورة برنامج اقتصادي أو خطط اقتصادية يمكن تحديد المعدل الامثل للاستثمارات وتحديد الحجم الواجب توجيهه من الموارد الانتاجية إلى القنوات الاستثمارية لاسيما اذا ما اتسح تطبيق اشتراكي . كذلك فانه يقضى في ظل البرمجة الاقتصادية استخدام معايير عامة ذات نفع كبير للاقتصاد القوي بأسره (كالبرمجة العامة والمنفعة الاجتماعية العامة) . هذا فضلا عن أن موضوعات نوعية الاستثمار وكفاءته الاقتصادية وتوطينه تحظى جميعاً يبحث أوفر وأفضل في ظل البرمجة الاستثمارية العامة .

ونسوق على ذلك مثالا بالمعيار الاجتماعي لتقوم الانتاجية لعنصر مفرد . فإذا كانت البرمجة تقيس إنتاجية رأس المال في حدود المصلحة الخاصة للنظم بالبرج فإن انتقالنا من هذه الزاوية الخاصة الى الزاوية الاجتماعية العامة يبين أن انتاجية رأس المال تقاس في صورة نسبة بين رأس المال والقيمة المضافة — أو ما يعرف بمعدل الناتج — رأس المال .

ويوضح لنا المثال التالي كيفية قياس القيمة المضافة في المشروع وذلك إما بإضافة صافي الدخل أو باستطاع المشتريات من الطرف الثاني والضرائب والاستهلاك من جملة قيمة الانتاج . ويجري التمييز بين نسب الناتج — رأس المال المتوسطة والحدية بالنسبة إلى الاقتصاد القوي . وتحتسب هذه النسبة بجملة الناتج القوي أو احدى متغيراته البسط وجملة الاصول القابلة للتحديد المقام في حين تقوم النسبة الاولى على أساس زيادة البسط والمقام خلال نفس الفترة الزمنية . ويعتبر المشروع حديا بالنسبة إلى جملة الصناعة والاقتصاد القوي بسبب تمثيله للمقدار الكلي للاستثمارات زائد القيمة المضافة .

وإذا كان إنتاج مشروع معين مقيما في صورة القيمة المضافة ج ، ورأس المال س

فان نسبة الناتج / رأس المال تكون $\frac{ج}{س}$. وهي تختلف تبعاً لما اذا كان الانتاج

ورأس المال مقدرين بالتكلفة الاجتماعية أو بأثمان السوق وتبعاً لما اذا كان الانتاج صافيا أو إيجابيا ولما اذا كان رأس المال يتضمن أو يستبعد الموجودات . يبدو أن تقدير

إنتاجية رأس المال في صورة القيمة المضافة المباشرة لا يشكل أهمية خاصة كمقياس مفرد للتقييم على نحو ما يتضح من الشروعات المنتجة للخدمات (كالسكهرباء والطاقة والنقل) حيث تكون القيمة المضافة المباشرة منخفضة بينما تصبح الأهمية غير المباشرة كبيرة. ولما كان تقوم هذه الشروعات لايمطيقها أولوية إذا ما عرضت على الميار المباشر بينما تظفر بها إذا كان الحكم غير مباشر فإنه يتعين الأخذ في الاعتبار بالآثار المباشرة وغير المباشرة لنسبة رأس المال / الناتج .

غير أنه إذا كان المشروع ينتج قيمة مضافة غير مباشرة كما لو استخدمت منتجاته في صناعات أخرى وجب تقدير القيمة المضافة في هذه الصناعات فضلاً عن الاستثمارات الإضافية الضرورية لأحداث ذلك الاستغلال بما يستوجب عملية تجميع معقدة وعسيرة .
المسال .

ويمكن القول في هذا الصدد بأن القيمة المضافة في المشروع زائداً جملة القيم المضافة الخلفية تساوى إجمالى قيمة الإنتاج ناقصاً أية واردات مباشرة أو غير مباشرة مسهمة في جانب من الإنتاج . ويمثل هذا الفرق عادة مقدار اسهام المشروع في الناتج القومى ويتوجب لكما تضمن نسبة الناتج - رأس المسال للمشروع للناتج الخلفية لحساب الاستثمارات الضرورية لإقامة سلسلة عوامل المستخدمة المشتقة . وتمزى القيم المضافة الخلفية لاستثمارات المشروع الى الحد الذى يمكن عنده اشباع الطلب المشتق من المشروع بدون استثمارات جديدة - أى بالاستغلال الكامل للطاقات المعطلة .

أما بالنسبة إلى النتائج الامامية فانه إذا كان المشروع يستهدف إحلال سلعة منتجة حالياً محل نظيرها المساوية في السكية والتنوع فلا توجد في هذه الحالة أية قيمة مضافة أمامية غير مباشرة نظراً لأن ذلك كان سينتج على أى حال من الناتج المستورد وإذا ما كان لدى المشروع المستخدم للسلع والخدمات المنتجة من المشروع الاول رهن التقدير طافه معطلة فانه يمكن استخدام العوامل المذكورة بدون مزيد من الاستثمارات ويصح أن نقترض فيما لذلك أن الدخول الجديد المتولد في المشروع القائم يعنى من استثمارات المشروع التى راكمها معدل أفضل للناتج - رأس المال . وقد تكون الزيادة

في الانتاج والدخل مؤشراً صريحاً للزيادة في ذخيرة رأس المال التي تحتسب كاستثمار إضافي .

هذا ، ويصير قياس النتائج غير المباشرة أكثر تعقيداً وأقل تحديداً على قدر تبعادها عن المشروع . ويجب أن تؤخذ محذرات هذه الأنواع من التقديرات في الحسبان وأن لا تحسب الأخيرة إلا إلى المدى الذي تسهم عنده بدرجة كبيرة في معيار التقويم .

ويقودنا الحديث عن المعيار السابق إلى معيار وثيق الصلة به نوجز موضوعه في البيان التالي :

الانتاجية الاجتماعية الحديثة لرأس المال واسهامها في الدخل القومي — ويرى هـ . ب شينري أن إقامة نظام للاولويات يقتضي أن يؤخذ في الحسبان اعتبارات أساسية متعددة . وآية ذلك أن تأسيس الاولويات على نتائج الاستثمارات على المظاهر الاقتصادية الجزئية مثل الأرباح والنقد الاجنبي يفترض بداهة أن جميع العوامل الأخرى متساوية بحيث أنه في غياب مثل هذه الشروط تؤدي معيار الأولوية المستكشف المشروع الامثل الذي يأخذ نتيجة واحده في الحسبان إلى نتائج خاطئة . ذلك أنه ما دامت للشروعات الاستثمارية نتائج واسعة النطاق تبلغ حد إعادة توزيع الدخل القومي بات ضروريا قياس كل منها بالكشف عن مقامها المشترك . ويستحسن أن يكون هذا المقام عامل الدخل القومي مشتملا فقط على نتائج الانتاج المزداد والمتعلقة بالمتاح من النقد الاجنبي والوفورات الاجنبية عند حساب الانتاج .

ولقد تقتضي المحددات العملية اعتماد بعض العوامل مثل الاعانات والتعريف والضرائب غير المباشرة .

كذلك فإنه يتوجب أن يؤخذ في الاعتبار اختلاف التكاليف والمنافع الخاصة باختلافا تاما عن المزايا والتكاليف الاجتماعية في الدول الناهضة . غير أن وضع سياسة حكومية استثمارية يقتضي قياس الانتاجية الاجتماعية مما يتضمن وضع وسيلة عملية لتقدير النتائج الاجتماعية الحدى واستنباط إطار للاجزاء المؤسسة على ذلك القياس . ويمكن التعبير عما

تسخدم في الصياغة الرياضية التالية .

$$(م) \quad ن \cdot د = \frac{س - ي + ق}{ز} - \frac{و + ح + ع}{ز}$$

حيث ترمز (م) إلى قياس نتائج التقدير بالزيادة أو للنقص لمعدل التبادل وذلك لاجل إدخال القسيعر الاجتماعي للتبادل الأجففي في الحساب .

وترمز (ن ح د) إلى الاتاجية الاجتماعية الحدية باعتبارها متضمنة متوسط الزيادة السنوية في الدخل القوي زائدا مقابل ميزان المدفوعات (ويقاس المسكون الأول بواسطة الحدين الأولين من الجزء الثاني من المعادلة بينما يقاس الثاني بالحد الثالث) .

ويلاحظ أن إدخال مقابل ميزان المدفوعات ضروري لأنه لو كان معدل التبادل عند حد التعادل لاحتسبت نتائج المشروع أوتوماتيكيا ضمن تقديرات قيمة وتكاليف الانتاج .

فإذا كان مشروع معين أثر طيب على فائض ميزان المدفوعات بمائة جنيه سنويا وكان سعر التبادل الرسمي ١٠٠ وحدة نقدية للجنيه بلغت النتيجة ١٠٠٠٠ وحدة نقدية وهي لا تعتبر مساهمه إضافية للانتاج القومي لو كان معدل التبادل عند حد التعادل لما يتضمنه ذلك من ازدواج الحساب . ومن ثم فإن الموقف يتغير حالة عدم وجود زيادة أو نقص في تقويم معدل التبادل .

ولنفرض أن (ز) ترمز إلى زيادة رأس المال (الاستثمار) وأن (ق) ترمز إلى ما يتولد عن المشروع من زيادة في قيمة الانتاج السنوي بسعر السوق بسدد استبعاد التعاريف والضرائب والاعانات و (ي) ترمز إلى القيمة المضافة للانتاج والتي ترمز إلى الوفورات الخارجية و (س) ترمز إلى تكلفة المواد المستوردة و (ع) إلى تكلفة العمل و (ح) إلى تكلفة المواد المحلية و (و) إلى التكاليف الثابتة مع تكاليف الإدارة والاحلال و (ت) إلى وحدات الدخل القومي المكافئة لتحسين وحدة في ميزان المدفوعات ونظرا لزيادة أو نقص التقويم في معدلات التبادل . وتستنتج (ت) حسايا بطرح السعر الرسمي من المعدل الحقيقي للتبادل وقسمة الفرق على السعر الرسمي .

(أ) تربط معدل الاستهلاك والفائدة على الساف الأجنبية مما عرنا عنه بنصر
الاسترداد لرأس المال .

كذلك فإن (ب ١) ترمز إلى أثر تكاليف تشييد المشروع على ميزان المدفوعات
ذلك الجزء من الاستثمار الذي يتخذ بالنقد الأجنبي .

و (ب ٢) ترمز إلى نتائج تشغيل المشروع على ميزان المدفوعات متضمنة متحصلات
ومدفوعات النقد الأجنبي في تشييد وتشغيل المشروع .

ويمكن التعبير عن (م) السابق الإشارة إليها على النحو التالي :

$$ن ج د = \frac{ط}{ز} + \frac{ك}{ز} - \frac{ص}{ز}$$

حيث ص = س - ي + ق ، ك = و - ح + ع ، ف = ب + ١ ب ٢

وترمز ص إلى إجمالى قيمة انتاج المشروع مصححة بالاعانات والفرائب
والوفورات الخارجية ومطروحا منها العوامل المستوردة و (ك) ترمز إلى جملة تكاليف
عوامل انتاج الدخل القومى و (ف) ترمز إلى النتيجة الصافية الكلية على ميزان
المدفوعات و ($\frac{ص}{ز}$) ترمز إلى القيمة المضافة فى الاقتصاد المحلى عن كل وحدة من
الاستثمار (معدل الناتج) و ($\frac{ك}{ز}$) ترمز إلى تكاليف التشغيل عن كل وحدة من
الاستثمار باستبعاد الواردات وترمز ($\frac{ط}{ز}$) إلى علاوة عن كل وحدة من الاستثمار
والتي ترمز إلى نتيجة قويم ميزان المدفوعات معبرا عنها بوحدات الدخل القومى .

ويمكن وضع المعادلة الأخيرة على النحو التالى ن ج د = $\frac{ص}{ز} \times \frac{ك-ص}{ص} + \frac{ط}{ع}$

وبناء على ما تقدم تكون الانتاجية الاجتماعية الحدية لرأس المال عبارة عن حاصل
جمع : (١) نتيجة ضرب انتاجه رأس المال فى نسبة الأرباح الى القيمة المضافة فى
الانتاج وفقاً للتعريف السابق و (٢) علاوة ميزان المدفوعات

وتتمثل أهمية الميار الآنف الذكر في صلاحيته للتقويم السكلى للمشروع وفي تأسيسه على قياس انتاجية رأس المال بالإضافة الى خليط الاستخدامات فضلا عن تعبيره عن مزاي المشروع في صورة أرباح وآثار كلية تسعر اجتماعيا بادماج الوفورات الأجنبية واستبعاد الاعانات والضرائب واستخدام معدلات تعادل التبادل ومعامل تكلفة الفرصة .

ومن الخير أن نشير في هذا السياق اشارة سريعة الى معيار قرب الصلة بسلفيه . وهذا هو معيار الربحية العامة للاقتصاد القوي . وتعرف الربحية الاقتصادية باعتبارها المعدل السكلى الصافي (صافي المعدل السكلى) الممكن القياس للمأخذ الاقتصادي القوي من الاستثمار وتحصل طريقة الحساب بإيجاز في الابتداء من التقدير التجارى لتكاليف انتاج المشروع مع عمل التصحيحات لظهار البؤد الممثلة للتكاليف الحقيقية - الأعلى أو الأقل - للاقتصاد القوي بدلا من المؤسسة كوحدة تجارية .

أما بالنسبة إلى جانب المنافع فإن الحساب يبدأ من تقدير الارادات التجارية مع الموازنة بالزيادة أو بالخفض لظهار ما إذا كان الناتج يمثل قيمة أعلى أو أدنى للاقتصاد القوي عنه للمؤسسة .

ويؤدى تطبيق هذا الميار إلى نتائج هامة منها على سبيل المثال أن المشروع الذى يعمل على أساس تجارى فى ظل حماية جمركية عالية يكون أقل نفعا للاقتصاد القوي منه المستثمر الخاص وذلك عند تقويم النتائج تقويما واقعيا بدون ضرائب جمركية .

كذلك فإن المشروع الذى يحقق قدرا أكبر من أرباح النقد الأجنبي قد يكون أكبر نفعا للاقتصاد القوي منه إلى من يقومون به فى القطاع الخاص عند ما يعاد تقويم أرباح النقد الأجنبي على أساس معدل أعلى يعكس قيمتها الحقيقية .

هذا فضلا عما يمتاز به هذا الميار من أخذه لا كسبر قدر ممكن من المنافع والتكاليف اتصالا بالميارين السابقين .

وليس يقل خطراً وأهمية عما سبق معيار كفاءة الاستثمارات الذي يشكل أهمية غير قليلة في الاقتصاديات الاشتراكية . بيد أن استخدام هذا المعيار في فرع إنتاجي معين قد لا يتفق مع الحصول على أقصى وفر ممكن للعمل في الاقتصاد القومي كله .

وتشوز المشكلة في هذا الصدد من أن رفع إنتاجية العمل في كل فرع حتى أعلى مستوى تكتيكي متاح يعوق الزيادة التصوي للمكنة لإنتاجية العمل في الاقتصاد القومي كله باعتبار أن الامكانيات الاستثمارية تتحدد في أي وقت بحجم التجميع الرأس مالى

ومن ثم فإن البحث ينصرف إلى اختيار للتغير أو المتغيرات التي يؤدي استخدامها في فرع مع ارتباطها بالمتغيرات الأخرى في باقي الفروع إلى تحقيق أعلى زيادة في إنتاجية العمل في جميع الاقتصاد القومي على أن تؤخذ في الاعتبار الموارد الاستثمارية المتاحة

أي أن التحليل ينصرف إلى البحث عن تلك الاستثمارات السكيفية بأحداث أقصى أسهام ممكن في زيادة إنتاجية العمل في الاقتصاد القومي بأسره . ومن ثم فإن كفاءة الاستثمار تتحدد بأسهامه في إنتاجية العمل .

ويتدرج في هذا السياق معيار كبير الأهمية - ألا وهو النتائج الثانوية - تصورها وتقديرها - ويان ذلك أن الحساب الكامل لجميع نتائج البرنامج الاستثماري يتطلب استخدام وسائل علمية اقتصادية لقياسها . ويمكن أن نسوق على ذلك المثال التالي :

انموذج لتقدير الآثار على الدخل القومي المستقبل والاستهلاك المتحقق بواسطة برنامج مشروعات استثمارية :

(١) الأرقام بأسعار السوق (ب) الأرقام بالأسعار المحاسبية (ج) الأرقام بالأسعار المحاسبية مخضومة .

المجلة

المود السنوات ١ ٢ ٣ ٤ •

(قطاع ١) مباشر : (١) الناتج الإجمالي (٢) الواردات (٣) الاهتلاك .

$$(٤) \text{ الناتج الصافي } (= ١ - ٢ - ٣)$$

العوامل النادرة المستخدمة النير مباشرة (١) الناتج الإجمالي (٢) الواردات
(٣) الاهتلاك (٤) الناتج الصافي (١ - ٢ - ٣) . العوامل النادرة المستخدمة
= الأولى = مباشر غير مباشر .

الناتج الصافي (٤/٨) : (١) الدخول للخفضة (٢) الدخول المرتفعة (٣) المدخرات
الاجمالية - الاحتياجات الرأس مالية - صافي المدخرات (٣ - ٤)

القطاع ٢، ٣ (نفس التقسيم)

باقي الاقتصاد

العمود السنوات ١ ٢ ٣ ٤ ٥ الجلة

١ - مدخرات السنة السابقة .

٢ - تأثير الاعانات على الاستثمارات الحكومية .

٣ - صافي المدخرات من القطاعات الأخرى .

٤ - المجملة (= ١ - ٢ - ٣)

رأس المال المبتدئ : الدخل (غير المصمم - التصحيح لأجل العوامل النادرة
تطرح قيمة العوامل النادرة من التقدير غير المصمم) .

دخل باقي الاقتصاد : دخل جميع القطاعات - استهلاك جميع القطاعات .

ويتوجب أن تؤخذ الحساب الملاحظات التالي ذكرها :

(أ) يتوقف عدد السنوات على سمر الحجم .

(ب) يفترض أن تشير القطاعات إلى المشروعات .

(ج) الأرقام المباشرة تشير إلى الإنتاج من المشروع ذاته .

(د) صافي الناتج يستخدم هنا على نحو استخدامه في الحسابات القومية بدون خصم قيمة العوامل النادرة باعتبارها تسحب من القطاع المتبقى .

(ك) تشمل الأرقام غير المباشرة على النتائج غير المباشرة في القسم المنطاة للأسعار المحاسبية عن المنتجات والمواد الأولية للمشروع .

(هـ) الاحتياجات الرأس مالية تشير إلى رأس المال المحتاج إليه في القطاع . بعد التصحيح بالواردات الرأس مالية الممكنة.

(و) مدخرات السنة السابقة هي مدخرات القطاع المتبقى والمقدرة على أساس الدخل لسابق الاقتصاد على أساس معدل إدخار عام .

(ي) التصحيح لأجل العوامل النادرة يجري لأنها تسحب من القطاع المتبقى .

ونرى أن نشير الى بعض القواعد العامة الواجب أخذها في الحساب عند اختيار المشروعات المثلى على مستوى الاقتصاد القوي . وهذه هي التالية :

أولاً — توجب ملاحظة أن السياسة الاستثمارية ليست الاجزاء من السياسة العامة وأن اختيار المشروعات الاستثمارية لا يمكن فصله عن باقي القرارات ولاسيما القرارات الاستثمارية الضريبية التي يكون لها تأثير كبير على الاستثمار .

ثانياً — يتعين عند النظر في اختيار المشروعات على مستوى القطاعات أن يراعى اعتبار الكفاءة الاقتصادية . وتعتبر نقطة الابتداء بالنسبة إلى موضوع بحث الكفاءة والثالية اقتصاديه للاستثمارات تقدير حجم ونوع الموارد الاجمالية المتاحة للاقتصاد القومي بالاضافة إلى الاحتياجات الاستثمارية والاستهلاكية الضرورية لمطالب الاقتصاد القوي ولطوائف المجتمع .

ومن ثم فانه يجوز القول بأن افترض من مثالية المشروعات على مستوى الاقتصاد القومي التأكيد من التوصل إلى الاستثمارات المؤدية بالفعل إلى تحقيق أقصى نمو للدخل القومي .

وبالاحظ أن أخذ الكفاءة الاقتصادية في الاعتبار عند تقدير مثالية المشروعات على مستوى الاقتصاد القوي وعند بحث أولوياتها يقتضى بحث إختيار أنواع التكنيك وتنظيم الانتاج وذلك بالنسبة إلى :

- ١ — الموازنة المتبادلة بين طاقات الانتاج للمجاميع الأساسية والتجهيزات المساعدة.
- ٢ — إمكانية تنشيط وتحسين العمليات الإنتاجية والتكنولوجيا بالحد من التوزيع وزيادة حجم الانتاج وتوسيع نطاق التعاون في الانتاج والخدمات .
- ٣ — آثار استخدام أنواع مختلفة من المواد الخام على الانتاج .
- ٤ — مدى استخدام إمكانيات الانتاج الاحتياطية .
- ٥ — إمكانية تطبيق الوسائل الحديثة في تنظيم الانتاج الملائم للتكنولوجيا .
- ٦ — موازنة العمليات التكنولوجية مع الظروف الطبيعية وظروف المواد الخام .

ثالثاً — تعطى الأولوية للمشروعات المكونة للمساعدة الصناعية بحيث ترتب على تنفيذها خلق قوى دافعة في الاقتصاد القوي .

رابعاً — تقرير الأولوية للمشروعات المساعدة على تحقيق التوازن بحيث يمنع تنفيذها ظهور ثمرات حقيقية أو نقدية في الاقتصاد القوي .

سادساً — تمنح الأولوية للمشروعات المتفقة مع دوال تفضيل الشعب بحيث تحقق رغباته وأفضليته .

سابعاً — يتوجب توافر ذخيرة من المواد الخام والمواد التامة الصنع للوفاء باحتياجات الاستثمار الأمثل .

ثامناً — لا يجوز أن يتجاوز الاستثمار حدود الموارد المادية المتاحة .

تاسعاً — يجب أن يميل الاستثمار إلى أقصى حد ممكن من المدخرات ممناً من نشوء التضخم .

عاشراً — يتعين التوصل إلى المعدل الأمثل للاستثمار الذي يتحقق عندما تتساوى تكاليف الانتاج الاجتماعية مع المنافع الاجتماعية الحدية الناشئة عما يهيؤه الاقتصاد القومى من طاقة انتاجية والذي تكون فيه لوحدة الاستثمار الحدية منافع اجتماعية مضافة وصافية مساوية للصفر .

ومن ثم فإن المعدل الأمثل للاستثمار هو ذلك للمعدل الذى تكون عنده الكفاية الحدية للاستثمار بالنسبة إلى الاقتصاد القومى كله صفراً ويمكن حساب المعدل الأمثل للاستثمار على النحو التالى .

$$م = \frac{\text{منك س (ن - ف)}}{\text{منك س}} = ك$$

حيث ترمز م إلى المعدل الأمثل للاستثمار ن إلى المنافع ف إلى التكاليف وإلى الاستثمار ك إلى الكفاية الحدية للاستثمار .

حساب المشروعات المثلى فى القطاع الحكومى — توجد كثير من الدوافع الداعية إلى نهوض الحكومة بالمشروعات الاستثمارية بدلا من المستثمر الخاص لاسيما فى الدول (المتخلفة) الناهضة والدول الاشتراكية .

وتحصل أهم أهداف تخطيط المشروعات الاستثمارية فى القطاع الحكومى فى :

أولاً — زيادة الاستهلاك العام .

٢ — إعادة توزيع الاستهلاك .

٣ — تحقيق الرغبات المشروعة والمقبولة من وجهة نظر المنطق الاقتصادى السليم (كأن تستثمر الحكومة فى الخدمات التعليمية أكثر مما تبرع عنه رغبات السوق على رأى رنشارد مستجراف) .

٤ — زيادة الاكتفاء الذاتى القومى .

وثمة طريقتين الأهمية النسبية للأهداف تتمثل في أسهام المشروعات الاستثمارية وصياغة القرارات الاستثمارية لتعظيم القدر المنتظر من المنافع .

ويمكن التوصل إلى المشروعات المثلى الحكومية بعدة حسابات ومعايير نشير إلى بعضها بإيجاز في التالي :

المعيار الوقفي المتداخل للاستهلاك الكلى — فإذا كانت الحكومة ترى أن الاسهام في الاستهلاك الكلى في السنوات المختلفة من الناحية الحسدية ذو قيم مختلفة متناقصة الأهمية في كل سنة مقبلة بالنظر إلى توقع تزايد تقدم الاقتصاد القوي فإن الاسهام في الاستهلاك الكلى المتولد عن المشروع يصبح مبلغاً مقدراً .

$$\left[\frac{H_t B_l}{t=L} (ص) - H_{t=0} (ص) \right]$$

حيث ترمز ص إلى حجم البرنامج العام موضوع التقييم (ل) إلى الوقت بالسنين وكذلك ب ل (ص) إلى الاسهام الصافي للاستهلاك الاجمالى من مشروع ذى حجم (ص) في (ل) سنوات وترمز ك (ص) إلى تكلفة رأس المال المحلى وترمز ه ل (ل) إلى الوزن النسبى على الاستهلاك فى سنة ل ويكون سعر الخصم للسنة ل . ر منسوباً إلى الأوزان على المنافع في السنوات المتتابة بالصيغة التالية :

$$(ت) = \frac{H_t - H_{t+1}}{H_t + L}$$

أى أن رت تمثل النسبة المثوبة التى يقع بها العبء على الاستهلاك الإجمالى عبر الوقت .
ونفترض عادة أن ل ثابتة طوال الوقت وكذلك تحدد ه من الوزن على الاستهلاك الحالى بالنسبة إلى الوحدة بحيث يكون الأخير هو وحدة الحساب والمقياس الذى يركن إليه في مقارنة جميع المنافع والتكاليف الأخرى وبذلك نسطت من حساب رت وتكتب ه ت (ل + ر) — ل — ل فتصكون الصيغة :

$$\left[\frac{B_l (ص)}{(ل + ر) ت} - ك ص \right]$$

وفي هذه الحالة تعرف الجحلة المقدرة للاستهلاك الاجمالي عادة باسم صافي القيمة الحالية لمنافع الاستهلاك الكلى . ويكون الاختيار بين الاوزان مسألة اختيار لسعر الخصم ونرى ان نشير في هذا المقام إلى ان الحكومة لاستطيع فصل قرارات الاستثمار من القرارات الخاصة لنمط الزمن للاستهلاك . ومن ثم فانها لا تستطيع الحكم على القيمة النسبية للمنافع في اوقات مختلفة في صياغة معيار الاستثمار كذلك فانه لا يمكنها استخدام سعر مناسب للخصم للقارنة القيمة الحالية لمنافع الاستثمار العام بالقيمة الحالية للاستخدام البديل لاسمار المائد لنوعى الموارد أو الاستهلاك اللهم الا اذا اعتبرت الحكومة السعر الاجمالي للاستثمار في الاقتصاد القومى مثاليا .

كذلك فانه من بين الحمايات المهمة الواجب مراعاتها للتوصل إلى المشروع الاستثمارى الحكومى الامثل محددات للميزانية .

ومن المعام ان تكلفة الفرصة للاستثمار العام تنخفض إلى الحد الذى يتاح للاستثمار العام عنده نصبة للموارد الماطلة .

وبالنظر إلى ان التحويل بالمجز أو بالضرائب يؤدي إلى خفض الدخل الحقيقى الممكن التصرف فيه لدى بعض الطوائف فانه توجد محددات وقيود سياسية بالنسبة إلى تجنيد العمل المتعطل لاحداث توسع فى الاستثمارات للكثفة للعمل .

وثمة محدد هام للميزانية يمثل فى منع الحكومة من ان تمضى فى الاستثمار العام إلى النقطة التى تتدنى عندها فاعليته الحدية إلى مستوى الفاعلية الحدية فى زيادة الاستهلاك الكلى لاستغلال للموارد الخاصة .

وهناك قيود خاصة تضمن الالتزام بالتو المخطط لتأج القطاع العام وخفض وري البدائل الممكن اخضاعها إلى تحليل المنفعة / التكلفة وذلك فى حدود الذسب الممكن السيطرة عليها

وبالنظر إلى ان مشروعات القطاع العام تكون عادة أطول اجلا من المشروعات الخاصة فان عنصر عدم التأكد يندو أكثر أهمية فى التحليل الاقتصادى للاستثمار العام :

ولقد تفتى واجبات الحطة والتبصر ان تكون تقدير اتنا محافظة بالنسبة إلى النافع والتكاليف بحيث تعظم الثانية وتخفص الأولى بنسبه عدم تأكد المحلل وعدم ثقتة في القيم المتوقعة .

وقد يقترح وضع علاوة على صر الخصم بحيث يكون بمثابة جزاء على عدم الثقة في تقدير النافع والتكاليف .

كذلك فانه يقترح في هذا الصدد وضع تقدير محافظه للحياة الاقتصادية للمشروع وبسبب التوقيت الأمثل للمشروعات الحكومية على جانب كبير من الاهمية حيث يثور موضوع القيمة الحالية للنافع الصافية .

ويمكن الاعتماد هنا على معيار يتحصل في انه اذا كانت تكاليف المشروعات غير الممكنة التقسيم أو الزيادات مستقلة وكانت للنافع الحدية لا تزيد مع حجم المشروع ولكنها تزايد عبر الزمن وامكن تجاهل فترات الانتظار وكان السعر (الوهمي) لرأس المال يعكس الفرصة الداخلية أو الخارجية المناسبة فان الجدول المثلى للتأجيل يمكن ان تتحقق بمجدولة كل مشروع أو زيادة في التشييد في المرة الاولى التي تظهر فيها القيمة الايجابية الحالية بحيث ان القيمة الحالية للنافع تحسب على فرض ان معدل المنفعة الجارية الحالية سوف يستمر دائماً .

ويتوجب عند تقدير مثالية المشروعات الحكومية النظر في موضوع البدائل الخاصة والتكاليف البديلة .

وتدخل البدائل في تحايل الاستمرار العام ليس فقط باعتبارها منافسة على الموارد ولكن كذلك بوصفها منافسة على الوفاء بالطلبات التي تتكفل بها مشروعات القطاع العام .

ونسوق على ذلك مثالا يتحصل في اضافة طاقة نفلية حيث يقترح تكلفة رأس مال قدرها ١٠٥ (روية) لكل طن ميل سنويا ومنفعة استهلاكية اجمالية مستمرة (الرغبة في الدفع ناقصا تكاليف التشغيل) بمقدار (٢٠ بيز) عن كل طن ميل سنويا

ولنفرض أنه في غياب هذه الاضافة تعهد مؤسسة خاصة بتقديم اضافة تسكنى نفس احتياجات الدخل وتقرض أن تكلفة رأس المال للبديل الخاص هي (٠.٠٠ بيزا كل طن مئلى سنوفا) .

ومن ثم فانه بفضل فى هذه الحالة المدول عن مشروع القطاع العام إلى مشروع القطاع الخاص على الرغم من أن مزايا الاستهلاك السكلى كل طن مئلى سنوفا تسكون أقل نوعا ما وأن اسهام البديل الخاص فى بدائل غير الاستهلاك السكلى تسكون أقل من اضافة النقل المقترحة .

ويكون هذا الاستنتاج مرغوبا فيه حالة ما إذا أدى محود فى الميزانية إلى تكلفة فرصة لرأس مال القطاع العام تزيد كثيرا عن الثمن الاجتماعى لتكاليف رأس المال الخاص .

وهناك طريقة تتحصل فى التالى :

تقدير البدائل الخاصة المحددة لمجموعات مختلفة من الاستثمار العام لمجموعات من ردود الافعال للقرارات العامة وإضافة منافعها وتكاليفها إلى الاستثمار العام المرتبط بحيث تكون المنافع والتكاليف العامة والخاصة محسوبة على نفس الأساس .

ويكون البديل الخاص الأمثل فى هذه الحالة هو رد الفعل الخاص لصفر من الاستثمار العام ، أى أنه لا يتحقق لاي مشروع عام على الإطلاق .

تقويم الاداء - إذا كان التقويم السابق (الإجازة) يستهدف التوصل إلى المعروعات الاستراتيجية المثلى فإن تقويم الاداء هو الاختيار العملى والحكم الحقيقى للتحقق من سلامة الاختيار ثم هو بعد ذلك الضمان لتنفيذ المشروعات على النحو الذى صممه التقويم السابق ومن ثم فانه يتوجب وضع تقويم الاداء على نحو يوضح للتأئين على تنفيذ المشروعات الاستراتيجية والمسلولين عنها السلوك المؤدى إلى نجاح التنفيذ كما يصكون بحيث يؤثر عليهم ليلزموا بهذا السلوك ويتصل بذلك ضرورة اشتغال التقويم المنوه عنه على نظام للحوافز يقرر دوافع ايجابية ودوافع سلبية تحمل من مصلحة التأئين على الاداء تنفيذه بأعلى درجة من الكفاية .

كذلك فإنه يجب أن يعتمد تقويم الاداء على نظام سعري سليم التكوين حسن الاداء نظر الان قصور النظام السعري لا يكفل التحديد الصحيح للقيم الاجتماعية للمنتجات ولعوامل الانتاج مما لا يساعد على التقويم الدقيق للانتاج كما لا يؤدي إلى تخصيص الموارد الانتاجية على النحو المنشود .

ويجدر التنبيه إلى أن اقتصار تقويم الاداء على الهدف المباشر للمعيار يعتبر قصورا في التحليل ويجر إلى اخطاء في النتائج وذلك نظرا لما يقوم بين المجاميع والعوامل الاقتصادية من تباطؤ متبادل وردود أفعال ولأن الممول عليه هو الكفاية السلبية للمشروع مما يعتبر كالا لا يتجزأ .

وأية ذلك أن الاكتفاء بالاطمئنان على بلوغ حجم الانتاج مع اغفال العوامل الأخرى يفضي إلى أخطاء كثيرة منها أن زيادة حجم الانتاج قد تقوم على أساس زيادة مستلزمات الانتاج توصلنا إلى زيادة عدد الوحدات المنتجة الامر الذي يستر في طبيعته انخفاض الكفاية الانتاجية للمشروع فضلا عن احتمال تحقق وزيادة حجم الانتاج وأعمال نوعيته ناهيك عما قد يحدث من فقد اقتصادي وعدم اشباع للحاجات الاستهلاكية لو أن المواصفات التي يطلبها المستهلكون قد جانبها التوفيق .

زد على ذلك أن مجرد زيادة حجم الانتاج قد تتحقق ولكن دون الوفاء بالالتزامات قبل التبر وفي المواعيد المقررة مما يسيء إلى كفاءة المشروع .

كذلك فإن مجرد زيادة حجم الانتاج قد لا تصبح كافية لو كانت غير صالحة كخدمات انتاجية في أغراض ابد أو إذا كانت لا تتوافق مع الشروط والأهداف المحددة في مجال الصادرات والواردات .

ويستوجب تقويم الاداء إجراء مسح ميداني للمشروع بفرض التعرف على سائر عملياته الانتاجية والوقوف على العلاقات بين مختلف مراحل الانتاج والتوصل إلى خصائص النشاط الانتاجي الذي يمارسه المشروع واثرها على أدائه والبحث عن برامج التشغيل واثرها على كفاءة الانتفاع بعوامل الانتاج على مستويات التشغيل المستخدمة توصلنا إلى محاسبة المسؤولين عن المشروع .

ويمكن أن ينقسم تقييم الاداء قسمين :

أولهما : تقييم الاداء من ناحية الأهداف مما يعنى دراسة الأهداف المقررة وتلك المتحققة بينما ينصرف القسم الثانى إلى الجانب الوظيفى المذلل بكفاءة استخدام الموارد المتاحة للمشروع .

ويلاحظ أن تقييم الاداء يساعد على الكشف عن أنواع شتى من الانحرافات كالانحرافات السكية التى قد تظهر إذا لم يتسن انتاج الكميات المقررة بسبب تخلف واحد أو أكثر من الظروف والموامل الضرورية لانعام عملية الانتاج وفقا لما هو مقدر لها .

أضف إلى ذلك الانحرافات النوعية الحادثة عند هدم تطابق الوحدات المنتجة مع المواصفات النوعية والأنماط المحددة لها والانحرافات الزمنية لتختلف المواعيد والانحرافات القيمة بسبب انخفاض السكية المنتجة أو عدم جودتها أو لاسباب أخرى لا قبل للمشروع بها فضلا عن الانحرافات الفنية لاختلال العلاقات الصناعية المتداخلة بين المشروع وغيره من المشروعات وكذلك الانحرافات التوزيعية المنصرفة إلى أن القيمة المضافة المترتبة على تحقق الأهداف السكية والقيمة للمشروع لم توزع توزيعا صحيحا على الأجور وعوائد حقوق التملك والمساهلة مما يؤثر على العدالة الاجتماعية وغنى عن البيان أن تقييم الاداء يقتضى حصر جميع الانحرافات واستقصاء أسبابها ودراسة العلاج المناسب لها وتلافيها حاضرا أو مستقبلا .

وتمة أدوات تستخدم لتقييم الاداء منها الميزانية التقديرية باعتبارها أداة لتحديد أهداف معينة تعمل إدارة المشروع على تحقيقها .

وينصرف الاستخدام الرقابى للميزانية التقديرية إلى مقارنة نتائج العمليات الفعلية فى جميع أقسام المشروع بالأهداف الملزم بها والكشف عن الانحرافات التى تحدث أثناء التنفيذ الفعلى واستقصاء أسباب الانحرافات وعلاجها وتقديرها مستقبلا مع تحديد المسؤولية عن الانحرافات المنوء عنها ويلاحظ أن الصورة الاعم لتقييم الاداء هى الصورة على أساس قطاعى تبعا لطبيعة وظروف مختلف القطاعات .

ونرى ان يقتصـر على كيفية حساب تقويم الاداء في قطاع الصناعة باعتباره محور التنمية الصناعية . ونورد فيما يلى بعض معايير ذلك التقويم ففيما يتعلق بالربح يمكن الاعتماد على ما يأتى :

$$\frac{\text{الربح}}{\text{المبيعات}} \times \frac{\text{المبيعات}}{\text{رأس المال}}$$

$$\frac{\text{الربح الصافي}}{\text{المبيعات}} \times \frac{\text{القيمة الصافية للشروع}}{\text{المبيعات}}$$

وبالنسبة إلى كفاءة الشروع يمكن الاعتماد على ما يأتى :

$$(١) \quad \frac{\text{فائض العمليات الجارية} - \text{الاعانات}}{\text{المبيعات}}$$

$$(٢) \quad \frac{\text{القائض القابل للتوزيع}}{\text{المبيعات}}$$

$$(٣) \quad \frac{\text{الاتاج}}{\text{المال المستثمر}}$$

$$(٤) \quad \frac{\text{المبيعات}}{\text{المال العامل}}$$

وفما يتعلق بكفاءة الادارة يعتمد على النسب التالية الذكر :

$$(أ) \quad \frac{\text{فائض العمليات الجارية}}{\text{رأس المال المدفوع}}$$

$$(ب) \quad \frac{\text{فائض العمليات الجارية}}{\text{المال المستثمر}}$$

$$(ج) \quad \frac{\text{فائض العمليات الجارية}}{\text{المبيعات}}$$

الاستثمار الأمثل والتغيرات الأخرى على الصعيد القومى — لا يتنى للاستثمار الأمثل بأركانه ومقوماته الآف ذكرها أن يستوى على سوقه إلا إذا تحققت التالية في مختلف التغيرات الاقتصادية الأخرى إنتاجية وإستهلاكية وإدخارية وتمويلية وتجارية داخلية وخارجية فضلا عن مثالية الجوانب الأخرى تنظيمية وإدارية وفنية وذلك نظراً لأسباب الترابط القائمة وردود الافعال المتحققة بين هذه جميعا .

ولنأخذ على سبيل المثال الاتاج فنجد أنه لابد أن يصمم وينفذ على أساس مواصفات

وحسابات ومعايير خاصة تكفل له مثاليته وذلك كميّار طول فترة التشديد ومعيّار الوفرة في العمل السابق الامناع اليها فضلا عن الاستناد إلى ما يعرف باسم التقسيم الإقتصادي الدقيق حيث يجري تنسيق دقيق مفصل بين مصروفات وإيرادات مختلف الصناعات حيث تصور ميزانيات لموارد واستخدامات السلع المختلفة .

كذلك فانه يبنى الاستهداء بنظرية الاستغلال الامثل للطاقة الانتاجية أخذا في الاعتبار للطاقة المخططة باعتبارها الطاقة للممكنة مع إستبعاد جميع الخسائر الخارجية شريطة الافادة من معدل استغلالها $\left(= \frac{\text{الطاقة الفعلية}}{\text{الطاقة المخططة}} \right)$ بحيث تتخذ التدابير الضرورية لكيما يكون دائماً ١٠٠ ٪ وقريبا من ذلك ما أمكن . هذا فضلا عن ضرورة إستحداث أقصى تحسين في معامل الاحلال $\left(\frac{\text{القيمة الاجالية} - \text{صافي القيمة}}{\text{إجمالي القيمة}} \right)$

وذلك على مستوى المشروع وعلى مستوى فسرع النشاط . زد على ذلك انه تتوجب المقارنة بين مختلف التكنيكات الفنية الانتاجية لاختيار أفضلها كأساس للانتاج . ويتمين أن يكون تخطيط الانتاج على مستوى المشروع والنشاط والقطاع والاقتصاد القومي متناسقا ومترابعا مع تخطيط الاستثمار الامثل موضوع البحث .

وننتقل إلى موضوع الادخار (والتمويل عموما) فنشير بإيجاز إلى وجوب الاهتمام به باعتباره المقابل للاستثمار والواجب تعادله معه . ونرى ضرورة الاعتماد على الادخار المخطط بوصفه الفرق بين الاستهلاك الامثل وبين الانتاج القوي الامثل الذي يحدد (مفهوم اشتراكي) بواسطة التخطيط العلمي لاحتياجات المجتمع وعن طريق الاستخدام الامثل للقوى المنتجة برفع الانتاجية واستغلال الطاقات المظلة والفائضة وتلافي توسع المنتجات وبتب المصروفات غير المجدية . ولا يقل أهمية عن ذلك الاستمانة بنظرية الادخار الممكنة متمثلا في الفرق بين أقصى أنتاج يمكن التوصل اليه في ظل ظروف وإمكانات طبيعية وفنية معينة وبين الاستهلاك الضروري الامر الذي يستوجب ضرورة تلمس التوافقي الاقتصادية المختلفة واستقطاعها وتوجيهها إلى الإستثمارات التنموية التلى .

وهذا يقودنا إلى صورة الادخار التتموى التراكمى متغلا في الزيادة الدخلية المتواترة من خلال وبسبب التنمية الاقتصادية للمعجمله مما يستوجب البحث عن أمثل الوسائل لاستقطاعها واعادتها الى مجرى الانتاج لكيما تكون زادا ينفذى عملية التنمية الاقتصادية .

وبنقلنا ذلك بدوره الى التنوية بالتخطيط المالى الامثل الذى يستهدف تقدير الفوائض الاقتصادية والفعالية الممكنة والمخططة حاضرا ومستقبلا وبين الوسائل والسياسيات السكيفية باستدراها وكيفية تحسينها وللتأليف الامثل بينها بحيث يمكن التوصل الى حجم التمويل الموازن لقيمة الاستثمارات المثلى دون ما اضرار بالاوعيه المالىة أو تمويق للتنمية الاقتصادية أو أرهاق شديد بالمولين وكذلك بحيث يتحقق توازن بين الدخول وبين مقدار السلع الاستهلاكية المتاحة وبين الدخول المهيأة للاستثمار ومقدار السلع الاستثمارية المتاحة فضلا عن توازن الاجهزة المالىة والنقدية المختلفة .

وينبى أن تكون السياسيات المالىة بحيث تمكن للشروعات الاستثمارية المثلى من الظهور والبقاء بمحافظتها للسكافية الحدية لرأس المال من بلوغ المستوى الامثل وبمختلفها للفرغات الفعريية المثلى وتوفير أنواع التمويل الفضلى .

وفيا يتعلق بارتباط الاستثمارات المثلى بالتجارة الخارجية فنرى أن نشير بصفة عامة موجزة الى أنه يتوجب عند وضع الخطة الاقتصادية تحديد أنواع الإنتاج التى تكون ذات أكبر ميزة من وجهة نظر الصادرات وتجمل بالامكان الحصول على أقصى قدر من القوة الشرائية الدولية في مقابل أدنى قدر من وحدات العمل . هذا على أن توضع بعد ذلك الخطة الاستثمارية بحيث يتحدد فيها انتاج هذه الانواع الى أقصى حد متفق مع المحافظة على التكاليف الداخلية الفضلى ومع الطاقات الداخلية والأسعار الخارجية بحيث يزيد الانتاج على أساس السحب التدريجى لحوامل الانتاج وامكانياته من الفروع الأقل ميرة وبحيث يتم التوصل إلى خفض مقدار ما يئذل من التكلفة للحصول على مقدار معين من المنتجات وبحيث تكون نتيجة الانتاج الى المبادلات الدولية زيادة مقدار القيم المستخدمة المتاحة في مقابل تكلفة معينة وهكذا استخدام الصادرات المهاء لتمويل استيراد المنتجات التى يخفض انتاجها الداخلى .

والاستثمار الأمثل يستوجب تواجد نظام سعرى سليم لجميع عناصر القيمة المتضمنة فى حساب ذلك الاستثمار . ذلك أن كفاءة حلول استثمارية معينة تتوقف على الأسعار النسبية لمختلف مواد و سلع الاستثمار . هذا فضلا عن أنه من الناحية الأخرى عندما نكون حيال الاختيار بين متغيرين استثماريين ذوى مقاييس فنية واقتصادية ثابتة فإن معرفة أهمها الأفضل اقتصاديا تعتمد إلى حد كبير على النظام السعري . بيد أن وقائع الأحوال تؤكد وجود تغيرات كثيرة فى الأنظمة السعرية بحيث يمكن القول بقصور أسسها الموضوعية وبالتالى تخنخل الأساس الموضوعى لحسابات مثالية الاستثمار . ومهما يكن من أمر فإنه يمكن بفضل تخطيط نظام الائمان بحيث يؤخذ فى الحسبان زيادة أو نقص منتجات معينة وتغيرات الطلب وتقلبات أسعار السوق العالية والحاجات المتغيرة وما شاكل ذلك .

ويمكننا القول انه بالنسبة إلى الاقتصاد القوي يكون القرار الاستثمارى الأمثل هو ذلك الذى يسمح بالتوصل إلى ناتج معين (ذى حجم وتركيب معينين) بأدنى تكاليف ممكنة على الصعيد القوي ومن ثم ليس فقط تلك المصروفات المتكبدة مباشرة فى انجاء معين وإنما أيضاً تلك المتضمنة سلفاً فى صورة المواد الخام والوقود والقوى والأصول الناتجة .

ويتربط على فروض واغراض حساب مثالية الاستثمار أن الائمان المؤدية إلى الحسابات المليمية تناسبية مع التكاليف الكاملة (مباشرة وغير مباشرة) للعمل وغيره والمؤدية إلى صنع أدوات ووسائل العمل المستخدمة فى متغيرات استثمارية معينة .

ويلاحظ فى هذا الصدد أن الائمان الأقرب الى القيمة الاقتصادية يتوجب استخدامها بطريقة أكثر اتساقا فى حساب المثالية عنه فى الحاسبة القومية باقتصاديات الاشتراكية وبالنظر الى أنه من الصعب وضع نظام سعرى مستقل لحساب مثالية الاستثمار فى تلك الاقتصاديات فإنه عندما تنبؤ الائمان نبؤا شديداً عن القيم تجري تصحيحات معينة فى الائمان المركزية المستخدمة .

كذلك فإنه حتى عندما تكون الائمان متناسبة مع تكاليف (العمل) لمختلف

المنتجات يتوجب أن تأخذ في الحسبان لثالية الاستثمار ليس فقط النسب السعرية القائمة وإنما كذلك التي يمكن أن تترتب مستقبلاً خلال حياة المشروعات الاستثمارية . وتعتمد هذه النسب السعرية أولاً على نسبة ديناميكية إنتاجية العمل في مختلف فروع الإنتاج .

ومن المأموم أنه إذا ما تزايدت إنتاجية العمل في بعض الفروع بدرجة أعلى منها في الأخرى فإن أثمان منتجاتها سوف تتنافس بالمقارنة بأثمان المنتسجات الأخرى في باقي الفروع .

الباب الثانى

تحليل وتقييم

الاستثمار بالبلاد العربية

* * *

كما مع القارىء نستشرف معالم ودقائق نظرية الاستثمار الامثل فى الباب الأول .
وقد أرفقنا ذلك الباب عند موضوع قياس الاستثمار الامثل حيث فضلنا أن يكون
هناك الحد بين الجانب النظرى وبين الجانب التطبيقى بالبلاد العربية الذى نؤكد امره
إلى البابين الحالى والتالى .

ونرى بادىء ذى بدء أن نصدر هذا الباب بسؤالين هامين :

السؤال الأول : لماذا نحلل الاستثمار بالبلاد العربية ؟

السؤال الثانى : كيف نحلل ذلك الاستثمار ؟

ونجيب على السؤال الاول فنقول إننا نحلل الاستثمار بالبلاد العربية للوقوف على مدى
نتائج وفاعلية تخصيص الموارد الاستثمارية المتاحة بها وعلى مدى استغلالها ولأجل
التعرف على الطرق واسس النظرية والفنية والادارية التى تعتمد عليها الاستثمارات
العربية فضلا عن تصور هياكل تكاليف الاستثمارات العربية واستقصاء علاقة أولئك
جميعا بمعدلات النمو العربية .

ونحن نحلل الاستثمارات العربية للبحث عن المشاكل التى تعجبه تصميمها وتنفيذها
واستكشاف أسبابها توطئة لمعالجتها .

كذلك فالتحليل التجري هذا التحليل للاستثمار العربي يفرض استنباط نمطه (انماطه)
وارجاعه إلى أصوله المادية وللنوعية والحكم عليه وتصحيحه .

هذا فضلا عن اننا نحلل الاستثمار العربي من ناحية مقارنة بمعنى مقارنة الاستثمارات
العربية بما تراه مثاليا .

ونحن نقوم بالتحليلات المنوه عنها لاتخاذ الحلول الكفيلة للتوصل إلى مثالية
الاستثمارات العربية موضوع هذا المؤلف .

اما فيما يتعلق بالاجابة عن السؤال الثانى الخاص بكيفية تحليلنا للاستثمارات العربية
فنشير إلى اننا سوف نصرف تحليلنا ونحا للطرق التالى ييانها :

أولا : التحليل السكلى للاستثمارات العربية على مستوى الاقتصاد القومى كله أولا وعلى
مستوى القطاعات ثانيا ثم فى نطاق القطاعين العام والخاص ثالثا .

ثانيا : التحليل الجزئى للاستثمارات العربية حيث تقوم بدراسة (بالينة) لمشروعات
استثمارية ذات اهميات استراتيجية ونوعيات معينة .

ثالثا : التحليل القومى للمشروعات العربية المشتركة .

رابعا : التحليل على مستوى الدولة العربية الواحدة .

كذلك فالتحليل نرى أن نقيم التحليل من حيث النسبية فنزعم أن يكون التحليل قاصرا
على الاستثمار فى حد ذاته أولا ثم يكون مرتبطا بالتميزات الأخرى انتاجية واستهلاكية
وادخارية وتجارية على غرار ما انتهجناه فى الباب الاول .

ونرى أيضا أن يكون التحليل قاصرا على ناحية نشاطية (قطاعية) استثمارية معينة
ثم يتمسداها إلى النواحي الأخرى بحيث نستبين بالروابط بين استثمارات الصناعة
واستثمارات النقل (مثلا) ومداها وذلك على نهج الباب الأول لتقدير الآثار غير المباشرة
ولقياس العنصر القومى والاجتماعى .

هذا فضلا عن أننا نرى إلى إجراء تحليل لمشروعات استثمارية معينة في حد ذاتها
ثم مع ارتباطها بالمشروعات الأخرى .

أما من حيث الاسس التي تفضل أن نجرى عليها تحليلنا للاستثمارات بالبلاد
العربية فيانها فيما يأتي :

- ١ - من حيث الحجم .
- ٢ - من حيث أنواع الاستثمارات .
- ٣ - من حيث هيكله وتركيبه ومكوناته .
- ٤ - من حيث ترابطه وصلاته بالانتاج وغيره .
- ٥ - من حيث الدوافع عليه وأصول تميطة الحالى .
- ٦ - من حيث توزيعه الجغرافى والزمانى وبين العام والخاص .
- ٧ - من حيث طرق تمويله ومصادره .
- ٨ - من حيث تصميمه الفنى .
- ٩ - من حيث تكاليفه وعوائده .
- ١٠ - من حيث الزايات (وعدم الزايات) التشجيعية المتاحة .
- ١١ - من حيث مدى التنفيذ الذى يحظى به (وأسباب ذلك) .
- ١٢ - من حيث آثاره للباشرة وغير الباشرة .
- ١٣ - من حيث نواحيه المقارنة .
- ١٤ - من حيث النواحي المشتركة (المشروعات العربية المشتركة) .

الاستثمار في السودان :

يصور لنا الجدول التالي الاستثمار في السودان جملة وتفصيلا .

الاستثمار الثابت الاجمالي المستهدف

في القطاعات الحديثة حسب الانشطة الاقتصادية

١٩٦٢/١٩٦١ — ١٩٧١/١٩٧٠

النسبة المئوية	المجموع مليون جنيه	قطاع عام مليون جنيه	قطاع خاص مليون جنيه	الانشاط
٢١	١٣٠ر١	٩٠ر١	٣٠ر٠	الزراعة والثروات والحيوانية
١٩	١٠٦ر٩	٤١ر٩	٦٥	الصناعة (بما فيها المنافع العامة والمدن)
١٧	٩٥ر٠	٦٣ر٠	٣٢ر٠	النقل والتوزيع
٢٧	١٥٠ر٠	٩٠ر٠	٦٠ر٠	الخدمات الاجتماعية (بما فيها الاسكان والتعليم)
٨٤	٤٧٢ر٠	٢٨٥ر٠	١٨٧ر٠	إجمالي الاستثمار التوسمي
١٦	٩٣ر٤	٥٢ر٠	٤١ر٤	استثمار احتلال
١٠٠	٥٦٥ر٤	٣٣٧ر٠	٢٢٨ر٤	الاستثمار الثابت الاجمالي .

ويكشف لنا هذا الجدول عن هيكل الاستثمار (المخطط) في السودان والذي يتمثل على النحو التالي : استثمارات الخدمات الاجتماعية تحتل المقدمة تليها استثمارات الزراعة فالصناعة فالنقل والتوزيع فالاحتلال .

وإذا كنا نقضل استبقاء تأخير لتقوم المام إلا أننا نرى استباق الحديث فليسجل ملاحظات سرية على هذا الهيكل الاستثماري فيما يأتي :

أولاً — يتضح للوهلة الاولى قصور مثالية الهيكل المنوه عنه نظراً لتخلف استثمارات الصناعة بالمخالفة لمتطلبات التنمية الاقتصادية السليمة المعجلة وطبيعة معاملات رأس المال .

ثانياً - يمكن - على الرغم من الملاحظة الاولى - تبرير غلبة استثمارات الخدمات بالاحتياجات الواسعة والشديدة اليها بالنظر إلى وفائض التخطف الاقتصادى الكثيف . كذلك فانه يمكن تعزيز ذلك التبرير بالنزول على دوال التفضيل الاجتماعية السابق الاسماع اليها فى الباب الاول وأيضاً بما تطوى عليه استثمارات الخدمات من استثمار بشرى شديد الاهمية والفاعلية فى مواجهة تخلف نوعية القوى البشرية والمامله فى مجال الحديث حيث يمكن على سبيل المثال بفضل تصفية جانب من العطالة المقتمة فى القطاع الزراعى من ناحية واعداد توفير الفنيين فى قطاعات الصناعة والخدمات من ناحية أخرى فضلاً عما تسهم به استثمارات الخدمات فى الرفاهية الاجتماعية بوصفها هدفاً عاماً للتخطيط الاقتصادى والاجتماعى .

وإذا كان يمكن قول ذلك كله فانه لاينفى فى نفس الوقت عن الوفاء باحتياجات الإستراتيجية الاستثمارية التنمية السليمة ولا يحجب أهمية أولويات معاملات رأس المال القطاعية .

ثالثاً - يمسك الهيكل الاستثمارى رهن التقييم توافقاً بين استثمارات الزراعة والصناعة الامر الذى يعمد له استناداً إلى ما هو معلوم من مقررات الروابط والآثار المتبادلة الضرورية بين تنمية الزراعة والصناعة .

رابعاً - يبدى الهيكل الاستثمارى السودانى نوعاً من التوافق بين استثمارات الصناعة والنقل مما يعتبر مؤشراً سليماً بالنظر إلى ما اثبتته تجارب التنمية الاقتصادية وخاصة فى الدول الاشتراكية من تحقيق علاقة خطية بين استثمارات القطاعين المذكورين .

خامساً - ينهى المسح الصناعى الذى اجرى فى السودان عام ١٩٦٨ ان صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ تحتل المرتبة الاولى فى هيكل الصناعة التحويلية سواء من حيث القيمة المضافة (٣٣ ٪ من جملة القيمة المضافة فى الصناعة التحويلية) أو من حيث عدد المشتغلين (٤٠ ٪) . وتشتأثر صناعة المواد الغذائية ومنتجاتها بالصدارة داخل هذه الفئة (٢٥ ٪ من القيمة المضافة و ٣٥ ٪ من جملة المشتغلين) .

والثريب ان نسبة ماتسهم به هذه الفئه الاخيرة فى القيمة المضافة اعلى مما تسهم به فى العمالة الامر الذى يعزى إلى ما تسخدمه من وسائل انتاجية متقدمة نسبيا (الات مكثفة لرأس المال) وذلك على خلاف ما يشيع فى معظم الدول المتخلفة عسوما والعربية خصوصا .

وتحتل صناعة المنسوجات والجلود والاحذية المركز الثانى فى هيكل الصناعة التحويلية (١٠٠ ٪ من القيمة المضافة و ٢٩ ٪ من جملة المشتغلين) . وتأتى فى المكانة الثالثة صناعات المنتجات الكيماوية ومنتجات البترول وتكريره (١١ ٪ من القيمة المضافة و ٧٠ ٪ من المشتغلين) .

سادسا - تبلغ نسبة الاستثمار الاجلالى ١٦ ٪ من جملة الاستثمار الثابت وتصل إلى خمس الاستثمار التوسعى . ويدون لنا أن هذه النسبة مرتفعة نظرا لانها غير مطلوبة لدواعى التطوير الصناعى والتكنولوجى ولان عامسل قصور التدريب والاستخدام للاجهزة الرأس مالية وتصجيل الهلاك هو الغالب .

سابعا - من حيث بنية هيكل الاستثمار السودانى للقطاعين العام والخاص يلاحظ أن القطاع العام ينظم ٩٠ ٪ تقريبا من الاستثمارات الامر الذى يعتبر منطقيا على ضوء القرارات الاشتراكية وما يواكبها من تأميم .

يبد أن هذا الاستثمار يعنى فى طياته ظاهرة هامة تتمثل فى تفوق الاستثمارات الصناعيه بالقطاع الخاص عنها بالعام على خلاف استثمارات الخدمات الامر الذى يفسره من ناحية اعباء التطبيق الاشتراكي حيال قوى الشعب وشدة الاحتياج إلى الخدمات الاجتماعية كما تفسره من الناحية الاخرى قصور استمداد وامكانيات القطاع العام من النواحي الادارية والفنية للنهوض بالاعباء الثقيلة المباشرة للاستثمارات الحكومية .

ثامنا - اذا ما قارنا بين الاستثمارات الكلية الفعلية وبين الإنتاج المحلى الإجمالى ومعدل النمو السنوى وقما لما تتيحه البيانات وعلى حسب ما يصوره الجدول التالى فانه يقض لنا ما يأتى :

بالمليونات جنيههـ

السنة	حجملة الإستثمار الفعلي	حجملة الإنتاج المحلي	معدل النمو السنوى
١٩٦٢/١٩٦١	٦٢٠٦	٣٩٣٠٧	١٣٠٥
٦٣/٦٢	٦٥٠٥	٣٩٣٠٧	صفر
٦٤/٦٣	٨١٠	٤٠٠	١٠٨
٦٥/٦٤	٥١٧	٤١٥٠٠	٤٠٤
١٩٦٦/٦٥	٤٨٠٤	٤٢٣٠٠	٢٠٤

أولاً — تدنى نسبة الإستثمار إلى الإنتاج .

ثانياً — عدم ثبات النسبة المذكورة خلال سنوات الاحصاء .

ثالثاً — ضعف معدل النمو السنوى واضطرابه الأمر الذى يرجع إلى أمور أهمها
تواضع نسبة الإستثمار الآنف الإشارة إليها .

ونتنتقل بعد ذلك إلى تحليل وجه هام من وجوه الإستثمار السـودانى ينصرف إلى
نسبة الفعلي منه إلى المخطط على نحو ما يصوره الجدول التالى فنحظى بالتأثير الآتى ياتىها :

القطاع	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	المجموع
القطاع العام (فعلى)	٤٠٠٥	٤٧٠٧	٥٨٠٧	٣٥٠٩	٣٦٠٤	٢١٩٠٢
القطاع العام (مخطط)	٢٩٠٦	٤٤٠٧	٣٧٠٨	٣٤٠٩	٣٣	١٨٠
النسبة المئوية للتنفيذ	١٣٦٠٨	١٠٦٠٧	١٥٥٠٣	١٠٢٠٩	١١٠٠٣	١٢١٠٨
القطاع الخاص (فعلى)	٢٢٠١	١٧٠٨	٢٢٠٣	١٥٠٨	١٢	٩٠
القطاع الخاص (مخطط)	١٨٠٧	١٦٠٠	١٦٠١	١٨٠١	٢٠٠٥	٩٠٤
النسبة المئوية للتنفيذ	١١٨٠٢	١١١٠٢	١٣٨٠٩	٨٧٠٣	٥٨٠٥	١٠٠٠٧
المجموع الفعلي	٦٢٠٦	٦٥٠٥	٨١	٥١٠٧	٤٨٠٤	٣٠٩٠٢
المجموع المخطط	٤٨٠٣	٦٠٠٧	٥٣٠٩	٥٣	٥٣٠٥	٣٦٩٠٤
النسبة المئوية للتنفيذ	١٢٩٠٦	١٠٧٠٩	١٥٠٠٣	٩٧٠٥	٩٠٠٥	١١٤٠٨

أولاً — ان استثمارات القطاع العام الفعلية تروى على المخططة طوال سنوات الاحصاء وذلك على الرغم من قصر عمر ذلك القطاع ومن نشأته في ظروف استثنائية آسمت بالهجرة وعدم وضوح الأهداف على نحو مسوف نوضحه بشأن مشاكل الاستثمارات .

ثانياً — تم تنفيذ استثمارات القطاع الخاص بالكامل . وقد تفوق تنفيذ جملة الاستثمار على المستهدف .

ثالثاً — على الرغم من نسب الانجاز الآنف ذكرها فقد حدثت بعض أخطاء في التخطيط أو التعاقد لاسيما في القطاع العام لحدائنه وكبر حجم مشروعاته وذلك لعدم توامر مستلزمات الإنتاج الصنعية وعدم ملائمة مواصفات الإنتاج للطلب الفعلي وللنقص في دراسة الشروط والخطأ في اختيار الصناعات ومواقفها ولاخطاء التعاقد . ونستطيع بعد ذلك حقيقة تحويل الاستثمار فتكشف لنا على نحو ما يصوره الجدول التالي :

الاستثمارات — المدخرات				
٦٦/٦٥	٦٥/٦٤	٦٤/٦٣	٦٣/٦٢	٦٢/٦١
٥٣ر٥	٥٣	٥٣ر٩	٦٠ر٧	٤٨ر٣
٥٢ر٥	٥٣	٥٣ر٩	٦٠ر٧	٤٨ر٣
٢٠ر١	٢٠ر٥	٢٠ر٧	٢٦ر٠	١٦ر١
١٨	١٦ر٢	١٤ر٦	١٥ر٥	٩ر١
١٤ر٤	١٦ر٣	١٨ر٦	١٩ر٢	٢٣ر١

أولاً — توازن الاستثمارات المخططة مع المدخرات المخططة طوال سنوات الاحصاء بوجه عام (فيما عدا السنة الخامسة) .

ثانياً — تبلغ نسبة المدخرات العامة المهيأة لتحويل الاستثمارات ٣٨٨٪ .

ثالثاً — تعتمد مصادر التمويل للاستثمار على الخارج بدرجة بارزة بلغت ٢٧٥٪ . ومن ثم فان هيكل تمويل الاستثمارات في السودان يصبح شاذ القبة المصادر الأجنبية عليه . وتتنامى خطورة ذلك الهيكل إذا ما علمنا أن المدخرات الحكومية لم تتحقق بالكامل في معظم سنوات الخطة نتيجة لتناقص الفائض في الميزانية الجارية ولتراخي

نشاط المشروعات العامة وذلك في الوقت الذي سجلت خلاله المدخرات الأجنبية فائضا حيث بلغ المعجز في ميزان المدفوعات ١٣٤٧ مليون جنيه سوداى بينما قُدر للمصادر الأجنبية ٨٥٧ مليوناً بين سنتي ١٩٦٣ و١٩٦٨ .

وبالنسبة إلى نمط الاستثمارات الصناعية السودانية فإنه يتلاحظ للباحث غلبة استثمارات المشروعات الصناعية الاستهلاكية على حين تنحصر استثمارات صناعات السلع الوسيطة في نطاق جد محدود بحيث يقتصر على صناعات تكرير البترول والاسمنت اللتين تنتجان كميات قليلة .

ومن ثم فإنه يتضح أن نمط الاستثمارات الصناعية يميل عليه استثمارات المشروعات الصناعية الاستهلاكية وهي التي تلبي الاحتياجات الغذائية والكسائية على السواء .

ونرى أن قيام ذلك النمط يرجع إلى ناحية الطلب الموجه أساسا إلى الاستهلاك كما هو الشأن في الدول الناهضة الموجهة استهلاكها نحو ناحية العرض حيث تتفاد الاستثمارات الرأس مالية والموارد التمويلية وحيث تتفاد الحبرات التنظيمية والفنية والإدارية .

ونجىء إلى تحليل حجم المشروعات الاستثمارية الصناعية في السودان فنستعين بالجدول التالى الموضح لتوزيع حجم المصانع حسب مختلف الاحجام .

ويمكن أن نستخلص من هذا الجدول النتائج التالية البيان :

أولا : أن المشروع الصناعى هو السمة الغالبة على المشروعات الاستثمارية السودانية حيث تمثل هذه المشروعات (٣٠ عاملا فأقل) ثلاثة أرباع عدد المشروعات . يد أن التريب من الأمر أنها لا تستوعب إلا ١١ ٪ من مجموع الأيدى العاملة كما تسهم بنفس هذه النسبة فقط في القيمة المضافة .

ثانيا : أن المشروعات الصغيرة الأخرى التي يعمل بها ثلاثون عاملا فأكثر تمثل ربع عدد المشروعات ولكنها تستوعب ٨٩ ٪ من جملة الأيدى العاملة وتضيف نفس النسبة في القيمة المضافة .

القيمة المضافة		قيمة الأرباح		عدد التتاليين		عدد التمرجات		فترة التمرج
نسبة	جملة	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	
١٠ر٨	١٧٣٣ر٧	٨ر٢	٥١٩٤ر٨	١٠ر٦	٣٩٧ر٢	٧٤ر٤	٤١٣	أقل من ٣٠ عاملا
٢٠ر٦	٣٣٢١ر١	٢٨ر٦	١٨١٩٠ر٧	١٦ر٤	٥٥٦ر٩	١٦ر١	٨٩	٣٠ - ١٠٠ عاملا
٣٦ر٩	٥٩٥٧ر٨	٢٧	٢٣٥٦٤ر٩	٣٠	١٠٢١٤	٧ر٦	٤٤	١٠٠ - ٥٠٠ عاملا
٢١ر٧	٥١١٣	٢٦ر٢	١٦٧٠٦ر٨	٤٣	١٤٦٣٧	١ر٦	٩	٥٠٠ عاملا فأكثر
١٠٠	١٦١٢٥ر٦	١٠٠	٦٣٦٥٨ر٢	١٠٠	٣٤٠٤٢	١٠٠	٥٥٥	أكثر من ٥٠٠ عاملا

ثالثا — أن المشروعات الكبيرة نيبيا والتي يعمل بها مائة عامل فأكثر (عددتها ٥٤ مشروعات) تستوعب ثلثه أرباع المشتغلين وتسهم بنسبة ثلث القيمة المضافة .

كذلك فإن المشروعات الأصغر التي يعمل بها خمسمائة عامل فأكثر تستوعب ٤٤٪ من جملة المشتغلين وتسهم بنسبة ٢٢٪ من القيمة المضافة .

ويتضح من ذلك أن هناك تركزا شديدا في إنتاج المشروعات الاستثمارية وأن المشروع الصغير هو الغالب والكبير نادر في حقل الاستثمار الصناعي .

ومن حيث الدراسة التي نرى أن نجربها لبعض المشروعات الاستثمارية فإننا نختار مصانع ومعامل تكرير السكر حيث يصل التوظيف إلى ٥٣١٩ مما يعتبر من أعلى أرقام التوظيف في السودان وحيث يبلغ الانتاج الإجمالي (٢٧٣٣٧٧٠٠ جنيها) والقيمة الإجمالية المضافة ناقص ٤٩٢٠٠٠ جنيها سودانيا . وتعتبر المؤسسات العنيتان بالذكر كل طرفي تقيض آيته أنه بينما تعمل إحداهما بطريقة منتظمة مع ارتفاع درجة التصنيع وبمعدل ربح مرتفع فإن المؤسسة الثانية تنقصها دراسة سليمة لنظام الانتاج والطاقة المعلقة والصيانة ومقدرة الإدارة والتكاليف وموارد اللواد المواد الخام .

أما المثال الآخر فيتمثل بمؤسسة لب الورق والورق القوي . وتتميز هذه المؤسسة بإنتاجية بالغة الانخفاض للعمل ورأس المال . وهي لا يتجاوز إجمالي انتاجها ٤٩٧٠٠ جنيها سودانيا وإجمالي القيمة المضافة ١٢٤٠٠ وعدد العمال ٨٨ عاملا . وتبلغ نسبة رأس المال العامل للانتاج ١٦٨٨ بسبب وجود طاقة ضخمة معطلة . وقد حققت المؤسسة أرباحا بالناقص ٤٣٢ جنيها للعامل الواحد .

ومن حيث التوزيع الأقليمي للمشروعات الصناعية فإنه يتضح من الجدول التالي أن هناك تركزا شديدا في ذلك التوزيع حيث تستأثر الخرطوم وحدها بحوالي ٨٠٪ من مجموع عدد المشروعات العاملة في قطاع الصناعة التحويلية كما تبلغ قيمة انتاج المنشآت الصناعية الواقعة في تلك المدينة ٧٠٪ تقريبا من جملة قيمة انتاج الصناعة التحويلية في الجمهورية السودانية . وجدير بالذكر أن أهم الصناعات القائمة في الخرطوم

القيمة المضافة الاجالية		قيمة الانتاج		عدد التشغيل		عدد التمرحات		المدينة
نسبة	الف جنيه سوداني	نسبة	الف جنيه سوداني	نسبة	عدد	نسبة	عدد	
٧٧ر١	١٢٤٣٣ر٢	٦٩	٤١٩٨٧ر١	٧٢ر٦	٢٤٩٩٩	٦٧ر٩	٤٢٧	الخرطوم
٧٧ر٧	(١٠٩٠٠ ٥ -)	٧ر٩	٥٠١٣ر٣	٥٧	١٩٣٢	٢٧	١٥	قبيل الازرق
١٥ر٩	٢٥٧٩ر١	٩ر٧	٦١٨٩ر٥	١٥ر١	٥١٤٢	٥ر٣	٢٩	كسلا
٣ر٩	٦٤٠	٥ر٣	٣٣٧٠ر٧	٠ر٨	٢٨٥	١ر٨	١٠	كردفان
٣ر٩	٥٨٩ر٣	٤ر٩	٣١٢٩ر٨	٠ر٧	٢٣٦	١ر٦	٩	دار ففور
٦٧٠٤	٩٧٤ر٥	٦ر٢	٣٩٦٦ر٤	٥ر١	١٧٤٨	١١ر٧	٦٥	الشمالية
—	—	—	—	—	—	—	—	الاستوائية
—	—	—	—	—	—	—	—	اعالي النيل
—	—	—	—	—	—	—	—	بحس النزال
١٠٠	١٦١٢٥ر٩	١٣١٥٧ر٢	١٠٠	٣٤٠٤٢	١٠٠	٥٥٥	—	المحسح

وهي صناعة طحن التلال ومصانع الزيوت وصناعة الحلويات وصناعة المشروبات وصناعة
النزل والنسيج وصناعة الجلود وصناعة التلآجات وصناعة الخشب المضغوط .

ويرجع التركيز الشديد الآنف الذكر للمشروعات الصناعية في الخرطوم فضلا عن
الظروف التاريخية إلى أنها من أهم الأسواق الاستهلاكية في السودان الأمر الذي اجتذب
إليها ذلك الحشيد من المشروعات الصناعية ذات الطابع الاستهلاكي فضلا عن سهولة
الحصول على المواد الخام الرئيسية من المواطن القريبة (مثال مصانع النزل والنسيج) .

وننتقل بعد ذلك إلى بحث تكاليف المشروعات الاستثمارية السودانية فيلاحظ
ارتفاعها في القطاعين العام والخاص على السواء . ويمرّ ذلك إلى ارتفاع تكاليف
الدراسات السابقة للتنفيذ وكذلك تكاليف التشييد والتركيب والتشغيل البشري
للوحدات الصناعية وتجاوزها التقديرات الأصلية في جميع الحالات ويرجع ارتفاع التكاليف
الصناعية أيضا إلى العجز عن الوصول بالمشروعات إلى طاقتها الاسمية وانخفاض إنتاجها
وارتفاع تكاليف الإنتاج وقص جودة المنتجات .

وبالنسبة إلى السبب الأول السابق اجماله فإنه من الممتع في هذا الصدد ارتفاع
تكلفة الخبرة الاجنبية في تخطيط المشروعات الصناعية أو الاعتماد على الجهات الحكومية
التي تسدى عوناً مالياً فيه مع قصور الخبرات والبيانات الضرورية لذلك .

ويسأل عن زيادة التكلفة أيضا ارتفاع تكاليف التشييد عموما وتكاليف المشروعات
الصناعية خصوصا . ولا يقل خطورة في هذا الشأن قص الخبرة في أعمال التشييد
والتركيبات للمصانع . كذلك فإنه من الأسباب المهمة أيضا غياب التخطيط المترابط بين
أعمال التشييد والتركيب وبين برامج توريد المعدات وخطط توفير الخدمات الأساسية
مما يؤدي إلى تراخي فترات التشييد وزيادة التكاليف تبعاً لذلك .

هذا فضلا عن أن ضعف المياكل الصناعية لا سيما في المناطق النائية يؤدي إلى
تحمل المشروعات الصناعية بتكاليف باهظة .

وغنى قد ما فصل مع القارئ إلى قوانين تنظيم الاستثمار الصناعى وتشجيعه فى السودان .

وتتمثل سياسة السودان بشأن تنظيم الاستثمار وتشجيعه فى منهاجين عريضين النهاج الاول ينصرف إلى انشاء المشروعات الصناعية وادارتها مباشرة . ويجدر بنا ان نشير فى هذا الصدد إلى ما جاء بالمذكرة الايضاحية لقانون تنظيم الاستثمار الصناعى وتشجيعه من أنه « بالرغم من ايمان الحكومة بضرورة وجود قطاع صناعى عام فى البلاد الا انها ترى ان تسند إلى هذا القطاع المشروعات التى تتطلب استثمارات ضخمة لا طاقة للقطاع الخاص بها والمشروعات التى لا تحقق بطبيعتها عائدا سريعا يجذب القطاع الخاص اليها والمشروعات الاستراتيجية وبعض المشروعات التى تقع فى منطقة تدخل فى القطاع التقليدى للاقتصاد الوطنى والذى يحجم القطاع الخاص عن اقامة المنشآت به » .

وقد ذهب قانون تنظيم وتشجيع الاستثمار الصناعى لعام ١٩٦٧ إلى تفويض وزير الصناعة فى منح من ايا خاصة للمنشآت الصناعية القائمة أو المقترحة اقامتها فى مجال الصناعات التحويلية والاستخراجية والتى تتوافر لها ميزة أو أكثر من المزايا التالية الذكر :

- ١ — تساعد على قيام صناعات جديدة فى السودان وعلى زيادة الدخل القومى .
- ٢ — تستخدم أكبر عدد ممكن من السودانيين وتعمل على تدريبهم ليحلوا محل الاجانب .
- ٣ — تعتمد على مواد خام محلية أو تشجع على انتاج هذه المواد .
- ٤ — تساعد على توفير النقد الاجنبى عن طريق التصصد فى الواردات أو زيادة الصادرات .
- ٥ — تتميز بامكانيات ادارية ورأس مالية كافية .
- ٦ — تسهم بامهية استراتيجية .

وغنى عن البيان ان هذه تشكل أهم المعايير والاولويات الحكومية لاقامة المشروعات الاستثمارية

ويمنح القانون الزايا التالى يانها للمشروعات الاستثنائية الحائزة على المزايا الآف ذكرها :

١ - الاعفاء الكامل من ضريبة أرباح الاعمال لمدة خمس سنوات ابتداء من تاريخ بده الانتاج .

٢ - الاعفاء من نصف الضريبة لمدة خمس سنوات اضافية للمشروعات التى يبلغ رأس مالها الموظف (جملة الاموال الثابتة التى يمتلكها المشروع قبل خصم الاستهلاكات) فى السنة الخامسة مليون جنيه فأكثر .

٣ - يسمح عند الطلب فى خلال الخمس سنوات الاولى بحساب فئات الاستهلاك بضعف الفئات أو بثلاث امثال الفئات المعمول بها .

٤ - اعتبار رصيد كل خسارة وقعت خلال مدة الخمس سنوات الاولى كأنه رصيد لخسارة حدثت خلال السنة الاخيرة من تلك المدة .

٥ - تخفيض سعر الكهرباء التى يستخدمها المشروع .

٦ - تخفيض فئات النقل المطبقة على الماكينات والمعدات والحامات اللازمة للمشروع وكذلك على منتجاته فيما يتعلق بجميع وسائل النقل التى تمتلكها الحكومة أو توجه سياستها .

٧ - بيع الارض اللازمة للمشروع وتوسعه فى المستقبل بسعر منخفض نقدا وبالتقسيت ويكون لوزير الصناعة حق سحب هذه الميزة اذا لم تستعمل الارض للاغراض التى منحت من اجلها .

كذلك فان القانون قد اجاز لوزير الصناعة بعد التشاور مع وزير المالية والاقتصاد ما يأتى :

أ - قمر مشروعات الحكومة على انتاج المشروعات المتميزة بالشروط حالة كون

اسعارها لا تزيد على ١٥ ٪ من اعمار المنتجات المستوردة المائلة تسليم المكان المطلوب فيه .

ب — تقدم مجلس ادارة بنك السودان مقترحات تهدف إلى تشجيع الصناعة عن طريق سياسة التسهيلات الائتمانية وتحديد فئاتها .

ج — التقدم بعد موافقة مجلس الوزراء بتوجيهات عامة إلى مجلس ادارة البنك الصناعي الذى يلزمه القانون بالعمل بمقتضاه .

وقد نص القانون على ما يأتى بالنسبة إلى رأس المال الاجنبى .

١ — قابلية تحويل كل الأرباح الناجمة عن استثمار رأس المال الاجنبى .

٢ — التزام الحكومة فى حالة اضطرابها لتأسيس أى مشروع صناعى بأن تدفع لاصحابه تمويضا عادلا مع السماح بتحويل ذلك التمويل خارج السودان وكذلك الحال عند التصفية .

٣ — تسهيل تراخيص الاستيراد والتصدير وإقامة الاداريين والخبراء والمعال الاجانب الذين تدعو اليهم حاجة العمل وتحويل مدخراتهم إلى اوطانهم .

اما فيما يتعلق بتنظيم النشاط الصناعى فقد نص القانون على أنه لا يجوز إقامة أى مشروع أو زيادة ضخمة أو غرضه الصناعى أو منحة لليزات الآنف ذكرها الا بعد الحصول على ترخيص من وزير الصناعة . ويجوز لصاحب المشروع التظلم من قرار الوزير بشأن الترخيص حيث يباد النظر فيه ولكن يصبح قرار الوزير فى هذه الحالة نهائيا

ويجوز للوزير إلغاء الترخيص حالة الاخلال بشروطه .

ويشترط القانون تسجيل جميع المنشآت القائمة والجديدة لدى وزارة الصناعة فضلا عن موافاتها ببيانات دورية عن نشاطها .

ويستوجب القانون تقديم طلب من كل منشأة صناعية يتجاوز رأس مالها الموظف ٥٠٠٠ جنيهاً أو يباشر صناعة احتكارية وترغب في وقف نشاطها أو خفض أو الاستثناء عن ٥٪ من العاملين بها .

كذلك فإن القانون يلزم للشروعات بأن تبيع منتجاتها الصناعية المعدة للاستهلاك المحلي حسب أسعار التسكفة التي يحددها وزير للصناعة بتسليم مقر الإنتاج .

ومما هو جدير بالذكر في هذا الصدد انشاء معهد البحوث الصناعية عام ١٩٦٧ بهدف تطوير وتشجيع الصناعة والمساهمة في التقدم العلمى والتكنولوجى فضلا عن تقديم الخدمات والاستشارات الفنية إلى الشروعات الصناعية القائمة أو الزرع اقامتها .

يبد أن هذا النوع من النشاط لم تيسر ممارسته كما ان المستثمرين ما فتوا يعتمدون على مبادراتهم الخاصة :

ويمكن القول بصفة عامة بان الآثار الرقبة من التشريعات الآتفة الذكر لم تتحقق على النحو السأمول لها الامر الذى يرجع إلى ظروف الاجهزة الصناعية المنتجة والطبقة للقوانين فى مختلف الجهات الحكومية وكذلك إلى الافتقار إلى كفاءة التنظيم والقدرة على التنسيق والانضباط .

وينتهى بنا الطواف فى تحليل الاستثمارات بالسودان إلى استظهار الشا كل المجابهة له مما تقدمه فى البيان التالى :

أولا — نرى أن تناول بادیء ذى بدء مشكلة سبق الاساع اليها وتتلق بارتفاع تكاليف تخطيط وتنفيذ الشروعات الاستثمارية . وهذه المشكلة ترجع إلى أسباب جذرية وأساسية أهمها ضعف الهياكل الصناعية وتختلف الفن التكنولوجى وقصور الخبرات الفنية المحلية مع ارتفاع تكاليف الخبرات الأجنبية فضلا عن نقص المستازمات الاتاجية المحلية وعدم كفاية الوفورات الخارجية والداخلية .

وبفضل لملاج هذه الشكفة النهوض بالهيكل الصناعى الأساسى ودعم رأس المال

التقوى اطلاقا للوفورات الخارجية مسع الأخذ بالاساليب التكنولوجية المناسبة والممكنة فضلا عن العمل على توفير مستلزمات الانتاج الضرورية . وكذلك فانه ينبغي العمل على إقامة جهاز فنى متخصص يتوافر على دراسة المشروعات الاستثمارية القائمة والمقترحة من ناحية تكاليفها للبحث في كيفية خفضها مع مقارنتها بالعوائد المرتبة طوطه للحكم باجازة قيام واستمرار المشروعات شريطة الأخذ في الاعتبار للعنصر الاجتماعى الذى سبق الحديث عنه في الباب الأول . وإذا كانت مصلحة الصناعة تقسوم حاليا بمهمة تقوم مشروعات القطاع الخاص الجديدة والتوسعية الا أن ذلك يبيعه عدم قيام التقوم على أساس قوية في ظل تخطيط صناعى سليم فضلا عن ترك المبادرة تماما للقطاع الخاص ، ناهيك عن عدم وضوح أسس مشروعات وخطط القطاع العام .

ويمكن القول بأن هناك سبيلين للسيطرة على تكاليف التشييد في السودان متثلين في الاهتمام بزيادة انتاج مواد التشييد وتوفيرها للمنشآت والميا كل الصناعية (مثل الاسمنت والطوب وحديد التسليح) وفي الحرص على تحديد سياسة سعرية لهذه المواد بحيث تكون خاضعة لاشراف حكومى يصممها من التقلبات والزيادات غير البررة أو بحيث تعامل الانشاءات معاملة متميزة تكون بمثابة دعم غير مباشر للتشييد الذى تتطلبه التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ومن الخير في هذا الصدد إنشاء جهاز متخصص في أعمال التشييد وتركيب المصانع يسانده جهاز متخصص في تخطيط وتنفيذ المشروعات الصناعية الجديدة .

والشكل الاساسية التالية تمثل في عدم تحقيق المشروعات الصناعية السودانية للاهداف النوية بها . وتتأصل هذه المشكلة إلى اخطاء التخطيط والتمتاد السابق الاماع اليها وكذلك إلى صوبات التشنيل مثل عدم ملامة بعض المعدات لظروف التشنيل المحلية .

ولمواجهة مشاكل اقامة المعدات والاساليب الصناعية الاجلبيه في مراحل التصنيع البكرة ولتصور عناصر الادارة الصناعية والكفاءة المطلوبة .

ويمكن علاج هذه المشكلة بكثير من الحلول منها الاهتمام بمشروعات الدراسة والبحث والتدريب في المجال الصناعي على أن تحدد أهداف التعليم والتدريب في السودان من واقع التصور في العناصر الادارية على المستويين العالي والمتوسط وفي التخصصات الهندسية وحسابات التكاليف وتخطيط وبرمجة الانتاج .

ويندرج ضمن هذه الحلول الاهتمام بتحليل خبرة الصناعة القائمة والتعرف على عيوب للمعدات واساليب التشغيل فيها اعتمادا على برامج التنمية الانتاجية والفنية . هذا فضلا عن وجوب التعرف على الامكانيات المالية والفنية للشركات والهيئات المتعاقدة :

وينسلك في هذا الصدد ضرورة القيام بدراسة وتقييم المشروعات الاستثنائية على أساس الحسابات والاسس والمعايير السالف تقديمها في الباب الاول .

وثمة مشكلة أخرى تتمثل بوجود تفتت اختناق ببعض الوحدات الانتاجية مما يؤدي إلى عدم تحقيق اهدافها وبالتالي اهداف الخطة الاقتصادية القومية :

ترجع هذه المشكلة إلى قصور دراسة وتقييم المشروعات الاستثنائية وإلى اغفال اخذ الحساب السكاي على الصعيد القومي في الاعتبار

ويتماثل العلاج امامنا في تقييم للمشروعات وتدقيق حساباتها مع الاستعانة بحسابات المستخدم — المنتج والموارد والاستخدامات على الصعيد القومي .

وأخرى ترجع إلى ظروف العمل بالمصانع متمثلة في تخلف اساليب وطرق الانتاج وانخفاض مستوى الصيانة وعدم مناسبة اماكن العمل . ويمكن حل هذه المشكلة عن طريق استبدال اساليب وطرق الانتاج على نحو متناسب ورفع كفاءة انتاجية المعمل ورأس المال وكذلك بفضل ترشيد اساليب الصيانة وتحسين ظروف العمل .

وتتميز مشروعات الصناعات الهندسية في السودان (الكبيرة الأهمية من الناحية الاستراتيجية) مشاكل خاصة تستحق التنويه منها صعوبة تسويق للتجات المحلية أمام

النافسة الاجنبية الشديدة ومنها فرض ضريبة الانتاج وما أدى اليه من انكماش حجم التوزيع والانتاج بالتالى ثم تعطل بعض طاقات الوحدات الانتاجية ومنها كذلك ارتفاع نسب الفائدة فى التسهيلات الائتمانية وبالتالى رفع التكاليف فضلا عن طول إجراءات الحصول على الموافقات على طلبات استيراد الحمايات ومستلزمات الانتاج وبالإضافة إلى تركيز هذه المشروعات فى مدينة الخرطوم .

وتحتاج هذه المشاكل إلى دراسة تحليلية خاصة باستقصاء اسبابها ووضع الحلول المناسبة لها .

وبالنظر إلى كبر أهمية المشروعات الكيماوية بالسودان وخطورة المشاكل المواجهة لها نرى الامناع إلى هذه الاخيرة فيما ينشأ عن عدم توفر الرفاق الضرورية (كالمياه والبخار والقوى الكهربائية) بالقرب من المشروعات الامر الذى يؤثر على اقتصادياتها وزيادة الاستثمارات اللازمة لها وكذلك فيما يتمثل فى تعذر نقل المعدات والواد الخام اللازمة لبعض المشروعات مع ارتفاع تكاليف النقل وعدم مناسبتها فى كثير من الحالات مع رخص الملع المطلوب نقلها .

أضف إلى ذلك نقص المال الفنى وصعوبة التدريب الفنى وكذلك قصور حجم الاستهلاك فى كثير من السلع الاساسية وبالتالى عدم مناسبة حجم الطلب لحجم الوحدات الاقتصادية أو ارتفاع الاستثمارات المطلوبة مع عدم ضمان توزيع الانتاج .

هذا فضلا عن عدم توافر العوامل اللازمة لاختبار الحمايات الوفرة وتحليلها والتعرف على امكانيات استغلالها .

ولا يقل أهمية عما سبق عدم تشغيل معظم المشروعات الصناعية النزه عنها بكامل طاقتها الامر الذى تكشف بحث اسبابه عن قصور الحمايات وصعوبة التمويل ونقص الخبرات الفنية وحدة المنافسة الاجليه ونصف التروة الثرائية .

ويفضل فى علاج هذه المشاكل الاخيرة اعطاء الاولوية للمشروعات المتعددة على

خامات طبيعية متوفرة (كالاخشاب والصمغ العربي) وكذلك الاهتمام بتوفير الامسدة الكيماوية لضرورتها للزراعة احدى مولدات الدخل السودانى فضلا عن منح الاولوية للمشروعات المنتجة للسلع الاستهلاكية المستوردة (كمنتجات البلاستيك واطارات السيارات والبطاريات السائلة) زيادة على توفير المرافق العامة وطرق المواصلات .

وزى فى نهاية بحثنا للاستثمار بالسودان استعراض نقطتين هامتين اولاهما خاصة بالمعاملات الفنية لاهم المشروعات السودانية وثانيتهما استظهار المعايير والاولويات المقترحة لتعويم المشروعات السودانية .

اما عن النقطة الاولى فنورد بشأنها البيانات التالية الذكر .

الصناعات الهندسية

المعاملات الفنية واقتصاديات المشروع

اسم المشروع	وحدة انتاج مساهم ومواسبيل على الساخن	مشروع انتاج الانشاءات المدنية الخفيفة	مشروع انتاج موافد وانفان وسخانات بوتاجاز	مشروع انتاج اسطوانات البوتاجاز	مشروع انتاج الآلات والمعدات والادوات الزراعية	وحدة انتاج اسلاك كهربائية مقرولة بالاسلاك	مشروع تصنيع عربات البضاعة للسكك الحديدية	مشروع تصنيع سيارات الركوب واللواري	والجرارات الزراعية والدراجات الموتوسيكلات
فترة استرداد تكلفة الأصول الثابتة / سنة	٤٦	٢٤	٣	٢٧	١٦	٥٣	٣٣	١٣	
فترة استرداد المكون الأجنبي للأصول الثابتة سنة	٢	٥٦	١٣	٥٥	٥٥	—	٣٣	٥٩	
عائد المال للمستثمر %	١١٣	١٣٦	١٤	١٢	٣٦	٣١٧	١٤	١٤٦	
تكلفة توفير التقد الأجنبي	٥٧٥	١٤٤	٢	٥٧	٥٨٤	—	٧٥٥	٢١	
معامل الانتاج إلى المال المستثمر	٥٨٠	١٥٥	١٣٣	١٥٥	١٥٤	٢٢٤	١١٦	٢٠٥	
القيمة المضافة إلى الانتاج %	٤٩٣	٢٩	٤٩	٢٥	٣٥	١٦١	٣١	١٢٣	
المستلزمات المستوردة إلى الانتاج %	٤١	٦٥	٤١	٦٢	٤٩	٧٢	٣٣٣	٧٥	
نصيب جنيه الأجور من القيمة المضافة	٥٥٥	٢	١٢٤	٢١	٣٥٥	١٣٤٤	٢١	٢٢٤	
نصيب كل مشتغل من القيمة المضافة	١٤٣٠	٥٨٠	٦٦٠	٦٦٠	١٤٨٠	٣٥٠٠	٨٨٠	١٢٠٠	
انتاجية المشتغل في السنة	٢٧٨٠	٢٠٠٠	١٣٠٠	٢٨٦٠	٤٥٠٠	٢١٧٠٠	٢٤٧٠	٩٨٠٠	
انتاجية جنيه الأجور في السنة	١١١	٧	٣١	٨١	١٠٣	٨٣٣	٥٩٥	٢٦٥	
نسبة المكون الأجنبي إلى مجموع المال للمستثمر	٧٢	٦٨	٦٩	٧١	٧٢	٨٢	٤٢	٨٠	

مواد البناء والحراريات

اسم المخرج

اسم النوع	نقد استرداد الأموال	نقد استرداد السكك الأجنبية	عائد المال المستثمر %	تكلفة توفير النقد الأجنبي	معدل الاستثمار	% ج.ت.أ. إلى النقد	% استثمارات الموردة إلى الخارج	معدل ج.ت.أ. في السنت	معدل ج.ت.أ. في السنت	نسبة السكك الأجنبية إلى مجموع السكك الأجنبية
مبلغ لاتاج الموردين	٣٢٣	١٥٥	١٩	١٤٩	١٥٧	٤٥٠٦	١٣٧	٢٣٣	٨٧٢	٥
اتاج القواير السطح المتفاف	١١	١٥٨	٤٦	١٨٢	١٦٦	٤٣	١٧	٢٣٨	١٢٦	١٢
اتاج القواير الزجاجية	١٥٨	٠٧	٤٠	١٥٢	١٥٤	٣٥	١٦	٢٥٠	٤٧٠	١٢
مبلغ للوب الأحمر	٢٩٩	—	١٦	—	١٢	٣٥	—	٧٢	٥٤٨	٢
مبلغ للوب الأحمر	٢٩١	٠٧٣	٢٥	١٦٢	١٨٠	١٦	٨	٢٣٩	١٢٠	٢١٨
مبلغ للوب الأحمر	٢٣٣	٠٦٦	٢٥	١٦٢	١٨٠	١٦	٨	٢٣٩	١٢٠	٢١٨
مبلغ للوب الأحمر	٢	—	١٣	—	١٨٠	٤٢	٢٣	١٧٦	١٢٠	٥
مبلغ للوب الأحمر	٢٣١	—	١٢	—	٢	٢٠	٢١	١٧٦	١٢٠	٢١٨

المصناعات الغذائية

اسم المشروع	مصنع لبسرة أو لبثقم الألبان	معمل لاتاج الجبن الأبيض	مزرعة البان لعدد ١٠٠ بقرة	مصنع لاتاج معبأت الطماطم والخضر	مصنع لاتاج عصائر الفاكهة	مصنع لمصير الفول السوداني	مصنع لمصير السمسم	مصنع لاتاج السكر	انتاج الحلو الجاف والبسكويت	انتاج الفشار والجلوكوز
فترة استرداد تكلفة الأصول الثابتة سنة	٣.٨	٢.٨	٣	٥.٦	٢.٧	١.٣	٤.٤	٥.٣	١.١	٣.٩
فترة استرداد المكون الأجنبي للأصول الثابتة سنة	٣.٣	—	٤.٤	٥.٥	٢.٧	١.١	١.١	٢.٦	٢.٢	٥.٥
عائد المال المستثمر %	١٠.٨	٢٣	٢٠	٧	١٧.٥	١٩	٦٣.٤	١٤.٨	٣٦	١٦
تكلفة توفير القيد الاجنبي	٠.٩	٠.٩	٠.٩	٠.٨	٠.٩	٠.٩	٠.٧	١.١	٠.٥	٠.٨
معامل الانتاج إلى المال المستثمر	١.٤	٨.٣	٠.٦	٠.٧	٠.٨	٢	٢	٢.١	١.٦	٠.٩
القيمة المضافة إلى الانتاج %	١٧	٦.٤	٥.٧	١٧	٢.٨	١١	٢٦	٥.٩	٣.٤	٣.٢
الاستلزمات المستوردة إلى الانتاج %	٣.٧	—	٩	٧	١.٨	—	—	٥.٣	٤.٠	٨
أنصيب جنية الاجور من القيمة المضافة	٩.٣	٣.٢	٣.٦	٣.١	١.٧	١.٣	٤.٥	٥.٦	٤.٤	٦
أنصيب كل مشتغل من القيمة المضافة ج-س	٢٠٠	٨٠٠	٦٢٥	٧٩٠	٣٥٨٠	٢٦٣٠	٧٩٠٠	٢٥٩٠	١١٠٠	١٥٠٠
انتاجية المشتغل في السنة ج-س	١١٧٠٠	١٢٥٠٠	١١٠٠	٤٤٣٨	١٢٤٥٠	٢١٢٣٠	٣٠١٩٠	٤٤٠٠	٣٢٠٠	٤٠٠٠
انتاجية جنية الاجور السنة ج-س	٥٤.٦٠	٥٠	٦	١٧.٧٥	٦.٢	١١.٢	١٥.٨	٨.١٧	١٣.٦	١٨.١
نسبة المسكون الاجنبي إلى مجموع المال المستثمر %	٥.٤	٧.٢	٤.٣	٥.٦	١٣.٥	١.٣	٤.٩	٥.٧	٤.٦	٤.٦

تحليل الاستثمار في المغرب — الأهمية النسبية للاستثمارات القومية — تشغل المشروعات الاستثمارية الصناعية في المملكة المغربية مكاناً متواضعاً حيث لم تغط سوى ١٥٪ من الانتاج الخام الداخلى عام ١٩٦٦ مقابل معدل ٣٥٪ في الاقطار المصنعة وذلك على الرغم من تزايد السكان بكيفية محسوسة بالنسبة إلى باقى فروع الاقتصاد (٤٪ تقريباً مقابل ٢٥٪) .

ويتميز التخطيط الثلاثى في المغرب بمعدل انجاز أهم كثيراً من معدل تخطيط سنوات ٦٠ - ١٩٦٤ حتى ٨٦٪ الامر الذى يرجع إلى أهدافه المتواضعة .

يبد أن الاستثمارات كانت قد بلغت ٧٨٦ مليون درهم (٨٦٪ من التخصيمات)

وفى يتعلق بهيكل الاستثمارات فان الجدول التالى يعكسه بحيث يمكن أن يستخلص منه النتائج الآتية البيان : /.

%

القطاعات	الادارة			المساوالت والمالات			الجهة
	ميزانية التجهيز للدولة	الدراسات الأخرى	المجموع	القطاع التنمى بالمصرى	القطاع الحاسن	المجموع	
الزراعة	٣٠٠٧	١٣٠٨	٢٩٠٥		٤٠٢	٢٠٦	١٥٠٥
السدود	١٤٠٨		١٣٠٧				٦٠٥
الانشاء الوطنى	٢٠٤	٧٠٥	٢٠٨				١٠٢
السياحة	٣٠٤	٢٠٥	٣٠٣	١٠٠٣	٩٠٢	٩٠٦	٦٠٦
الطاقة	٤٠٣	٤	٤	١٣٠٣		٤٠٩	٤٠٥
الناسم	٦	٥٠٥	٥٠٥	٣٧٠١	٣٠٥	١٦	١١
الصناعة المصرية	٥٠٧	٥٠٣	٥٠٣	٢٠٠٩	١٧٠٦	١٨٠٨	١٢٠٤
الصناعة التقليدية	٠٠٤	٠٠٤	٠٠٤				٠٠٢
التجارة والخدمات					٢٠٦	١٠٦	٠٠٨
التربية والتكوين	٢٠٥	•	•				٢٠٤
الشبيبة والرياضة	٠٠٤	١٠٢	٠٠٤				٠٠٢
الصحة العمومية	٢	١٠٩	١٠٩				٠٠٩
النقل	١٠٠٧	٢٠٥	١٠٠١	٢٠٦	١٠٩	٢٠٢	٦٠١
المواصلات الملكية واللاسلكية	٣٠٤		٣٠١	١		٠٠٤	١٠٧
السكنى وجب المياه	٣٠٦	٢٠٠٨	٤٠٨	٠٠٦	٢٦٠٥	١٦٠٩	١١٠٢
التجهيزات الإدارية	٣٠٩	٠٠٥	٣٠٦				١٠٧
مجموع الاستثمارات	٩٧٠٢	٤٨٠٨	٩٣٠٤	٨٥٠٨	٦٥٠٥	٧٣	٨٢٠٩
التسديد	٥٠١٢	٣٠٧	١٤٠٢		٣٤٠٥	٢٧	١٥٠٩
التسوية	٢٠٨	٢٠٩	٢٠٩				١٠٢
المجموع العام	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

أولاً - تستحوذ الثروات الزراعية على نسبة كبيرة من الاستثمارات في الهيكل موضوع الدراسة .

ثانياً - حصلت الصناعة المصرية والتقليدية على نصيب لا بأس به ولا سيما في القطاع الخاص وجدر بالذكر أن هذا القطاع قد تطور خلال السنوات الأخيرة تطوراً بطيئاً حيث لم تتجاوز نسبته ٣ ٪ وقد انبط بذلك القطاع تحقيق تزايد سنوي نسبته ٣ ، ٤ ٪ . ومعنى هذا أن الصناعة المصرية تعرف وحدها معدل تنمية يتجاوز ٥ ٪ مما يفوق مرتين أو ثلاث مرات المعدل المعروف خلال السنوات الأخيرة حيث أن هذه الصناعة تطورت بنسبة ٥ ٪ ولكن لمدة سنتين أو ثلاث فقط .

وبلاحظ بالنسبة إلى الصناعة المصرية والتقليدية أن الفروع الغذائية تتطور بكيفية أكثر بسرعة (٩ ٪ ، ٦ ٪) من الفروع الأخرى (٣ ٪) نظراً لازدهار صناعة السكر (٢٠ ٪) علماً بأن الفروع غير الغذائية مثل مجموعات المصادن والميكانيكا والسيارات والدراجات من جهة والكيمياء والمواد الشبيهة بالكيمياء والمطاط والورق من جهة أخرى تتطور بنفس النسبة (نحو ٤ ٪) أى بكيفية أسرع قليلاً من صناعة النسيج (أكثر من ٣٥ ٪) هذه الصناعة التي يميز عليها أن تستمر في تزايدها على غرار السنوات السابقة بالنظر إلى أن إمكانيات تمويض المستوردات بالمنتجات غير متوفرة بالنسبة إلى النواتج التامة الصنع ولأن قلة الاسواق تجعل إنتاج المواد الأساسية متدنية المداخل .

ثالثاً - قدر لقطاع البناء والاشغال العمومية أن يتطور بنسبة مرتفعة بالغة ٨٠ ٪ سنوياً .

ونرى أن نضيف أنه قد وضع في الترتيب تقدير قياس اجمالي عن سنة ١٩٧٣ محدد الاستثمارات فيها بمبلغ ٢٩٩٠ مليون درهم بأسماء ١٩٦٧ . وهو مقدار تجدر مقارنته بمعدل التخطيط الخامس البالغ ٢٩٩٠ بالسنوات الأخيرة من هذه الفترة ؛ أى ١٨٨٠ عام ١٩٦٨ و ٢٧٥٠ عام ١٩٧٢ .

ويصور لنا الجدول التالي نمط توزيع المشروعات الاستثمارية بين القطاع العام والخاص مما يساعد على استخلاص النتائج اللاحق بينها :

للشروعات	الاستثمارات	معدل النلة الداخلي	الاقتصاد في المعملة الصمبة %
مشروعات تحقها الدولة	١٤٠	١٨ - %	١٣ %
مشروعات تحقها الدولة بمساهمة القطاع الخاص	١٦٠	١١ %	
المجموع	٣٠٠	٢ - %	٤٢ %

- أولا - يذطلع القطاع الخاص بنسبة أكبر من المشروعات الاستثمارية .
- ثانيا - أن مشروعات القطاع الخاص تنل دخلا أعلى من مشروعات القطاع العام .
- ثالثا - أن مشروعات القطاع الخاص تحقق اقتصاد أكبر في المعملة الصمبة .
- وننتقل إلى كيفية تمويل الاستثمارات التي يكسها الجدول التالي بإلأين الدرهم :

رؤوس الأموال العمومية						التقطاعات
المجموع	رؤوس الأموال الخاصة	المجموع	الترويض العمومية	التمويلات الحكومية	للإذنيات الأخرى	ميزانية تجهيزات الدولة
١٧٦٥		١٧٦٥	١٦٠		٥٥	١٥٥٠
٧٤٦		٧٤٦				٧٤٦
١٥٠		١٥٠			٢٠	١٢٠
٧٦٠	١٥١	٦٠٩	٣٨١	٤٧	١٠	١٧١
٥١٠	٨٢	٤٢٨		٢١٤		٢١٤
١٢٦٢	٢٣٩	١٠٢٣		٧٢٣		٢٠٠
١٤٢١	٧٤٦	٦٧٥		٣٨٥		٢٩٠
٢٢		٢٢				٢٢
٩٠	٩٠					
٢٧٦		٢٧٦				٢٧٦
٢٥		٢٥			٥	٢٠
١٠١		١٠١				١٠١
٦٩٣	٧٢	٦٢١		٥٧	١٠	٥٥٤
١٩١	٢١	١٧٠				١٧٠
١٢٧٩	٥٠٠	٧٧٩	٥٠٠	١٥	٨٣	١٨١
١٩٨		١٩٨			٢	١٩٦
٩٤٨٩	١٩٠١	٧٥٨٨	١٠٤١	١٤٤١	١٩٥	٤٩١١
١٨٢٢	١٣٠٠	٥٢٢		٣١٧	٢٠٥	
١٣٩		١٣٩				١٣٩
١١٤٥٠	٣٢٠١	٨٢٤٩	١٠٤١	١٧٥٠	٤٠٠	٥٠٥٠

أولاً — تبلغ نسبة مساهمة ردوس الأموال الخاصة في التمويل ٣٩٪ من جملة مساهمة ردوس الأموال العامة .

ثانياً — تسهم ميزانية تجهيز الدولة والميزانيات الأخرى بأكثر من نصف جملة ردوس الأموال العامة .

ثالثاً — يبلغ نصيب القروض العمومية حوالي ١٠ التمويل العام في القطاعين العام والخاص .

ويحمد لهذا الهيكل التمويل للاستثمارات قلة اعتماده على القروض وكفاءة للميزانية في التمويل وإن كان يعاب عليه ضعف نصيب ردوس الأموال الخاصة في خدمة الاستثمارات على الرغم من الفريجات العديدة التي رتبها الحكومة واللاحق ذكرها .

وجدير بالذكر في هذا المقام أن الادخار قد ظل ثابتاً عام ١٩٦٤ و ١٩٦٥ . ولعل هذا يفسر لنا الاتجاه الحكومة إلى الاعتماد على الميزانية العمومية للحصول على قدر أكبر من المدخرات الاجبارية كما يوضح لنا من الناحية الأخرى زيادة الديونية العامة الخارجية ويعتبر . وقف الدولة من المدخرات الأجنبية الضرورية لتسككة المدخرات المحلية لأجل تمويل الاستثمارات موقفاً جديداً دقيقاً حيث أن انقراضها في هذه المدخرات يزيد مديونيتها إلى الحد الذي يهدد بمسوح للديونية بينما أن قساعها عنها ينذر بحرمانها من قدر معين من الاستثمارات المحلية . ولقد أظهر الانسقاط الطويل الامد أنه إذا استمرت المساعدة الخارجية للفرب مدة طويلة في مستواها الحالي لافضى ذلك بالتكاليف الخاصة بها (القوائد والاستهلاكات) وللؤداة وفقاً للكميات الحالية (اللغة والفائدة) إلى أن تبلغ قبل سنة ١٩٨٥ مقداراً سنوياً للارجاع يقارب المقدار السنوي للمساعدة نفسها .

ومن ثم فإنه من الحسير العمل على تغيير هيكل التمويل رهن الحديث بحيث تسمى المدخرات المحلية مع تحسين السياسة الجبائية استزادة من الادخار الاجبارى فضلاً عن ضرورة توفير فرص التوظيف مع زيادة التمويل الذاتي .

ونجىء إلى المعايير والأولويات المتعلقة باختيار المشروعات الاستثمارية في المغرب
فوضوح أنها تستند إلى أربعة أسس تتمثل في التالي :

- ١ - إحصاء المشاريع ووضعها .
- ٢ - دراسة فعالية المشروعات .
- ٣ - إختيار المشاريع .
- ٤ - تماسقها وإنسجامها .

أما بالنسبة إلى إحصاء المشروعات، فإنه ينظر إلى الأخيرة باعتبارها ذات قيم متفاوتة
بحيث يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع أولها المشاريع المنجزة التي لم تبلغ بعد فعاليتها
التصوى نظرا لانعدام التدابير التكميلية والتي تقتضى إدراجها في التخطيط بوصفها تشكل
حيثئذ ضياعا ملحوظا من الموارد (مثل بعض السدود المشيدة دون استغلالها على
الوجه الأكل بسبب نقص التجهيز الداخلي أو الخارجي) وينصرف النوع الثانى إلى
المشاريع التي تقرر إنجازها من قبل والمعتبرة في طور الإنجاز أو التي عرضت على التمويل
الخارجى . ويبينى أن يشفع هذا النوع بالتدابير الضرورية لتنمية فعاليتها مع العمل على
جمع شتى المعلومات المتعلقة بها واللازمة لادماجها في التخطيط ولتقدير مدى تأثيرها على
باقى المرافق . ويندرج في النوع الثالث المشاريع الجارى دراستها والتي يتطلب بعضها
دراسة اقتصادية مستفيضة في حين يكون بعضها الآخر ظاهر عدم الفاعلية الاقتصادية
ولكن يرغب في الاحتفاظ به لأسباب سيكولوجية أو سياسية أو اجتماعية . وتذهب
وجهة النظر الغربية في هذا الصدد إلى أنه قد يكون من غير المفيد عدم تشجيع
المبادرات الإقليمية لأسباب اقتصادية محضة ولو أنه يتعين أن تكون هذه الأعمال ذات
فاعلية كبرى .

وينصرف منهاج الدراسة علاوة على ذلك إلى تحديد الأهداف الواجب تحقيقها ثم
تدرس عدد من المشاريع في الفروع التي تقتضى القيام بذلك . ويمكن أن تظهر أهمية
هذه المشروعات في نهاية فترة التخطيط .

ونمة شرط آخر يتجلى في إحداث مركز « للاستقبال والتوجيه » للمستثمرين المتأخرة أو الأجانب . ويهدف إلى هذه المؤسسة بصرف النظر عن البيانات ذات الصلة التقنية المتعلقة بالمشايير الخاصة واعطاء بيانات ذات صلة عامة حول القانون والنظام الجبائي المعاولات بالمغرب ولا سيما فيما يتعلق بالمناقص المحتفظ بها للمستثمرين . وتسولي المؤسسة النمو عنها تزويد المستثمرين الراغبين بنتائج دراسة السوق مع إراز الأهمية والأحوال السكيفية بالمناقص إنشاء معاولات في قطاع معين بالمغرب .

وفما يتعلق بفاعلية المشروعات فترى وجهة النظر المغربية أن يجري اختيار المشروعات على أساس مقاييس المردودية . وينبغي كذلك التحقق من معادلة النفقات والمدخليل الحساية التي يوفرها كل مشروع على مستوى المقاوله الشيء الذي يدعو إلى تقدير الفوائد مع الاستعانة بالمقاييس الأخرى . ويتوجب القيام بتقارب إجمالي حيث يتعين تقدير الأرباح والنفقات على الصعيد القومي لأعلى مستوى المقاوله فقط .

ويتعين أن تعتبر في هذا الصدد عدة عناصر مثل عدد الأعمال المحدثه والتوفر المحقق من العملات الأجنبية وبصفة عامة القيمة المضافة الوطنية المتأصلة من ذلك . ويرى أن يمار اهتمام خاص بمقياس عدد الأعمال المحدثه بسبب حدة مشكلة المعطالة .

وتبما للمناهج المستعملة في المقارنة بين المشروعات يقتصر هنا على الاهتمام بمظهرين أساسيين لمقياس الاختيار الذي تم تحديده : هما اللجوء إلى الاسعار الدولية واعتبار مفعول المشروع بالنسبة الى مجموع الاقتصاد . ويتوقف تقدير الأهمية الاقتصادية لمشروع ما على نظام الاسعار المستعمل لتحديد المدخليل والمصاريف .

يبدأ أن الاعتماد على النظام السعري المغربي قد يفرض إلى أخطاء حال ارتفاع مستوى الأثمان في ظل حماية جمركية مما قد يوقع في الروع احتمال تحقق أرباح عالية لمشروع ما بدون وجه حق .

وقد يمكن الاستعانة بالاسعار الدولية لتلافى توقع أرباح وهمية من بعض

المشروعات مما يساعد على سلامة الاختيار وعلى التوزيع الامثل للموارد المحلية . وأما ما كان الامر فانه ينبغي استخدام الاسعار الدولية ينتهى الاحتياط مع تصحيح الاعنان التي هي دون التكلفة أو تلك التي قد تنخفض أو ترتفع مؤقتا بكيفية غير عادية لاسباب دولية طارئة . كذلك فان قواعد اختيار وترتيب للمشروعات الاستراتيجية بالمغرب تجرى على أساس أخذ الآثار المباشرة وغير المباشرة في الحسبان .

ويذهب للنهج المغربي خطوة اخرى إلى الامام مقررًا انه إذا كانت الدراسة المتعلقة بموائد المشروعات على الصعيد القوي تقضى إلى ترتيب المشروعات الا ان ذلك لا يعتبر الا بمثابة مرحلة يليها الاختيار الذي يتجلى في حالتين :

أولاهما : حينما يتعلق الامر بمشاريع تعزّم الدولة تمويلها فيتمتع فيها أن تنجز الاستثمارات المعتبرة أكثر أهمية .

وتصرف الحالة الثانية إلى المشاريع المبكرة من لدن القطاع الخاص حيث ينبغي أن يشجع من بينها تلك المسكسية بأهمية وطنية .

وينصح في هذا الصدد بالتساؤل عن عزوف المستثمرين عن أنواع الاستثمارات المجرية للبلاد حيث تدنى أهميتها للفرد عنها للدولة مما يستأهل النظر في زيادة النافع المتاحة سعيًا إلى التوفيق بين مصلحة المستثمر ومصلحة الدولة .

ويجرى بعد ذلك تنسيق المشروعات المقترحة في الانواع التالية الذكر :

١ — المشروعات ذات الانتاج المباشر .

٢ — نفقات التجهيز الاساسي .

٣ — المشروعات المتعلقة بتكوين الاطارات .

٤ — النفقات ذات الصبغة الاجتماعية .

والتوعان الاوليان متكاملان بصفة مباشرة بمعنى أنه لا يتيسر الحصول على نفع من

اي استثمار منتج دون تجهيز اساسي مطابق والمكس على المكس . ويمكن الاستئناس في هذا الصدد بالقواعد الآتية يانها :

(١) تعتبر مشاريع التجهيز الاساسي مرتبطة ارتباطا لازما بالمشاريع الصناعية اللهم الا في حالات استثنائية .

(ب) يتوجب اخضاع مشاريع التجهيز الاساسي المقدمة على سبيل الاستثناء بكيفية مستقلة إلى تحقيق وتدقيق مستفيضة .

(ج) يتعين أن تكون المشروعات المنوه عنها مقترنة أو متأخرة عن الاحتياجات وما تجره من نفقات دون أن تقدم عليها بأي حال من الاحوال . وإذا كانت مشاريع التجهيز الاساسي ناجمة من بعض الوجوه للمشاريع المنتجة فان تخطيط واختيار هذه المشاريع يعتبران شرطا بالنسبة إلى المشاريع الأخرى بحيث يتوجب العمل بهما قبل تخطيطها . كذلك فانه يلزم اعتبار القوائد المرجوة من المشاريع المنتجة النفقات الضرورية للتجهيز الاساسي .

أما النوعان الاخيران فيرتبط تكوينهما بالقرارات التي يكون لها مفعول طويل الاجل . وينبغي أن يكون تكوين الإطارات بحيث يستقيم توجيهها وفقا لاحتياجات البلاد .

وخليق بالملاحظة انه قد قصد من وراء القواعد المنوه عنها إلى تعويض عدم التوازن للمحوظ إبان الفترات السابقة فيما بين الاستثمارات المنتجة والاستثمارات الخاصة بالتجهيز الاساسي . ويصير اتباع تلك القواعد كبير الجدوى بالنسبة إلى السيطرة المتعلقة بوضع التخطيط .

ويؤكد التفكير المنطقي ضرورة إحكام الاندماج فيما بين المشروعات المقررة بحيث تدرج في برنامج استثماري شامل لتطلبات التوازن الاقتصادي العام .

وبلغت الانتباه إلى تأثير مختلف المشاريع على حسابات استعمال موارد التلوجات المختلفة وعلى الحاجة إلى تكوين الإطارات ومبلغ الاستثمارات الواجب استجازاها بحيث يقع

تقديره ومقارنته على وجه الاعمال مع المعطيات العامة للمشاريع للتوسطة الامسد المتلفة بتقدير تزايد الانتاج وميزان الاداآت ومقدار الاستثمار المناسب لمقدار التوفير الحقيقي والمدد الاجمالى للإعمال الواجب احداثها وغيرها .

ومن ثم اتبعت قاعدة لانتقاء المشروعات العامة حيث اعيد النظر في مظاهرها بعد دراستها وادخل تغيير على امتثاتها وبرامجها باعتبارها مؤدية إلى تحقيق أهداف اجمالية غير متناسقة أو غير قابلة للإنجاز .

هذا فضلا عن ضرورة تحقق التناسق بالنسبة إلى الزمان كما يقتضى الأمر التثبت من أن وضع وحدات الانتاج الإضافية يباشر عاما بعد عام تبعاً لترتيب معقول وذلك بالنظر إلى أن الترتيب غير المتلائم مع الزمان يمكن أن يبقء عنه لمدة سنوات اختناقات أو على العكس طاقات فائضة تمرقل الحسابات التوازنية والآثار المستهدفة للعملية التخطيطية .

وننتقل مع الفارئء بعد ذلك إلى استظهار السياسة الاستثمارية في الغرب متمثلة أولاً في خطوطها العريضة وثانية في أدواتها التشجيعية .

ونوجز الحديث عن الخطوط العريضة للسياسة الاستثمارية قائلين إنها تنصب على ثلاث قطاعات أساسية هى الصناعة والفلاحة والسياحة .

وتستهدف للمشروعات حفظ التراث القائم وتجديده أكثر من توسيعه وتعميده اللهم الا عند ما تقتضيهم الضرورة الفنية . ولا تتضمن سياسة الاستثمار فقط مجهودا كبيرا جدا في التجهيز بالمعدات والمباني بل أنها تعتمد على الاصلاحات والتدابير السابعة والكفيلة لها نظرا لأنه لاجدوى من تخصيص اعتبارات طائلة لتنمية قطاعات دون توافر الشروط الكفيلة بعملها منتجة ودون استئصال العقبات للتشجرة في سبلها .

وقد عقدت السياسة الاستثمارية بحيث يكون ترتيب الأولوية للزراعة تليها الصناعة ثم باقى القطاعات والأنشطة الاقتصادية .

كذلك فانه يؤخذ في الاعتبار تحديد سياسة كاملة وطويلة الأجل لتكون الاطارات والتشغيل .

ونرى أن نمز ما سبق ببيان لكيفية ترتيب الأولويات الاستثمارية بالغرب على النحو الذى يوضحه الجدول التالى :

الترتيب العام للمشاريع

في التخطيط الخماسي (١٩٦٨ - ١٩٧٢)

المشاريع	الاستثمارات مليون درهم	المعدل الداخلي الاقتصادي للنقل	نوع المشروع	الاقتصاد في العمل الصعب %
خزف الغرب	١٨	٢٦ %	قطاع خاص	٣٣
مادة البلاستيك	٢٨	٢٥ %	» »	٥٠
سيليلوز المغرب	١٠٢	٢١ %	» »	٤٠
المركب السكناوى	٣٨٥	١٧ %	» »	٤١
معالجة الخلفنة	١٨٥	١٥ %	» »	٤٢
الورق والكارتون	٤٥	١٥ %	» »	٣٢
معامل الاسمت	٣٢	١٤ %	» »	٥٢
شركة كوطيف	١٠٠	١١ %	قطاع مشترك	٢٩
نسيج تطوان	٣٠	١٠ %	قطاع خاص	٢٠.٥
معامل السكر في الملوية	١٢٥	٢ %	» »	١٥
معمل السكر بتادلة	١٠٠	١.٨ %	الدولة	١٣
معمل السكر بذكالة	٦٠	٢ - %	مشترك	١٣
عصير الفواكه	١٦			
معامل الصناعة الجوية	٤٠			
مشاريع صغيرة	١٤٤			
سلسلة التثليج	—			

لم ترتب

أما فيما يتعلق بالوسائل التشجيعية للمستثمرين في الغرب فانها تتمثل فيما يأتى :

١ - تحسين استقبال للمستثمرين المحتملين وتيسير مهمتهم وتبسيط الاجراءات الواجب القيام بها وذلك بسرعة امدادهم بالمعلومات التى يحتاجون اليها.

٢ - خلق جو من الثقة بصفة اعم .

وقد اثنىء من أجل ذلك « مكتب استقبال المستثمرين وتوجيههم » لاجل اتاحة المعلومات التالية الفصكر لطلاب الاستثمار :

تنظيم التشغيل - مستوى الأجور - موارد العمور والأمان - العلل للمقارنة لختلاف القطاعات- إمكانيات للمناخذ الاستثمارية - التنظيم الجبائى فضلا عن مختلف المعلومات التقنية والاقتصادية والالية للتعلمة بالوضعية فى المغرب .

٢ - وسائل الاعراء الجبائية والتمثلة فى أنه كيفما كان أصل رؤوس الأموال الخاصة وكيفما كانت جنسية الماقل فانه يتسنى للمستثمر الحصول على المزايا التالية برسم قانون الاستثمارات :

(أ) منحة التجهيز - حيث يتاح لمؤسسات المقبولة الحصول على منح التجهيز من الدولة . وهذه لا تشتمل الا على البناءات الصناعية والمواد المعدة . وتكون النسب العليا لهذه المنحة ٢٠ ٪ باقليم طنجة و ١٠ ٪ بمنطقة الدار البيضاء - المحمدية و ١٥ ٪ فى باقى المغرب .

(ب) الاعفاء من رسوم الجمرک بالنسبة إلى الأدوات والآلات واعتسدة التجهيز شريطة أن تكون جديدة والا يمكن للصناعة المحلية تسليمها بأثمان منافسة .

(ج) تخفيض رسوم التسجيل لتكوين شركات أو رفع رؤوس أموالها بنسبة ٥٠ ٪ . ويمكن الفاء الضرائب المفروضة على الحصص المينية (المهارات والتاوين التجارية) .

(د) تصير مدة استهلاك آلات التجهيز من عشرة إلى خمس سنوات .

(ط) حذف الرسم النعبي للضريبة التجارية طيلة خمس سنوات تلك الضريبة المبنية على قيمة كراء العقارات (البناءات والآلات القارة والمنقولة) .

(ع) تكوين أرصدة مغفأة من أداء ضرائب الأرباح المهنية (دون امكانية ضم ذلك إلى فوائد) ب - ج - د - ط (وذلك لشراء أدوات جديدة . ولا يتمتع هذا الرصيد من تكوين الاستهلاكات العادية (١٠ سنوات) . ولا يمكن أن يتجاوز ٤٠٪ من قيمة الاستثمارات ولا ٥٠ ٪ من الربح الخالص .

(ق) ضمان إعادة نقل منتج تصفية استثمارات المستثمرين الأجانب غير القاطنين بالمغرب دون فرض أجل لذلك ومع إمكان نقل هذا الحق بين غير القاطنين بالمغرب حالة كون الاستثمار ممولا بعملة قابلة للصرف والتحويل وبين أشخاص من نفس المنطقة النقدية في حالة مناقضة الأولى .

(ك) استمرار نقل ايراد الاستثمارات خارج المغرب .

(هـ) منح ضمانات جبائية تطبق خلال عشرة أعوام وهي تشمل كئما كانت الضريبة :

المعدل - طرق تأسيسها - طرق استخلاصها - ضمها إلى مختلف المتضيات
السائلة الذكر .

ونجىء بعد ذلك إلى ممدل انجاز المشروعات الاستثمارية بالمغرب فنستعين على ذلك بالجدول التالي البيان :

الاستثمارات الفلاحية الفترة بين ١٩٦٥ - ١٩٦٧ بـملايين الدرهم

الادارات	الاعتادات للمفتوحة	الاصدارات في ١٩٦٧/١٢/٣١	النسبة المئوية للانجازات
شراء الاراضى	٠.٥	٠.٢	٤٠
إدارة الدراسات والشؤون	١٢.٧	١١.٦	٩١
الاقتصادية والقانونية	١٠.٤	٦.٠	٥٨
إدارة تربية الماشية	١٩.٦	١٠.٧	٥٥
إدارة البحث الزراعى	٥.٨	١.٠	١٨
إدارة التعليم الفلاحى	٢٠.٩	١٥.٠	٧٢
إدارة للصحة المقاربية ومصلحة الطبوغرافية	٩.٥	٨.٠	٨٣
ومسح الأراضى	١٦.٤	١٢.٥	٧٦
إدارة المياه والغابات وحماية التربة			
المجموع			

جدول تلمخيص عام للانجازات العامة (١٩٦٥ - ١٩٦٧) بـملايين الدرهم

الاعتمادات بما فيها الترحيلات	الاصدارات	النسبة المئوية للانجازات
شراء الأراضى	٣.٧	٢.٢
إدارة الدراسات والشؤون الاقتصادية والقانونية	١٢.٧	١١.٦
تربية الماشية	١٠.٤	٦.٠
إدارة البحث الزراعى	١٩.٦	١٠.٧
إدارة التعليم الفلاحى	٥.٨	١.٠
إدارة المحافظة المقاربية والصحة الطبوغرافية	٢٠.٩	١٥.٠
إدارة المياه والغابات والمحافظة على التربة	٩.٥	٨.٠
تصفية للمنظآت السالفة للبحث والاستثمار	١١.٤	١١.٣
مكتب الاستثمار الفلاحى	٤.٦	٢.٤
المنشآت المالية الفلاحية	١٤.٧	٤.٥
الزراعات البورية وتربية الماشية	٤.٥	٢.٩
مسترجع الانماش الوطنى	٤.١	٢.٤

وناقى أخيراً في تحليلنا للاستثمار بالمغرب إلى تقويم جزئي على مستوى المشروع لبعض المشروعات الهامة التي انتظمها التخطيط الخميسي (١٩٦٨ - ١٩٧٢) بمامل السكر وقد اتضح من دراسة السوق أن استهلاك السكر بالمغرب قد اختبر التغيرات الموضحة في الجدول التالي المذكور .

السنة	سكر القالب	سكر أبيض	سكر مقصص	المجموع
١٩٦٠	٣٠٠٠٥٧	٥٠١٤٣	٨٦٥٦	٣٥٨٨٥٦
١٩٦٢	٣٠٧٧٣٨	٥٤٧٥٩	٩٠٥٠	٣٧١٥٤٧
١٩٦٤	٢٩٣٠١٦	٤٥٨٥٩	٩٨٧٧	٣٤٨٧٥٢
١٩٦٥	٢٩١٧٠٣	٤٠٩٩٦	٩٤٣٠	٣٤٢١٢٩
١٩٦٦	٣٠١٨٠٠	٣٩٥٠٠	٩٧٠٠	٣٥١٠٠٠

وقد أمكن بناء على ذلك تقدير الاستهلاك الداخلي سنة ١٩٦٨ بمقدار ٣٧٢٠٠٠ طناً في المجموع يضاف إليه ما يصدر منه ويبلغ ٥٠٠٠ طناً . ومن ثم قدرت جملة الحاجيات ٣٧٧٠٠٠ طناً . وقد قدرت الزيادة السنوية بمعدل ٣ ٪ واطهر التنبؤ جملة الاحتياجات عام ١٩٧٣ بمقدار ٤٣٧٠٠٠ طناً .

ويصور الجدول التالي الاحتياجات الضرورية وطاقات الاستهلاك والواردات .

الوحدة : الطن من السكر الخام بنسبة ٩٣ ٪

الحاجيات الداخلية	عام ١٩٦٨	عام ١٩٧٣	التزايد	نسبة التزايد السنوي
التصدير المقرر	٥٠٠٠	٤٣٢٠٠٠	٦٠٠٠٠ +	٣ ٪
مجموع الحاجيات	٣٧٧٠٠٠	٤٣٧٠٠٠	٦٠٠٠٠ +	—
طاقة الانتاج	١٧٤٠٠٠	٢٧٦٠٠٠	١٠٢٠٠٠ +	—
الانتاج السنوي	١١٠٠٠٠	٢٤٤٠٠٠	١٣٤٠٠٠ +	—
نسبة استعمال طاقة الانتاج	٦٣ ٪	٨٨ ٪	٢٥ ٪ +	—
الواردات الضرورية	٢٦٧٠٠٠	١٩٣٠٠٠	٧٤٠٠٠ -	—
نسبة الواردات مقارنة بالحاجيات	٧١ ٪	٤٤ ٪	٢٧ ٪ +	—

وقد قدر أن تبلغ طاقة معامل السكر ١٤٧٠٠٠ طنا من السكر الخام بنسبة ٩٣٪ في أوائل عام ١٩٦٨ موزعة على معامل سيدى سليمان (٤٠٠٠٠) وتادله (٤٧٠٠٠) وبلقصرى (٤٣٥٠٠) وسيدى علال التازى (٤٣٥٠٠٠) . وبالنظر إلى احتياجات انتاج الشمندر السكرى وإمكاناته فإن التخطيط يهدف إلى رفع هذه الطاقة إلى ٢٧٣٠٠٠ طنا خلال الفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٣ وذلك بأحداث العامل التالية الذ كر .

التحديد المكافئ	طاقة انتاج السكر الخام بنسبة ٩٣ ٪	الاستثمارات بالدرهم	تاريخ الشروع	التمويل
معمل تادله	٤٧٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	مايو ١٩٦٩	الدولة
معمل ذكالة	٢٩٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠	ابريل ١٩٦٩	مشارك
معمل ملوية	٢٣٠٠٠	١٢٥٠٠٠٠٠٠	ابريل ١٩٧١	خاص

ورى أن يخص بالذكر المعمل الاخير باعتباره فى نطاق القطاع الخاص مما يستدعى التعرف على معايير ومكوناته ومواصفاته وباعتباره أيضا أكبرها من حيث حجم الاستثمارات واحداثها تنفيذيا .

معمل السكر بالملوية — وهو معمل مختلط للشمندر وقصب السكر . وسوف يكون انتاجه باعتبار البذور للزراعة على النحو الآتى :

- ١٠٠٠٠٠ طنا من الشمندر : ٩٤٠٠٠ طنا من السكر الخام .
- ٩٠٠٠٠ طنا من قصب السكر : ٩٠٠٠ طنا من السكر الخام .
- المجموع : ٢٣٠٠٠ طنا من السكر .

— معمل التصفية وانتاج قوالب السكر من وزن كيلوبن اثنين .

طاقة الانتاج : ٢٠٠ طنا فى اليوم من قوالب السكر : سيمالج هذا المعمل مباشرة السكر الخام الذى ينتجه معمل ابركان المذكور أعلاه . وسوف تبلغ طاقة انتاج السكر الدرجة التى تمكنها أيضا من معالجة انتاج معمل آخر سيقام عام ١٩٦٣ بسلوان .

— الاستشارات —

بالاف الدرام

توزيع المصاريف

المجموع	المصاريف بالملة الصعبة	للمصاريف المحلية	نوع الاستشارات
٢٣٠٠٠	٥٠٠٠	١٨٠٠٠	تجهيز —
٦٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	مصاريف التأسيس
			— الاستشارات الصناعية
			معمل السكر والتصفية بإبركان
٤٨٠٠٠	٣٠٠٠٠	١٨٠٠٠	— معمل سكر الشندر
١٥٠٠٠	١٠٠٠٠	٥٠٠٠	— الزيادة لمعالجة القصب
٢٥٠٠٠	١٦٠٠٠	٩٠٠٠	— معمل التصفية ومعمل القوالب
١١٧٠٠٠	٦٤٠٠٠	٥٣٠٠٠	المجموع الجزئي
٨٠٠٠	١٠٠٠	٧٠٠٠	رأس المال للتداول
١٢٥٠٠٠	٦٥٠٠٠	٦٠٠٠٠	المجموع العام

الاستغلال — تملق الارقام — ادناه — بالمشروع قبل انجاز معمل السكر لسوان

وتوزع المداخل والمصاريف على النحو التالي :

بالاف الدرام

للمصاريف	للمداخل	
	٣٨٦٤٠	٢١٠٠٠ طنا من قوالب السكر
	٩٣٠	٧٧٧٠ طنا من اللبوب المجففة
	٥٠٤	٦٣٠٠ طنا من التفل
٢٢١٩٠		استهلاك وسط
٥٢٠		أجور ورواتب الاطارات والمستخدمين
١٤٣٠		للمستخدمون القارون
١٧٠		للمستخدمون للوسميون
٠١٦٢١		تكاليف مالية ، الاستهلاكات والضررائب
٤٥١٣		الباقى
٧٤٠٠٤	٤٠٠٧٤	المجموع

الوظائف الناتجة عن تأسيس معمل السكر والتصفية:

١٠	الاطارات الادارية
٣	الاطارات التقنية
٢٩٠	المستخدمون القارون
١٠٠	المستخدمون للوسميون
٤٠٣	المجموع
١٠٦٠٠٠٠	مجموع الاجور

ثانيا : معمل الخيوط الحديدية :

تحويل الحديد وافراغه في قالب خيوط حديدية — خيوط لامعة — خيوط ملبسة — خيوط حمية .

بالاطنان

مميزات قطاع التخمينة

نسبة التزايد السوية	التزايد ١٩٧٣ - ٦٨	الوضعية في ١٩٧٣	الوضعية في ١٩٦٨	
٧ %	٥٠٠٠	١٨٠٠٠	١٣٠٠٠	الحاجيات الداخلية الواردات
٧ %	٥٠٠٠	١٨٠٠٠	١٣٠٠٠	مجموع الحاجيات
	٥٠٠٠	١٩٠٠٠	١٤٠٠٠	طاقة الانتاج
	٧٠٠٠	١٥٠٠٠	٨٠٠٠	الانتاج السنوي
	٢١ + %	٧٨ %	٤٧ %	معامل استغلال طاقة الانتاج
	٢٠٠٠ -	٣٠٠٠	٥٠٠٠	الواردات الضرورية
	٢٢ - %	١٦ %	٣٨ %	نسبة الصادرات للحاجيات

المشروع - وبالنظر الى تزايد الحاجيات فان طاقة الانتاج الحالية غير كافية مما يقتضى رفعها إلى ٥٠٠٠ طناً (مجموع الطاقة ١٩٠٠٠ طناً) . وقد تلاحظ سوء استعمال الطاقة القائمة الامر الذى استلزم بذل مجهود فى اطار التخطيط ورفع طاقة الاستعمال من ٥٧ ٪ الى ٧٨ ٪ . وهذا يتطلب استثمارا مجتمه ٢٠٠٠ ٠٠٠ درهم موزعة على النحو التالى

نوع الاستثمار	مصاريف محلية	مصاريف بالعملة الصعبة	مجموع المصاريف
دراسات	١٠	١٠	٢٠
أراضى وتجهيز	—	—	—
بناءات	١٦٢	٣٨	٢٠٠
الات ميكانيكية	—	٨٥٠	٨٥٠
تأسيسات أخرى	٩٨	٣٢	١٣٠
السيارات	—	—	—
رأس المال للتداول	٣٠٤	٤٩٦	٨٠٠
الجملة	٥٧٤	١٤٢٦	٢٠٠٠

الاستغلال - توزع المداخل والنققات على النحو التالى

المصاريف	للمداخل	
— ٧٠٠٠ طناً من الحيط اللامع والملبى	٥٨٨٠	٤٩٢٠
— استهلاك وسط		٢٥٠
— اجور ورواتب		١٢٠
— تكاليف مالية		١٠٨
— استهلاك		٤٨٢
— الباقي		٥٨٨٠
الجملة	٥٨٨٠	٥٨٨٠

وظائف معدنة الأطر ٦ (أجور ٧٠٠٠٠ درهما) عمال اختصاصيون ٥ - يد عاملة اختصاصية ٣٠ (١٨٠٠٠٠ درهما)

ويُضَح لنا من الجدول المذكور الحقائق التالية :

(١) تبلغ نسبة الاستثمارات إلى الناتج القومي الإجمالي في السنة الأخيرة (١٣٨٤ هـ) ١٧ ٪ تقريبا . ويتضح تواضع خط التكوين الرأس مالى بمقارنته بالاتفاق الاستهلاكي الخاص (وحده دون العام) حيث يبلغ ثلثه تقريبا .

كذلك فإن سوء حظ التكوين الرأس مالى يتفاقم بالنظر إلى تركيزه الغالب عليه التخصيص للصناعات الاستهلاكية الخفيفة على نحو ما سيوضح وشيكا :

(٢) تصل الزيادة الحادثة في التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت بالقطاع غير النفطى (١٣٧٤ - ١٣٧٧ هـ) ٦٧٥ مليون ريالاً سعودياً كما تبلغ الزيادة المقابلة إبان (١٣٧٥ - ١٣٧٨ هـ) في القيمة المضافة بالقطاع غير النفطى ٧٣٥ مليون ريالاً سعودياً .

وهذا يعنى نسبة لرأس المال إلى الناتج بالغة ٢٠٣ ٪ بالقطاع غير النفطى .

ويمكن التعليل لهذه النسبة المنخفضة بأن البلاد قد انطلقت من مستويات بالغة الانخفاض على حين كان الطلب يتزايد سريعا بفعل الإيرادات النفطية الأمر الذى اتاح العديد من الفرص الاستثمارية فى الأنشطة للنقل غلات سريعة ولاسيما فى مجال الخدمات وفى الصناعة التحويلية الخفيفة .

ثالثا — يتلاحظ من الجدول رهن التعليق اضطراب مقادير التكوين الإجمالى لرأس المال الثابت في كـشـير من السنوات . ويمكن تفسير ذلك الاضطراب بالتفسير المصاحبة في الاستهلاك الخاص حيث كان الانخفاض المتوتر خلال سنوات (١٣٧٦ - ١٣٧٩) في تكوين رأس المال قد اقترن بارتفاع متزايد في نصيب الفرد في الاستهلاك الخاص .

رابعا — كان معدل التكوين الرأس مالى الثابت قاصرا عن معدل الزيادة فى الادخار . وهذا يحدونا إلى مقابلة الاستثمار بالادخار فى الاقتصاد السعودى .

ويمكن القول بأنه في أعقاب فترة الركود النسبي إبان المنون التليقة السابقة على سنة ١٣٨٠ هـ ارتفع مؤشر النشاط الاستثنائي بمعدل سنوي بالغ ١٥ ٪ بين عامي ١٣٨٠ و ١٣٨٤ هـ . بيد أن هذا المعدل يتدنى عن المعدل الادخاري التاجم عن زيادة الإيرادات النفطية . ويمكن أن ترتب على هذه الواقعة نتيجتين هامتين :

أولاهما : تصرف إلى تدفق للوارد الادخارية إلى خارج السعودية .

أما النتيجة الثانية : فتحصل في انتفاء كون الادخار قيدا محمدا للنشاط الاستثنائي الذي لا يحتمل أن يحمده غير للنافذ الاستثنائية المحلية والطاقة الاستيعابية الداخلية .

ويمكن توضيح علاقة رأس المال المستثمر وقيمة الناتج الاجمالي في بعض الصناعات السعودية من خلال الجدول التالي :

بالاف الريالات السعودية

الصناعة	رأس المال المستثمر	قيمة الناتج الاجمالي	نسبة رأس المال الى الناتج الاجمالي
الاسمنت	٥٧٣٠٣	١٧٦٠١	٣٠٢٦
الزجاج الصناعي	٤٣٧٢	١٥٠٦	٢٩٠
المربطات	٣٩٢٨٠	١٩٧٥٠	١٩٩
القمور	١٠١٤	٦٨٠	١٤٩
الطباعة	١٠٨١٣	١٤٨٦٧	٠٧٣
البلاط	٥١٠٢	٧٥٨٢	٠٦٧

ويتضح من هذا الجدول أن نسبة رأس المال الى الناتج الاجمالي ترتفع في الانشطة السليمة (كالاسمنت والزجاج الصناعي) بينما تتدنى في غيرها كالقمور والطباعة .

كذلك فإن العينة المشتمل عليها الجدول المنوه عنه ينال عليها الانشطة الخفيفة مما يعتبر قرينة على تصور الهيكل الاستثنائي .

وننزل قليلا بتحليل الاستثمار من مستوى الصناعة إلى للشروعات الصناعية فنعرض
على القارئ الجدول التالي تصويره :

المشروع	الاستثمار الاجمالى	الأرباح الاجالية	الاجور	مجموع الناتج الصافى (٢) + (٣)	نسبة رأس المال إلى الناتج (١) ÷ (٤)
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	
مشروع منطقة سافكو	٢١٠	٥٤٦٠٠	٧٠٠٧٤	٦١٠٦٧٤	٣ر٤٠
مجمع البتروكيماويات	١٨٠	٣٦	٥٤٠٠	٤١٤٠٠	٤ر٣٥
مشروع استرداد الكبريت	٨١	١٦٢٠٠	١٠٨٠	١٧٢٨٠	٤ر٦٩
للاسيكرذات اللعالم الحارونى	١١٧	٣٠٤٢	٠٣٥١	٣ر٣٩٣	٣ر٤٥
مشروع مصفاة جدة	٤٠	٢٠	٢١٠٦	٢٢ر١٠٦	١ر٨١
انتاج قضبان الصلب	٣٠٨	٢ر١٥٥	٠ر٦٧٥	٢ر٨٣٠	١٠ر٨٨
الجملة	٥٥٣ر٥	١٣١ر٩٩٧	١٦ر٦٨٦	١٤٨ر٦٨٣	٣ر٧٢

ونرى أن نسجل ملاحظة عامة بشأن مجموعة المشروعات الآنف ذكرها تحصل في
مخالفة نوعيتها لتلك التي اشارت بها هيئة للمعرف الدولى للانشاء والتعمير إلى السوءية
ولافتقاره في انهاء الموارد المائية ومحسين وسائل النقل وللواصلات والتعليم والصحة .

كذلك فانه يلاحظ أن الاستثمار قد توجه إلى المشروعات التي تزيد فيها نسبة رأس
المال إلى الناتج كالبتروكيماويات واسترداد الكبريت وانتاج قضبان الصلب .

ونجدد الاشارة إلى أن جانباً من المشاريع التي تضطلع بترومين بتنفيذها تتم
بارتفاع معامل رأس الناتج إلا أنها لا تمثل الاجزاء قليلا من الاستثمار الكلى في قطاع
غير النفطى .

ويمكن الجدول رهن الحديث حقيقة أخرى تمثل في انخفاض نسبة الأجور إلى
الاستثمار الاجمالى مما يعنى قيام مشروعات مكثفة لرأس المال الأمر الذى يعتبر منطقياً

بالنظر إلى الوفرة النسبية لرأس المال في مقابل الندرة النسبية للعمل ولا سيما الفني منه . وكذلك بسبب ارتفاع معدلات الأرباح وزيادة نسبة رأس المال إلى الناتج .

الا- آثار بالكويت :

كانت جملة النفقات على تكوين إجمالي رأس المال الثابت في الاقتصاد الكويتي على النحو التالي :

بملايين الدنانير الكويتية

السنة	١٩٦٥/٦٦	١٩٦٦/٦٧	١٩٦٧/٦٨	١٩٦٨/٦٩
تكوين إجمالي رأس المال الثابت	٦٠	٨٥	٩٥	١٠٠
في القطاع الخاص والقطاع شبه العام	٤٣	٥٠	٦٨	٦٠
تكوين إجمالي رأس المال الثابت في القطاع الحكومي	١٥	١٦	٢٣	١٤
الزيادة في المخزون	٣٤-	٤٠-	٤٢-	٤٥-
استهلاك رأس المال	٥٥٧	٦٤٢	٦٩٢	٧٤٨

ونرى أن نسجل على هذا الاحصاء للملاحظات التالية الذكر :

- أولا : بلغت نسبة الاستثمار إلى الدخل القومي في آخر سنة (١٩٦٩/٦٨) ٢٣ ٪ .
- ثانيا : كانت نسبة الاستثمار الى الدخل القومي عام ١٩٦٦/١٩٦٥ (٢١ ٪) فبلغت ٢٣ ٪ عام ١٩٦٩/١٩٦٨ - أى بزيادة ٢ ٪ - أى بزيادة سنوية $\frac{2}{100}$ ٪ فقط .
- ثالثا : حدث تناقص في نسبة الاستثمار الى الدخل القومي في السنة الأخيرة للاحصاء .

رابعا : الصناعات القائمة في الكويت لا تلعب دورا هاما في الاقتصاد القومي . وآية ذلك أن القيمة المضافة الصافية بلغت (٢٩ مليون دينار كويتي) ٣٦ ٪ من صافي الناتج

القوى خلال عام ١٩٦٧/١٩٦٦ وأن كان الموظف قد ابلى أحسن البلاء في زيادة الدخل القوى زيادة بلغت ٢٠٩ مليون ديناراً كويتياً .

وتقودنا الحديث عن الصناعة الى محاولة دراسة هيكلها من واقع أحدث احصاء أصدرته الادارة المركزية للاحصاء عام ١٩٦٧ والذي يصوره الجدول التالي .

ويمكن أن ننظر من هذا الاحصاء بالنتائج التالية البيان .

أولاً : أن صناعة البترول وما يترتب عليها تستأثر بالأولوية سواء من حيث عدد العاملين أو من حيث قيمة للتبجات والخدمات أو القيمة المضافة الصافية .

ثانياً : تأتي بعد صناعة البترول صناعات اصلاح وسائل النقل فصناعة المواد الغذائية صناعة مواد البناء ثمينة وحفظ الاسماك صناعة للبوليات والاثاث لتصميم الملابس صناعة للتبجات المدنية .

ثالثاً : أنه باستثناء صناعة البترول ينسحب على هيكل الصناعة الكويتية الطابع الخاص بالصناعات الاستهلاكية الخفيفة والخدمات الشخصية مما يشتر استجابة للطلب الاستهلاكي الكبير (بلغت حصة الاعناق الاستهلاكي الخاص والمعام ٧٤٥ مليون ديناراً كويتياً عام ١٩٦٩/٦٨ مما يبلغ حصة أمثال لتكوين الرأس مالى العام والخاص تقريبا في نفس العام) .

رابعاً - لا توجد علاقات تشابك اقتصادي (مستخدم - منتج) واضحة بين مكونات الصناعة الكويتية الأنفة الذكر مما يقوم شاهدا على ضعف الهيكل الصناعي .

خامساً : أن معظم الصناعات الكويتية (باستثناء البترول) صناعات مكثفة للعمل الذي يشتر لتكوين الرأى للقيمة المضافة فيها على نحو ما يتلاحظ في صناعات للسود الغذائية وللويليات والاثاث والطباعة والتبجات المدنية وإصلاح وسائل النقل إلى غير ذلك .

والجدير بالذكر أنه قد تم الترخيص في السنوات الثلاث (٦٧ - ١٩٦٩) لعدد من الشركات الصناعية التي لم يشملها الحصر الصناعي لعام ١٩٦٩ مما يعلو ذكره :

المعام	عدد الشركات الصناعية	رأس المال المقدّر د . ك
١٩٦٧	٢٥	١٨٧ مليون
١٩٦٨	٣٢	٨١ - د
١٩٦٩	٢٥	٣٣ د

أما القوانين الخاصة باستثمار رأس المال المحلي والأجنبي فنوجزها فيما نردفه بعد من بيان :

أولاً : بالنسبة إلى الشركات التجارية فإن القانون رقم ١٥ لعام ١٩٦٠ ينص في مادته الثامنة والستين على أن كل شركة مساهمة تؤسس في الكويت تكون كويتية الجنسية فضلاً عن وجوب كون جميع الشركاء من الكويتيين وأن يحكمون الكويت مركزها الرئيسي . غير أنه يجوز على سبيل الاستثناء في غير البنوك وشركات التأمين أن يكون بعض الشركاء غير كويتيين حيثما تدهوا الحاجة إلى استثمار رأس مال أجنبي أو خبرة أجنبية شريطة عدم نقص نسبة رأس مال الكويتيين من الشركاء عن ٥١٪ من رأس مال الشركة وبشرط الحصول على ترخيص في ذلك من الجهة الحكومية المختصة .

هذا ويشترط للواد (١٢ - ٤٧ - ٦٨ - ١٩١) من القانون الآف الذكر أن تكون حصة الكويتيين ٥١٪ من رأس مال الشركة (تضامن - توصية - محاسبة ذات مسئولية محدودة) ثانياً - فيما يتعلق بالمنشآت الصناعية فإنها تخضع للقانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٥ (قانون الصناعة)

وبشترط هذا القانون الحصول على ترخيص مسبق من وزارة التجارة والصناعة قبل اتخاذ الخطوات لتنفيذ المشروع .

ويختص القانون بتقديم طلب الترخيص مرافقاً بدراسة أولية موضوعة للتواحي التوجيهية والفنية والاقتصادية ومعمزة بمبررات نجاح المشروع .

ثالثاً - أما شركات التأمين فيحكها القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦١ (قانون شركات
ووكلاء التأمين) . وهو يشترط أن تكون شركات التأمين متخذة شكل الشركات المساهمة
وأن يسعون جميع المساهمين بها من الكويتيين . ويتوجب أن لا يقل رأس مال شركة
التأمين الكويتية للدفع عن ١٥٠٠٠٠ ديناراً كويتياً بينما لا يقل رأس مال شركة
التأمين الاجنبية عن ٢٥٠٠٠٠ ديناراً كويتياً .

ونالظر إلى أهمية الضرائب على الحوافز الاستثمارية فإنه ينبغي التنويه بوضيحتها في
الاقتصاد الكويتي . ولا يصادف الباحث أية ضرائب على دخول الافراد أو الشركات أو
الهيئات أو المؤسسات الوطنية شريطة تسجيلها في الكويت وكذلك الشأن بالنسبة إلى
الضرائب على السلع المتعجى عليها .

وإذا ما انتقلنا إلى ضرائب الدخل على الشركات غير المؤسسة بالكويت فنجد أنه
يخضع لقانون الضرائب رقم ٣ لعام ١٩٥٥ والمرسوم بقانون رقم ٢ لعام ١٩٥٧ كل هيئة
أو مؤسسة إذا كان مكان تأسيسها زاول عمل أو التجارة في الكويت سواء بصورة
مباشرة أو بواسطة وكيل وأيضاً أية هيئة أو مؤسسة زاول العمل أو التجارة في الكويت
بصفها وكية من غيرها . وتضمن عبارة العمل أو التجارة .

١ - الشراء أو البيع في الكويت للإملاك أو البضائع أو الحقوق بها وحفظ مكتب
دائم يجري به إبرام العقود للبيع والشراء .

٢ - تشغيل أى مشروع صناعى أو تجارى في الكويت .

٣ - تأجير أية املاك واقعة في الكويت .

٤ - تقديم خدمات فى الكويت .

ومن الخير أن نورد فيما يأتى بياناً بأنمان المنتجات الصناعية الأساسية :

- التيار الكهربائى ٢ فلس لكل كيلووات / ساعة

- مياه مذبذبة تنقل بالسيارات من المحطات الرئيسية
 - ١٠ د لكل ١٠٠٠ جالون اميرالى
 - الاكسجين ١٠ د لكل اسطوانة سعة ٢٢ قدم ٣
 - الاحتياط ١٠ د لكل كيلو جرام
 - انجاز لطيفي مجاني
 - التزوين للشايفر ١٥ فلما لكل ثر
 - الكبروسين والسيولار ٧٥ فلما لكل ثر
- ونوضح أيضا في البيان اللاحق كيفية احتساب الاستهلاكات طبقا لقانون الضرائب رقم ٣ لعام ١٩٥٥ :

للبنان (مساكن - مكاتب - مخازن)	٤٪
الطرق والجسور	٤٪
الحفارات وخطوط الانابيب	٥٪
اثاثات مكتبية	١٥٪
معدات للصانع	١٠٪
سيارات	٣٣ ١/٢٪
لودرات وزيارات	٢٥٪
سفن البحر	٧ ١/٢٪
طائرات	٢٥٪
معدات الحفر	٣٣ ١/٢٪

معدات الخدمات العامة ٢٥٪

مباني وطرق محطات الخدمة ١٠٪

معدات التشجير ١٠٪

معدات التصفية ١٠٪

وترى من المفيد أن نوضح القيود الخاصة بالتحويلات الرأس مالية .

١ - يشرف البنك للركزى على تحويلات رأس المال إلى الخارج إلا أنه لا توجد أى قيود على تحويلات رأس المال إلى دول منطقة الاسترلى (عمدا جنوب إفريقيا) أو أى دولة أخرى، عن طريق سوق العملات الحر .

كذلك فإنه لا توجد أية قيود على التحويلات إلى الخارج بالدولار الأمريكى .

٢ - تخضع التحويلات الرأس مالية للكويتيين لتبر دول منطقة الاسترلى تخضع لموافقة مسبقة من الجهات للشفرة على رقابة الصرف .

٣ - يحق للأفراد غير الكويتيين تحويل ٧٥٪ من مرتباتهم وأجورهم الاساسية إلى الخارج وذلك بالطريق الرسمى الحكومى بواسطة البنوك . ويتمتع استئراج التصرع اللازم للتحويل اناطق خارج دول منطقة الاسترلى .

٤ - يمكن أن تحصل بالكامل مدخرات الافراد غير الكويتيين عند مغادرة البلاد نهائيا .

٥ - لا توجد قيود من أى نوع على ادخال عملات جميع الدول للكويت .

٦ - يحق للشركات الاجنبية الساعه فى الشركات الكويتية بنسبه ٤٩٪ من رأس المال أن تحول نسبتها من صافي أرباح الشركات الى الخارج شريطة تقديم ميزانية مصدقة للشركة ، وفي حالة تصفية الشركة يحق لهم تحويل نصيبهم فى رأس المال بالكامل

٧ - لا توجد اية قيود على تجار الذهب في استيراده او تصديره على اية صوره
بشرط ان لا يقل مميّاره عن ١٨ قيراطا .

٨ - لا يمكن استيراد او بيع الذهب للصنع على شكل حلل بالموق المحلى الا اذا
كان موسوما من جهه رسميه .

الاستثمار في العراق - نرى أن نبدأ بدراسة حجم وتركيب استثمارات في
من واقع خططها التنموية المحلية (١٩٦٦/٦٥ - ١٩٧٠/٦٩) .

ويقدر مجموع الاستثمارات اللازمة لفترة السنوات الخمس بـ ٨٢٩ مليون ديناراً
عراقياً موزعة وفقاً للجدول التالي .

وقد جرى التفريق في تقدير الاحتياجات الاستثمارية بين قطاع النفط الذي لا يعتمد
على للدخرات الوطنية العراقية وأنما على السياسة الاستثمارية للشركات وبين القطاع غير
النفطي الذي يعتمد نموه اعتماداً أكثر مباشرة على القرارات الاستثمارية للقطاع العام .

تأثير الميزانية العامة

النسبة رأس المال / نتائج	القيمة المضافة	مجموع الاستثمارات	القطاع الخاص مقابل القطاع العام	الصناعات التحويلية، والمعدات العامة	البنية التحتية والإدارة العامة	الحكومة المركزية	القطاع
٣٢٤	٤٨	١٥٧	١٢	٣	—	١٤٢	الزراعة
٣٢٦	٥٩	٧١٥	٥	٤٢	—	١٦٨	الصناعة والكهرباء، والبناء
٥٨٩	٧٠	١١٩	٢٠	٨	—	٩١	التجارة والنقل والاتصالات
							البناء والإسكان
		٣١٤	١٤١	—	٢٥	٩٨	والخدمات الاجتماعية
		٤	٣	١	—	—	الخدمات والمعدات
		٢٥	—	—	—	٢٥	الأنشطة الدولية
		٢	—	—	—	٢	وتشديد الأرواح
		٣٥	—	—	—	٣٥	إجهزة التخطيط
		٨٢١	١٨١	٥٤	٢٥	٥٦١	مشاريع وزارة الملاح
٣٢٨	٧٢٨						الأعمال العامة

ويمكن أن نسجل ما يأتي بشأن الجدول الآنف الذكر :

١ - استحوذت الخدمات على النصيب الأكبر من مجموع الاستثمارات تليها الصناعة فالزراعة فالنقل والمواصلات ثم باقي القطاعات . وإذا أمكن غض النظر عن قطاع الخدمات فإنه يلاحظ أن كبر مقدار الاستثمارات يتناسب مع ارتفاع كل من القيمة المضافة ونسبة رأس المال / الناتج على نحو ما تمكسه قطاعات الصناعة والزراعة فالنقل والمواصلات .

٢ - فازت القطاعات السلمية بنسبة ٦٠ ٪ تقريباً من مجموع الاستثمارات الأمر الذي يمشى مع المنطق القويم للأمناء والذي يساعد على إحداث التغير الهيكلي في قطاعات الاقتصاد القومي .

٣ - تلقى القطاع العام العبد الأكبر من الاستثمارات مما يمشى مع الانحسار الاحتراكي والتأميم .

٤ - اعتدت حسابات التخطيط لاحتياجات النمو الاستثمارية في القطاع غير النفطي على النسب التاريخية المحدية لرأس المال إلى الناتج بحوالى ٤ر . ولقد افترض امكان خفض هذه النسبة إلى ٣ر٦ بفضل التحسينات في الانتاجية .

٥ - استندت تقديرات رأس المال إلى الناتج في مختلف القطاعات على تفصيل النسبة العامة لرأس المال إلى الناتج في القطاع غير النفطي مع تقدير للكثافة النسبية لرؤوس الأموال في القطاعات الرئيسية . ولم تتوافر المعلومات الدقيقة لحسابات معاملات رأس المال في مختلف القطاعات الا بالنسبة الى المشروعات الصناعية المدروسة في الحطة .

٦ - خلا الجدول رهن تطبيق من أبة تقديرات او اسقاطات للاستثمارات في قطاع النفط . واما كان الأمر فإنه تجدر الإشارة الى ان الاستثمار في النفط قرة ١٩٥٣ حتى ١٩٦٣ كان متذبذباً حول متوسط سنوى قدره عشرة ملايين من الدنانير المراقية وقد افترض ان السنوات التالية حتى عام ١٩٧٥ سوف تختبر متوسطاً سنوياً مماثلاً .

ويمكن قياس آثار بعض الاستثمارات الصناعية على القيمة المضافة ومدخرات القطاع الاجلي والجهالة فيما يصوره لنا الجدول التالي .

مقدار الاستثمار المائل الواحد	عدد قمار	الدخوات الصافية من القطاع الاجنى	قيمة الواردات المتقاض عنها	نسبة رأس قمار إلى قيمة النشاط	قيمة النشاط	مجموع الاثبات أو تكوين رأس المال الثابت	القطاع الصناعي
٤٣	٤٩٧٧	٥٩٥٦	٧٩٦٨	٣٩	٥٤٩٩	٢١٦٥٠	للمسوحبات
٢	١٣٥٢	١٧٤٨	٢٤٥٦	٢	١٣٤٦	٢٧٠٠	للبوسات
١٨٨٨	٧٧٢	١٢٨	٣٤٢٠	٦٣	٢٢٩٢	١٤٥٠٠	الورق
١٣٥٥	٤٧٤٤	٦٨٨٩	٠٠٠٠	٥٩	١٠٩٢٩	٦٣٩٥٠	الكباوات
٣٣٣١	٨٠٠	٨٠٠	٠٠٠٠	٣٩	٦٨٢٩	٢٦٥٠٠	النفط والغاز
٣٣٣	٢٥٠٤	١٨٦٤	٢٥٩٢	٣٦	٢٢٨٩	٨٢٠٠	للمادن اللائزوية
١٤٨٩	١٧٤٠	٢٦٠٠	٠٠٠٠	٦١	٤٢٣٠	٢٦٠٠٠	للمادن الحامضية
٣٣٧	٣٣٦٥	١٧٨٤	٦٢٩٩	٥١	٢٤٦٩	١٢٦٠٠	الآلات والمادن
٨٧	٢٠٢٥٤	٢٠١٦٩	٠٠٠٠	٤٩	٣٥٨٩٣	١٧٦١٠٠	المجموع

وتحليل تمويل الاستثمارات نقد مقابلة بين الاستثمار والادخار خلال سنوات
الخطوة وفقاً لما يصوره الجدول التالي .

السنوات	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
للخزائن	١٣٨	١٦٠	١٨٢	٢٠٧	٢٣٦
الاستثمارات	١٣٠	١٥١	١٦٢	١٨٠	١٩٨

ويكشف لنا هذا الجدول عن اختلال واضح بين الادخار والاستثمار .

ويمكن تأصيل هذا الاختلال إلى الافتراضات المتعلقة بدالات الاستهلاك وتقديرات
الإيراد الحكومي في الخطوة الخمسية الآتية ذكرها . ويبيان ذلك أن تنفيذ هدف
الاستهلاك الخاص (البالغ مجموعة ٢٢٢٠ مليون ديناراً عراقياً خلال سنوات الخطوة
وبالأعنان الثابتة لسان ١٩٦٤) وتقديرات الإيراد الحكومي فإن وضع هدف
الاستهلاك الخاص موضع التنفيذ . يستوجب زيادة الضرائب على نحو يتيح للحكومة
مدخرات كافية لتمويل الخطوة دون التجاء إلى الاقتراض الأجنبي . يبدو أنه لم تتخذ
التدابير الضرورية لتعزيز هدف الاستهلاك الخاص مما أدى إلى توقع تطاب النفقات
الاستثمارية حوالي ٩٥ مليون ديناراً عراقياً من القروض الأجنبية .

وتجدر الإشارة بهذه المناسبة إلى أن الخطوة الخمسية (١٩٦١ - ١٩٦٥) كانت
قد بلغت على عجز مبلغه ١٤٢٦ مليون ديناراً (٢٥ ٪ من جملة الاستثمارات) .

وكان قد قدر أن تساهم إيرادات النفط بمحولي ٣١٥٨ مليون من الإيرادات
والقروض والمصارف الرسمية وعبة الرسمية ٢٢٨ مليون ديناراً والإيرادات للتنوعة
٨ ملايين ديناراً أما مصادر التمويل الخارجي فقد انحصرت هناك على القرض
الموئقي البالغ ٦٥٣ مليون ديناراً والقرض التشيكي سلفاً بالبالغ ١٢ مليوناً .

وإذا كانت الخطوة لم تذكر الطرق للتمتع لتنطية العجز إلا أنها قد أعادت بصفة
عامة إلى أن توازن النفقات والإيرادات يمكن أن يتم بالقروض التالية الذكر :

١ - القروض الداخلية

٢ - القروض الخارجية والدولية .

٣ - زيادة مساهمة المؤسسات شبه الرسمية .

وفيا يتفق بمعدل تنفيذ الاستثمارات فانه يتلاحظ من تتبع جميع خطط الانماء الاقتصادي للسنوات ١٩٥١ - ١٩٦٢ أن النفقات الفعلية خلالها لم تتجاوز ٤٣٥٩ مليون ديناراً في حين كانت النفقات المستهدفة ٩٤٣٥ مليون ديناراً .

أما أن النفقات الفعلية بلغت ٤٦٢ ٪ من المستهدفة .

وتجدر الاشارة إلى أن النفقات الاستثمارية مقسمة إلى أربعة أبواب وان نسبة الانجاز في المشروعات الزراعية بلغت ١٠٩٦ مليون ديناراً بنسبة ٢٤٧ ٪ من جملة النفقات الفعلية العامة .

وكانت اهم المشروعات الزراعية للنجزة خلال هذه الفترة مشروع الثرائر والحياينة وخسزان دمل وخرزان دوكان وخرزان نجمة . ويرجع السبب في انخفاض الاتفاق على المشروعات الزراعية إلى تناقص أهمية الدائرة الزراعية بالنسبة إلى الخطط الاقتصادية السنوية.

كذلك فإن الاتفاق الفعلي على المشروعات الصناعية خلال الفترة موضع الحديث قد بلغ ٥١١ مليون ديناراً (بنسبة ١١٥ ٪) بينما بلغت مخصصات هذه المشروعات ١٣٠١ مليوناً (بنسبة ١٣٨ ٪) .

وكان من بين المشروعات التي تم انجازها مصانع النزل والنسيج ومصانع الاسمنت ومصانع السكر .

قد بلغت نسبة الصرف على مشروعات النقل والواصلات إلى ٢٠٤ ٪ من جملة الاتفاق الفعلي .

أما الاتفاق الفعلي على مشروعات الباني والاسكان فقد كانت نسبته ٤٣٤ ٪ من

المجموع العام . ويعزى ارتفاع هذه النسبة إلى حاجة الوزارات إلى اللبـد إلى مؤسساتها وتوفر أكثر مستلزمات هذه للشروعات محليا .

الاستثمار في سوريا — له من الخير أن يبدأ التحليل للاستثمار في سوريا منذ خطتها الخمسية الأولى (١٩٦٠ — ١٩٦٥) .

وكانت هذه الخطة تستهدف زيادة الدخل القومي من ٢٤٠٠ ل س في سنة الأساس إلى ٣٣٦٠ مليون ل س في سنة ١٩٦٥ / ٦٤ أي زيادة قدرها ٩٦٠ مليون ليرة أو نحو ٤٠ ٪ من مستوى سنة الأساس . وكوسيلة أساسية لتحقيق هذا الهدف قدرت الاستثمارات خلال سنوات الخطة بنحو ٢٧٢٠ مليون ل س منها ١٧٢٠ مليوناً يوكل بشئرها إلى القطاع العام و ١٠٠٠ مليوناً يقوم بتوظيفها القطاع الخاص موزعة على حسب ما يـصوره الجدول التالي

الاستثمارات				القطاعات
النسبة ٪	المجملة	القطاع العام	القطاع الخاص	
١٣٠.٥	٨٣٠	٥٠	٧٨٠	١ - الري واستصلاح الاراضى
٩.٩٦	٢٧٠	١٧٥٠	٩٥	٢ - الزراعة
١٨.٧	٥٠.٩			٣ - الصناعة والكهرباء والتمدين والبترون
١٩.٧	٥٣٧	١٥٠	٣٨٧	٤ - النقل والواصلات
٣.٧	١٠٠		١٠٠	٥ - التعليم
٢.١	٥٦	١٠	٤٦	٦ - الصحة
١.٢	٣٢		٣٢	٧ - المرافق العامة والسياحة
٩.٥	٢٦٠	٢٤٥	١٥	٨ - الاسكان
٠.٧	١٨		١٨	٩ - الشؤون الاجتماعية
٠.٤	١١	١١	—	١٠ - قلمية
٠.٣٣	٧		٧	١١ - المختبرات والتدريب والابحاث
٠.٠٣	٩٠	٩٠		١٢ - التثمين في المخزون
١٠٠	٢٧٢٠	١٠٠٠	١٧٢٠	المجموع

ويمكن أن نسجل في هذا الهيكل الاستثماري لللاحظات التالية الذكر :

أولا : حصل الاستثمار في القطاعات السامية على ٥٩٪ من حصة المخصصات الاستثمارية ونرى أن هذه النسبة أدنى من أن تحدث تغييرا هيكليا في التركيب الاقتصادي الذي يعتبر هدفا جوهريا للتخطيط الاقتصادي في الدول المختلفة .

ثانيا : لم تظهر الاستثمارات الصناعية إلا بما يجاوز نصف (٦١٪) من الاستثمارات الزراعية . وهذا يؤكد بدوره ما سبق أن نلاحظ لنا من ضعف إمكانيات تطوير الهيكل الاقتصادي والصناعي .

ثالثا : كان لاستثمارات القطاع العام الغلبة على استثمارات القطاع الخاص اللهم إلا بالنسبة إلى الزراعة والسكان وذلك على الرغم من صدور قانون الإصلاح الزراعي قبل وضع الخطة الاقتصادية (عام ١٩٥٨) . وربما كان لاحتلالات طول إجراءات الإصلاح الزراعي دخل في ذلك الشأن .

رابعا : تعرضت للضروعات الاستثمارية المتضمنة في الخطة لسكثير من النقص التي سوف نورد الحديث عنها بمناسبة التنفيذ الفعلي .

وعن التنفيذ الفعلي للاستثمارات الملوحة في الخطة לנוه عنها قرر أنه قد اقتصر على نسب معينة منها فقط وذلك على نحو ما يصوره الجدول الآحق .

بملايين الليرات

النسبة للتبوية	الاتفاق الفعلي	الاعتبارات للملوحة	للمرحة
٪٧٨	٢٠٢ر٢	٣٦٢ر٦	١٩٦٠/٧/١ - ١٩٦١/٦/٣١
٪٥١	٢٢٦ر٦	٤٨ر٤٥	١٩٦٢/٦/٣١ - ١٩٦١/٧/١
٪٤٦	٢٨٧ر٨	٦٢٢	١٩٦٣/١٢/٣١ - ١٩٦٢/٧/١
٪٥٥	١٧١	٣١٣	١٩٦٤/١٢/٣١ - ١٩٦٤/١/١

وغنى عن البيان أن تنفيذ المشروعات الاستثمارية لم يتجاوز النصف إلا بقايا - بل باستثناء السنة الأولى التي يكثر عادة الاتفاق الاستثماري فيها على الأجور والمرتبات والأبحاث وما شاكلها . وليس ثمة في أن ذلك أدعى إلى تخلف أهداف الخطة الاقتصادية وإلى عطالة للوارد المتاحة .

ويمكن التحليل لسوء التنفيذ المنوه عنه بالمثل التالي بيانها :

(أ) قصور الفنيين والاحصائيين بالمستوى والعدد المطلوبين .

(ب) عدم استكمال الدراسات الفنية اللازمة للمشروع بالتنفيذ .

(ج) تلكؤ القطاع الخاص في تنفيذ نصيبه من الاستثمارات المقررة في الخطة .

(د) قص التحويل المطلوب للخطة الاقتصادية

وهذا يحدونا إلى تناول تحويل الاستثمارات . ولقد بلغت تقديرات الموارد المتاحة للتنمية في القطاع العام خلال الخطة الخمسية الأولى مبلغ ١٧٢٠ مليون ليرة سورية منها ١٠٨٠ مليوناً من الموارد المحلية والباقي قدره (٦٤٠) مليوناً من القروض والتسهيلات .

وقد بلغت تقديرات الموارد حسب الميزانيات الانمائية الخمس والتي صدرت تنفيذاً للخطة خلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٠/٧/١ - ١٩٦٥/١٢/٣١ مبلغ ٢٢٧٩٦١٠ ألف ليرة سورية منها مبلغ ١٢٩٥١٩١ ألف ليرة من الموارد المحلية والباقي البالغ ٩٨٤٤١٩ ألف ليرة سورية من القروض والتسهيلات الائتمانية .

أما الموارد المتحققة فعلا خلال خمس الفترة السابقة فقد بلغت ١١٨٧٤٩٨ ألف ليرة سورية منها مبلغ ٩٩٣٦٧٩ ألف ليرة من الموارد المحلية والباقي البالغ ٢٢٣٨١٩ ألف ليرة من القروض .

وإذا ما انتقلنا إلى الخطة الخمسية الثانية (١٩٦٦ - ١٩٧٠) لألفيناها كمتهدف أولاً وبصفة أساسية زيادة في الدخل القومي معدلها ٧,٢ ٪ سنوياً .

ولقد قدرت الاستثمارات الضرورية لتنفيذ الخطة الثانية بمبلغ ٤٩٥٥ مليون ليرة موزعة على سنوات الخطة على النحو التالي :

١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
٨٠٧	٨٨٧	٩٨٧	١٠٩٥	١١٧٩

وقد جرى توزيع الموارد الاستثمارية على مختلف القطاعات بالكيفية الآتية بيانها :

القطاعات	الاستثمارات (بالوف الليرات)	النسبة المئوية
١ - الفرات	٦٥٠٦٥٥	١٣ر١
٢ - الري واستصلاح الاراضى	٣٠٥٢٠٩	٦ر٢
٣ - الزراعة	٤٣٦٣١٥	٨ر٨
٤ - الصناعة وقطعدين	٣٩٨٥٤٥	٨
٥ - الطاقة والوقود	٦١١٩٥١	١٢ر٤
٦ - النقل والمواصلات	٨٩٤٢٨٧	١٨
٧ - المرافق العامة والصمل الشعبى	١٢٧٨١٨٦	٢٥ر٨
٨ - الخدمات وغيره	٣٧٩٨٥٢	٧ر٧
المجمه	٤٩٥٥٠٠٠	١٠٠

ونرى أن نسجل على هذا التوزيع الاستثمارى الملاحظات السريمة التالية للبيان :

١ - أصابت القطاعات السليمه ٤٨ ٪ من الاستثمارات . ولا ريب أن ذلك لا يساعد على تطوير الهيكل الاقتصادى كما أنه يعتبر عودا على بدء بالنسبة إلى الموقف فى الخطة الخمسية الأولى .

٢ - تعتبر نسبة الاستثمارات الصناعية من بين السلب الدنيا للإنضباء الاستثمارية الأهم الذى يؤكد الاستنتاج السابق ويعتبر استمرارا للموقف المتخذ فى الخطة الخمسية

الأولى .

٣ - قدر أن تؤدي هذه الاستثمارات إلى زيادة الدخل القومي بنسبة ٤١.٥٪.

وتبلغ نسب إسهام مختلف القطاعات في تحقيق هذه الزيادة على النحو التالي :

١ - قطاع الري والزراعة واستصلاح الأراضي ٢٧.٩٪

٢ - قطاع الصناعة والتمدين والطاقة والوقود ٣٠.٩٪

٣ - قطاع النقل والواصلات ١٠.٩٪

٤ - قطاع المرافق العامة والعمل الشبي ١٩٪

٥ - الخدمات ١٩.٩٪

٤ - تم توزيع الجهد الاستثماري المطلوب تحقيقه خلال الخطة بين القطاعين العام والخاص في الصورة التالية :

النسبة المئوية	الاستثمارات بالآلاف الليرات	القطاع
٦٩.٧	٣٤٥٤٤٣٧	العام
٣٠.٣	١٥٠٠٥٩٣	الخاص
١٠٠	٤٩٥٥٠٠٠	الجملة

ويكشف هذا التوزيع عن الدور القيادي الذي انبط إلى القطاع العام في عملية التنمية كذلك فإنه يوضح من التوزيع الأهمية الخاصة التي منحت للقطاع الخاص في قطاعات الزراعة والسكان والسياحة والقطاعات والخدمات .

هذا فضلا عن أن الخطة الاقتصادية تتضمن مبدأ تعاون القطاع العام والقطاع المتمازني والقطاع للشترك والقطاع الخاص لاجل انجاح العملية الانمائية .

٥ - توزع للوارد الاستثمارية اللازمة لمشروعات القطاع العام بين المدة الخمسية

والعملة الأجنبية بمبلغ ١٥٧٥٤ (٤٣٩ ٪) و ١٩٣٨٦٨٣ (٥٦٩ ٪) على التوالي . وليس ثمة غرابة في ارتفاع السكون الاجنبي للاستثمارات نظراً لمتطلبات الاستثمار للاصول الرأس مالية الضرورية للتنمية الاقتصادية .

وعن تمويل الاستثمارات نقول أن تدفقاته تنحدر من منبعين أساسيين :

المصدر الأول : وهو الادخار الوطني الذي بلغ حجمه الصافي في سنة الأساس ٥٠٨ مليون ليرة سورية . أي أن معدل صافي الادخار إلى صافي الناتج القومي قد بلغ في سنة الأساس ١٦٣ ٪ وقد نصت الخطة على ضرورة زيادة هذا المعدل من ١٣٦ ٪ إلى ١٧ ٪ في السنة الخامسة .

أما للتسهيلات الأتثانية الخارجية فقد قدر ما يحصل عليه منها خلال الخطة بنحو ٩٥٧ مليون ليرة سورية .

وننتقل إلى الاستثمارات الصناعية فنسجل ما قرره الخطة في هذا الشأن من دعم الصناعات التحويلية ومشاريع القطاع المسام الصناعي وإقامة صناعات تمديدية أساسية وصناعات منجمية استخراجية ومن دعم الصناعات الزراعية فضلاً عن إقامة صناعة نبطية متكاملة في مجال السح والتقيب والاستثمار والقفل والمعالجة وكذلك دفع عجلة للمشروعات الصناعية الكبرى .

وجدير بالذكر ما أثبتته استراتيجيية التصنيع من تحسديد الاولويات في تنفيذ المشروعات الصناعية مع مراعاة الاعتبارات التالية ذكرها :

(أ) حالة الثروة المنجمية في البلاد .

(ب) توفير القوى المحركة للإنتاج والاستهلاك

(ج) متطلبات التطور الزراعي .

(د) زيادة الصادرات وتقليص الواردات .

هـ - تقوية القدرة الدفاعية .

و - التكامل مع البلاد العربية ومتطلبات السوق العربية المشتركة .

ويصور لنا الجدول أهم المشروعات الاستراتيجية الصناعية موضحة بياناتها الأساسية .

المشروع	القيمة الاجمالية للاستثمارات	مصادر تمويل الاستثمارات		توزيع للكون النقدى	
		عملية	علية النهائية	عملية	أجنبية
وزارة الصناعة					
مشاريع التعدين والجيولوجيا	١٢٦٠	١٢٦٠	—	٧٥٣	٥٠٧
مراكز التدريب للفنى	٢٨٠٠	٢٨٠٠	—	٢٨٠٠	—
مركز الاختبارات والابحاث الصناعية	٩٣١٦	٥٣١٦	٤٠٠٠	٤٧٧١	٤٥٤٥
مركز تطوير الادارة والاقتصاد	٤٥٦١	٢٣٤٣	٢٢١٨	٢٣٤٣	٢٢١٨
المجموع	١٧٩٣٧	١١٧١٩	٦٢١٨	١٠٦٦٧	٧٢٧٠
الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية					
مصنع السجاد الازرقى	٧١٩٠٠	٥٠٤٩٥	٢١٤٠٥	١٧٧٠٠	٥٤٢٠٠
مصنع البطاريات الجافة	٢٣٤٦	٢٣٤٦	—	٨٠٣	١٥٤٣
استثمار الفوسفات	٥٣٠٠٠	٥٣٠٠٠	—	٣٤٩٠٠	١٨١٠٠
تصنيع الفوسفات	٢٥٠٠٠	١٨٠٠٠	٧٠٠٠	١٠٠٠٠	١٥٠٠٠
مصنع القضبان الحديدية	٢٤٠٠٠	٦٠٠٠	١٨٠٠٠	٦٠٠٠	١٨٠٠٠
مصنع تجفيف البصل والخضروات	٨٠٠٠	٣٠٠٠	٥٠٠٠	٢٥٠٠	٥٥٠٠
استثمار المحال الصنرى	٧٩١٧	٧٩١٧	—	٩٠٠	٧٠١٧
دراسات صناعية	٢٠٠	٢٠٠	—	—	٢٠٠
نفقات الهيئة	٢٧٠٠	٢٧٠٠	—	٢١٦٠	٥٤٠
مجموع الهيئة العامة لخدمة للمشروعات الصناعية	١٩٥٠٦٣	١٤٣٦٥٨	٥١٤٠٥	٧٤٩٦٣	١٢٠١٠٠
الهيئة العامة للقطاع العام الصناعى					
مصنع النزل الرفيع	١٦٠٠	٥٠٠٠	١١٠٠٠	٢٩٠٠	١٣١٠٠
معمل سكر القاب	٢١٤٨٢	١٧٤٧٨	٤٠٠٤	١٧١١٨	٩٣٦٤

المشروع	القيمة الأجمالية				مصادر تمويل الاستثمار: توزيع الحكومة الاجنبى	
	للإستثمارات	محلية	علية التاجرة	محلى	أجنبى	
معمل الاسمنت الامينى	٦١١٩	٦١١٩	—	١٥٥٥	٤٥٦٤	
مقاربع التصنيع الزراعى	٥٠٠٠	٤٠٠٠	١٠٠٠	٣٥٠٠	١٥٠٠	
معمل أجر البناء	١٠٠٠	٥٠٠	—	٦٥٠	٣٥٠	
صناعة الفزل والنسيج	٢٦٥١٣	٢٦٥١٣	—	٤٧٤٥	١٧٦٨	
الصناعات الكيماوية	٦٠٧٥	٦٠٧٥	—	١٣٧٥	٤٧٠٠	
الصناعات المعدنية	٢٣٤٩	٢٣٤٩	—	٤٢٠	١٩٢٩	
الصناعات الغذائية	٨٠٠٠	٨٠٠٠	—	١٤٧٠	٦٥٣٠	
المهنة العامة للبترول						
مستودعات حلب	١٣٠٠	١٣٠٠	—	٦٠٠	٧٠٠	
مستودعات هدرا	٣٥٠	٣٥٠	—	٩٠	٢٦٠	
مستودعات اللادقية	٩٧٥	٩٧٥	—	٦٢٥	٣٥٠	
الحكمة ودير الزور	٦٠٠	٦٠٠	—	٤٥٠	١٥٠	
حماة	١٢٠٠	١٢٠٠	—	٥٢٥	٦٧٥	
الغربية	٦٧٥	٦٧٥	—	٣٠٠	٣٧٥	
التنقيب الشطلى	٥٠٠	٥٠٠	—	٤٠٠	١٠٠	
الحفر الاستكشافى	١٣٠٠٠	١٣٠٠٠	—	٥٠٤٨	٧٩٥٢	
لتطوير للصفاة	١١١١٨٠	٣٩١٨٠	٧٢٠٠٠	٣١٠٩٠	٩٠٠٩٠	
توسيع الصفاة	١١٨٣	١١٨٣	—	٤٠٠	٧٨٣	
خط أنابيب كرك الشوك - طرطوس	١٧٠٣٣٠	١٢٧٢٩٣	٤٢٩٣٧	٢٧٣١٢	١٣٣٠١٨	
حفر ولتطوير حقول البترول	١٠١٣٢٠	٦١٣٢٠	٤٠٠٠٠	١٧٥٠٠	٨٣٨٢٠	
عقد الاشراف على تنفيذ	٤٤٧٥	٤٤٧٥	—	٢٠٣٠	٢٤٤٥	
خط الأنابيب						
السح الاهنزائى	٥٠٠٠	٥٠٠٠	—	٢٠٠٠	٣٠٠٠	
دراسة للصناعات البتروكيماوية	١٠٠٠	١٠٠٠	—	٢٠٠	٨٠٠	
تقوية للنتجات البيضاء وخط	٤٠٠٠	٤٠٠٠	—	٨٢١	٧١٧٩	
بحرى فى اللادقية						
مجموع المهنة العامة للبترول	٤١٧٠٨٨	٢٦٢١٥١	١٥٤٩٣٧	٨٩٣٩١	١٢٧٦٩٧	

الاستثمار في الأردن - نرى أن تبدأ تحليل الاستثمار بالأردن من برنامج التنمية الاقتصادية السبعي (١٩٦٣ - ١٩٧٠) . ويستهدف البرنامج - بين ما يستهدف زيادة دخل الفرد بالسرعة الممكنة وتخفيض مستوى البطالة . وهو يتوسل الى ذلك بعد وسائل أهمها - فيما يبنى موضوع بحثنا - الزيادة في الاستثمارات الرأس مالية للقطاعين العام والخاص من ١٨٧ مليون ديناراً عام ١٩٦٣ الى ٤٢٣ مليون ديناراً عام ١٩٧٠ بحيث يبلغ مجموع الاستثمارات التي سيقوم بها القطاعان العام والخاص خلال فترة البرنامج ٢٧٤ مليون ديناراً موزعة على النشاطات الاقتصادية على الوجه التالي :

بالآف الديناري

النشاط الاقتصادي	القطاع العام	القطاع الخاص
الزراعة والمياه (بما في ذلك مشاريع مياه الحكومات المحلية)	٥٧٩٤٠	١٦٢٧٠
السياحة (بما في ذلك بناء الفنادق)	٢٧٩٥	٩٧٠٠
التمديدات	٧٥٨٦	٢٢٦٤٥
الصناعة والكهرباء	٥٨٣٢	١٠٩٨٠
الطرق والمساكن واللواقي والطيران	٣٤٩٣٢	
المواصلات (بريد وبراقي وهاتف)	٥٨١٠	
التربية والتعليم (بما في ذلك للديانة الرياضية)	٤٣٢٨	٣١٢٥
الصحة والشئون الاجتماعية	٢٣٦٥	٧٣٥
التجارة والخدمات	-	٧٠٧٠
للمساكن والانشاءات المختلفة (بما في ذلك مشاريع الحكومات المحلية)	١٦٤٩٤	٥٧٢٠
معدات النقل	-	١٢٣٠٠
استثمارات أخرى غير مخصصة	٧٥٧١	١٤٦٥٠
المجموع	١٤٥٦٥٦	١٢٩١٩٥

ويمكن أن نسجل في هذا الجدول الملاحظات التالية الذكر خاصة بموضوع بحثنا :
أولاً : تحصل للشروعات الاستثمارية الصناعية على نصيب متواضع من حصة الاتاق
الاستثماري (١٣ ٪ تقريبا)

ويمكن التليل لذلك بالنقص في اللوارد الخام المحلية وصغر السوق المحلي وقصور
الحبرات الفنية والادارية وشح التمويل .

وجدبر بالذكر أن البرنامج لايطمح الى توسع كبير في الصناعة وإنما يقتنع بالصناعات
الترويجية التي تحد من الزيادة في استيراد البضائع الاستهلاكية وذلك في ميادين صناعة :
الاغذية والاعلاف والمشروبات والتبغ والنسوجات والالبسة والملات غسبر للمدينة
ومصفاة البترول وبعض للنتجات الأخرى .

ثانياً : لايساعد هـكل للشروعات الاستثمارية رهن النظر على تطوير البنيان
الاقتصادي الاردني وذلك بالنظر الى تدنى نسبة القطاعات الاستثمارية السلمية الى حصة
الاستثمار فضلا عن قصور نصيب للشروعات الصناعية عن للشروعات الزراعية .

ثالثاً : تزيد حصة القطاع العام عن الخاص في للشروعات الاستثمارية زياده بسيطة
(١٩٤٦١) الامر الذي يترى الى تفرده بمشروعات الطرق والسكك والموانئ والطيران
والمواصلات والسكن والانشاءات المختلفة فضلا عن اضطلاع بمشاريع مياه الري .

يبد أن الأمر الجدير بالملاحظة هو بلوغ حصة انقطاع الخاص من المشروعات
الصناعية ضعف نصيب القطاع العام وذلك على خلاف مايتوقع من تعامل مسؤوليته في
المراحل المبكرة للتنمية على التقيض مما هو قائم في كثير من البلاد العربية الانف ذكرها

رابجاً : تشبر أهمية مشروعات قطاع النقل مشبقة عما يوجهه الاردن من تشجيع
على السياحة وخدمة للصناعة وتوفير وسائل النقل الرخيص للواردات والصادرات .

وتمثل المشاريع التي يبنى تنفيذها ضمن برنامج السنوات السبع في توسيع وتحسين

التسهيلات في مطارى القدس وعمان وتحسين تسهيلات الارصاد الجوية لتأمين الملاحة الجوية والبحرية والمادة الزراعية وفي اكمال شبكة الطرق الرئيسية لتيسير تسهل انتجات الزراعية وربط موقع البوتاس في الصافي مع ميناء العقبة وربط المواقع السياحية مع المدن الرئيسية الاردنية وانشاء طرق فرعية وكذلك في توفير التسهيلات السكافية في ميناء العقبة لتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير واخيرا وصل السكة الحديدية بميناء العقبة ورفع مستوى الخطوط الحديدية وتجهيزاتها وتحديد عرباتها .

راماً : يلاحظ أن الاستثمار في قطاع التجارة والخدمات تستهدف بالنسبة إلى التجارة أهدافاً خاصة بتشجيع الصادرات وخفض الواردات وكشجيع مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الأردن فضلاً عن زيادة فاعلية تجارة الجملة والمفرق وما يتصل بها . أما أهداف مشروعات الخدمات فتتمثل في توفير الخدمات اللازمة للسائح وللاردنيين وتوسيع إمكانات القهو للسائح والمقيمين على السواء .

وفما يتعلق بتمويل الاستثمارات فقد استهدفت السياسة المالية الاردنية الأهداف التالية البيان :

- ١ - رفع مستوى الادخار الخاص وتوجيهه نحو الاستثمار المنتج .
- ٢ - زيادة حصيلة الضرائب البائنة وغير البائنة .
- ٣ - زيادة الاقتراض الحكومي لتنطية الفرق بين ايرادات الحكومة ونفقاتها المتكررة الرأس مالية .
- ٤ - زيادة الصادرات وتقييد زيادة المستوردات .
- ٥ - تقييد نمو الانفاق الاستهلاكي وخصوصاً على التكاليف .
- ٦ - تحقيق زيادة ضئيلة في النفقات الحكومية للتكررة .
- ٧ - ترشيد النظام الضريبي بحيث يسهم في تنمية المؤسسات المالية في الاردن

لتشبي مع ممتلكات النمو الاقتصادى وتعمل على رفع نسبة الادخار والاستثمار الفعال وتوفير القروض المناسبة للتنمية والحفاظ على وضع على ثابت مشجع للنمو الاقتصادى .

أما من التسهيلات المتاحة للمشروعات الاستثمارية فى الاردن فتتمثل أولاً فيما قرره المادة ٦ من قانون تشجيع وتوجيه الصناعة (رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٥) بأن تتمتع مؤسسات صناعية معينة مثل صناعة الأسمدة الكيماوية والحوامض الكيماوية وتكرير الزيوت النباتية واستخراج السكر من الشمندرود باغة الجلود واستخراج المواد الكيماوية من البحر الميت وتعليب الأسماك والخضار والفواكوما فيها وصناعة الخزف والفخار وأية صناعات أخرى يجتريها مجلس الوزراء من مشاريع التنمية - تتمتع بالتسهيلات التالية الذكر :

١ - الإعفاء من الضرائب الجمركية ورسوم الاستيراد والرسوم الإضافية على الآلات والأدوات والأجهزة ومواد البناء اللازمة للإنشاء .

٢ - الإعفاء من ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية كامل أرباحها لمدة ثلاث سنوات وضيف أرباحها لمدة سنتين لاحتئين من تاريخ بدء الانتاج .

٣ - معفى من ضريبة الأبنية والأراضى فى المدن وضريبة الأراضى فى القرى لمدة ثلاث سنوات من تاريخ بدء الانتاج .

٤ - معفى انتاجها المصدر من رسوم التصدير .

وبين الجدول التالى عدد الصناعات المعفاة من الضرائب بمقتضى القانون المنوه عنه

ويضع من هذا الجدول أن نسبة عدد الصناعات المعفاة من ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية بمقتضى المادة السادسة الآتية الذكر الى مجموع عدد الصناعات المعفاة هى ٨٠ ٪ .

المادة عدد الصناعات المطاة عدد الصناعات المطاة من ضريبة الدخل والخدمات

٦	٣٣	٣٣
(١)٦	١٠	٠
(٢)(١)٦	١	١
(٣)(٢)(١)٦	٤	٤
(٤)(٣)(٢)(١)٦	١	٠
(٤)(١)٦	١	٠
(٤)(٣)(٢)٦	٧	٧
الجمعة	٥٧	٤٥

كذلك فان المادة ٥ من قانون تشجيع توظيف رؤوس الأموال الأجنبية (رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٥) تقضى بأن يتمتع رأس المال الأجنبي للوافق عليه بالتسهيلات التالية :

١ - ينال جميع التسهيلات الواردة في المادة ٦ من قانون تشجيع وتوجيه الصناعة (رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٥) المشار اليه .

٢ - يحامل ذات المصلحة التي يحامل بها الرأس مال المحلي للشثمر في الصناعات والشاريع التي لايشملها قانون تشجيع وتوجيه الصناعة المذكور .

٣ - يسمح له بتحويل الأرباح السنوية لرؤوس الأموال الأجنبية بالعملة الأجنبية .

٤ - يسمح له بتحويل رؤوس الأموال الأجنبية بالعملة الأجنبية بعد سنة من بدء الاستثمار .

٥ - يسمح له بالتصرف بالنقد الأجنبي الناتج عند تصدير انتاج المشروع شريطة أن تحسول للاردن التكاليف المحلية التي دخلت في الانتاج المصدر وأن تعول من النقد الأجنبي تكاليف المواد الأولية وغيرها المستوردة لصنع الانتاج المصدر .

الاستثمار بالجزائر - يشرح الجدول التالي الناتج المحلي بالجزائر موزعا على مختلف الأنشطة الاقتصادية في سنتي ١٩٦٣ و ١٩٦٤ :

نتائج المحلل القائم (١٩٦٣ - ١٩٦٤)
بملايين الدينار الجزائرية

قطاع	١٩٦٣	%	١٩٦٤	%
الزراعة	٢٥٤٦	٢٣	١٨٩٢	١٥٠١
الصناعات النشائية	٦٩٢	٦	٦٩٢	٥٠٥
القوى المحركة	٢٣٠	٢	٢٥١	٢٠١
البتروك	١٨٨١	١٧	٢٠٦٤	١٦٠٢
الانشال العامة البتروية	٢٩٩	٢٠٧	٢٠٩	١٠٧
لتناسج وللفالغ	١١٢	١	١٢٧	١
ابنية الانشال العامة	٥٥٢	٥	٥٣٩	٤٠٣
الصناعات الليكانيكية	١٠١	١	١٦٤	١٠٣
الصناعات السكيماوية	١٦٠	١٠٤	٢٢٧	١٠٨
للمسوحات والجلود	١٥٠	١٠٣	١٧٩	١٠٤
النقل	٤٢٤	٣٠٨	٤٣٣	٣٠٤
الخدمات	١١٤٨	١٠	١٢٧١	١٠١
التجارة	٢٨١١	٢٥٠٥	٤٥٠٣	٣٦٠١
المجموع	١١١٠٩	١٠٠	١٢٥٥١	١٠٠

ويضع من ذلك ما يأتي :

أولاً : تسيد للمشروعات الاستثمارية الزراعية (بعد مشروعات الخدمات) بالنصيب الأكبر من الناتج عليها مشروعات البترول فالشروعات الصناعية فالنقل .

ثانياً : أن مشروعات الصناعات النشائية هي القطاع الثالب على الصناعة مما يصح منه القول بظلة المشروعات الصناعية الاستهلاكية الخفيفة .

ثالثاً : تتحقق علاقة مناسبة بين للشروعات الصناعية ومشروعات النقل توكيدا لما سبق ذكره في الباب الأول من قيام التناسب بين هذين النوعين من للشروعات .

رابعاً : حدث تراجع في انتاج الزراعة عام ١٩٦٤ منه في عام ١٩٦٣ بينما ثبت انتاج الصناعات الغذائية وزاد في البترول والناجم والصناعات الكيماوية والكياوية على وجه الخصوص (•) توافر للشروعات الاستثمارية في الجزائر كثير من قرض والامكانيات الجديرة بالاعتبار كالبترول والقوى المحركة والنقل والسوق (بفضل الانسواء الى السوق الاوربية المشتركة) .

ويجدر بهذه المناسبة انشير الى قانون الاستثمار الذي اعمر بالجزائر عام ١٩٦٣ . وهو يقوم على سياسة مالية وعلى سياسة توظيفية اقليمية فضلا عن جهاز تقدي يدعمه ويقوى آثاره .

ولقد أدى إنشاء البنك الوطني والاقتان الشعبي والعمل على أساس مخططات التنمية الاقتصادية فضلا عن التدعيم الدائم للسياسة المالية الى ترديد شروط وأهداف تنمية الدختر لصالح التنمية الاقتصادية . ولقد كان ضروريا قبل ذلك توسيع إطار القانون ليشتمل على بعض أوجه الاستثمارات ولا سيما المنطقة بالاستثمارات القومية مع تحديد نظام لمصلحة الاستثمار الخاص .

ويتوجب استنادا الى تعليمات مجلس الثورة (فضلا مما دار من مناقشات حول هذا النظام في ٢١/٢/١٩٦٦) أن يتم تحديد ما يأتي :

١ - دور رأس المال الخاص ومكانه وأهكال الضمانات المشروعة التي تمنح له في إطار التنمية الاقتصادية . وفيما يتعلق بالأهداف الأساسية لمشاركة الاستثمارات الخاصة للتنمية الاقتصادية فقد أخذت الحكومة على عاتقها خلق ظروف سليمة لتقديرات الحسائر والأرباح المحتملة .

ولقد وفر القانون بعض الضمانات وللزايا توصلا الى اشراك الدختر في طرق الاستثمار وتحفيزا لزيادة فاعلية النشاط الاتجاري .

وبالنظر الى مايجر من حالات التعارض بين أهداف الاستثمار الخاص وأهداف

التنمية الاقتصادية لاسيا في الأجل الطويل فقد انبرى القانون لتحديد حقل نشاط رأس المال الخاص وفتح الحصر الحكومي في المجالات الحيوية كما احتفظت الدولة لنفسها بحق تقدير شروط واشكال الاستثمارات في تلك المجالات الأمر الذي اقتضى إقامة استثمارات مكملة ذات خصائص ديناميكية وتوازنية مناسبة .

ويمكن تقسيم المزايا الممنوحة للاستثمارات في الجزائر إلى قسمين أساسيين القسم الأول خاص بالمزايا العامة والتي يترتب آليا لكل استثمار مقبول .

والقسم الثاني يتعلق بمزايا استثنائية مشروطة بما يتوافر للاستثمار من بعض الخصائص الاقتصادية .

أما عن مزايا القسم الأول للترتبة آليا فتتمثل فيما يأتي :

١ — عدم تأميم للشروع اللهم الا اذا اقتضت ذلك ضرورات التنمية الاقتصادية .
ويترتب على التأميم الحق في تمويل مساو للقيمة الصافية للوجودات المدأمة وقضا لما يقدره الخبراء .

٢ — حق تحويل الأرباح للوزعة بشكل يتناسب مع حجم للماهمة الأجنبية .
ويقتصر هذا الحق على حصص رأس المال الأجنبي الوارد فعلا أو على ما يفيء من أرباح إعادة الاستثمار .

٣ — حق تحويل ما ينتج من توفيق أو تصفية أو بيع الشروع سواء كان أصحابه من الأشخاص الطبيعيين أو للمنوبين الجزائريين . هذا فضلا عن حق تحويل الأقساط وحق تحويل كل ما يتصل بالمشاركة الفنية وكذلك تحويل اللباغ الضرورية لتسديد الديون الخارجية .

وتوصلا إلى الاستفادة من المزايا المالية الآتية الذكر يتوجب توافر الشروط التالية البيان :

١ — اختيار منطقة الاستثمار وفقا للسياسة اللامركزية .

- ٢ — اختيار الاستثمار الذي يكون له آثار على الأنشطة المترابطة والتكاملية معه .
- ٣ — اختيار حجم الانتاج بحيث يكون من الأهمية الكافية لتمويل الذاتي واحلال الواردات .
- ٤ — مراعات استخدام حد أقصى من المواد الأولية المحلية .
- ٥ — توخى التصدير في جميع الحالات للمكنة .
- ٦ — توخى الانتاج الكامل الجودة وفى المستوى الفنى الرفيع .
- ٧ — اتباع طريقة استهلاك بمعدلات مقبولة .
- ٨ — تأمين تنظية كافية من الأموال الخاصة .

ويترتب على الوفاء بهذه الاشتراطات أن يستفيد المستثمر من استثناءات كلية أو جزئية أو متناقصة لحقوق التحويل للمقتنيات الثانية المخصصة فعلا للنشاط الموافق عليه ومن استثناءات كلية أو جزئية أو متناقصة من الضرائب العقارية لمدة عشر سنوات وكذلك من التمريرة المخفضة (T. U. G. P) المتعلقة بالنقلات المحلية مع القائمين على المشروع ومن مرتجع تلك التمريرة المتعلقة بقم المدات المصنعة بالجزائر . هذا فضلا عن ابقاء من الضرائب كليا أو جزئيا أو متناقضا على الأرباح التجارية والصناعية وعن تسليط دفع الحقوق الجزركية عن التمريرة المذكورة المتعلقة بمقتنيات القائمين على العمل .

وإذا كان المشروع الاستثمارى ذا صفة سياحية جاز الاستفادة - فضلا عما سبق - من خصم للفوائد يصل الى ٣ ٪ من القروض للتوسطة والطويلة الأجل .

كذلك فانه يجوز للمستثمر الحصول على ضمانات صندوق التنمية الجزائرية للسلف للصرفية في الأجل القصير لادخول للتودعات الصناعية وعلى ضمان عدم تجاوز المعدل في بعض العمليات المالية للأجل المتوسط أو الطويل للمعدل الأقصى المحدد في زمن الموائمة للمنوحة .

وإذا كان مقدار الاستثمار يجاوز ٥٠٠٠٠٠٠ درهما جزائريا أمكن الطلبة بما يأتي :

١ — استثمارات طارئة خلال فترة بداية للشروع .

٢ — نطاق عمل متفق عليه ضمن رقعة جغرافية محدودة .

٣ — أسلوب متفق عليه لتطبيق الرسوم اذا كانت الأرباح الصافية لا تتجاوز ١٥ ٪ من رأس المال الخاص للمستثمر .

الاستثمار في ج . ع . م — يحسن بنا أن نبدأ تحليل ولشخص البناء والفحط
الاستثماري في ج . ع . م منذ بداية الخطة الخمسية الأولى . ولقد بلغ حجم الاستثمار
المستهدف في الخطة الخمسية الأولى ١٥٧٩٩ مليون جنيه .

وكان توزيع الاستثمارات على قطاعات الاقتصاد خلال سنوات تلك الخطة على النحو و
مايرضه الجدول التالي :

ويمكن أن نلظر من مطالعة الجدول المذكور بالتأني الآتي بيانها :

١ — بلغ التوزيع النسبي لاجمالي الاستثمارات فيما بين جملة القطاعات السامية
ومجموع القطاعات الخدمية ٥٨ ٪ و ٤١ ٪ على التوالي .

وقد كان طبيعيا ومنطقيا أن تغطي القطاعات السامية بنصيب أكبر نسبيا مما يتيح
للقطاعات الخدمية باعتبار الأولى حبر الزاوية في بناء التنمية الاقتصادية ولأنها تحتاج
إلى استثمارات ضخمة .

٢ — أدى توزيع الموارد المتاحة إلى حصول القطاعات الاقتصادية على مبالغ استثمارية
كبيرة بصفة عامة .

٣ — خطى قطاع الصناعة والكهرباء على نسبة من الموارد الاستثمارية الأرض الذي
نمزيه إلى الاعتبارات اللاحق ذكرها :

(١) رفع التصنيع لتوسط نصيب الفرد من الدخل نظرا لما هو معلوم من كبر معامل الارتباط بين القيمة المضافة للفرد من الناتج الصناعى وبين الدخل فضلا عما تتيحه الصناعة من وفورات الانتاج ومن امتصاص للبطالة المقتمة وما تهوئه دخول ومدخرات جديدة ومن رفع لانتاجية العامل الى آخر ما يروك ذكره من مناقب الصناعة .

(ب) إرساء القاعدة الصناعية الاساسية لضروريه لعملية الانطلاق العنوى .

(ج) التذكير بالانتهاء من جسم الحد العالى عن الميقات الذى كان محددا له .

(د) نال قطاعا الزراعة والرى والصرف النصيب الثانى من الموارد الاستثمارية بمد قطاع الصناعة حيث كانت نسبتها ٤٣٪ من جملة استثمارات الخطة .

وليس سببا لتسير الأهمية النسبية الكبيرة للقطاعين الآنفى الذكر اذا ما نحن دعونا الحجيح التالية لتبريرها :

١ - أن القطاع الزراعى يشكل المورد الأكبر لدخل السواد الاعظم من السكان
في ج ٢٠٠٤

٢ - أن القطاع الزراعى يمثل سلة خبز لأربابه وكذلك لسكان المدن المصرية .

٣ - يعد القطاع الزراعى أخاه الصناعى بيمين بشرى كاف من القوى العامة .

٤ - أن القطاع الزراعى كان مسرحا لعملية ضخمة لاصلاح الاراضى الزراعية حيث بلغ مجموع الاراضى المستصلحة خلال سنوات الخطة الخمسية الاولى ١٠٣٣٠١ هكتارا .

٥ - يندى القطاع الزراعى زميله الصناعى بالمواد الخام الزراعية المثله لاستازمات الانتاج .

٦ - يسمم القطاع الزراعى من مدخراته وغلة ضرائبه في تمويل خطة التنمية الاقتصادية .

رابعا - حظى قطاع النقل والمواصلات بنصيب وافر من اللوارد الاستثمارية أسكنه في الرتبة الثالثة بقائمة ترتيب الاهميات النسبية . وقد نظر في ذلك إلى ضرورة آمنة شبكة تربط مواطن الانتاج بمناطق الاستهلاك والتصدير ، كما أنه قد أخذ في الاعتبار زيادة المكان وللتطلبات للاستراية على خدمة النقل في المدن بصفة خاصة أضف إلى ذلك الاستثمارات في قناة السويس لتيسير التجارة الدولية ولاجتناء ما يليه عنها من نقد أجنبي .

خامسا - نال قطاع الخدمات جانبا كبيرا من الاستثمارات حتى يمكن أن تحير التنتية الاجتماعية بدا في يد مع التنمية الاقتصادية ونظرا لاحتياجات الشعب الكبيرة اليها بعد أن طال حرمانه منها في عهد الملكية .

ونأى إلى نتائج تنفيذ الاستثمارات في الخطة الخمسية الأولى فيبوالينا الجدول التالي ببيان المنفذ منها ونسبته إلى المخطط . ويتؤدى قراءه الجدول اللاحق إلى استخلاص النتائج التالية ببيانها :

١ - كانت جملة الأهداف المقررة في الخطة الخمسية الأولى ١٥٧٦٠٩ مليون جنيه نفذ منها ما قيمته ١٥١٣ مليوناً من الجنيئات - أى بنسبة ٩٥.٩٩٪ ولا يسعنا الا نقرر بصفة مبدئية ارتفاع هذه النسبة وأهميتها .

٢ - تفوقت نسبة تنفيذ في قطاعات الخدمات على نظيرتها في القطاعات السليمية حيث بلغت الأولى ١٠٦.٨٧٪ بينما بلغت الثانية عنه ٩٤٪ وتعتبر هذه النسبة الأخيرة مرتفعة وذلك بالنظر إلى ما تستلزمه الاستثمارات في القطاعات السليمية من الميزيد من المستلزمات الانتاجية والمجبرات الفنية والإدارية .

ولقد جتفينا تقويم الاستثمارات أن يفرضها على مقياس الكفاءة الاستثمارية المتمثل في المعامل الحدى لرأس المال/ اجمالى الدخل المحلى وذلك على نحو ما هو وارد في الجدول اللاحق وبساعدنا هذا الجدول على التوصل إلى النتائج اللاحق ذكرها .

(١) باع معامل الكفاءة الاستثمارية في الاقتصاد القوي كله ٢٠٤. ويصبر هذا العامل متدنيا عن نظائره في الدول الأجنبية . وهذا يقب تأثيرا هاما على هدفنا التغطيطي الخاص بخضاعة الدخل القوي بأقل حجم ممكن من الاستثمارات .

(ب) وصل معامل كفاءة الاستثمار انصاف بالنسبة إلى المرافق العامة وقطاع الباني السكنية حيث كان ٢٩٣ - ٢٩٥ فيها على التوالي . ويمزى ارتفاع العامل في هذين القطاعين إلى ما يتطلبانه من استثمارات ضخمة وإلى اسقاط العمر الاتاجي للاستثمارات من الحساب فيها .

٣ - تحقق أدنى معامل كفاءة للاستثمار في قطاع الخدمات الأخرى ثم في قطاع التشييد .

و يمزى الانخفاض في الأول إلى ضعف الارتباط بين الاستثمارات والدخل فيه . وذلك بالنظر إلى عدم الاعتماد المباشر بين خدماته وبين استثمارات .

أما فيما يتعلق بانخفاض العامل في قطاع التشييد فانه يرجع إلى اعتباره قطاعا مكثفا لعمل أكثر منه مكثفا لرأس المال .

يبد أن هناك حقيقة هامة تتمثل فيما تحمل به القطاع الأخير من العبء الأكبر من استثمارات الحطة الخمسية الأولى حيث أنه نهض بما نسبته ٤٧ ٪ من استثمارات وتعتبر هذه النسبة كبيرة بالنظر إلى ما جابه قطاع التشييد من مشاكل تمثلت في عدم توفير القطاع العام للاستثمارات الضرورية لشركات اللقاولات التي آلت ملكيتها اليه وإلى اهتمام هذه الشركات بتحقيق الأرباح أكثر من اهتمامها بتوفير المصداقات والتجهيزات والخبرات الفنية مما قد بها عن بلوغ المستوى الفني المطلوب وافضى إلى التأخير في مواعيد التنفيذ للقررة .

وتقول كلمة عن تمويل الاستثمارات في الحطة الخمسية الأولى فتشير إلى أنه قد جاء من مصدرين اثنين محلي وأجنبي .

أما اجمالي للدخرات الحالية فقد بلغ ١٠٩٥٠٦ مليون جنيهه في سنوات الخطة بتوسط منوه قدره (٢١٩٩١) مليوناً وذلك بنسبة ١٣٣٢ ٪ من اجمالي الناتج المحلي المتوسط . ويترتب اجمالي الادخار المحلي منخفضاً بالنظر إلى ما كان مستهدفاً في الخطة الخمسية الأولى وكذلك من ناحية مقارنة نسبته بنسب اجمالي الاستثمار من اجمالي الناتج المحلي وللنفذة في الخطة الخمسية .

وبرجع انخفاض الادخار المحلي إلى زيادة الأجور وسبقها للدخل المحلي وما اففى اليه ذلك من زيادة معدلات الاستهلاك كما يعزى من الناحية الأخرى إلى قصور كفاءة مستوى اداء اجهزة تعبئة للدخرات الحالية .

أما المصدر التمويل الثاني فقد تمثل في القروض والتسهيلات الائتمانية والتي بلغت ٤١٧٤ مليون جنيه — أي بنسبة ٢٧٠٦ ٪ من اجمالي الاستثمارات في الخطة الخمسية ويبدو أن هذه النسبة مرتفعة وغير متفقة مع أصول التمويل التتموى السليم .

وإذا ما انتقلنا إلى تحليل الاستثمار فيما بعد سنوات الشطة الخمسية الأولى فانه يتلاحظ أن حجم الاستثمار المحلي للنفذ عام ١٩٦٥/١٩٦٤ لا يختلف كثيراً عن النفذ في عام ١٩٦٥/١٩٦٦ وأن هذا الأخير قد زاد بمقدار ١٨٠٦ مليوناً عما نفذ عام ١٩٦٦/٦٧ وعلى الرغم من الثبات النسبي لحجم الاستثمار في السنوات الثلاث الآتية الذكر إلا أن معدل النمو في كل من الانتاج والدخل المحلي اجمالي عام ١٩٦٧/٦٦ كان متواضعا .

ولا تعتبر السياسة الاستثمارية مسئولة عن انخفاض المعدل المذكور بقدر ما يرجع إلى الانتاج الزراعى والانتاج التمدينى والصناعى عام ١٩٦٦/١٩٦٧ .

وقد بلغ حجم الاستثمار المحلي للنفذ عام ١٩٦٧/٦٦ (٣٥٨٠٨) مليون جنيهه — أي بنسبة ١٤٠٥ ٪ من الناتج القومى اجمالى . وقد بلغت الزيادة في الميزون ٣٧٩٠ مليون جنيه عام ١٩٦٧/٦٦ أو ما يعادل ١٠٥ ٪ من الناتج القومى اجمالى وذلك مقابلي ٢٠٩ ٪ و ٢١٠ ٪ سنئ ١٩٦٥/٦٤ و ١٩٦٥/٦٦ على التوالي .

ومن ثم فإن حجم الاستثمار المحلى الاجمالى قد بلغ ٣٩٦٠٧ مليون جنيه عام ١٩٦٧/٦٦ - أو ما يعادل ١٦ ٪ من الناتج القومى الاجمالى .

ولمّا يتعلق بتوزيع الاستثمارات على قطاعات الاقتصاد القومى المصور فى الجدول التالى فانه يتلاحظ ما يأتى : (١) نالت قطاعات الاتساج ٣٠٢٠٥ مليون جنيه (٨٤٣ ٪) من جملة الاستثمار الثابت المحلى الاجمالى بينما آت إلى قطاعات الخدمات فى نفس السنة (١٩٦٧ / ٦٦) ٦٣٣٣ مليون جنيه . وإذا ما أخذنا فى الاعتبار ثبات النسب لانسياء القطاعات المذكورة مقارنة بما كانت عليه عام ١٩٦٦/٦٥ آخر سنوات الخطة فانه يتجلى أماننا ميل سليم فى هيكل الاستثمار المصرى موافق لمتطلبات التنمية ومتطلباتها .

(٢) حصل قطاع الزراعة عام ١٩٦٧/١٩٦٦ على استثمارات قيمتها ٨٢٠٢ مليون جنيه (٢٢٩ ٪) من جملة الاستثمار المحلى الثابت مما لا يختلف كثيراً عن نصيبه عام ١٩٦٦/١٩٦٥ .

(٣) حسن التمدين والصناعة والكهرباء فى عام ١٩٦٧/١٩٦٦ (١٦٧٠٧) مليون جنيه من الاستثمارات أو نسبة ٤٦٧ ٪ من جملة الاستثمارات . وقد تفوقت انسياء الانشطة الصناعية الاتاجية على نظيراتها الاستهلاكية حيث حصل التمدين على ١٥ مليون جنيه والصناعات الكيماوية على ١٤٠٢ مليون جنيه وصناعة المنزل والنسيج ولللباس المجاهزة ١٠٩ مليون جنيه . وهذا يؤكد حصة ثانية قفطاهمه السابق الاشارة اليها والحاصة بتحول النمط الاستثمارى ووجهة فعالة فى سبيل دعم التنمية الاقتصادية .

(٤) زادت الاستثمارات فى الاسكان عام ١٩٦٧/١٩٦٦ مما كانت عليه فى الاعوام السابقة نتيجة لزيادة اقبال القطاع الخاص على التيمير الأمر الذى يجرى إلى ما حصل عليه من الحكومة من قروض وبيع الاراضى بالتقسيط وتيسير تصاريح البناء .

وجدير بالذكر بهذه المناسبة أن الاتفاق على البانى والتشييدات قد احتسب الرتبة

الأولى عام ١٩٩٧/٩٦ يليه الاتفاق الاستثنائي على المعدات والتجهيزات ثم وسائل النقل والأصول الثابتة الأخرى .

وقد بلغ الادخار المحلى الاجمالى ٣٤٠ مليون جنيه عام ١٩٩٦/٩٥ أو نسبة ١٣٠٠٪ من الناتج القومى الاجمالى . وبانت نسبة عجز الحساب الجارى مع العالم الخارجى إلى الاستثمار المحلى الاجمالى في ذلك العام ١٤٠٣٪ .

وفي عام ١٩٩٧/٩٦ بلغ حجم الاستثمار المستهدف ٢٤٥٠٧ مليون جنيه نتيجة لظروف وآثار المدوان الاسرائيلى . غير أن الاستثمارات المنفذة بلغت ٢٩٢٠٢ مليون جنيه وزيادة قدرها ٤٦٥٠ مليون جنيه عن القدر المستهدف . ويمر ذلك إلى تجاوز بعض الهيئات والمؤسسات وشركاتها مما يتصور لها من استثمارات بسبب توافر مواردها الذاتية (كبركات مؤسسة الأدوية وشركات المؤسسة الغذائية وشركات مؤسسة صواد البناء) . ومن الناحية الأخرى تجاوز القطاع الخاص أهدافه الاستثمارية وخاصة في الآلية السكنية الأمر الذى يجرى إلى توافر مواد البناء وإتاحة للموارد التمويلية الذاتية في القطاع المذكور فضلا عن الحوافز والتسهيلات الموجهة إليه .

وبلاحظ على توزيع الاستثمارات للبروز في الجدول الثانى تجاوز النسب المخططة للنسب المنفذة للاستثمارات في مجموع القطاعات السلمية وقطاعات التوزيع مع قصور الأولى عن الثانية في جملة قطاعات الخدمات .

وقد بلغ التمويل من الادخار المحلى الاجمالى ٢٠٥٠٠ مليون جنيه عام ١٩٩٨/٩٧ وكان عجز الحساب الجارى مع العالم الخارجى ٣٦٠٤ مليون جنيه .

وبلاحظ أن نسبة التمويل من الادخار المحلى الاجمالى إلى الناتج القومى الاجمالى ١٢٠٢٪ عام ١٩٩٨/٩٧ مقابل ١٥٠١٪ في العام السابق وكانت نسبة عجز الحساب الجارى مع الخارج إلى الناتج القومى للاجمالى ١٠٠٪ عام ١٩٩٧ مقابل ٦٠٠٪ في العام السابق عليه .

نسبة زيادة الإنتاجية في السنة الحاسبة (%)	زيادة الإنتاجية في السنة الحاسبة ممن سنة الأساس	سنوات الخطة					قطاعات
		السنة الخامسة	السنة الرابعة	السنة الثالثة	السنة الثانية	السنة الأولى	سنة الأساس
٩٧	١٧٣٣	٦٥/٩٤	٦٤ / ٦٣	٦٣ / ٦٢	٦٢ / ٦١	٦١/٦٠	٦٠ / ٥٩
		١٩٦٥	١٨٤٣	١٧٢٣	١٥٦٩	١٤١٩	١٢٩٢
٩٠	١٦٢٣	١٩٦٨	١٩٠٤	١٨٩٣	١٧٦٤	١٨٤١	١٨٠٥
٤٠	٦٢٦٠	٢١٧٢	١٩٣٣	١٨١٦	١٨٨٠	١٧٩٤	١٥٤٦
٤٨	٢٧٠٠	٥٢٤٩	٦١٧٣	٥٢٥٥	٥٣٨٨	٦٠٥٤	٥٥١٩
		٥٢٠٦	٥٠٣١	٤٦٨٥	٤٢٤٢	٤٢١٧	٤٤٢٤
١٧٧	٧٨٢٢	٨٣٢٩	٨٠٩٥	٧٣٢٣	٦٧٠٢	٥٧٩٧	٦١٩٩
٣٤٤٤	٢١٣٠	٣١٧٢	٣٠٤٥	٢٨٨٩	٢٨٢٧	٢٦٥٦	٢٦٠٠
٢٢٢٢	٥٧٨	٣٩٦١	٤٤٤٨	٤٤٨٠	٤٤١١	٤٨٤٣	٤٧٥٠
١٦٢٦	٧٨٨١	٤٨٥١	٤٤٧٥	٤٤٦٠	٤٤٦٥	٤٦٥٠	٤٤٠٥
١٠١	٤٤٦٦	٣٢٧٩	٣١٧٦	٢١٩١	٢٨٥٤	٢٧٣٦	٢٨٠٢
١٧٠٠	٤٧٧	٢١٨٤	٤٠٤٨	٣٩٢٩	٣٦٠٤	٣٥٤٢	٣٥٠٠
١٩٥٥	٦٨٢٤	٤٨٧٦	٤٧١٦	٤٤٥٥	٤٠٤١	٣٩٩٨	٤١٢٢
١٨٣	٦٥٤٤						
المجموع فكل							
المجموع قطاعات الخدمات							
الخدمات الأخرى							
للارفاق العامة							
التجارة والسال							
النقل والواصلات							
المجموع القطاعات العامة							
للشبيدة							
الكهرباء							
الصناعة							
الزراعة							

للمعاملات	للقطاعات
٢ر٥	الزراعة
٢ر٤	الصناعة
٧ر٧	الكهرباء
٠ر٣	التشييد
٢ر٤	القطاعات السلمية
٣ر٦	النقل والاتصالات
٠ر٥	التجارة والمال
٢٦ر٥	الباني السكنية
٢٩ر٣	المرافق العامة
٠ر٨	الخدمات الأخرى
٢ر٥	قطاعات الخدمات
٢ر٤	الاقتصاد القومي

القطاعات	اجمالي الاستثمار القرري في الخطة الحسية الأولى	اجمالي الاستثمار النقد	نسبة المنفذ إلى المقرر (%)
الزراعة	١١٧ر١	١١٨ر٤	١٠١ر١
الري والصرف	١٨٣ر٠	١٣٨ر٠	٧٥ر٤
السد العالي	٤٧ر٣	٩٨ر٦	٢٠٨ر٥
الصناعة	٤٤٤ر٧	٤٠٣ر٩	٩٠ر٨
الكهرباء	١٤٤ر٢	١١٢ر٦	٧٨ر١
التشييد	٥ر٠	١٣ر٢	٣٦٤ر٠
مجموع القطاعات السامية	٩٤١ر٣	٨٨٤ر٧	٩٤ر٠
التنقل والمواصلات	٢٤٤ر٠	٢٧٠ر٨	١١١ر٠
قناة السويس	٣٥ر٠	٢٣ر٤	٦٦ر٩
التجارة والمال	٥ر٠	١٩ر٥	٣٩٠ر٠
المباني السكنية	١٩٩ر٠	١٦١ر٥	٨١ر٢
المرافق العامة	٥٠ر٤	٥٠ر٥	١٠٠ر٢
الخدمات الأخرى	١٠٢ر٢	١٠٢ر٦	٩١ر٤
مجموع قطاعات الخدمات	٦٣٥ر٦	٦٢٨ر٣	١٠٦ر٧
المجموع الكلي	١٥٧٦ر٦	١٥١٣ر٠	٩٥ر٩

الباب الثالث

تطبيق الاستثمار الامثل

بالبلاد العربية

انفتحا الباب الأول في رقة الفارسي. بضر استظهار نظرية الاستثمار الأمثل ثم
فتينا على اثر ذلك بالباب الثاني بهدف تحليل الاستثمار في البلاد العربية .

وانقد كنا نتينا من دراسة الباب الأول ببيان القواعد والأفكار للمصنفين للاستثمار
اليها لإقامة الاستثمار الأمثل بالدول العربية ، كذلك فلقد رأينا أن نستظهر في القسمين
الثاني مركز الاستثمار في الديار العربية وموقفه من العمالة الثالثة... ولقد اتبعت في هذا
الصدد إلى مجافاته لاسي وأوضاع وشروط الاستثمار الأمثل .

ومن ثم فانه يتبين علينا في هذه المرحلة للنظر في توحيد الاستثمارات العربية
أو إقترح إعادة أوضاعها بحيث تكون على نسق مثالي .

ويمكن أن نطرح أمامنا في هذا الموضع الأسئلة التالية التي ذكر :

أولاً : هل من الضروري أن نطبق بالبلاد العربية نظرية الاستثمار الأمثل ؟

ثانياً : ما هي النتائج الاستثمارية للوضع بالبلاد العربية على مدى دراسة المسألة
لنظرية الاستثمار الأمثل ؟ وهل يمكننا التوصل إلى وضع نمط استثماري أمثل عربي ؟

ثالثاً : ما هي الشروط والأوضاع الواجب توافرها لنظرية وتطبيق الاستثمار الأمثل
بالبلاد العربية ؟

راجاً : ما هي المشاكل التي يمكن أن تثار بشأن تطبيق للنالية الاستثنائية العربية ؟
وما هي الحلول التي تقدمها في هذا الصدد ؟

خامساً : ما هي النتائج التي ترتب تطبيق نظرية الاستثناء الامثل في الوطن العربي ؟

سادساً : ما هي الحالة (الحالات) العملية التوضيحية لتطبيق نظرية الاستثناء الامثل
في الاقطار العربية ؟

وترى أن الاجابة على هذه الاسئلة تباعا سوف تشكل مادة كافية لان تكون قوام
الباب الراهن .

أولاً : ونجيب عن السؤال الأول الخاص بضرورة تطبيق نظرية الاستثناء الامثل
على البلاد العربية بالاجاب ونحن نصدري هذه الاجابة عن عدة اعتبارات يأتي في
مقدمتها سوء الاوضاع والنتائج التي اتى إليها الاستثناء في الدول العربية مما يشعل في
تدفق معدلات نمو المدخول القومي العربية وفي سوء تخصيص الموارد الانتاجية وما يصير
إليه أمرها من عطالة وقصد وضياح اقتصادي .

كذلك فالتا ترى ضرورة تطبيق نظرية الاستثناء الامثل على الصعيد العربي بسبب
النتائج التي للترتبة عليها فمن اختيار لافضل الاستثناءات ربحية وآثاراً على مستوى الوحدة
الصغيرة والاقتصاد القومي مع بذل تلك العديعة والقليلة الفائدة إلى تدقيق للمشروعات
الاستثنائية ومكاملها تحقيقاً للوفورات الخارجية وتنميطاً لنتائجها على الصعيد القومي إلى
خلق ودعم الترابط بين شق للتنمية الاقتصادية استثنائية وانتاجية واستهلاكية وتجارية
إلى أخذ بأسباب التمويل الرشيد وكذلك البحث عن المدلات الاستثنائية للمثل للنمو
الاقتصادي .

كذلك فان الدول العربية تحتاج إلى تطبيق نظرية للاستثناء الامثل وإلى نمط
استثنائي مناسب لكي تعزف به عن تعطيل الاستثنائي الراهن الموصوم بنظرة للزراعة
والخدمات .

وإذا كانت الدول العربية تأخذ نفسها بأسباب التنسيق الصناعي فإنها تعتبر أحوج ما تكون إلى نظرية وحسابات للاستثمارات المثلى للمشروعات رهن التنسيق .

وليس ينق من ناحية للنطق أن تحاول الدول العربية إقامة وتسيير اقتصادياتها على أسس من التخطيط الاقتصادى ثم تنأى بجانبها عن نظرية وحسابات الاستثمارات المثلى في حين أن الثانية هي الجوهر الحقيقى والوسيلة الفعالة للتخطيط نظرا لما سبق أن ابتدأناه من الحقائق .

وحدث ولا تريب عليك عن للسكان للمروحة التي تحتلها اليوم نظرية الاستثمار الامثل في مجالات الاقتصاد النظرى والتطبيق . وصفها أفضل وأحدث ما تطاولت إليه النظرية الاقتصادية وتطبيقها مما جعل الدول الأكثر تقدما رأس مالية وإشترائية في السواء تتخذها وسيلة موقفة للصعود في مدارج التقدم الاقتصادى وما احرى الدول العربية أن تنسج على منوالها لكيما تطوى شقة التخلف عنها وتعمل نحو اقتصادياتها .

ثانيا : للتالية الاستثمارية للفضة للبلاد العربية — الخط الاستثمارى الامثل العربى .

نرى أن نشر بادىء ذى بدء الى أنه يصعب القول بابتداء مثالية استثمارية واحدة للبلاد العربية ابتداء .

ونحن نصدر في ذلك عن أن هذه التالية الاستثمارية العربية الواحدة دونها عديد من الثبات التي نورد أهمها فيما يلى :

١ — اختلاف الانظمة الاقتصادية للدول العربية (اشتراكية وغير اشتراكية) .

٢ — بمابين مراحل التطور التي تحتازها اقتصاديات الدول العربية .

٣ — تباير أهداف النمو وكذلك دول التفضيل الاجناعية والسياسية .

٤ — تمايز الامكانيات والاستمدادات (للمادية والمالية والفنية والادارية) .

• — تباعد آفاق تصور أبعاد للتالية من الناحية النظرية فضلا عن اختلاف قياسها وتطبيقها عملا .

أضف الى ذلك كله أن التالى الاستثنائية ذات طبيعة حركية دائمة على النحو الذى
أوسمناه تفصيلا فى الباب الأول .

وابا ما كان الأمر فانتا يسفنا أكثر من حل للمشكلة الراهنة .

آية ذلك أنه بوسنا أن نحاول تصوير مثالية حرية عامة (أو أكثر) ثم نسمى الى
تخصيصها بحيث تصبح قابلة للتطبيق العملى عن طريق وضع قسمين رئيسين ينظمان
البلاد الحرية التى لا تختلف (أو الأقل اختلافا) من ناحية أوجه الاختلافات الآتية
الذكر . ونرى أن التقسيم الى دول حرية اشتراكية ودول حرية غير اشتراكية أو فى ما
يكون بفرضا على نحو ما نعرضه فيما بعد .

وتمت حل آخر للمشكلة الآتية تصويرها يتناول أما عنا فى حالة الوحدة الاقتصادية
الحرية حينما تطبق على البلاد الحرية أنظمة اقتصادية واحدة وأنظمة وسياسات صناعية
وزراعية وتجارية وضريبية ومالية وإدارية واحدة .

وبمجرد بنا أن نشير الى محمد أخير على التالى الاستثنائية الحرية مصدره حالة الحرب
القائمة وللرتبة طويلا فى المستقبل وما يترتب عليها من تحديد لحجم الاستثنائيات وتوفير
للموارد المالية الحربية بحيث يمكن التحويل على معايير وأولويات استثنائية خاصة متألها
تفضيل للشروعات السريعة للردودية والمالية الربحية وتقديم الصناعات الاستراتيجية .

وعندنا أن هذه الوضعية الاستثنائية الخاصة تعتبر مثالية نسبيا . ونحن نستمد فى
ذلك الى اعتبار الاتفاق المسمى نوعا من التفقات الاستثنائية العالى الاولوية نظرا لما
يؤدى اليه من صيانة ودعم للهيكل الاقتصادى والاجتماعى والأنظمة السياسية الرئيسية
يزيد فى أهميته عن الاحتياط فى رأس المال القومى فضلا عما يؤدى اليه من إضافة الى
المدخل القومى فى صورة اجور ومزونات . أضف الى ذلك ما للحرب الراهنة من طابع
دفاهى من قبل العرب .

وتأخذ بعد هذه المقدمة السريعة فى بحث جوانب التالى الاستثنائية الحرية العامة

نرى تحليلها الى عناصر ذاتية مباشرة ثم الى عناصر غير مباشرة . والعناصر الذاتية
للمباشرة للاستشارية التالية العريه تنصرف في رايها الى ما يأتى :

أولاً : معدل الاستئجار .

ثانياً : المخطط العام للاستئجار .

ثالثاً : تركيب الاستئجار ونوعيته .

رابعاً : توزيع الاستشارات :

(أ) على القطاعات .

(ب) على المشروعات :

(ج) على المواطنين الاستشارية .

(د) على الزمان .

خامساً : تحويل الاستئجار .

سادساً : إدارة الاستئجار .

سابعاً : متابعة تنفيذ الاستئجار .

أما العناصر غير المباشرة للاستشارية المثالية العريه فتتمثلها في عناصر كثيرة أهمها
التالية الذكر :

١ - التدريب الفنى لمديرى المشروعات وللمعال والفنيين وخبراء التخطيط .

٢ - المناخ الاستثمارى العام بما يتضمنه من عقلية استثماريه وبيئة وتقاليده وعادات

٣ - الترابط والتناسق بين مختلف للثريات الاقتصادية كالإنتاجية والاستهلاكية
والتجارية والتصديرية .

٤ - المنظمات الفنية واللالية والتجارية والتنظيمية .

• - القوانين الإدارية والاقتصادية والاستثمارية واللالية والتجارية.

ونستهل تحليلنا بالناصر الذاتية والمباشرة للاستثمارية اللالية العربية على الترتيب
الآنف الذكر :

أولا : معدل الاستثمار — نرى أن كشفنا لمعدل الاستثمار الأمثل في الاقتصادات
العربية يتوقف على الاعتبارات التالية الذكر :

(١) للمنى الذى اتفقتا عليه بشأن نظرية الاستثمار الأمثل في الباب الأول خاصة
بانصراف اللالية إلى الرفع إلى الحدود القصوى و (أو) الحفض إلى الحدود للدنيا
للارباح والعكالف الحامة والإجتماعية على السواء وقدر ما تسمح به إمكانات التوفيق
بينها .

وبمكننا القول في هذا الصدد إننا برفع للنافع الإجتماعية إلى الحد الأقصى تكون قد
تجنبنا في التوصل إلى المعدل الأمثل للاستثمارات في البلاد العربية وإذا ما وضنا خطوة
اقتصادية عربية وأحكنا فيها نمط الاستثمارات وتوزيعها وتوطينها وأولوياتها فإن استمرار
زيادة معدل الاستثمار تفضى إلى خفض معدل زيادة النافع الإجتماعية الكلية حتى نصل
إلى التشروع الحدى الذى تماثل فيه النافع المتوقعة مع التكاليف الإجتماعية الكلية
الضرورية للمحافظة على النافع في الاقتصاد القوى في الدولة العربية بما يدل على أن الاستثمار
قد بلغ معدله الأمثل .

(ب) شاع بالبلاد العربية تقليد عدم احتساب الوفورات الخارجية ضمن إنتاجية
الأصول الرأس مالية الفردية على حين أنها تؤدي إلى زيادة الإنتاجية الإجتماعية مما يجعل
الكفاية الحدية للأصول الرأس مالية دون نظيراتها بالنسبة إلى الاقتصاد القوى كله .

ومن ثم فانه لتقدير أى نشاط إنتاجى ونحن في مرض حساب معدل الاستثمار الأمثل
يتوجب علينا تقويم التكلفة الإجتماعية للاستثمار ومقارنتها بما ينشله من منافع إجتماعية.

ويفترض هنا اننا بزيادة النافع الاجتماعية إلى الحد الأقصى نكون قد وصلنا إلى المعدل الأمثل للاستثمارات .

ويرتبط بذلك عدم الاعتماد على الأسعار المحاسبية في تمويل المشروعات الاستثمارية ووضع أولوياتها بالبلاد العربية مما لايساعد على التوصل الى الاستفادة الأمثل لاسواره والعوامل الانتاجية ويفوت الفرص على استظهار المشروعات الاستثمارية المثلى ومن ثم فانه يلغى التمويل على الاسعار المحاسبية مما صنوضحه آجلا .

(٢) يترتب على ندرة كبير من الموارد وقصور عرضها في أكثر البلاد العربية ذات المخططات التنموية زياده تكاليف الانتاجية بيد أنه يجال ذلك من الناحية الأخرى ميل انخفاض جمود العرض بسبب الارتباطات للسكة في النمط الاستثاري وعند ما تصل للوارد إلى حدود طاقاتها تزايد التكاليف الاجتماعية للانتاج بزيادة معدل الاستثمار ويمكن أن يكون الوصول الى هذه الحدود أسرع في البلاد العربية .

(د) يرتبط موضوع المعدل الأمثل للاستثمار بالبلاد العربية من حيث حجمه وامكانياته بالفوائض الاقتصادية للمكنة فيها وللمتعة في الفرق بين ما يمكن أمث يتحقق من تلج قوى عند درجة معينة من التقدم التقني في بيئة طبيعية وباستخدام حجم معين من مولود الانتاج للتاحة وبين ما يعتبر استهلاكاً ضروريا .

ونعتبر هذه الفوائض بالاضافة الى أهميتها الجوهرية للتنمية اساساً وثيقة الصلة بما نحن بصدده من موضوع المثالية والتعظيم بالنظر الى ما يتضمنه من الرض الأقصى (لنتاج الممكن) والخفض الأدنى (للاستهلاك) مما يمكن التعبير عنه برفع الانتاج الى أقصى جد مع خفض التكاليف الاجتماعية الاجمالية الى أدنى مدى هذا فضلا عما ينطوي عليه من استخدام للتقنيات التكنولوجية .

وحدث ولا حرج عليك عن العبات والمشاكل للشجرة في سبيل الفوائض السيود عنها على نحو ما سيأتي بيانه هند شرح تحويل الاستثمار الأمثل بالبلاد العربية .

(هـ) - تعتبر المعدلات الاستثمارية الواقعية بالبلاد العربية متواضعة حيث تواضعت كآرائنا في الباب السابق . ويتجلى تواضع هذه المعدلات أولا بالنظر إلى ما هو سائد بالدول الأجنبية للصورة في الجداول اللاحق . وتتجلى ثانيا بالتفصيل على ما سبق أن أكدته أخبار الاسم للتحفة مرجع أنه إمكانية الحصول للفاضة أن تستخلص بواسطة انظمتها المغربية (وحدها) ٣٠ / ٤٠ / لتخصيصها لأغراض التنمية الاقتصادية ويعكس تواضع المعدلات للنمو عنها في ضوء ما احتته مرجع معدلات نمو متدنية في أغلب الدول العربية وحيال المستويات المعيشية للتدنية في الوطن العربي وطول شقة التخلف بينها وبين الدول الأكثر تقدما

(و) - يوجب عند تقديرنا للمعدل الأمثل للاستثمار في البلاد العربية أن نأخذ في الحسبان الطاقة الاستيعابية والتي تمثل بأبعاز في كفاية رأس المال القومي والقاعدة الاستثمارية للصناعة الأساسية وفي توافر موارد الطاقة والقوى ومستلزمات الانتاج والأيدي العاملة الفنية والخبرات التنظيمية والإدارية والإمكانات التسويقية .

(ي) - نرى أنه لاجل تقديرنا للمعدل الاستثماري الأمثل بالبلاد العربية ان نأخذ في حسابنا عناصر متعددة منها مقدار الهدف الأقصى للتطلب لزيادة الانتاج وللمعدل الأمثل لوضع معدل زيادة الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد منه فضلا عن معدل نمو السكان ومعامل رأس المال والعوامل التكنولوجية ونميه الاحلال والتجديدات وتقنيات اعداد ونقل الفائض المالى الزراعى سدا للاحتياجات الجديدة للصنيع زيادة على الامكانيات التسويقية والاستيرادية والفهولية .

ومن حيث التحديد الرياضى للمعدل الأمثل للاستثمار العربى نرى أنه يمكن القول من وجهة نظر حد متناهية (خيالية) أنه من التصور أن يبلغ ذلك المعدل مادون للمائة فى الفاته حيث يخصص جميع الناتج لإعادة الانتاج ناقصا ما ياتزم لامساك الحياة وتوفير الاستهلاك الضرورى للجواهر العربية . وليس مانذهب اليه بدعا من القول حيث سبق أثبت دعوى فيه جوزيه ستامب فى معرض تقديره للطاقة الضريبية .

دع عنك هذا الجسود وانظر مى نظرة عملية الى واقع التقديرات والاهداف
 المربية . وللصنع لحطاط التنمية الاقتصادية للمربية يجدها تحدد مددلات لنحو الدخل
 تتراوح بين ٨٥٪ و ٨٥٪ تقريبا . وبالنظر الى قصور فاعلية وعدم جدوى هذه المددلات
 ازاء المددلات السكانية للزيادة وانخفاض المستويات للمعيشية للعالمية والنسبة المقارنة
 بما يشيع خارج الدول المربية وحيال الفوائض الاقتصادية للممكنة الواسعة فيها بفضلها عن
 للزبا المديدة للترتبة على نظرية الاستثمار الامثل فاننا نرى انه ينبغي الارتساع بمسند
 المددلات الى ما بين ١٠٪ و ١٤٪ .

واذا ما استخدمنا النموذج هارود - دومار - سنجر معتبرين معامل رأس المال
 ومعدل الزيادة السكانية بالبلاد المربية ٢ : ٢ على التوالي فاننا نصل الى معدل أولى دون
 للسالى ويسكون :

$$١٠ = ٢ - \frac{٢}{٢} = ٢٤$$

$$١٤ = ٢ - \frac{٢}{٢} = ٣٢$$

وليس امر هذا المعدل بمعترب بالنظر الى أن معدل الاستثمار كان فى خطط المجر
 وبلغاريا وفى أول مشروع تنموى لها (١٩٤٩ - ١٩٥٤) بين ٢٠٪ الى ٢٧٪ .
 كما أنه بلغ ٣٦٪ فى يوغوسلافيا عام ١٩٤٩ .

وقد اخترنا هذه التواريخ المبكرة باعتبارها تناظر بدايات التخطيط الاقتصادى
 فى الدول المربية .

وابا ما كان فان المعدل للنمو ومعدل أولى دون السالى كما سبقت الاشارة . وقد
 فضلنا الابتداء به اخذاً بنطاق التدرج ومراعاة لحدود الطاقة الاستيعابية المراضة فى
 البلاد المربية .

وينبى أن يؤخذ بعد ذلك الارتفاع بالمعدل الاولى توصلا الى المعدل الأمثل الذى

سبق أن أوضحنا صياغته في البلب الأول :

$$M = \frac{S(N - F)}{S + R}$$

حيث تشير M الى المعدل الأمثل للاستثمار — N الى النافع — F الى التكاليف — R الى الاستثمار — K الى الكفاية الحدية لرأس المال .

ولا نظنا في حاجة الى تذكير القارئ أن هذا المعدل الأمثل يتحقق عندما تتكافأ تكاليف الانتاج الاجتماعية مع للنافع الاجتماعية الحدية الناشئة عما يبيؤه الاقتصاد القوي من طاقة إنتاجية والذي تكون له لوحدة الاستثمار الحدية منافع اجتماعية مضافة وصافية مساوية صفراً .

ثانياً : الثالية الاستثمارية المرية : الانعوج الاستثماري الأمثل — النمط الأمثل بحثنا في النقطة السابقة كيفية التوصل الى المعدل الاستثماري الأمثل بالبلاد المرية .

ونضيف هنا أنه يوجد عاملان محددان لحجم الموارد المستثمرة في مختلف الصناعات خلال ميقات الحطة الاقتصادية . العامل الأول هو معدل النمو المتوقع في شتى مجالات الانتاج (بافتراض أن الشرورات القائمة تعمل بكامل طاقتها) .

أما العامل الثاني فيتمثل في نوع التكنولوجيا المستخدمة لاجداث مجموع المهام الانتاجية ومن ثم فانه يمكننا الكشف عن الاستثمارية المرية المثلى والانعوج المرية الأمثل بواسطة الاعتماد على العاملين الآتني الذي ذكر حيث نستخدم الأول في توزيع الموارد الاستثمارية والثاني في اتاحة تلمصيل ذلك للتوزيع .

ومن الخير أن نتساءل مع القارئ عن أساس القرارات المتخذة بالتوسع في مختلف الصناعات المرية ؟ ويمكننا أن نقول في هذا الصدد أن القرارات الاستثمارية الاساسية لاسيما في الدول المرية ذات التطبيق الاعترافي تعبر في الغالب ذات طبيعة سياسية وان القرارات الأخرى المشقة من الاولى توقف على الجوانب للتكنولوجيا لمليات الانتاج فضلا عن أن قرارات أخرى أقل عددا من السابقة تكون ذات طبيعة اقتصادية بمحة

(اختيار للتجهيزات الاحلالية) .

ويلاحظ باللمبة الى العامل الأول السابق التوبة عنه أنه يصعب الحديث عن أى معيار لتوزيع الموارد الاستثمارية بالنظر الى أن برنامج الانتاج الذى يعتبر البرنامج الاستثمارى نتيجة طبيعية له لا يتبع مثل ذلك المعيار . أما توزيع التهاى للموارد للشار إليها - أى اختيار فنون التكنولوجيا فى مختلف الصناعات (مسع اقتراض برنامج انتاجى معطى وقدر معطى من الوارد) فإنه يتحدد وقتا للمستوى للقرر لسر الفائدة .

وتجدر الاشارة الى أن تفسير مامبق لا ينصرف باى حال الى أنه محاولة لتوفيق بين الفكرتين المتناحيتين فى هذا الصدد والذاهبة احداها الى أن سر الفائدة هو الرقيب على توزيع الوارد الاستثمارية والجائحه ثايتها الى اعتبارها تماما فى هذا الصدد . والحقيقة أن التفسير يكس فى واقع الأمر العمليات الاقتصادية الحقيقية .

ولننظر الآن فى كيفية التوصل الى الحل الأمثل لبرنامج استثمارى مأخوذ فيه بسعر فائدة معين فى دوة هربية مع قصر هذا الحل على حدود نأج واحد . ويمكن أن نبسط المشكلة بحيث تصير أنه اذا كان البرنامج الاستثمارى يمكن تنفيذه (لسلمة ١) بطريقتين (أو أكثر) تتضمنان ثقتات استثمارية مختلفة وتكاليف استغلال فان الحل المختار هو ذلك الذى تكون جملة تكاليفه عن فترة زمنية معينة هى الأدنى .

ومن ثم فإنه اذا مارمونا بالرمزين ١ ، ت ، ٢ لتسكاليف الاستثمارية وبالرمزين ك ، ١ ، ٢ لتسكاليف الانتاج الحنوية (دون استهلاك أو فائدة على رأس المال) ورمونا بالرمز س لسر الفائدة وبالرمز ن لعدد سنوات تشغيل المشروع فان الحل الأمثل يكون ذلك الذى يصير فيه د أقل .

$$د = \frac{ت}{١} + \frac{ك (١ + س)^{١-ن}}{س (١ + س)^{١-ن}}$$

$$د = \frac{ت}{٢} + \frac{ك (١ + س)^{٢-ن}}{س (١ + س)^{٢-ن}}$$

ويكون هذا التفسير سليماً شريطة معاملة كل استثمار معاملة مستقلة وشريطة كون
 للوارد المبنية (وبالتالي الموارد المالية) من الوفرة بحيث تفي بتنفيذ جميع البرنامج باختيار
 الحل الأمثل في كل حالة .

وإما ما كان الأمر فانه لاسبيل الى قبول الفرد السابق بالنظر الى أن الثالية المستهدفة
 في أية دولة عربية ينبغي عدم انصرافها الى استثمار واحد وانما الى الخطوة الاستثنائية
 جماعاً لاسيما وأن ذلك هو ما يتسق مع طبيعة وجوهر النظام الاقتصادي حيث تستهدف
 الحسابات الاقتصادية التوجيهية انتظام كافة اطراف الهيكل في أية دولة عربية . زد على ذلك
 أنه من السهل اثبات ان الاختيار القاصر على حل مثالي أوحد يمكن أن يتناقض مع
 الاختيار الأمثل في برنامج عام .

ومن ثم فان المشكلة الحقيقية تتمثل في توزيع الموارد على مختلف الصناعات بحيث
 يمكن تنفيذ البرنامج الاستثماري باقنى اتفاق استثمارى وأقل تكاليف استغلال ممكنة .

ونفرض أننا نفكر في أن نقيم في بلد عربي برنامجاً استثمارياً يشمل على م مشاريع
 وأنه يمكن تنفيذه بواسطة متغيرات استثمارية مختلفة عما نصوره في المصفوفة (١)

ت	ت	ت
١١	١٢		١٣

ت	ت	ت
٢١	٢٢		٢٣

٠	٠		٠
٠	٠		٠
٠	٠		٠

(١)

ت	ت	ت
١-٣	٢-٣	٣-٣

ويشير الرمز الاول في هذه المصفوفة الى عدد المشاريع والرمز الثاني الى عدد الحلول ومن ثم فإن ت يشير الى النفقات الاستثمارية المحتاج اليها لاقامة المشروع رقم ١ في الحل البديل الاول .

ولنفرض أن التكاليف السنوية للإنتاج (بدون احلال أو فائدة على رأس المال) تكون على نحو ما تصوره المصفوفة رقم ٢ .

ك	ك	ك	
١١	١٢	١٣	
ك	ك	ك	(٢)
٢١	٢٢	٢٣	
ك	ك	ك	
١-م	٢-م	٣-م	

ولنفرض أن العمر المتوقع لجميع للشآت هو عدد ن سنوات وأن التكاليف السنوية والإنتاج السنوي توزع توزيعاً متساوياً طوال فترة تشغيل واستغلال للمشروعات .

وإذا ما افترضنا أن س سعر الفائدة فإن التكاليف المخصومة من تاريخ تشغيل للمشروع .

$$K = -K \frac{(1 + s)^n - 1}{s(1 + s)^n}$$

وذلك عن عمر مشروع بعدد ن سنوات .

وإذا ما احتسبنا التكاليف على هذا النحو لجميع المشروعات ولجميع الحلول البديلة فإنه يمكن تصورها في المصفوفة (٣) .

$$\begin{array}{ccc}
 \begin{array}{c} \text{ك} \\ \hline ١٦ \\ \text{ر} \end{array} & \begin{array}{c} \text{ك} \\ \hline ١٧ \\ \text{ر} \end{array} & \begin{array}{c} \text{ك} \\ \hline ١٨ \\ \text{ر} \end{array} \\
 \begin{array}{c} \text{ك} \\ \hline ١٧ \\ \text{ر} \end{array} & \begin{array}{c} \text{ك} \\ \hline ١٨ \\ \text{ر} \end{array} & \begin{array}{c} \text{ك} \\ \hline ١٩ \\ \text{ر} \end{array} \\
 \begin{array}{c} \text{ك} \\ \hline ١٨ \\ \text{ر} \end{array} & \begin{array}{c} \text{ك} \\ \hline ١٩ \\ \text{ر} \end{array} & \begin{array}{c} \text{ك} \\ \hline ٢٠ \\ \text{ر} \end{array}
 \end{array} \quad (٣)$$

وينبني بعد ذلك تحديد معيار للتالية على نحو أكثر دقة . ويمكن القول بأن مثل ذلك للميار يمثل في الحل الذي تكون فيه نفقات الاستئجار وتكاليف التشغيل أقل ما يمكن وهذه النفقات والتكاليف تتمثل في الصنوفة (٤) حيث :

$$\begin{array}{ccc}
 \begin{array}{c} \text{ل} \\ \hline ١١ \\ \text{ر} \end{array} & \begin{array}{c} \text{ل} \\ \hline ١١ \\ \text{ر} \end{array} & \begin{array}{c} \text{ل} \\ \hline ١١ \\ \text{ر} \end{array} \\
 \begin{array}{c} \text{ل} \\ \hline ١٢ \\ \text{ر} \end{array} & \begin{array}{c} \text{ل} \\ \hline ١٢ \\ \text{ر} \end{array} & \begin{array}{c} \text{ل} \\ \hline ١٢ \\ \text{ر} \end{array} \\
 \begin{array}{c} \text{ل} \\ \hline ١٣ \\ \text{ر} \end{array} & \begin{array}{c} \text{ل} \\ \hline ١٣ \\ \text{ر} \end{array} & \begin{array}{c} \text{ل} \\ \hline ١٣ \\ \text{ر} \end{array}
 \end{array} \quad (٥)$$

وإذا كانت مقادير النفقات الاستئجارية غير محدودة فإن شرط التالية يتحقق على النحو التالي :

$$\text{الادنى} = \sum_{\text{ب=١}}^{\text{ل}} \text{ل} \quad (١)$$

وليس البحث عن ذلك التقدير الأدنى صعباً حيث أنه يكفي أن تختار لكل مشروع

حلا يتضمن أقل النفقات الاجمالية . وبالنظر إلى أن الموارد المخصصة للاستثمارات محدودة
فإن الصياغة (١) تصير :

$$(٢) \quad \sum_{b=1}^m (k + h) = \sum_{b=1}^m k + \sum_{b=1}^m h = \text{الادنى} + \text{بص}$$

ومن وجهة نظر الموارد المحدودة يكون من الضروري أن

$$(٣) \quad \sum_{b=1}^m k \geq 1$$

حيث تكون ١ مقدار القود الممكن استخاره . ويكون الشرط أن :

$$(٤) \quad \sum_{b=1}^m k < 1$$

يجب أن تتحقق أيضا نظرا لأن المشكلة لن تتور إذا كانت :

$$(٥) \quad \sum_{b=1}^m k = 1$$

ويمكن التوصل إلى طرق تحسينية أفضل في النموذج كما يمكن الاستئانة بمجربيه خاصة
لتعرف على البرنامج الاستثنائي الأمثل للاقتصاد القوي كله بغضل الاستئانة بالآلات
الحاسبة الالكترونية .

وأيما ما كان شأن البرنامج الاستثنائي الأمثل للاقتصاديات المربيه فانه لن يؤتى
أ كله إلا إذا استبدلنا بالنقط الاستثنائي القائم عطا أمثل .

ولقد سبق أن أوضنا في الباب الثاني النمط الاستثنائي الراهن بالبلاد العربية
وابرزنا مختلف مثاله .

ومث ثم فانه يمكن التوصل إلى النمط الاستثنائي الأمثل للبلاد العربية إذا
استمكن تحقيق ما يأتي :-

أولا - استئصال أسباب التثالب الخاصة بالنمط الاستثنائي الراهن .

ثانيا - إدخال الاوضاع والقسمات الضرورية للتوصل إلى النمط الاستثنائي
الأمثل .

الثالث - ضمان الشروط والظروف السكينة باقاة وتنفيذ النمط رهن التحليل

ونبحث أولا استعمال أسباب للتألب الخاصة بالنمط الاستثنائي العربي الراهن
فتقول أن غلبة النمط الاستثنائي الزراعي العربي يرجع أولا وقبل كل شيء إلى
سيادة الانتاج الزراعي لتسلط القطاع الزراعي مما أسكت التنافسية للمطبخ من
السكان فيه مساكن الفقر وجعلهم يقتصرون اعتمادهم في أسباب حياتهم عليه فالتنقيص
الامر إقامة المشروعات الاستثنائية المختلفة لاجله ومما طبع العقبة العربية والتقسيم
العربية بنمط معيّن فجعلها لا ترضى بالملكية الزراعية بدليلها بمدّها عن المخاطرة
ولأعبسارها وسيلة لاحقاق ودعم الطبقية والسيادة الاجتماعية . يضاف إلى ذلك
أسباب أخرى من ناحية القطاعات الصناعية العربية حيث يضعف الطلب وتتقلص للنفاد
الاستثنائية وتضعف للبادئة والفاخرة وحيث ممكن الاستعانة سديا لهذه الوضعية
تدعها لمصالحه غير الشروعة .

ولعل الحل الأفق لهذه المسألة يتأسس على زيادة التصنيع في الدول العربية لكيما
يستغرق المعين البشري من القطاع الزراعي إلى الصناعي وبحيث يستهوي رأس
السال الزراعي ومخزراته إلى الاستثمارات الصناعية كما يحتمل الجاذبية للاستثمارات
الصناعية على أسس ممكنة .

وإذا كانت بعض الدول العربية مجتازة في الوقت الحاضر مرحلة الانقطاع الزراعي فإن التطور الاقتصادي حري بها بأن يسير بها إلى مرحلة التصنيع حينما تتطور أدوات الانتاج الحالية وعلاقاته .

كذلك فإنه إذا كانت قوى الانتاج البشرية في بعض أرجاء الوطن العربي تخطئ إلى الأرض الزراعية ولا تبني عنها حولا لاسباب التقاليد والوراثة ولعوامل الامن التي تلتصق بها في أحضانها فإن التطور الاقتصادي للنوء عنه قيم بالانتصار على هذه السوءة حينما يتسنى للقوى المالية العربية أن تتطور من خلال وبسبب تطور أدوات الانتاج وعلاقاته كما سبق أن المنا .

هذا وقد لاحظنا من بحثنا في الباب الثاني أن النمط الاستثماري العربي موسوم وبالتالي موسوم بزيادة المشروعات التطفلة بالمرافق والخدمات الاجتماعية ويمزى ذلك إلى طول حقب الحرمان والاممال الاجتماعي التي تجرعتها الشعوب العربية من كؤوس الاستعمار فضلا عن عوامل الاتجار السكاني التي أوردت الدول العربية موارد انخفاض الستويات للمعيشية مما يقتضي الاسراع والتوسع في المشروعات الآتية الذكر ولنا نرى لهذه المشكلة من حل واصلاح الا عندما يتم التوصل إلى الوفاء بالاحتياجات الاجتماعية الضرورية بله إننا نعتقد أن التوسع التصنيعي العربي المرتقب سوف يفيء الحاجة المتزايدة إلى فيض لا ينقطع من مشروعات الخدمات الاجتماعية خدمة للمجموع البشرية المهاجرة من القطاعات الزراعية إلى الصناعية التماسا لاسباب الحياة الساعمة في ظلال المدن العربية . بيد أننا نود الاشارة إلى أنه لا جناح على مثل هذه المشروعات الاخيرة لصلتها بالاستثمارات الصناعية بل لاعتبار جانب منها يشكل استثمارا بشريا هاما .

وبذكر لتقاربه أننا نأخذ على النمط الاستثماري العربي ما برز عليه إلى درجة سلبية من للمشروعات الصناعية الاستهلاكية . وليس المقام بمقام مقارعة جميع تفصيل المشروعات المذكورة على مشروعات الصناعة الثقيلة فقد قال التاريخ والواقع الصناعي لقول الفصل في هذه القضية بترجيح كفة الاخيرة . وانما ينبغي

الآن إستقصاء أسباب توجه النمط الاستثنائي العربي وجهة استهلاكية بنية ترعيدها وانا للنتون مع هذه الأسباب في تمدد الليل الاستهلاكي وقصور للوارد الغذائية لليسرة في القطاع الزراعي من الوفاء بالحاجات الاستهلاكية فضلا عن يسر واناة مستلزمات للشروعات الصناعية الاستهلاكية من مواد خام الى تمويل الى تدريب عمالي في ويمكن استئصال شأفة هذه الاسباب بوضع المهددات الاستهلاكية وتغيير النمط الاستهلاكي واناة الظروف والمناخ لارضاء أسس الصناعة التتسيلة ويعبر التخطيط الاقتصادي أهلا لذلك كله .

وتعفى في استظهار مثالب النمط الاستثنائي العربي فنقول إنه عما يشبه كذلك قصور أسباب التمويل الذي كنا نحرص في الباب الثاني على أن نقرن بينه وبين الاستثمار كاشفين اللثام عن عيوبه ولا نود ان نستبق الحديث عن تمويل الاستثمارات العربية فنصك عنه انتظار للموضحة القادمة في هذا الباب حسبا أن نشير سريعا إلى أنه يتوجب اصلاح النمط التمويلي من حيث حجمه ومصادره وكيفية تربيته وتوجيهه على نحو مأساني على ذكره فيما بعد .

وينى على النمط الاستثنائي العربي إتخاذ جوانبه الادارية وليس ييميد ما جادنا به الباب الأول من بآ اعتبار الاستثمار وظيفة أساسية أولى من وظائف الادارة ومن المصير ان ترجع ذلك القصور إلى هدم رسوخ أقدام الدول العربية في مجالات التصنيع وإلى نقص في للنظيات والمناهج الادارية ويبدأ اصلاح العيب رهن الحديث من أسبابه المذكورة .

ولا يقل أهمية وخطورة عن الأسباب السابقة ما يتور النمط الاستثنائي العربي من سوء توزيعه زمانيا وقطاعيا ومكانيا ويمر ذلك إلى أسباب كثيرة منها ما هو تاريخي وما هو في وما ينصرف إلى أسباب خاصة بتوطن الموارد الطبيعية .

ولا يسعنا في ختام هذا التعداد أن نركز على قصور أو غياب التخطيط الاقتصادي مما انتهى بالنمط الاستثنائي العربي الى ما هو عليه من ضعف واستخذاء والرأى عندنا انه يتعين وضع أسس سليمة لتخطيط صناعي قصير الاجل وطويله يستهدف تغييرات

جذرية في وجهة الاستثمار الصناعي وتركيبه وتوزيعه ونموه على نحو مأسايف وما
سيجيء ذكره .

ثالثا : وعن تركيب النمط الاستثماري العربي ونوعيته نقول انه يمتد كثيرا عن مستوى
التالية علما باننا نستخدم التركيب حاليا لنفي مكونات الاستثمار وعناصره وكذلك
ترابطه ومكامله .

أما من حيث مكونات الاستثمار وعناصره في البلاد العربية فقد اوقفنا الباب الثاني على
المخاطف الهامة التالية الذكر :

١ - تدنى مستوى عناصر الاستثمار .

٢ - قصور إتاحة العناصر المذكورة .

٣ - تخلف اساليب الفن التكنولوجي الذي يتم به التأليف بين عناصر الاستثمار .

نبسط القول في حقيقة تدنى مستوى نوعية عناصر الاستثمار في البلاد العربية فنوضح
أن مستلزمات الانتاج تكون في الغالب قليلة الجودة بسبب تاخر المستوى الفني للانتاج
المحلي زراعيا كان أو صناعيا هذا فضلا عن ان عناصر الاستثمار تفتقد كثير من المواصفات
الفنية الضرورية وليس من شك في ان ذلك يمتد بالنمط الاستثماري العربي عن حدود
التالية .

ويمكن ان ترجع ذلك إلى صدم الحرص على وضع أنماط انتاجية فنية والى قصور
أسباب الفن التكنولوجي فضلا عن عدم التكامل بين للشروعات الاستثمارية الصناعية في
الوطن العربي .

وربى أن حصل هذه الشكلة يعنى في إحكام التخطيط الصناعي على نحو يحقق الفاعلية
في مختلف صورها الساجدة واللاحقة ونعتقد أن الاعتدال على جداول المستخدم للنتج يشتر
ذا فائدة كبيرة في هذا الصدد ناهيك عن مزايها ترشيد الفنون الانتاجية وبؤدى الحسل

الصحيح لهذه المشكلة إلى المساهمة في بلوغ الاستأثار العربي حده للتأليه وذلك بالنظر إلى ما يتبعه من خفض في التكاليف الصناعية وفي الأسعار ثم في تحسين للسويات الميشية فضلا عما يؤدي إليه تحسين نوعية الاتساج وتذني أمانه من كسب لزاما التنافس في الأسواق الخارجية الأمر الذي يسهم في زيادة حجم الصادرات وتحسين معدل التبادل التجاري وبالجملة يماون على حل مشكلة الاختلال والمعجز للقيمين في موازين التجارة العربية .

أما فيما يتعلق بقصور اتاحة عناصر الاستثمار ومكوناته فإنه يعتبر بحق واحدا من أهم العوامل التي تنال من مثالية الاستثمار في البلاد العربية . وكفالك دليلا على ذلك ما حدث ويحدث في بعض البلاد العربية من توقف المشروعات الاستثمارية نتيجة لعدم إمكان الحصول على مكونات الاستثمار أصلا أو في الوقت المناسب .

ويمكن أن يرمى ذلك إلى قصور الإنتاج المحلي على نحو لا يساعد على الوفاء باحتياجات العناصر الاستثمارية من ناحية و (أو) لا يمين على توفير مقابل استيراد العناصر المذكورة من الخارج . هذا فضلا عما يحدث من عدم إمكان الحصول على مكونات الاستثمار من الدول الخارجية أصلا أو في الوقت المناسب أما بسبب التنوير الذي طرأ مؤخرا على التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية العربية تفضيلا للدول الاشتراكية أو لتمذر استجابة هذه الأخيرة للطلبات الواردة نتيجة لوصولها بعد وضع خططها الاقتصادية .

ومن اليسر التحوط ضد أسباب هذه المشكلة عن طريقين أولهما سريع قصير الأجل وثانيهما طويل الأجل . أما الطريق الأول فيتمثل في تعيين مستلزمات الإنتاج للطلوب استيرادها وتحديد مواصفاتها تحديدا دقيقا ثم التماقد على استيرادها في الوقت المناسب تلأيا لدواعي تأخيرها . وكذلك يجب أن يكون الشأن بالنسبة إلى بنود الاحلال المختلفة .

أما الطريق الطويل الأجل فيتمحصل في نظرنا في أخسذ الدول العربية انضمامها بالاستعاضة عن الاستيراد من الخارج نهائيا أخذ الاعتبار للزاي النسبية للاتاج في الحساب ورفض الأمر اعطاء الأولويه للمشروعات الاستثمارية المحقة للواردات .

ويؤدي تبصر بالاحتياطات المذكورة إلى إلماسة للشروعات الاستثمارية وتشغيلها على النحو المنشود كما ونوعا وتوقيتا بما يشكل صمانا هاما لتحقيق أهداف الخطة الاستثمارية على النحو وفي المواجيت المقررة .

ونأتى إلى مشكلة تخلف الفن التكنولوجى فتؤكد خطورتها البالغة على إمكانيات مثالية الاستثمارات العربية . ولعله من الخير أن نتذكر مع الفارىء ماحدثنا عنه إلباب الأول مما ثبت من تجارب الدول الرأس مالية والاشترائية على سواء خاصة بأن الاستثمار يتوقف الى درجة كبيرة على مدى تقدم الفن التكنولوجى . ويطول بنا الحديث اذا ما حاولنا حصر الزايا المتربة فى هذا الشأن من خفض التكاليف والاعتماد الى تجويد للمستويات الانتاجية والى ابتكار لأنواع جديدة من المنتجات . ويؤدى فن التأليف الامثل بين موارد الانتاج وعوامله الى الاستخدام الأقصى والامثل لمصادر الانتاج وطاقتها . ولعل موضوع تفكير الدول العربية مؤخرًا من الاستفادة من الفئاز الطيىمى الذى كان يذهب بددا خير شاهد على ما نحن بصدد الحديث عنه .

وينبى على الدول العربية أن تلتك الى هذه الغاية مختلف سبلها باستخدام التكنولوجيا للناسبة واستيفاد الخبراء وارسال البعثات واقامة المعاهد الفنية بها .

ويجىء الآن دور النقطة التالية الخاصة بتوزيع اللوارد الاستثمارية على القطاعات للشروعات فالمواطن الاستثمارية فالزمان مما نعالجه تباعا فيما نسوقه بعد من بيان :

وعن توزيع الاستثمارات على قطاعات الاقتصاد القوى توزيعا امثل تقسول إنه يمكن أن يتبع فى هذا الشأن بالدول العربية منهاجان — أولها ينصرف الى تحديد اللوارد الاستثمارية وتقسيمها على القطاعات ثم اجراء مقارنة واختيار لمختلف الشروعات وتحديد أهداف الانتاج . أما النهاج الثانى فيتمثل فى تقدير أهداف الانتاج بواسطة اختيار أكثر الشروعات ربحية ثم تقسم اللوارد الاستثمارية بين القطاعات تبما لذلك .

وبلاحظ من الناحية العملية أنه اذا ما أتبع للدخل الأول وتم نهائيا اختيار ومقارنة للشروعات فانه يحدث فى كثير من الأحيان تغيير الى حد ما فى التقسيم الأول للوارد

الاستثمارية بين القطاعات . وإذا ما اختير الدخل الثاني وقررت الربحية المقارنة لقطاع للشروعات فإنه توجد حدود لا يمكن أن تتدنى عنها أنصبة القطاعات من الموارد الاستثمارية حتى لو اوضح أن بعض للشروعات تكون أكثر ربحية في قطاعات الأخرى . وآية ذلك أنه لا يصح تهديد للوارد الاستثمارية الزراعية بالدول المريسة أكثر من اللازم (كما هو الحال على نحو ما أوضحناه في الباب السابق) بنفس النظر عن الربحية المقارنة للشروعات الاستثمارية الزراعية والصناعية .

ولقد تقتضى سرعة النمو في بعض البلاد العربية أن توزع الموارد اللازمة على قطاعات الاقتصاد القومى بما يسمح بأن تنمو نموا متوازنا يحقق للمدلات العامة للنمو التى تستهدفها خططها الاقتصادية والتى تقتضى على عوامل عدم التوازن الهيكلية التى تسببها الاقتصاديات المية بسبب اعتمادها على قطاع الزراعة وعلى محصول رئيسى أو اثنين وكذلك على استيراد معظم احتياجاتها الصناعية والزراعية فضلا عن وفرة العمل النسبية وندرة رأس المال مما يجعل لقطاع الصناعة متدهورا .

ويساعد توزيع الموارد الاستثمارية لثلاثة بالدول العربية على قطاعات الاقتصاد القومى توزيعا متسقا مع مقضىات التنمية الاقتصادية المخططة بها على توفير فرص النمو الانتاجى السهل الذى لاكتسب في سبيله أضافى الزجاجات نظرا لانه يأخذ في الاعتبار العلاقات الصناعية المتداخلة بين مختلف صناعات وقطاعات الاقتصاد القومى .

وينبى أن نلاحظ عند توزيع الموارد الاستثمارية على قطاعات الاقتصاد القومى بالدول العربية حقيقة هامة مؤداها أن التمتع بالنمو الاقتصادى بقلب العلاقات القائمة فيما بين تلك القطاعات ويخلق توازنا جديدا بينها يستوجب تخطيطا اقتصاديا لوضع قيود اقتصادية ومادية على توزيع الموارد الاستثمارية تلافيا للاضطرابات والضغوط التضخمية والانحرافات في اتجاهات التنمية الاقتصادية وتمكيننا للصناعة من أن تظهر بلبسة أكبر من الموارد الاستثمارية .

كذلك فإنه ينبى أن لا يثيب عن البال أن بلوغ غاية الاستثمار الأمثل بالدول العربية يستوجب أحداث توزيع أمثل للموارد الاستثمارية بين مختلف القطاعات .

ونفتشجر كثير من الخلافات عند تشارط الاستبانات بين قطاعات الاقتصاد القوى
أهمها ذلك للتحلق بالمفاضة بين قطاعى الزراعة والصناعة .

وإذا كان أمر هذا الجدل مشهور إلا إننا نرى نخصه بكلمة من حديث نظرا
للأهمية القداسة لقطاع الزراعة فى الدول العربية وبسبب ما تحتازه بعض الدول العربية
اليوم من مرحلة الانقطاع إلى مرحلة الرأس مالية للصناعة بما يتور خلال ذلك من هدام
تليدهى بين الاستئلال الاقطاعى واسترباح الرأس مالى .

ولقد يطول بنا الحديث إذا ما تناولنا جميع أوجه للمفاضة بين القطاعين المذكورين
الأمر الذى يجعلنا نتقح بالإشارة أولا إلى ذلك الرأى القائل بأولوية القطاع الزراعى
على الصناعى والذى وجد ظلالا من البراهين فى كتابات بعض الاقتصادى القرب المدللين على
نجاح التنمية الاقتصادية الزراعية بما حدث فى نيوزيلندا وأستراليا وكندا واليابان هذا
فضلا عما سجله المؤثر الخاص بالضرائب الزراعية والتنمية الاقتصادية المنعقد فى هارفارد
فى الخمسينيات من الفضلية للتنمية الزراعية .

أنصف إلى ذلك ما يمكن أن يقال من أن الزيادة الاتاجية الزراعية تساعد على
موازنة النقص فى الانتاج الزراعى وتناجم من سحب العمال الزراعيين لتوظيفهم فى القطاع
الصناعى . هذا فضلا عما تؤدي إليه زيادة الانتاج الزراعى من توفير الخامات اللازمة
للاتاج الصناعى استكمالاً للهيكلى الصناعى ومن زيادة الصادرات تصحيحاً للاختلال
والمعجز للقيميين فى اقتصاديات الدول العربية كذلك فإنه يمكن أن يقال أن تفضيل القطاع
الزراعى فى الدول العربية بمزيد من الموارد الاستثنائية يؤدي إلى زيادة دخول أهليه فيزيد
طلبهم على المنتجات الصناعيه إسهاماً فى توسيع حجم السوق ، هذا الى ما ينجم عن زيادة
الاتاجية الزراعية من المساعدة على مواجهة المطالب المتزايدة على القطاع الزراعى الأمر
الذى يماون على تفادى مشاكل التضخم واختناقات الانتاج .

ولقد يجد المؤيدون فى الدول العربية لأولوية القطاع الزراعى على الصناعى المزيد
من الحجج إذا هم دفنوا بضعف وهزال امكانيات الرى فى كثير من البلدان العربية
كالاردن والعراق وسوريا وليبيا والحدودان والسمودية مما يستوجب توفير قدر كبير من

للاوارد الاستثنائية لشروعات الرى وتحسين الانتاج الزراعى وانهم يستطيعون أيضا أن يمتحنوا بتخلف الأحوال الاجتماعية فى القطاعات الزراعية العربية مما يستأهل اختصاصها بنصيب وافر من للشروعات الاجتماعية المختلفة وخدمة البيئة لاسيما وأن التنمية المتحققة حتى اليوم قد أدت إلى قسمة ضئيلة بين الحضر والريف العربى .

واباما كان الرأى فالتا تقدم الاعتبارات التالية الذكر لاختها فى الحساب عند تقدير حجم الاستثمارات الضرورية للقطاعات الزراعية العربية والمحددة بالتالى لمكانها فى قائمة الاستثمارات التلى بالبلاد العربية .

أولا : يتوجب أن يحسب ضمن رأس المال الضرورى لمواجهة الاحتياجات الانتاجية فى قطاع الزراعة الاستثمارات فى الأرض الزراعية مضاف إليها التكاليف الدائمة كأنظمة الرى وتسهيلات التخزين والبحوث والخدمات الجارية للضرورية .

ثانيا : إنه قد يحدث فى قطاع الزراعة عكس ما يجرى فى تخطيط قطاع الصناعة حيث أن الحساب التفصيلى للاستثمار فى الأول يختلف أساسا عن النتائج التى يمكن التوصل إليها من التقدير والاستقاط العام الاجمالى وتتوقف درجة ذلك بمدى مباشر على التنوير الميكلى المزمع تحقيقه فى الخطط الاقتصادية العربية باعتبار أن معامل رأس المال وأن متوسط نصيب الفرد ومتوسط نصيب كل وحدة من الأرض للزراعة يختلف تماما لدرجة تقدم النظام الزراعى .

ثالثا : يجب أن يؤخذ فى الاعتبار ما تتطلبه تنمية القطاعات الصناعية والخدمية من مزيد من العمال الذين يسمحون من القطاع الزراعى مما يستدعى أن تستهدف استثمارات قطاع الزراعة بأدول العربية رفع انتاجية العمال الزراعيين فى التمام الأول الامر يؤدى فى نفس الوقت إلى إمكان تقدير حجم العمال الممكن تسريحهم لتنفيذ القطاعات الأخرى .

هذا ويمكن من لتاحية الثانية أن يجمع لصالح أولوية قطاع الصناعة فى مجال

التوصل إلى الاستثمار الأمثل بالدول العربية اسانيد عديدة تتمحصل فيها تؤدى إلى التنمية الصناعية من رفع انتاجية العامل الصناعى وفيما يؤدى اليه التصنيع من رفع متوسط نصيب الفرد من الدخل وفيما يقبه من امتصاص البطالة الشاملة بالأقطار العربية وكذلك خفض الواردات الصناعية تصحيحا لتوازن موازين المدفوعات العربية .

وبمثل المدافع الأساسى لزيادة تمجيد التنمية في قطاعات الصناعة العربية مع ما قد يثار أحيانا من التركيز على الصناعات التتيسلة في زيادة نسبة ما يعاد تشييره من الانتاج المضاف عما يؤدى الى الاسراع بالنمو الاقتصادى ويعتمد هذا النهاج على الاعتبارات الفنية المسككة للتوليد عن النمو في القطاعات الأخرى فضلا عن أن التوزيع المكاف للصناعات وإقامة الاستثمارات للناسبة في الانتاج الزراعى والصناعات المسككة له يشجع على أحداث التغييرات الضرورية لازدهار التنمية الزراعية العربية (كتغير أسلوب الانتاج وإعادة توزيع الارض واستغلال العطالة المتعة)

ويثور فضلا عما تقدم نوع جزئى من للفاضة وتقدير الاولويات في قطاع الصناعة بين الصناعات الرأس مالية والصناعات الاستهلاكية الامر الذى تعرض له الاقطار العربية في الوقت الحاضر . ويذهب رأى في هذا الصدد إلى أن هدف التوسع إلى أقصى حد في الاستثمارات للوجهة الى صناعات السلع الاستهلاكية - بعد التوصل إلى اشباع الاحتياجات الاستهلاكية الجارية بحمل للرتبة الأولى في أولويات تخطيط الاستثمار الأمثل ، غير إنسا نرى أنه يمكن ان يقدم في ذلك الرأى من ناحيتين ، الناحية الأولى أنه يؤدى إلى خفض الزيادة الممكنة في مستوى الاستهلاك إلى دون ما هو ضرورى لتعظيم معدل النمو الطويل الاجل للاقتصاد القومى الامر الذى يتضمن تضحية غير ضرورية من جانب المستهلكين أما الناحية الثانية فتتصرف الى ما يقبه الانجاء المذكور من خفض معدل الزيادة في انتاج السلع الاستهلاكية الى ما دون المعدل المناسب نظرًا لأن الخط غير الضرورى اقتدار السلع الاستهلاكية التى كانت تنتج يحدد مقدار القوى العاملة الذى يمكن ان توظف في انتاج السلع الاستهلاكية .

ولقد يمكن أن تمنح الأولوية في الدول العربية لمعد التوسع إلى حد أقصى في

انتاج السلع الاستهلاكية بالنظر إلى الغرض العام للتنمية الاقتصادية يتمثل في رفع وتحسين المستوى المعيشي ، يد أنه يشين هذا الاتجاه ماقد تلاحظ لنا في الباب السابق من غلبة الصناعات الاستهلاكية بالدول العربية فضلا عما هو معلوم في أولويات التنمية الاقتصادية من أن العبرة فيها ليست بمجموعها بقدر ما هي بتكوينها وبمعدى غلبة قطاعات الصناعات الثقيلة فيها ويترتب على قص الاستثمارات الواجهة إلى قطاع صناعات السلع الرأس مالية هجوه عن تنفيذ قطاع الصناعات الاستهلاكية بما يلزمه من احلال وتجديد . ومن ثم فان هذا الهدف يلزم نفسه عندما يقضى إلى خاض المستوى المعيشي حيال للمعدلات السكانية للزيادة بالدول العربية .

وقد يمكن ته دليل الهدف التوه عنه زيادة السلع الاستهلاكية إلى أقصى حد يمكن باستخدام الأساليب الفنية للاتاج الى تتدف فيها حكتامة رأس المال بما يؤدي إلى تكلفة انتاج اقل تنصرف إلى تكاليف عمال متوافرين ببعض الدول العربية بمقدار فائض بحيث يقضى الحصول على أقصى مقدار للناج من كل وحدة رأس مال مستثمرة بها كانت التكلفة النقدية شريطة ان يستخدم في حساب التكاليف أجر محاسبى دون المستوى الحقيقي للاجر وهذه الطريقة تؤدي إلى اجمال أهمية التكلفة النقدية الفعلية والحقيقة التي تتفق مع الاستهلاك الاحداث في مقابل الاجر الفعلى . ومن ثم فاننا اذا ما استخدمنا أساليب فنية منخفضة الانتاجية بالدول العربية (بحيث يكون ناتج كل عامل بواسطتها أقل من استهلاكه) ينتهى الأمر بنا إلى طلب اعانة في صورة تحويل لجانب من مخصص الأجور بما يضى ابطاء الاستثمار وتسبب استخدام الوسائل الانتاجية الفنية في زيادة الاستهلاك السكلى مباشرة على حساب بعض الاستهلاك لجانب من العمال عن طريق زيادة الضرائب والأمان وخفض التوظيف .

وبالنظر إلى انخفاض المستويات للمعيشية العمالية الراهنة في كثير من البلاد العربية فانه يفضل البحث عن الأسباب الفنية للتيحة لاستخدام عمال جدد ينتجون على الأقل بقدر ما يستهلكون بالاضافة إلى فائض يسمح بزيادة معدل الاستثمار فزيادة المستوى المعيشي ويؤدي توجيه الاستثمارات الجديدة نحو الاساليب الفنية للتوه عنها فضلا عن الاعانة المذكورة إلى ضياع الاستثمارات بسبب تعجيد جانب من مخصص الاستثمار الذي كان يمكن

أن يولد فائضاً متاحاً للاستثمارات الجديدة بالبلاد العربية .

ويتوجب لأجل تحديد الانتاج الصناعى المحلى أن نحدد نسب الطلب على السام الرئيسية الواجب اشباعها من الانتاج الصناعى المحلى ثم نحسب الاستثمارات والانتاج فى كل فرع من فروع الصناعة .

وبلاحظ أن التنبيرات الهيكلية الداخلية المستهدفة فى قطاعات الصناعة العربية لا تكون فى العادة بالثمة الأهمية كما هو الحال عند تخطيط استثمارات قطاعات الزراعة .

وتمثل أم هذه التنبيرات بالبلاد العربية عادة فى تحويل فروع الانتاج البدوى حيث تنخفض الانتاجية وتقل موارد القوى والمواد لليكانيكية إلى قطاع الانتاج الصناعى بعمقه التصحيح فضلاً عن تركيز الانتاج فى وحدات أكبر حجماً .

ومما يحسن من شيء فانه عندما يستقر الرأى فى هذه الحالات على الطوائف التى سيوجه إليها التطوير الهيكلى بالدول العربية يبيت تمكناً تقدير العناصر الهيكلية للنوع الجديد من الانتاج باستخدام مصفوفة المستخدم- المنتج أو بواسطة التحليل للمقارن فى نفس البلد أو فى بلد آخر فى مرحلة مشابهة من مراحل التنمية الاقتصادية ، ولأجل حساب الاستثمار والانتاج فى مختلف فروع الصناعة يمكن استخدام معامل رأس المال الجزئى .

ولما يتماق بنصيب قطاع الخدمات للتوافق مع أوضاع الاستثمار الأمثل بالبلاد العربية فانه يتوجب إثارة بحظ من الاستثمارات على بحظ قطاع الصناعة والقطاعات الخادمة له . ويشفع الاهتمام بقطاع الخدمات الاجتماعية بالبلاد العربية ما هو ملحوظ فيها من انخفاض نسبتها ازاء الزيادة السريعة فى الممدلات السكانية فضلاً عن تزايد نسبة ما يلزم منها لصالح العمال الجدد الذين يتم توظيفهم وكذلك ما ينبجم عن زيادة الخدمات الاجتماعية من إعادة توزيع للدخول القومية بالدول العربية .

ويمكن أن تقدر النافع الناجمة عن زيادة الانفاق على الخدمات الاجتماعية بالدول

العربية من وجهة نظر .

أولها : أنها تساعد على رفع الإنتاجية للقوى العاملة مسهمة بطريق غير مباشر في زيادة الناتج القومي .

وثانيها : أن الخدمات الاجتماعية تسهم مباشرة في تحسين نوع ومستوى الحياة الاجتماعية العربية .

ويتوجب ان يستند قرار مسدى لتوسع في قطاع الخدمات الاجتماعية إلى بحث واستقصاء للمنافع الاجتماعية المحتملة للرتبة على الاتفاق الإضافي على الخدمات الاجتماعية حيث يتعين على الأقل عدم ظهور عوائد غير معقولة للمنافع الاجتماعية في ظل الندرة العامة للموارد الاستثمارية بالدول العربية .

ويمكن القول بأنه بالنظر إلى تفوق معاميل رأس المال الناتج في الصناعة عنه في الخدمات يكون تحقيق الاستثمار الأمثل بالدول العربية أفضل بزيادة نصيب الاستثمارات الصناعية إلى أقصى حد على حساب مشروعات الخدمات ومع الاكتفاء بما يكون قد أنجز فعلا منها ولاسيما في المراحل الابتدائية لتخطيط التنمية الاقتصادية غير أنه لا نصح للبالغة في ذلك الاتجاه لأسباب متعددة أهمها ما سبقت الإشارة إليه من ضعف مستوى الخدمات الاجتماعية حاليا بالبلاد العربية على الرغم من شدة الاحتياج إليها فضلا عن أن ذلك يحول دون ما يستهدفه التخطيط الاقتصادي العربي آخر الأمر موت رفاهية احتاجية كما أنه لا يمكن الاستمرار في استهلاك الأرضدة للتكونة سلفا من المرافق والخدمات الاجتماعية بالبلاد العربية بل يتعين تعويض ما استهلك منها .

وإذا ما جاز التسليم بإمكان الاعتماد في المراحل الأولية للتخطيط — ابتداء تحقيق استثمار عربي أمثل — على ما هو قائم من الخدمات المذكورة فإنه يتوجب ان تزايد فيما بعد اعتماداتها الاستثمارية ولكن في حدود نسبة معقولة من جملة اللوارد الاستثمارية ويمكن أن يبرز ذلك للنهاج الاستثماري الحدى بضع اسهام استثمارات الخدمات في تكوين الدخل القومي وبأن زيادة الانتاج المتوقعة من الاستثمارات الصناعية تفوق نظيراتها

في الخدمات . ولقد يختلف الشأن في المراحل المتأخرة للتنمية حينما يقل الرصيد التكنولوجي من الفرص الاستثمارية وتزيد عناصر الاسراف الخارجى بحيث تنخفض غالباً الكفاية الحدية للاستثمار الى ما دون الصفر مما يبرر التوسع في الاستثمارات الخدمية .

أما بالنسبة إلى التحديد الأمثل لاستثمارات قطاعات النقل وللواصلات بالدول العربية فترى أن يستأنس بشأنه بصفة عامة باستثمارات قطاعات الصناعة على أساس ما يفصل بين المراكز الصناعية من مسافات وعلى قدر درجة التوسع في وجوه النشاط الصناعى للترابطة ويجب أن يستفيد قطاع النقل بالبلاد العربية في المراحل الأولى للتخطيط من الوفورات الداخلية والخارجية في الانتاج مما قد يتطلب إنشاء مراكز صناعية مترابطة وتحدد الزيادة المنتظرة في حجم الانتاج الصناعى في أى قطر عربى الحد الأدنى من نمو مرفق النقل الضرورى لمتطلبات التصنيع وذلك في حالة قيام الانتاج الصناعى على الامكانيات السكانية .

ويلاحظ أنه عندما يمتد التخطيط الاقتصادى بالدول العربية قسداً إلى الأمام حدوث أممين جديرين بالاهتمام من وجهة نظرنا الحالية :

أولهما : تناقص الاتجاه الاحتكارى بسبب التركيز للكأن نظر الانتشار الصناعات مما يؤدي إلى قلة الاحتياجات الصناعية إلى النقل .

أما الأمر الثانى : فينصرف إلى زيادة احتياجات المستهلكين إلى المنتجات الأخرى وزيادة حجم المبادلات بين المواطنين الصناعية لمسافات قصيرة .

ويمكن القول بأنه إذا ما ارتبط حجم قطاع النقل بالنتائج القومية في أرجاء الوطن العربى فإن ذلك يؤدي إلى زيادة معدلات حركة النقل بمعدلات أعلى منها في النتائج القومية على نحو ما حدث في التجربة الدوفيتية حيث كانت الزيادة في النقل تبلغ مثلاً ونصف مثل الزيادة المتحققة في الناتج الكلى .

وتلجأ قواعد التخطيط باننا إذا ما ضاعفنا ما يتقرر تحقيقه في النقل من حجم

مضاف لمقاومة الانتاج الصناعي للتوقع بمعامل رأس ماله قاتنا نحصل على الحد الأدنى من الاستثمارات الضرورية لقطاع النقل بالدول المربية .

ويتوقف تدبير حجم الطلب على قطاع النقل وللواصلات بالافطار المربية على ما يأتي:
أولا : توظيف الأنشطة الصناعية .

ثانيا : الحركة للمادية للساح والخدمات عبر الاقاليم .

وبلاحظ أن توظيف الأنشطة الصناعية يتمسدد عادة على ظروف ومستوى قطاعات النقل وللواصلات المربية. وإذا ما وجدت عوامل أخرى تحكم التوظيف فإن ذلك يعتبر معياراً أساسياً لقرارات المتعلقة بوسائل النقل وللواصلات التي تغطي أولويه . وتمسدد العلاقة بين للواصلات وتوظيف الأنشطة الاقتصادية على تحليل يأخذ في الاعتبار مواقع الأنشطة الحاضرة وللحقبة والحركات للتبادلة بين الاقاليم لنقل الساع وينسبها إلى مختلف بدائل للواصلات .

ثالثا : التنبؤ بالتدفق للمادى للساح في الاقتصاديات المربية رهن الحديث .

ويمكن بمسدد الاستعراض السريع السابق خاصا بتوزيع للوارد الاستثمارية بين القطاعات الاقتصادية في الدول المربية أن نمرض أموخجا عاما لتلك التوزيع .

وإذا كنا نتمسدد على التوزيع للنوء عنه بأنه توزيع استراتيجي جامسدا قاتنا يمكن أن نوضح توزيعاً آخر حركسيا للاستثمارات المربية بين القطاعات .

وآية ذلك أنه يمكن توزيع للوارد الاستثمارية بالدول المربية على قطاعات الاقتصاد القوي على ثلاث مراحل متلاحقة:

للمرحلة الأولى : نصمم بحيث تهيه أساساً لتنمية القطاع الزراعي كما ترسي في نفس الوقت أسس القاعدة الصناعية للانطلاق الصناعي التمهدي .

ويتفاسم القطاع الزراعي الأولويه مع القاعدة الصناعية للتأسيسية في الدول المربية

وذلك بالنظر إلى ما أسلفناه من بيان لدور الكبير الذى يمكن أن تلعبه الزراعة استنادا إلى إمكانات التوسع فيها توسعا اقويا ورأسيا وتوافر الطاقة البشرية فيها ولما تقوم به من تنفيذ للصناعة والماملين فيها على السواء .

ويجب أن يركز التصنيع التأسيسى في هذه المرحلة على دعامتين هما :

أولا : اقامة مشروعات القوى ولتقل .

ثانيا : الصناعات الصغيرة والريفية .

وبفضل أن تحظى التنمية الاجتماعية في هذه المرحلة بنصيب من الموارد الاستثمارية يتلو من حيث حجمه وأهميته ما يخصص للزراعة والصناعة التأسيسية ، ويعتبر تحديد الموارد المخصصة للتوسع في الخدمات الاجتماعية في المرحلة الاولى قرارا سياسيا واجتماعيا معا .

وتشير التجارب إلى أنه يتباين يمكن في المراحل الأولية أن يحدث تركيز خاص على أنشطة انتاجية معينة فاننا نصل سريعا إلى المرحلة التى يعطى فيها التقدم الاقتصادى أولا يمكن الحفاظ عليه بدرجة كافية بسبب هدم تقوية العوامل الانسانية والاجتماعية للتنمية .

أما المرحلة الثانية من ذلك النمط الحركى لتوزيع الاستثمارات على القطاعات فتتسم بوجود تركيز الموارد الاستثمارية على تنمية الصناعات الثقيلة لبناء الهيكل الصناعى .

ولا يكون مناصبا استثمار الموارد في صناعات السلع الاستهلاكية تفاديا لتساقم الليل الحدى الكبير للاستهلاك في الدول المربية وحفاظا على نماء التنمية الاقتصادية أن تبعد عن مجال إعادة الاستثمار ومحاذرة من وقوع الصناعات المذكورة في منافسة غير عادلة مع الصناعات الريفية التى ذهبنا إلى اقامتها في المرحلة الاولى .

كذلك فانه يجب أن تستمر الزراعة في الحصول على الاهتمام والرعاية للترتين لها في

للمرحلة الأولى مسابقة لزيادة السكان وللمتطلبات الصناعية في البلاد العربية . ويتوجب أن يتزايد الاتفاق على الخدمات بمعدل أسرع تحقيقاً للكفاية المالية وزيادة الدخل وللمدالة التوزيعية .

وللمرحلة الثالثة : تستوجب استمرار التركيز على الصناعات الاساسية الثقيلة مسع استمرار زيادة اللوارد لامكان تنطية مزيد من الصناعات ويمكن في هذه المرحلة تحويل الاستثمارات إلى صناعات معينة مثل بناء الطائرات وعربات السكك الحديدية والسفن . ويجوز في هذه المرحلة الاخيرة تخصيص بعض اللوارد لتنمية صناعات السلع الاستهلاكية بما لا يتنافس مباشرة مع الصناعات الصغيرة والريفية .

وغنى عن البيان الخط الاستراتيجى للنوء عنه والنذى نقتحه للدول العربية يقوم على ثلاث مراحل هى :

١ - التأسيس . ٢ - التدعيم . ٣ - التوسع .

هذا ويتوجب أن يستعان فى توزيع المشروعات الاستراتيجية على مختلف قطاعات الاقتصاد القومى فى الدول العربية بقواعد ومعايير وأولويات نذكر من بينها العالى :

١ - تمطى الأولوية للمشروعات للكونة للمساعدة الصناعية بحيث يترتب على تنفيذها خلق قوى دافعة فى الاقتصاديات العربية .

٢ - تقرر الأولوية للمشروعات الاستراتيجية المساعدة على تحقيق التوازن بحيث يحول تنفيذها دون ظهور ثمرات حقيقية أو نقدية فى اقتصاديات البلاد العربية .

٣ - تمنح الأولوية للمشروعات المتفقة مع دوال تفضيل الشعوب العربية بحيث تحقق رغباتها وأولوياتها كالمفاضلة بين التنمية عن طريق الصناعات الثقيلة أو الخفيفة وكالتنمية فى الريف أو فى الحضر .

٤ - تمار الأولوية للمشروعات المؤدية إلى التكامل الاقتصادى سواء على مستوى الدولة العربية الواحدة أو على مستوى الدول العربية جماء .

هـ - يتعين النظر في اختيار المشروعات على مستوى القطاعات في الميزان المربية على أساس الكفاءة والثالية الاقتصادية .

اقتراح بتوزيع الموارد الاستثمارية بين القطاعات

بالدول المربية

الملاحظات	النسبة إلى الاستثمار السكني	القطاع
توسع صناعي رأسي للحصول على نسبة عالية من الناتج المضاف ليعاد استثمارها من ٦٠ - ٧٠ ٪ من الاستثمار في هذا القطاع قد يتجه إلى صناعة السلع الانتاجية خلال الحطة المبذولة .	٤٠ - ٥٠ ٪	الصناعة بما فيها تمدين الحمامات وللمادن والكياويات والكهرباء والوقود والمواد الغذائية .
يجب ربط الاصلاحات الزراعية والتنويرات في التكنيكات المزرعية بهذه الاستثمارات ويجب أن تسكل مقدار هام من امثال هذه الانشطة للنشاط الايجامي (مثل الري) في الاستثمارات الزراعية .	١٠ - ١٥	الزراعة بما فيها الري والمحاصيل والمواد المبيدة للآفات والسماد والبذور الاحسن . الخ
يفضل استاج عربات النقل على السيارات الخاصة في المراحل الاولى وبالمثل يعطى نقل البضائع اولوية على نقل الركاب .	١٥ - ٢٠	النقل والمواصلات بما في ذلك صناعات السيارات وقطارات وبناء السفن والموانئ والطرق والملاحة النهرية .

ويؤدي ذلك بايجاز تقدير حجم ونوع الموارد الاجمالية المتاحة بالإضافة إلى الاحتياجات

الاستثمارية والإستهلاكية الضرورية لمطالب الاقتصاد وطوائف المجتمع . ويكون
النرض من أدوات التحليل المياري في هذا الخصوص هو التأكد من التوصل إلى
الاستثمارات - حجما ونوعا وتوزيها - المؤدية إلى تحقيق أقصى نحو للاقتصاديات العربية.

ونأق بصد ذلك إلى بحث الاستثمار الامثل بالدول العربية من حيث التوزيع على
المشروعات الاستثمارية .

ويمكن أن نضع بصفة مبدئية بعض القواعد الواجب توافرها بصفة عامة في
اختيار المشروعات الاستثمارية بالدول العربية :

أولا : يتوجب أن تكون المشروعات الصناعية العربية سليمة من الناحية الفنية
والاقتصادية وأهلا لان تدر ارباها سريرة للمستثمر الخاص وللاقتصاد القوي على السواء

ثانياً : يجب أن تنسق للمشروعات العربية مع الاحتياجات والانبجاءات المطلوبة الأجل
في الدول العربية .

ثالثا : يجب أن يتوافر المشروع الصناعي الرعيد في أية دولة عربية سوق رانجبة
حيث أنه يمين على التصنيع أن يوفر سلما لسوقه القاعة لا أن يلقى طلبا لمشروع جديد
وأن يحقق الحياة في سوق صغيرة بالنسبة إلى الصناعات القفحة .

رابعا : يفضل ان يكون للمشروعات الصناعية العربية مزايا معينة في تكاليف الانتاج
مقارنة بالتكاليف الاجنبية أو المحلية . وآية ذلك أن المشروع المقترح لاغراض تصديرية
يجب أن تكون تكاليف انتاجه مقارنة بتكاليف المشروعات المنافسة على الاقل حتى يتمكن
من دخول السوق والصمود فيه . واذا ما كان يتنافس مع المشروعات الاجنبية صار واجبا
ان تكون له مزايا في التكاليف .

خامسا : يتوجب ان يتسجم للمشروع الصناعي مع الاقتصاد القومي العربي على
النحو الذي يتركب به هيكله وبالكيفية التي يمل بها بمعنى انه يجب أن يستمد مستخدماته
الضرورية من القطاعات والانشطة الاقتصادية القاعة أو المحتصة والواردات كما يجب أن

يكتسب اسواقاً مباشرة أو متوسطة لمساندة الصناعة وهذه الخصائص تنبثق عن العلاقات الصناعية المتداخلة في الاقتصاد القوي مما يستتبع من جداول للمستخدم — المنتج .

سادساً : يجب أن تتواءم المشروعات الاستثمارية العربية مع المرحلة القبلية للتنمية الاقتصادية أما بعد الاستهلاك بالسلع التي يطلبونها في تلك المرحلة أو بتهية السلع الاستثمارية للنشاط الاستثماري في المرحلة المذكورة أو بتوفر مستخدمات أو منتجات للنشطة الانتاجية خلال السنوات المقبلة أو بانتاج صادرات مقابل أمان الواردات المراقبة .

وإذا ما توافرت للمشروع سوق ومزايا تكلفة ذاتية أتبعته له ربحية تجارية كافية لاجتذاب الاهتمام في القطاع العام أو الخاص وتيسر تمويله .

سابعاً : يفضل أن يكون المشروع متمسداً إعتاداً أكبر على عوامل الانتاج الفائضة أو للمطله كما نحاي ذلك الذي يقوم على أقل ما يمكن من عوامل الانتاج النادرة .

ثامناً : يمنح التفضيل في قطاع التصدير للمشروع الذي يستخدم أقل قدر مستطاع نسبياً من السلع المستوردة أو ذلك الذي ينتج أكبر انتاج نسبياً من السلع والخدمات ويتطلب التوصل إلى اختيار المشروعات الثلاث في الدول العربية فضلاً عما تقدم الاستناد إلى معايير وأولويات مقرررة .

وإذا كان اللغام لا يتسع لتبيان تفاصيل هذه المعايير فالتا نكتفي بذكرها مع التنويه بأهمها .

ويستمر معايير الربحية الخاصة من أهم المعايير المستخدمة لقياس صلاحية المشروعات الاستثمارية ويان أنضيلتها . ويمكن أن نشير بإيجاز في هذا الصدد إلى أنه يمكن جمع مختلف الطرق المقترحة من جانب كتاب الاقتصاد والحساب العائد الربحي للاستثمارات في طائفتين اثنتين على النحو التالي :

أولاً : المقاييس لجهة الأرباح الناجمة من الاستثمار .

ثانياً : المقاييس لمدلات الأرباح أو الموائد مقيمة ومقارنة بقيمة أخرى معطاه ولا نظن

القارئ في حاجة إلى مزيد من الحديث عن الربح وعلاقتها بالاستثمار الأمثل بعد ما قدمناه بين يديه في هذا العدد في الباب الأول من المؤلف الحالي .

ويتوجب ان نأخذ في الاعتبار في هذا الشأن سر الفائدة ومختلف التغيرات التي يتوقف عليها مبلغ الربح والسعر الداخلى المائد وحجم الأرباح الصافية ومدة الاستغلال الأمثل حالة تنظيم الربح وكذلك شروط تعظيم الربح والتقدم التكنيكي ولعدة الفترة القصوى للاستفادة ومقاييس التكلفة السنوية للمائلة ومعايير مدة اعادة الدفع فضلاً عن تقدير التيم الحالية للمبالغ للمستقبله وصافي القيمة الحالية ونسبة النافع إلى التكاليف وغير ذلك مما سبق أن أوضحناه في موضعه بالباب الأول من هذا المؤلف .

أما بالنسبة إلى الاستثمار العربي الأمثل وتوزيعه على المواطنين الاستثمارية فترى أن نشر أولاً إلى أن كثيراً من المشروعات الصناعية القائمة بالدول العربية قد توطنت على أسس تاريخية وجغرافية ومناخية وطبيعية غير محكمة للتبرير الكامل من الناحية الاقتصادية . ويؤدي هذا التوزيع للسكان واحتمالات تكراره مستقبلاً في البلاد العربية إلى كثير من المثالب التي نذكر من بينها :

أولاً عدم استواء سير التنمية الاقتصادية وعدم عدالة توزيع الدخل القومي بين الأقاليم العربية .

وثانياً : عدم احتساب تجمع للمشروعات الاستثمارية في موطن استثماري في حساب التكلفة لمعظم المشروعات بحيث أن تكاليف المشروع تزايد بنسبة غير متكافئة معه وتصبح هيباً اجتماعياً يتقل كاهل الاقتصاد العربي .

وثالثاً : ما يؤدي اليه بلوغ النشاط الاجناعي غير المباشر حده الأمثل من اسراف فيه آتية الارتفاع الكبير للتكاليف الاجناعية للنشاطات التجارية الخاص وكذلك التكاليف الجديدة للخدمات الاجناعية فضلاً عما يؤدي اليه من تجريد المشروعات الاستثمارية للتوطينة حيث تؤدي الفرصة للمضاعة إلى منع انتقالها إلى موطن جديد .

وربما أما ينجم عن ذلك التوطن غير التكافؤ من عدم بلوغ الاستثمار معدله الأمثل بسبب تفاوت النشاط الأثافي بين مختلف أقاليم البلد العربي وسوء توزيع الموارد الانتاجية وصعوبة تحريكها وأخيراً ما هو ثابت من أن الخبرة المتمثلة في نشوء الوقورات الخارجية والاستفادة منها تتضاءل بعد أن تبدأ قوانين القلة للتناقص في الظهور .

ونرى أن الاستثمار العربي الأمثل يمكن تحقيقه من وجهة نظر التوزيع الموطني للاستثمارات استثناء بعدة قواعد ومعايير من بينها التالية الذكر :

١ - يتوجب أن يراعى عند تخطيط مواطن الصناعات الأساسية على الصعيد العربي توزيعها توزيعاً متكافئاً على مختلف الأقاليم - أخذ في الحسبان لأختبارات الزايسا النسبية للانتاج التسويق والتكليف بقدر الامكان - وذلك بحيث يمكن أن تتوزع ثمار التنمية الاقتصادية على أساس يمكن من العدالة الاجتماعية ومن المعلوم أن الصناعات الأساسية تتبع نمطاً متعدداً يتقرر على أساسه الصرح الاقتصادي المستهدف من التنمية بحيث تصبح من العناصر المسككة له ولا يمكن الاستغناء عنها ونظراً لقابلية هذه الصناعات الأساسية للتحويل من اقليم الى آخر فإنها تعتبر عنصر مرونة للتخطيط الاقتصادي العربي يساعد على توزيع المواد واللؤوسات الصناعية الكبيرة التي تتفاوت أهمياتها وتعتبر بما لنوع وتباين الانماط النموية الصناعية . وبالنظر الى ما هو معلوم من أن الصناعات والخدمات المحلية التي تنشأ مع الاستثمارات الصناعية الكبيرة تصاحبها أول الأمر ثم لا تلبث أن تتخلف عنها مفضيا الى ركود نسبي فانه يتوجب تجنب الاقتصاديات العربية سوء هذا القتلب اعتماداً على الوسائل التالية الذكر :

(١) ربط النشاط الاقليمي بالحطة الاقتصادية .

(٢) توطين صناعات السلع الاستهلاكية في الاقاليم المراد تميمتها بالبلاد العربية إذا ما كان توزيع السكان فيها مناسباً

(٣) توطين وحدات صناعية فنية ذات امكانيات توسعية ديناميكية كالصناعات الكيماوية والهندسية .

ويتوجب أن يراعى عند توزيع المواطن الاستثنائية العربية أن توطن صناعات معينة في الأماكن الفنية بالبرول والمواد والحمام في حين توجه صناعات أخرى كصناعة النسيج صوب الأسواق الاستهلاكية .

وقد يتحدد تغيير المواقع على أساس الاختيار بين الاستثمارات الكبيرة وقطاعات اللؤلؤيات الاستثمارية المناسبة لكل حالة .

وتتقضى أصول التوطن الصناعي اختيار مواقع الصناعات الأساسية على أساس المركز المركب من الموارد الاقتصادية والتكنولوجيا بحيث يكون معيار الاختيار هو الوطن الذي يحفض إلى أدنى حد ممكن التكاليف الكلية للصناعات المراد توطينها فيه

ويمكن إجراء مقارنات بين المواطن ذات الإمكانيات الاقتصادية والتكنولوجية المختلفة وذلك على أساس التوزيع الجغرافي للأقاليم العربية المشتملة على وحسومات وانوية النمو الصناعي والعلاقات بينها دون اعتماد على التكلفة نظرا لان المقاضلة تقوم على اختيار الاستثمار واختيار المواطن .

وإذا ما حدث تفاوت في الامكانيات فان الاختيار يجب أن يقوم على التحليل المقارن للنافع والتكاليف بحيث يفضل الوطن الذي يمثل أدنى نسبة بين التكاليف والنافع مع مراعاة البناء الصناعي الذي يصاحبه وعلى أساس تماثل التكاليف والنافع غير المباشرة .

وتتقضى فكرة الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية تصميم توزيع جغرافي للمواطن الأكثر امكانيات للنمو بحيث تؤدي إلى اكسبر دفع للتنمية الاقتصادية العربية المنسقة ويلاحظ أن مجال فكرة الاستغلال الأمثل للموارد في حدود تخطيط المواطن الاستثنائية العربية يتطلب أن يكون اختيار موطن نواة التجميع الاستثماري هو معيار الحسد الأدنى من التكلفة .

وعند وجود امكانيات بديله واعتبارات تكنولوجية مختلفة فان معيار التوطن يقضى

بأولوية الموطن الذي يهيء أدنى نسبة بين التكاليف والمنفعة بالإضافة إلى البناء الصناعي المركب الذي يستتبعه .

ويتوجب كذلك أن يراعى عند توزيع الموارد الاستثمارية في البلاد العربية توافر كثير من الاعتبارات الضرورية كتوفير المواد الخام بالمنطقة وتكاليف نقلها .

ومن العوامل الهامة التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند دراسة اختصار للواطن الاستثمارية في البلاد العربية علاقة المشروع بالمراكز الصناعية القائمة لتمكن الاستفادة من وفوراتها الخارجية مع تقدير امكانيات التوسع مستقبلا في نفس الصناعة وإقامة بعض المشروعات الصناعية الأخرى التكاملية .

ويجب أن يؤخذ كذلك عند تخطيط المواطن الصناعية العربية موضوع تدبير القوى العاملة للمشروع وما يستتبعه ذلك من ضرورة توفير خدمات الاسكان والصحة والتعليم والمواصلات .

ومن الحير أيضا أن يراعى عند توزيع المشروعات على المواطن بالبلاد العربية عوامل أخرى مختلفة كطبيعة التربة وتكاليف التأسيس وعامل المناخ وتوافر المياه .

ونرى أن نختتم حديثنا عن التوزيع الاستثماري الامثل بالبلاد العربية من حيث وجهات النظر والمعايير الآتية الذكر بالملاحظات المنوه عنها فيما يهيء من بيان :

أولا : ليس بالامكان الاعتماد دائما على مقياس واحد أو حقل واحد في مشاكل الاختيار دون أن تؤخذ في الاعتبار الملامح الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمالية وذلك بالنظر إلى أن حجم التجميع والموارد المتجددة يختلف من وقت إلى آخر كما تختلف درجات الالحاح وكذلك الاحوال السياسية والاجتماعية فضلا عن اختلاف الاختيار بين الاستثمارات تبعا لما إذا كان قد أمكن تحقيق اتزلف الكامل أو الاتجاه اليه أضف إلى ذلك أن امكانيات زيادة الانتاجية الاجتماعية للعمل في مختلف القطاعات تتغير بتغير حجم الاستثمارات المفدة وبتغير درجة التقدم الفنى .

ثانياً نرى أن التوصل إلى المشروعات الاستثمارية بالبلاد العربية يقتضى عرض المشروع على عدة معايير للتقويم وليس على معيار واحد وذلك باعتبارها تقيس جوانب مختلفة وتقدم عناصر متعددة مما يجعلها متكاملة إلى أن يوضع للميار الخاص بوجهة وهدف المشروع موضع الصدارة .

وقد يمكن عرض عدة مشروعات على جميع المعايير للتساحة والمناسبة بحيث تجري المفاضلة بينها وترتب على أساس عدد ما ينطبق على كل منها من تلك المعايير .

ومن الخير أن نشير إلى أنه هناك نظامين أساسيين لترتيب الأولوية على نحو تقسّى الاستفادة منهما بالبلاد العربية مما نوجزه فيما يردفه من بيان :

(١) الترتيب على أساس نسب المنافع حيث تصاغ المنافع في صورة نسب تجمع في شكل عامل نسبي واحد :

ويؤدى هذا النظام إلى توكيد الفروق بين المنافع وإلى وضئها مباشرة في الترتيب النهائي . وتمثل نسب المنافع النهائية في هذا النظام على النحو التالى :

١ — نسبة الربحية إلى استثمار رأس المال .

٢ — نسبة منفعة الدخل القومى إلى استثمار رأس المال .

٣ — نسبة منفعة التقد الأجنبى إلى استثمار رأس المال .

ويمكن أن نصوغ العامل الترتيبى النهائى المؤسس على نسب المنفعة الآتفة الذكر في الصورة الاجمالية التالية :

(نسبة الربحية + نسبة منفعة الدخل القومى + نسبة منفعة التبادل الاجنبى / استثمار رأس المال) .

أما النظام الثانى فيتمثل في الترتيب المستقيم للمنافع حيث تمثل المنافع بوزن متكافئ في الترتيب النهائى للمشروع وتكون ذات آثار متكافئة عليه .

رابعا - أنه بالنظر إلى توافر الوفورات من القوى العاملة في بعض البلاد العربية فإن الحصول على المائد الأمثل من المشروع الاستثاري لا ييسر بدوئ الاعتاد على الاستثمارات الواسعة التي تسهم في زيادة التوظيف زيادة تتناسب مع عدد وحدات المطالة المتقدمة المنتشرة في الدول العربية مقارنة بالاستثمارات المكثفة للتميزة بمحفص دد الماء، للمستجدين بالنسبة إلى عدد وحدات المطالة للتمعة ولوان الناتج الاجتاعى يمكن أن يزيد بدرجة أكبر بواسطة الاستثمارات المكثفة مما يتحقق بواسطة الاستثمارات الواسعة .

ويصبح النصيب الذي يخص تلك الأنواع من الاستثمارات متحدها في هذه الحالة بناء على الاعتبارات السياسية الاقتصادية ، واذا ما فرض أن تحقق التوظيف الكامل فانه يصبح ضرورياً تحديد نصيب الاستثمارات الواسعة والمكثفة بحيث تكون جميع القوى العاملة مستخدمة استخداماً تاماً وذلك على أساس درجة الانتاج الواسعة المستهدفة ، وهذا يعنى أننا لا نمتد دائماً على التنثير الأكثر ميزة وذلك الذى يحقق أكبر انتاجية وأما معنى بما اذا كان التنثير يؤدي الى عدم تجنيد الموارد المستثمرة أو بما كان استخدامه في أحد القروع يحرم القطاعات الأخرى من موارد لو استثمرت فيها لكانت أكثر كفاءة .

خامساً - أن أغاب القياسات الاقتصادية السابقة لا تنطبق الا على الاستثمارات الجارية التي لا يمكن أن تنقبأ بآثارها متدما بدرجة من الدقة والتحديد وليس على ما يسميه بـ - ض السكاب (ميسيلافيسكي) الاستثمارات الرائدة التي لا تعرف كفاءتها الاقتصادية سلفا والتي لا تستمر مدة طويلة .

سادساً - يتوجب عند تطبيقها لأحد المايير الآتية الذكر في البلاد العربية أن تصير نظرنا الى المشروع نظرة عامة باعتباره جزء من الصورة العامة للاقتصاد القومى العربى وعلى أساس علاقاته بمختلف المشروعات الاستثمارية الأخرى ونحن نبرر وجهة نظرنا في هذا الصدد بالاعتبارات التالية الإيضاح

أولاً - أن مثالية الاستثمار تقتضى ، على نحو ما أكدناه في الباب الأول ، ضرورة

انطباقها واتساقها وتكاملها مع مثالية المتغيرات الأخرى كالإنتاج والإستهلاك والادخار والصادرات والواردات والتمويل .

ثانياً — إن اعتبار المشروع مثالياً يتوقف بين ما يتوقف على ما إذا كانت هناك مشروعات أخرى متاحة كاستخدامات بديلة للموارد النادرة .

ثالثاً — إن النظر إلى المشروع على النحو السابق ومن خلال علاقاته بالمشروعات أخرى تحقق التكامل والافادة من الوفورات الخارجية والتي تحقق مفهوم تكلفة الفرصة وإلى تكامل التنمية العربية .

رابعاً — أن النظرة الشاملة أجدى من حيث التناسق بين الاستخدامات والمنتجات عبر الاقتصاد القوي وأجدى من ناحية متانة التركيبات الاقتصادية العربية .

ولله من الاوفى أن نمزج للماير والقواعد الأنسية الذكر بتطبيق تنظييم بعض حالات عملية . وزر أن نختار هذه الحالات العملية بحيث تحوز الاهتمام الأكبر في مختلف البلاد العربية . وليس ثمة جدال في أن أهم للمشروعات الشاغلة لبؤرة الاهتمام في الدار العربية تتمثل بصفة عامة في تحسين أحوال الأرض الزراعية وترهيد الاستغلال البترولي وتدعيم الصناعة وإقامة للمشروعات العربية المشتركة .

ومن ثم فالتا نرى أن نبحث على التوالي مثالية مشروعات تحسين الاراضى ومثالية مشروعات السكنة الزراعية ومثالية مشروعات التصنيع والبترول ثم مثالية المشروعات العربية المشتركة .

أولاً : مثالية المشروعات الاستثمارية لتحسين الأرض بالدول العربية :

يكث الأهمية ميدانياً وجمعة عامة إلى ما أحررت عنه التجارب من أن مندى مثالية مشروعات الاستثمار في تحسين الأرض الزراعية يتفاوت على نطاق واسع ويمزى ذلك إلى عدة عوامل كنوع التربة وطرق الزراعة وظروف مياه الري قبيل تحسين

الأرض ونوع التمهيلات للتبصرة في تحسين الأرض والمحاصيل ووجود فوائد حدية من القوى العاملة في مناطق زراعية محدودة .

وتبسيطاً للأمور نرى أن نقيم مثالية الحساب على مجرد البنود الرئيسية لتكاليف الاستثمار والانتاج للمنطقة بتحسين أراضي للزراعة والمراعى بالبلاد العربية .

وينبغي أن لا نأخذ في الاعتبار كنتيجة للاستثمار في صورة هبة غير حساب اللبن الذي بعد النتائج النهائية الرئيسة لاجتماع من زيادة الحشائش في أراضي للرعى الظاهرة بالتحسين ونفضل أن نهمل أيضاً بنوداً صغيرة معينة من نفقات الاستثمار وتكاليف التشغيل .

كذلك فانه بمجرد بنا أن نتفقد في جانب للوارد عدداً من الأرباح غير المباشرة كذلك للتربة على إمكانيات التمييز في هيكلة الانتاج الزراعي .

ولذا يلي تعداد لتغيرات الحساب :

للتغير الأول — وينصرف تحسين الأرض رهن التحليل إلى الرعى الزراعيه الواسعة الانتشار في أغلب البلاد العربية الأمر الذي لايشير الحاجة إلى أعمال خاصة بتنظيم الانهار .

وبالظفر إلى قيام فائض بشري في أراضي للرعى فليس من المتوقع أن يؤدي تحسين للرعى بمائلها الراحة إلى مقادير كافية من حشائش للرعى للأغنام والأبقار بحيث ان النتائج لتوسط من اللبن لكل رأس من الظاهية يكون منخفضاً .

غيرانه توجد في هذا لتأثر ظروف اقتصادية مواتية بصفة خاصة لاهمة تمهيلات الرى والصرف مع إمكانيات تحسينات لاحقة لتلمية للرعى الأمر الذي يجرى الى ما يأتي :

١ — امكان استخدام الفائض البشري للتأخر في تحسين الارض .

٢ - أن تحسين الأرض يساعد الفلاحين على تلبية ما يحتاجون إليه من فضل نبات الأرض مما يؤدي إلى زيادة متوسط ناتج اللب من كل رأس ماشية .

٣ - أن الفائض البشري يستطيع الحصول على عمل في السنوات اللاحقة .

وتقدر وحدة التكلفة من مثل ذلك الاستثمار بمبلغ ٨٥٠/٢ وحدة نقدية كما تقدر تكاليف التحسين اللاحق لأجل التنمية بمبلغ ٤١٠٠ وحدة نقدية ويقدر فائض إنتاجية الحشائش بمبلغ ٢٥٩ هكتار كما يقدر الزيادة في التكاليف المادية للتشغيل بمبلغ ٧٨٠٢١ الهكتار كما تقدر حياة التسهيلات التحسينية في الأرض المستصلحة بثلاثين عاما .

وبلاحظ أننا نسقط من الحساب تكاليف العمال في أعمال الصيانة وزراعة المراعي وقطع الحشائش والمخضبات وذلك باعتبارها تدخل في الفائض المادي للقوى البشرية وبالنظر إلى الموارد النفقة على المال غير المدربين خلال إعادة اصلاح الأرض وتحسينها وخلال التحسين اللاحق فإنه ينبغي أن نأخذ في الاعتبار ما يأتي :

(أ) بالنسبة إلى التحليل الخاص بالاستثمار في تحسين الأرض فإن جملة النفقات على العمال غير المهرة تغطي تقريبا بواسطة ما يدفعه الفلاحون للتحسين . ويمكن النظر إلى هذه المدفوعات كأعادة للأجور المدفوعة عادة لنفس الفلاحين مقابل ما يبذلونه من جهود لاستصلاح الأرض .

(ب) أن العمل المحدد خلال التنمية اللاحقة يؤدي بواسطة الفلاحين المختصين بدون أجر باستثناء الأعمال الزراعية للبيكانكية) .

ومن ثم فإنه يمكن أن نفترض بعد ما تقدم أن النفقات الاستثمارية لأجل التنمية اللاحقة تعتبر نفقات لمدفوعات الخدمات الزراعية للآخرين لشراء البذور والمخضبات الزراعية

ويظهر الحساب النهائي أن تكاليف الوحدة لاستصلاح الأرض تخفيض ٥٠٠ وحدة نقدية وتصبح (٢٨٥٠ - ٢٣٥٠) وحدة نقدية كما تخفض تكاليف التنمية بمقدار ١٥٠٠ وحدة نقدية ومن ثم فإن تكون جملة (٢٣٥٠ + ٢٦٠٠) ٤٩٥٠٢ هكتار .

ويُعتبر أجل الاستئثار من هذا النوع قصيرا بحيث لا يتعدى سنة واحدة . ومثل
ثم يكون عمر تجسيد التكاليف $F = ٥$ سنة .

وبالنظر الى قطع اللامية الحالي يخطئ بالنفذية اللازمة لحياته على الأقل فان الفائض
المكلى من الحشائش التي يحصل عليها ٢٤٩ هكتار يمكن اعتباره انتاجا للعلف .

ولاجل انتاج لتر واحد من اللبن فانه يحتاج الى ١,٢٥ كج من الحشائش مما يعتبر
عظما عاليا واذا ما قبلنا هذا النمط فان الزيادة في انتاج اللبن تكون $٢٥٠٠ / ١,٢٥ =$
٢.٠٠٠ لتر .

التنير ٢ - وهو يختلف عن التنير ١ من حيث أن قطع لاشية الحالي صغير جدا
وأنة يجب أن يزيد بمعدل شراء رأس واحدة عن كل ٣ هكتار من المراعى للمصلحة
(نحن رأس للاشية ٦٠٠٠ وحدة نقدية وزيادة في عدد الخطائر بمعدل ١٢٠٠ وحدة
نقدية لكل رأس) مما تكون جملة $(٦٠٠٠ + ١٢٠٠) / ٣ = ٢٦٠٠$ وحدة نقدية
عن كل هكتار .

و نضيف إلى تكاليف التشغيل تكاليف إجمالية قطع للاشية في السنة المباشرة
للتشغيل مقسمة على ٣٠ هاما .

وإذا ما خصنا للكسب من العدد الاضافى للاشية للنتيجة بمعدل $٣ / ٨٠٠ = ٢٦٧$
وحدة نقدية سنويا وقيمة السداد عن كل هكتار لما يعادل ثلث بقرة فيكون ٢٥٠ وحدة
نقدية وتحسب الزيادة في ناتج اللبن على فرض أن ثلث الزيادة الاضافية في الحشائش تقدم
إلى القطيع الحالي كما يقدم الثلثان إلى الابقار الجديدة للشراء . ويظهر من الحساب أن
الزيادة في ناتج اللبن في ظل هذه الظروف يكون ١٣٣٣ لترا وليس ٢٠٠٠ كما هو في
للتنير ١ وللتنير ٣ - ويستند التحليل في أساسه على جميع فروض الانتاج والاستئثار
في التنير ٢ باستثناء عنصر العمل حيث لا يوجد في هذه الحالة فوائض جديدة من القوى
العامة وينودى جميع العمل في مجال الاستئثار والتشغيل بواسطة قوى العمل الخارجية
كما لا يجوز منه أهمل هذا العمل في الحساب .

وتقدر تكلفة الأجور للتشغيل بمبلغ ١٤٠٠ هكتار / وحدة نقدية ومن ثم فإن حساب
التالية يكون :

$$\frac{1400 \times 1400 + 1488 (6000 + 4100 + 2850)}{1417 \times 1333}$$

$$\frac{780 + 67 - 267 - 269}{1417 \times 1333}$$

ويضع من ذلك وجود زيادة مضاعفة في مؤشر الكفاءة لانتاج لتر واحد من
البن بالمقارنة بالتغير ٢ .

مثالية استخدام ما كينات الزراعة في البلاد العربية — ويمكن أن تدار في هذه
الحالة تكاليف العمل للزاد بواسطة الماكينات بوفورات العمل المتحققة في ظروف مثالية
حالة الاستغلال الكامل للآلات وإذا ما إهملنا أثر الظروف الطبيعية فإن كفاءة
استخدام الآلات يتوقف على مدى استغلالها .

ويضمن نحايلاً لاستخدام الآلات في المزارع الخاصة بالبلاد العربية الأخذ في
الحساب لاعتبارات الامكانيات الفعلية لاستخدامها والقوى البشرية المتوفرة وكذلك
احتمالات التوسع في إنتاج الأرض الزراعية نتيجة لوجود احتياطات من القوى العاملة.

وإذا ما استخدمنا مثال حاصد فانه يمكننا أن نوضح الفروق في الكفاءة
والتالية لاستخدام ما كينات زراعية منظرية في ظل ظروف مختلفة .

وسوف نقيم حماياتنا على ثلاث أنواع من المزارع الخاصة :

١ — مزرعة مساحتها ٥ هكتارات (١٢ ١/٢ فداناً) وتكون الزراعة على مساحة
٣٠ هكتار

٢ — مزرعة مساحتها ١٠ هكتارات (٢٥ فداناً) والزراعة على مساحة
٦٠ هكتار

٣- منزرعة مساحتها ١٥ هكتارا (٣٧٥ فداناً والزراعة على مساحة ٤٠٩ هكتار
ونحن نفترض أن : (١) عدد أعضاء العائلات الزراعية الصالحة للعمل هو ٢-٣
في الحالة الأولى و ٢-٤ في الثانية والثالثة .

(ب) تجميع المحاصيل في اجل يتراوح بين ١٠ - ١٢ يوماً .

(ج) يتم الحصاد اليدوي بواسطة ٥ (يوم) عامل كل هكتار مما يتحول أساساً إلى
٢ يوم رجل و ٢ يوم امرأة .

(د) تهمل تكلفة اجر الفلاحين أنفسهم ولكن مع السماح بالمشكلة الزائدة للإعالة
للأشخاص المشتغلين بالحصاد . وتقدر هذه الزيادة بمبلغ ٢٠١ وحدة نقدية يومياً
وتكلفة العمل المؤجر بمبلغ ١١٥ وحدة نقدية يومياً للرجال و ٧٥ وحدة نقدية يومياً
للنساء .

ومن ثم فإن تكلفة الحصاد اليدوي في ظل هذه الفروض كما يأتي :

ملاحظات	تكاليف الحصاد					
	٥ هـ ١٠ هـ ١٥ هـ					
	للزراع بالاعتماد للهيئة من القوى					
	العامة الصالحة للعمل					
	٤	٣	٤	٣	٣	٢
تكاليف الغذاء الاضافي	٩٦٠	٤٨٠	٦٤٠	٤٠٠	٣١٠	٣١٠
تكلفة العمل المؤجر	—	٢٢٨٠	—	٧٥٠	—	—
الجملة	٩٦٠	٢٧٦٠	٦٤٠	١١٥٠	٣١٠	٣١٠

ويضع من ذلك أنه يكون ضرورياً استئجار عمل إضافي في تغطية الزراع ذات
المشرة والخمس عشرة هكتار نظراً لضعف قوتها العاملة .

ولاجل حساب تكلفة الحصاد بالآلات فإنه يتعين وضع الشروط الفرضية التالية :

١ — للزراعة ذات هكتارات بها حصان واحد والزرعتان ذواتا البقر والخمس عشرة هكتارات بهما حصانان.

٢ — لا تؤخذ مصاريف تربية وتنمذية الحصان ولكن في حالة العمل اليدوي تحسب تكلفة الغذاء الإضافي للخيول التي يستخدمها الحاصد .

ويؤخذ في الحساب عند تقدير تكلفة عمل الآلة ما يأتي :

١ — تكاليف الصيانة .

٢ — انتاجية الحاصد .

٣ — عدد الأشخاص والخيول اللازمة لتشغيل الحاصد .

٤ — خفض الخسائر في المحاصيل عند استخدام الحاصد (مقارنة بالحصاد بدون آلات) .

وإذا استخدم الحاصد في مزرعة واحدة يكون استغلالها منخفضا خاصة عند ما تكون للزراعة صغيرة وتكون تكاليف الحصاد عالية كما يوضحه الجدول التالي :

ملاحظات	تكاليف الحصاد عن كل وحدة نقدية					
	١٥ هـ		١٠ هـ		٥ هـ	
	للزراع بالأعداد للوضحة من					
	العمال الصالحين للعمل					
	٢	٤	٢	٣	٢	
تكلفة التذء الإضافى للعمال	٣٠٠	١٥٠	٢٠٠	١٠٠	٧٥	٥٠
تكلفة العمل للوَجَر	١١٢٥	١٦٩٠	٧٥٠	١١٢٥	٤٧٠	٥٦٠
تكلفة الآلات	٥١٥	٥١٥	٣٧٠	٣٧٠	٣١٠	٣١٠
اجمالى التكاليف	١٩٤٠	٢٣٥٥	١٣٢٠	١٥٩٥	٨٥٥	٩٢٠
خصم خسارة المحصول	١٠٥٠	١٠٥٠	٧٠٥	٧٠٥	٣٤٥	٣٤٥
باستخدام الحصاد						
صافى التكاليف	٨٩٠	١٣٠٥	٦١٥	٨٩٠	٥١٠	٥٧٥

وبقارنة النتائج للتحقق في الجدوليف السابقين يتضح أنه عند ما يكون الحصاد مملوكا ملكية خاصة ويستخدم في مزرعه واحدة فقط وأن المال للاجورين اجرا تقديرا يستخدمون لتشغيله فان تكلفة الحصاد للوَدَى بواسطة الحاصد للبيانيكي تكون عادة أعلى مما يبذل في الحصاد اليدوى اللهم الا في حالة للزراعة ذات الخمس عشرة هكتارا والقليل من محالها حيث تكون التكلفة أقل كثيرا .

ويختلف الأمر من الناحية العملية باعتبار أن الآلات الزراعية المملوكة ملكية خاصة تستخدم عادة عدة مزارع باجور معينة . هذا فضلا عن أنه عندما تستخدم عدة مزارع آلة واحدة فانها لا تستأجر خيلا ولا عمالاً باجور تقديري وانما يساعد بعضهم بعضا . هكذا فانها يلاحظ أن الآلة الخاصة لا تبلغ كامل انتاجيتها حتى عند خدمتها لعدد من المزارع بسبب صعوبات ذات طبيعة تنظيمية .

ونرى أن نشير أن مقارنة تكاليف العمل اليدوى بتكاليف الآلة لا يوضح الأثر الكامل للملكية . ومن ثم فانه لايجب تقدير ذلك الأثر الكامل ينبغي أن نأخذ في الاعتبار امكانيات التوسع في الزراعة نتيجة لتسريع العمل الذى تجعل الآلة معه .

وبالنظر إلى أن الطلب على الأيدي العاملة في الزراعة الحاصلة يكون أكبر مما يمكن خلال وقت الحصاد فإنه يمكن القول بأن تحديد عامل واحد خلال الحصاد يتيح موفقه خلال العام في عمل آخر بالمزرعة .

ومن ثم فإننا نخلص إلى أن الاستخدام الجماعي للآلات ولا سيما الاستخدام الحدي لموارد قوة العمل يؤكد للتأليه لمشروعات للسكنة الزراعية . بيد أن الاستخدام الفردي للآلات على مزارع صغيرة يؤدي إلى زيادة تكاليف ميكنة هذا العمل .

كذلك فإن الميكنة ذات الاستخدام الجماعي تخفض التكاليف وتتيح إمكانية استخدام العمل الحر في أعمال زراعية أكثر تنوعاً .

حساب مثالية مشروعات البترول — تجري تقديرات مثالية لمشروع استنباط الغاز الطبيعي والبترول في المثال التالي على أساس احتسابه ضمن خطة تنمية اقتصادية .

ويمكن الاعتماد أساساً على الصياغة التالية :

$$H \text{ (مثالية) } = \left(\frac{1}{4} S + S \right) B$$

حيث أن S ترمز إلى وحدة تكلفة الاستثمار متضمنة للتجهيز عن كل وحدة من الناتج مما يعتبر ثابتاً طول فترة التشغيل .

وحيث ترمز S إلى وحدة تكاليف الإنتاج (بدون استهلاك) .

ويلاحظ أن التقادير للضمنة في الصياغة السابقة وتلك التي تظهر خلال الحطة الطويلة الأجل لا تتوافق .

ومن ثم فإنه يتعين حل بعض المشاكل للنهجية قبل القيام بحسابات مثالية للمشروع .

ويمكن التمييز بين نوعين من النفقات الاستثمارية عند إنتاج الغاز الطبيعي أو البترول

أولاً — نفقات البحوث الجيولوجية.

ثانياً — نفقات الاستغلال .

وإما كان الأمر فإن البحث يأخذ في الاعتبار نوعي النفقات الآتية الذكر نظراً لاحتمالات الخطأ الممكن ترتبها لو عمدنا إلى تجاهل ما يتحملة الاقتصاد القوي من نفقات نتيجة للبحوث والدراسات الجيولوجية الضرورية والتي تساوي أربعة أمثال نفقات الاستغلال قريبا .

ويلاحظ أنه عند تقييم نفقات البحوث الجيولوجية المتعلقة بإنتاج الغاز الطبيعي والبتروول والمنظمة في الخطوة كيند واحد فإنه قد افترض أن زيادة احتياطات البترول بمقدار طن واحد يحتاج إلى نفس التكاليف اللازمة لزيادة قدرها ١٠٠٠ متر مكعب من ذلك فإنه قد روعي أن نفقات الاستغلال أطول بالنسبة إلى البترول منها للغاز مما يدعو إلى تقسيمها بحيث أن زيادة طن واحد في احتياطات البترول يحتاج إلى مثل نفقات زيادة ١٠٠٠ متر مكعب في احتياطات الغاز وقد اعتبرت مدة استهلاك نفقات البحث الجيولوجي حوالي -سنتين ونصف بينا اعتبرت حوالي نصف عام فقط بالنسبة إلى تكاليف الاستغلال ٢٠

وينظر إلى الأثر المباشر لنفقات البحث الجيولوجي في الخطوة هي أنها تزيد من الاحتياطات . وتلصرف حسابات التالية إلى اعتبار الاستشارات (التي تكون للبحوث الجيولوجية مرحلتها الأولى) موجهة إلى الإنتاج السنوي المرتقب بحيث أن الناتج السنوي المتوسط يمكن التوصل إليه على أساس زيادة الاحتياطات خلال سنوات الخطوة .

١.١ بالنسبة إلى الغاز فإن الناتج خلال الخمس سنوات يعتبر ٨ ٪ من الاحتياطات في حين أنه يتدنى خلال الواحد عشر عاما التالية تدريجيا بنسبة ٥ ر ٪ سنويا بحيث يصل إلى ٥ ر ٪ في العام السادس عشر .

وفيما يتعلق بالبتروول يكون الانتاج في السنة الأولى ١٠ ٪ من الاحتياطات ثم يزيد من السنة الثانية إلى السابعة فيكون ٧ ٪ ثم يتدنى تدريجيا في السنوات اللاحقة بمعدل ٥ ر ٪ ليصبح ٥ ر ٪ في العام السادس عشر . ويثبت الانتاج عند نسبة ٥ ر ٪ حتى العام التاسع عشر .

ويجب وضع الناتج التغير في مختلف السنوات عند لية اتفاقية اقتصادية معادلة

من الناتج السنوي الثابت . ويمكن التوصل الى هذه القيمة بمجموع الناتج في مختلف السنوات بالنسبة الى السنة الاولى من الاستئصال وبالضرب في معامل $\frac{1}{n}$ النحو التالي .

$$\frac{1}{n} \sum_{i=1}^n \left(\frac{1}{1.07} \right)^{n-i} = \frac{1}{n} \left(\frac{1 - \left(\frac{1}{1.07} \right)^n}{1 - \frac{1}{1.07}} \right)$$

وبلغ القيمة ٦٠٧٤٪ بالنسبة الى قناز و ٥٩٩٪ بالنسبة الى البترول من الزيادة في الاحتماليات . واستنادا الى هذه القيم الأساسية يمكن حساب الناتج السنوي الثابت من الاستئصال للزيادة في الاحتماليات خلال فترة الحطة (٥ سنوات مثلا) .

ويمكن الحصول على وحدة النفقات الاستثنائية بنسبة الأخيرة الى الناتج السنوي الثابت . ونحسب نفقات التشغيل بقيمة مطابقة للمستوى الفعلي .

ويوضح الجدول التالي طريقة قسمه التكاليف بين إنتاج قناز والبترول بما للأسس الثلاثة المذكور :

البند	الزيادة في الاحتمالات	تكاليف البحث الجيولوجي	تكاليف الاستئصال
الجاز	٢٥	٥٨٦٠	٧٦٩
البترول	٧	١٦٤٠	٤٣١
الحطة	٣٢	٧٥٠٠	١٢٠٠

أما فيما يتعلق بالبترول فان الاستخراج السنوي الثابت من الزيادة في الاحتماليات والبالغة (٧ طن) يكون $10 \times 7 \times 0.099 = 419000$ خلال العشر سنوات التالية للسنوات الخمس الاولى .

حسابات مثالية للشروعات الاستثمارية المتخصصة فيما بين البلاد العربية في أطوار التنسيق الصناعى والوحدة الاقتصادية العربية — بحيث أن تكون الزيادة في حجم الانتاج نتيجة لتخصيص فيما بين الدول العربية وأثرها على خفض التكاليف على العامل الاساسى للأثر على مثالية التخصيص سواء من وجهة نظر الوحدة الاقتصادية العربية أو من ناحية دولها الاعضاء .

كذلك فإنه يتوجب مراعاة القواعد التالية الذكر في هذا الصدد :

١ — تبدأ مزاي التخصيص في الظهور بصفة عامة عندما يحدث هام في وحدة التكاليف ارتفاع مصاحب في الناتج .

٢ — إذا كانت وحدة التكاليف تتمتع اعتمادا كبيرا على حجم الانتاج فإن التخصيص العربي يكون مرجحا فقط عندما يظهر على منحنى تكلفة الانتاج أن النقطة المطلوبة للطلب العربى المحلى لا تقع قريبا من النقطة الدنيا الأمر الذى يعنى أن مزيد من الزيادة في الناتج على حجم يفوق الطلب المحلى يخفض وحدة التكاليف خفضا كبيرا .

ومن ثم فإن للواضع الأكثر ربحية للتخصص فيما بين دول الوحدة الاقتصادية العربية تختار على أساس التحليل للعلاقة بين حجم الانتاج ووحدة التكاليف مما يختلف بالنسبة الى للنتجات المختلفة ومبيعات الانتاج .

٣ — يمكن أن تمزى الى التخصيص الاستثمارى والانتاجى فيما بين الدول العربية كثير من العايبات مثل زيادة تكاليف النقل بسبب الصادرات والواردات الاضافية فضلا عن الصعوبات الاضافية المتصلة بالتخطيط والتنظيم لاجل تنسيق الانتاج في مختلف الوحدات الانتاجية العربية التابعة لاقتصاديات وتنظيمات عربية متفاوتة . ويمكن من ناحية الحساب ادماج التكاليف التنظيمية والنقلية الاضافية في نفقات الانتاج بعد التخصيص ثم مقارنته الأخيرة بتكاليف الانتاج بعد التخصيص .

كذلك فإنه يمكن التغلب على الصعوبات الاضافية عندما تكون الأرباح الناجمة من

التخصص من الارتقاء بكان وآية ذلك أن تفرق للزاما التوفقة من التخصص على التكاليف الإضافية للنوه منها يطابق للتالية والسكفاءة للتحققين من التخصص العربي ، وكذلك يكون الشأن بالنسبة إلى الأرباح ، أما بالنسبة إلى الحسائر فلها تنقص عند مالا تكون الدول العربية الأطراف في الوحدة بسيدة بمضا عن البعض الآخر وكذلك حينما يتبرفرع الانتاج الذي أدخل فيه التخصص حسن التنظيم في الدول العربية وأيضا حال مالا توجد اختلافات كبيرة في للمستويات الفنية للمنتجات للنتيجة فيها .

٤ - يتوجب عند اختيارنا للمنتجات موضوع التخصص أن نقرر الشروط والظروف للناسبة لأجل تحقيق الأرباح القصوى ، وينبغي في هذه الحالة أن نلاحظ المستويات الفنية للمشروعات العربية المختارة لأجل التخصص ، وتوجد في هذا العدد اختلافات بين كفاءة التخصص في الأجل الطويل والأجل القصير فمما يتعلق بالمشروعات المتخصصة في التصدير وآية ذلك أننا في الأجل القصير نقيم السكفاءة والتالية على أساس للشروعات الناعمة وبالتالي تكون كفاءتها منخفضة ونطاقها ضيقا وتقل امكانيات زيادة الناتج في الأجل للقصير بالنظر فصور الطاقات الانتاجية للناعمة وإلى ضعف امكانيات التغير والتحول في التكاليف الانتاجية .

ومن ثم فإن زيادة الانتاج في ظل الظروف النوه عنها يؤدي إلى رفع التكلفة نظرا لأن جانبا من الناتج يتم الحصول عليها باستخدام تجهيزات من مشروعات مناهية بتكاليف مناهية أعلى .

ولنفرض أن دولتين عربيتين أ ، ب في حالة تسمح لهما بانتاج ناتج ٢٠١ بكميات توافق الطلب المحلي ، كذلك فإن التخصص يكون ممكنا إذا كانت الدولة العربية أ .

نتنتج الناتج بمقادير تكفي الطلب المحلي وكذلك الطلب في الدولة ب . ويمكن من الناحية الثانية أن تنتج الدولة ب ما يكفي من الناتج ٢ لأشباع الطلبين في الدولتين .

وتكون تكاليف الانتاج السكينة ن أ في دولة من الدولتين أ ، ب كما يأتي :

$$ن أ = ١ ي ب + ٢ ي ب$$

حيث يكون ١ ي ٢ وحدة للمعاملات لكفاءة انتاج المنتجات ١ (ب) و ٢ (ب)

وينبغي على التخصيص أن تتنازل كل من الدولتين السابقتين عن انتاج سلعة لأجل زيادة ناتج الأخرى ، وتكون نسبة مزايا التخصص الى تكاليف الانتاج مقياسا للنتائج وبالتالي لفائدة التخصص شريطة حصول الدولة على نفس قيمة الاستخدام السكينة قبل وبعد التخصص .

ويمكن أن نرمز إلى هذه القيمة بالرمز س محددة كما يأتي :

$$س = \frac{ن أ - ن س}{ن أ}$$

حيث تكون ن أ تكاليف الانتاج قبل التخصص وتكون ن س رمز التكاليف نفس الناتج في ظل ظروف التخصص .

ويتوجب عند تقدير هذه المزايا أن نلاحظ كذلك التغير في ميزان التجارة الخارجية وجهه قابلا للمقارنة بالتكاليف بضربة في متوسط كفاءة قائمة المصدر .

ويشور في هذه الصدد سؤالان :

أولها : هل يجب تطبيق متوسط قائمة الكفاءة لجميع الصادرات على حالة التماون أو الاتحاد الاقتصادي مع أية دولة عربية ؟

والسؤال الثاني هو : هل لا يمكن تطبيق مقياس الكفاءة الحديثة ؟

ونجيب على ذلك بأن متوسط قائمة الكفاءة لصادرات لدولة عربية قد يختلف من

متوسط قائمة الكفاءة للصادرات السكية الأمر الذى يجعل من المناسب تحديد التغير في ميزان التجارة مع دولة عربية معينة بواسطة مؤشرات مميزة للتجارة مع هذه الدولة .

كذلك فانه يلاحظ أنه لاوجه لاستخدام المقياس الحدى على التجارة فيما بين الدول العربية بالنظر إلى أن الانحياز فيما بين الدول العربية ينتظر توازنه عن طريق تحديد خط كامل للملح التصديرية وليس مجرد للنتجات الأقل كفاءة .

وإذا ما أخذنا جميع الاعتبارات السابقة في الحسبان فإنه يمكن وضع صياغة لكفاءة التخصص القطاعى بين الدول العربية على النحو التالى :

$$S = \frac{Y_1 B_1 + Y_2 B_2 - Y_1 B_1 + [(B_1 - B_2) D_1 - B_2 D_2] Y_1}{Y_1 B_1 + Y_2 B_2}$$

حيث ترمز $Y_1 B_1$ ، $Y_2 B_2$ إلى تكاليف الإنتاج قبل التخصص .

وترمز Y_1 إلى مقياس الكفاءة لإنتاج الناتج ١ بعد التخصص مقضنا التكاليف الثابتة والتنظيمية المتأثرة بالتخصص .

وترمز B_1 إلى الناتج من المنتج ١ بعد التخصص .

وترمز D_1 إلى ثمن التبادل الاجنبى الذى يحصل عليه لقاء صادرات المنتج ١

وترمز D_2 إلى ثمن التبادل الاجنبى للدفع لقاء الواردات من المنتج ٢

وترمز Y إلى متوسط كفاءة التصدير للدولة العربية المعنية .

ولاجل التوضيح نقرض أن الناتج والاستهلاك من المنتجين ١ ، ٢ قبل وبعد التخصص تكون على نحو ما موضحة الجدول التالى :

الدولة	إنتاج والاستهلاك		إنتاج بعد التخصيص		الصادرات + الموارد - بعد التخصيص	
	متج ١	متج ٢	متج ١	متج ٢	متج ١	متج ٢
دولة أ	١٠٠	١٥٠	٢٠٠	-	١٠٠+	١٥٠-
دولة ب	١٠٠	١٥٠	-	٣٠٠	١٠٠-	١٥٠+
الجملة	٢٠٠	٣٠٠	٢٠٠	٣٠٠	صفر	صفر

والتخصيص لا يؤدي إلى زيادة إنتاج المنتجات . وتقتصر نتيجته على زيادة الناتج في كل من الدولتين المرتبطين بالشار إليهما بالنظر إلى أن كليهما تنتج مقادير من كل ناتج مساوية لطلب في البلدين . وهذا يعني أنه في الدولة العربية أ زيادة في ناتج المنتج ١ من ١٥٠ إلى ٢٠٠ وحدة وفي الدولة ب من ١٥٠ إلى ٣٠٠ وحدة .

ويمكن بواسطة الصياغة السابقة أن نحصى فوائد كل من الدولتين من التخصيص الدولة (على سبيل المثال) - إذا فرضنا :

١ ي = ٣٠٠ (ز) - ٤٠٠ (ر) - ١ ي = ٢٥٠ (ز) - ٤٠٠ (ز) من كل
روبل من التبادل الإيجابي - ١٥ = ١٠ روبلات من التبادل الأجنبي - ١٢ = ٢٥
روبل من التبادل الأجنبي .

وبذلك تحصل على الحساب التالي :

$$\begin{aligned}
 & \frac{200 \times 250 - 150 \times 400 + 100 \times 300}{150 \times 400 + 100 \times 300} = \text{س} \\
 & = \frac{40 \times [12 \times 150 - 10 \times (100 - 200)]}{150 \times 400 + 100 \times 300} + \\
 & \% 8.9 = \frac{8000}{90000} = \frac{32000 - 40000}{90000} =
 \end{aligned}$$

وتتكون جهة الوفر في التكاليف نتيجة للتخصص مسع السماح للتخفيض في ميزان
التجارة الخارجية هي ٨٠٠٠ (ز) .

ويوضح أن التخصص في صالح الدولة العربية بالنظر إلى خفض تكاليف التصنيع
للمنتج ١ من ٣٠٠ إلى ٢٥٠ (ز) أي بنسبة ١٦,٧٪ .

وبلاحظ أنه نتيجة للتخصص تكون الدولة أمدنية للدولة ب مقدار :

$$(ب' - ب) (١٠٠ - ٢٠٠) = ٢٥٢ - ١٠ (١٠٠ - ١٥٠) - ١٢ \\ = - ٨٠٠ \text{ روبلا من النقد الأجنبي .}$$

أما عن النقطة المتعلقة بتمويل الاستثمار الأمثل بالبلاد العربية فنرى ان نمارع الى
الاشارة الى ما تكتسب به من أهمية بالغة وجوها الأول عام ينصرف الى اعتبار التمويل
الوجه الثاني للقبال للاستثمار العيني الأمثل والذي لا تدوم له قائمة الا بقيامه أما وجهه
الثاني فخاص يرجع الى ما يتناهب موضوع التمويل بالبلاد العربية من مشاكل متعددة
بعضها يتمثل في الترتيب التفي غير للموافق للبرازانيات الحكومية وبعضها ينصرف الى
للمشاكل التمويلية البحتة وبعضها الآخر يرجع الى الأجهزة والنظمات المالية العربية .

ونتمشيا مع النهج الذي درجنا عليه في هذا الباب من محاولة استقصاء أسباب مثالب
الاستثمار العربي توطئة لاستصلاحها أولا وبلوغها الى الثانية ثانيا فالتا نستظهر مع
التفاريه أسباب المشاكل النوء منها استظهارا سرياً لضيق المقام ثم تنقضي ذلك بكيفية
علاجها متجهين الى المثالية التمويلية للاستثمار العربي الأمثل .

وعن مشاكل الترتيب التفي للبرازانيات الحكومية نوضح أولا أن هذه المشاكل
تتمكس في تعدد البرازانيات الحكومية العربية خروجاً على قاعدة وحدة البرازانية وحجبها
لحقيقة المركز المالي الحكومي ثم في جمود معظم البرازانيات الحكومية العربية في قوائم
جامدة دون صياغة للتطورات الاقتصادية لاسيما الهيكلية وكذلك في احتواء بعض
البرازانيات الحكومية العربية (كالمالية والسرورية) على ميزانيات للأغاء جنباً الى جنب

مع خططها الاقتصادية . هذا فضلا عما يترض الأنظمة الضريبية العربية من مشاكل تتعلق بالتركيب الفنى أو بالجوانب التنظيمية والإدارية فضلا عن المشاكل الخارجية .

ونظرا لمشاكل التركيب الفنى للميزانيات الحكومية العربية فنقول أيها تعود إلى مختلف اقتصادياتها . وآية ذلك أن الجمود النسبى للهيكل الاقتصادية العربية قد استبقى للصادر الفعولية جامده وكذلك لم تتمدد ولم تتنوع مصارف النفقات بدرجة كبيرة بسبب الانخفاض النسبى لقررات الانفاق التتموى الحكومى من ناحية ولتصور ولجوء مصادر تمويلها من من ناحية أخرى . وإذا كانت بعض الدول العربية قد اتخذت خطوات متواضعة في سبيل التنمية الاقتصادية فإن التركيب الفنى لميزانياتها الحكومية قد استوى جامدا دون أن يلاحق التطور التتموى الاقتصادى . ولعل الندرة النسبية للخبراء الماليين قد شكلت عقبة هامة في سبيل تطور الميزانيات الحكومية العربية .

ونرجع على التركيب الفنى للأنظمة الضريبية العربية لننمى جموده إلى أنه قد أخذ حيزا من الأنظمة الضريبية للبلاد المستمرة (كإنجلترا وفرنسا) . وكان طبيعيا أن يبقى على عهده ما جرى الاستمرار إلى حد أن قانون الضرائب السودانى قد استمسك بصياغته الإنجليزية إلى ما بعد انقضاء عهدة الاستعمار .

ويمكن أن نرجع جمود التركيب الفنى للضرائب العربية إلى ما يشته تاريخيا من افتقار التواريخ التتريبية لفترة الانطلاق ضد روستو على نحو يتناسب مع نمط ظهور الهياكل المالية ومن تحقق ترابط بين أعلى متوسط نصيب للفرد من الدخل ومن الضرائب للبائسة وغير للبائسة . ونرى — إيمالا للحديث في هذه النقطة — أنه تتوافر علاقة هامة بين تطور الهياكل الضريبية العربية وبين التطور الاقتصادى العربى بحيث أن تحقق الانطلاق التتموى العربى يستوجب زيادة الضرائب للبائسة ، كذلك فإننا نشعر الانقطاع في الدول العربية مسؤولا إلى حد كبير عن جمود التركيب الفنى للأنظمة الضريبية العربية مسئولية يشهد عليها المعارضة التاريخية من جانب الانقطاع بين في الجمهورية العربية المتحدة لمشروع قانون الضريبة العامة على الأيراد ومشروع ضريبة التركات وتجميد الضرائب على الألبان والمعارضة .

أما فيما يتعلق بالمشاكل التمويلية البعثة بالدولة العربية فترافقها خاصة في جمود الخطم التمويل الحكومي بحيث يعتمد أساساً على الضرائب والرسوم مع غلبة الضرائب غير المباشرة على المباشرة في معظم الأحوال وذلك كله باستثناء للزيادات الحكومية للجدول العربية البترولية حيث يعتمد لواء السيادة لمائدات البترول وتخصص هذه للمشاكل أيضاً فيما تمانيه معظم الميزانيات الحكومية العربية من العجز الدائم وكذلك فيما اعتادته معظم الأجهزة للصرف من زيادة وسائل الدفع الأمر الذي يؤدي من جانبها إلى نشوب تمويل لخصم مستمر في معظم الاقتصادات العربية .

اضف الى ذلك ان المشاكل قيد التحليل تظهر في عدم اتباع الأجهزة للصرف العربية خطط الثمانية محكمة وكذلك في اعتداد كثير من الميزانيات الحكومية العربية في تمويلها على قطاع لتجارة الخارجية حيث يثور من المشاكل ما يحل من التعداد في القام . هذا فضلاً عن قصور إيرادات النشاط الانتاجي للمؤسسات العامة في البلاد العربية وضمف وعدم كفاية المدخرات في القطاع الخاص وسوء تقدير بند التمويل الأجنبي في الميزانيات الحكومية العربية وفيما يثور بشأن التمدد الضريبي العربي من مشاكل خطيرة

ويمكننا تبرير المشاكل التمويلية الابعة الذكر مهتدين بمجمود الخطم التمويل الحكومي العربي فنقول أنه يرجع إلى التخلف الاقتصادي وغلبة الإقطاع الزراعي . كذلك فاننا نرجع انعطاف الخطم الضريبي العربي نحو الضرائب غير المباشرة مع جمود الضرائب المباشرة إلى ما سبق أن لنا اليه من القتران التواريخ التقريبية لفترة الانطلاق النموه عند روستو وتناسبه مع ظهور انعطاف المياكل المالية مع زيادة نسبة الضرائب غير المباشرة الى اجمالي الناتج القومي من نسبة الضرائب المباشرة الى ذلك الاجمالي كما نلزيه الى ما هو ثابت من توجه الدول العربية وجهة لتجارة الخارجية مما يشكل ميئنا مناسباً للضرائب الجمركية كما ترجمه الى ظاهرة ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك مما ينيء مجالا هاماً لفرض الضرائب غير المباشرة هذا فضلاً عما سببه الامتيازات الأجنبية في الدول العربية التابعة للدولة الثمانية وما واكب ذلك من اعفاء الاجانب من الضرائب المباشرة وزيادة الاعتماد على الضرائب غير المباشرة .

ونضيف إلى ما تقدم أن جمود أبواب الاتفاق في البرائيات الحكومية العربية بالإضافة إلى تخلف إيرادات النشاط الاتجاعي من مشروعات القطاع الحكومي والتنمية الاقتصادية يعتبر أن عاملين أساسيين مؤثرين على صعود الخط التحويلي العربي .

وبرجع العجز في البرائيات الحكومية العربية في رأينا إلى عسبد من الأسباب كزيادة عدد السكان بمعدلات مرتفعة مما استوجب زيادة الانفاق الحكومي العربي على مختلف أنواع الخدمات وذلك في الوقت لم تزد فيه الإيرادات الحكومية بدرجة مناسبة لتلك الزيادات السكانية كذلك فالتنا نغزى العجز المذكور إلى التطبيق العربي للاشتراكية في بعض الدول العربية وما أصغر عن زيادة الانفاق لاسيا في مجال الخدمات الاجتماعية . ويمكن أن نضيف إلى ما سبقه من أسباب زيادة الانفاق العسكري للتسلح لمواجهة الخطر الاسرائيلي وانتشار نظرية العجز الدائم للتنظم في الوقت الحدث والحطأ في تقديرات إيرادات ونفقات البرائيات الحكومية بالبلاد العربية .

ونستقي أسباب اختلال التوازن في القطاعات المصرفية العربية فبعدها مائسة في عدم نضوج الأجهزة الائتمانية بالدول العربية بصفة عامة وعدم انبعاها بالتالى لسياسات تحويلية سليمة وفي تبعة بعض المصارف (لاسيا في الماضي) إلى المركز الام في الدول الاجنبية والتأرها بأوامرها وون اعتبار للمصالح الاقتصادية العربية وكذلك في عدم التزام الأجهزة المصرفية بمخطط الائتمانية مصممه بما يتوقع مع مقتضيات التمويل في الدول العربية .

وننتقل إلى بسط الحلول المناسبة لما استقصيناه من مشا كل التمويل بالبلاد العربية فقدم أولا التخطيط المالى والتعدى بوعه حلا أساسيا واعتباره يمثل في تقدير القوائض الاقتصادية الحاضرة والمستقبلية على العميد العربي وتصور التقديرات والاقتصادية الحاضرة والمستقبلية على نحو يوضح التوازن بين التيارات التقديرية والمالية والتيارات الاقتصادية قصيرة مبرزاً العوامل التقديرية المؤثرة على الاختلال بين هذين النوعين من التيارات ومظهر القوائض التقديرية للتراكمة في بعض القطاعات مما ينبع من ذلك كله من أسباب التضخم والانكماش وكذلك على أن تختار افضل السياسات المالية لاستقرار القوائض

الاقتصادية للشار إليها أولاً كذلك الاعتماد على جداول التدفقات النقدية وثالثية ومما تضمنته من معاملات خضرة للتنشيط بها مستقبلاً واتخاذ مايناسب ذلك من سياسات لتعديلها على التصور للشود مستقبلاً .

ويتصل بما تقدم بل ويشتر موضوعاً له خاصاً بماهية الفائض الاقتصادى للكن ضرورة الحد من الاستهلاك الخاص العربى بتعديل نمطه وتوجيهه توجيهاً رشيداً عن طريق تخطيط حجم ونوع السلع الاستهلاكية من ناحية وبواسطة تحديد الأجور والتحويلات من الناحية الأخرى . هذا فضلاً عما يتوجب اتخاذه من تحديد أدنى وأعلى للاستهلاك الحكومى ابتداءً به من مزالق البذخ ومهاوى الاسراف .

كذلك فانه يتوجب وضع الخطط الائتمانية بالدول العربية ضماناً لسلامة أداء الاجهزة الائتمانية وتأكيداً من سير التمويل وفقاً لقرارات الخطط الاقتصادية العربية . ويتصل بذلك ضرورة تبصر لكبح جماح التمويل التضخمى أخذاً في الاعتبار لما ينشأ سلفاً في الدول العربية من الضغوط التضخمية المتولدة عن - وللواكبة للتنمية الاقتصادية فيها .

أما فيما يتعلق بالتمويل على مستوى المؤسسات التجارية العربية فترى أنه يمكن أن يبلغ حدوده للتالية لواقع على أساس من التخطيط المالى الرعيد بحيث يجرى تقدير سليم للأصول الثابتة والتداولية الضرورية لنشاط وتحقيق أهداف هذه المؤسسات وثانياً بحسب الأصول أو رأس المال المطلوب وثالثاً بشددير الأموال من مختلف المصادر - أي تعميم الحصر . هذا فضلاً عن استثمار رأس المال وفقاً للأهداف المحددة بحيث يتم تدفق الأموال تدفقاً منتظماً كما يتحقق التوفيق بين العبروفات والإيرادات وتصدر القرارات بالنسبة الى الأرباح . كذلك فانه ينبغي أن يتمثل التخطيط المالى للمؤسسات التجارية العربية في صورة للزيائيات التقديرية (الموازنات التخطيطية) بحيث يتم القوسح في استبعادها بمختلف الدول العربية . ويتعين أن يسع صدر التخطيط المالى العربى على مستوى المؤسسات التجارية لسياسات التمويل وتوسع وتوزيع بالإضافة الى التواسيع الحكومية وطرف سوق المال وسر الفائدة السائد وطبيعة وحجم وأهداف المشروع .

ويجب أن يتوافر التحليل المالي للمشروعات التجارية العربية التالية إلى ابراز مصادر العرض الضرورية لقيام المشروع وتشغيله وإلى وصف الأجهزة التي توجه هذه المصادر وغاء للاغراض الخاصة بالمشروع . كذلك فإنه يتعين لنا كد نما اذا كانت الموارد التمويلية متاحة بالفعل وكيف يمكن ممارستها بمعنى أنه لا يكفي القول بان مشروعا عربيا سوف يعمل باصدار السندات (مثلا) بل يتوجب بيان امكانية استخدام ذلك التمويل

وفضلا عن ذلك فان الدراسة للثلى لجوانب تمويل للمشروعات الاستثمارية بالبلاد العربية تقتضى التفتى من اللوايت التي تصبح فيها للوارد الاستثمارية متاحة وذلك على ضوء برنامج العمل وقائمة الاستثمار . ويتعين بهذه المناسبة التنبؤ بما سوف يدره المشروع من موارد مالية مستقبلا كما يقتضى الامر تقدير ما سوف يستخدم من الفائض المالي في تمويل مشروع أو مشروعات أخرى طويلة الأجل ، هذا فضلا عن ضرورة سياسة توزيع الأرباح على مقابل حياة للمشروع .

وفيما يتعلق بمصادر التمويل الداخلية والاجنبية المتعلقة بالمشروعات التجارية العربية ، للثلى نقول أنه ينبغي التوكيد على المصادر الداخلية نظرا لما تمكسه من قوة مركز للمشروع وقلة اعتماده نسبيا على المصادر الأجنبية التي تفيض أحيانا وتفيض أحيانا أخرى . وبالنظر الى الأهمية الكبيرة التي تقدم بها الأرباح غير للوزعة بوصفها من أهم المصادر التمويلية الداخلية ، نأنا ترى معامل هذه الأرباح على أساس النظرية الفائلة بان يحتجز للمشروع من أرباحه السنوية جانباً يستطيع أن يعيد استثماره بمائد أعلى من تكلفة رأس ماله ثم يوزع مايفيض منه . ويلبى أعمال النظر بصفة مستمرة في سلامة تطبيق نظرية الأرباح غير للوزعة على هدى ظروف النشاط التجارى العام ومستوى الأمان والتكاليف وآراء أعضاء مجالس الادارة خاصة بوزيمات الأرباح فضلا عن التوازن المالية التي تحتها الدولة في هذا الصدد وذلك كله ، أخذا في الاعتبار لما يترتب على هذا الموضوع من انكاسات على ميزانية المصروفات الرأس مالية التي تشكل أهمية خاصة بالنسبة الى المشروع ومن آثار على القيمة السوقية وبالتالى على تكلفة رأس مال المشروع فضلا عن توزيعات الأرباح .

كذلك فانه يتعين توجيه قدر كبير من الاهتمام الى المصدر الداخلى الثانى لتمويل والحاصل بمخصصات الاستهلاك نظرا لما يستهدفه من ضمان امكانيات الاسترباح في المشروع أو حماية رأس المال الحقيقى أو رأس المال مثلا في مقدار من الوحدات الاعيانية . هذا فضلا عن تأثيره على مقدار الأرباح وبالتالي على الوعاء الضريبى وعمما يؤدي الى حسن صياغة سياساته من سلامة نظام الاستثار الداخلى للمشروع بالنظر الى ما يتبعه حصيلتها من موارد مالية تساعد على احلال أصول رأس مالية جديدة على ما يلى منها زيادة على مانفضى اليه المدة بشأنها من أخذ للتقلبات النقدية في الحساب عند تقدير قيمة الأصول الجديدة التى سوف يتاعها للمشروع مستقبلا خلفا لأصوله القديمة .

أما فيما يتوجب اتخاذه بشأن المصدر التمويل الداخلى الثالث : المخزون : للمشروعات التجارية المربية ارتقاها بها الى مستوى التالية فالتا نرى أن تحديد سياساته على نحو مثالى يقتضى الاخذ فى الاعتبار للمستوى النقطى لمتنوع أنواع اللوات الأولية . وتمثل للماير للتمدد عليها فى هذا الشأن فى معدل الدوران وفى التقادير الواجب الحصول عليها شهريا والحددين الأقصى والادنى للمخزون .

ونرى أنه يتوجب اتباع سياسة واحدة بالنسبة الى معاملة عنصرى المخزون من المواد الأولية والسلع القائمة الصنع .

أما الجانب الثانى للمصادر التمويلية للمشروعات المربية فيتمثل فى المصادر الأجنبية ومن المعلوم أن نمط هيكل المصادر التمويلية الأجنبية للمشروع يعتمد على عدة عوامل منها كثافة التسيبة والقرض الذى تطلب لاجله الموارء المالية الاجنبية ودرجة ثبات الأرباح وكذلك على الهيكل الراهن للملكية المشروع .

ونرى أنه يمكن قياس السدى الذى يمكن الذهاب اليه فى المديونية الخارجية للمشروعات التجارية المربية بواسطة تحليل الشبه بين الأرباح السنوية المقدرة له وبين التكاليف المالية السنوية لخدمة القروض بحيث أنه كلما زادت نسبة الأرباح الى التكاليف زادت امكانيات الدفع . واذا ما كانت الربحية المقدرة للمشروع أعلى من معدل الفائدة الواجبة الدفع عن الدين صار من السهل إبرام القرض .

وتجدر الاشارة الى أن امكانيات الحصول على المصادر التمويلية الاجنبية غير كافية في الدول العربية نظرا لعدم توافر أو لعدم نضوج الاحواق المالية والائتمانية بها .

وبأما ما كان الامر فالتا نورد فيها يأتي الاعتبارات الواجب أخذها في الحساب عند تقدير أنضلية اعتماد المشروعات التجارية العربية المستهدفة للتمويل على المصادر التمويلية الداخلية أو الاجنبية .

(ا) هيكل رأس مال المشروع الذي يشكل على أساس نسبة الاسهم والسندات والاحتياطيات والخصصات المختلفة كما يتوقف على عائد رأس المال . ويؤثر تكوين رأس المال على تكلفة الاموال الخاصة بمحقوق حاملي الاسهم بمعنى أن زيادة هذه الاخيرة تولد من زيادة عنصر المخاطرة للاسهم المتداوله في حالة ارتفاع نسبة القروض . كذلك فان علاقة رأس المال بتكلفته تتأثر بما قد تتيحه السندات المصدرة من معاملة ضريبية تمييزية . وتؤثر نسبة الارباح المتحققة في المشروع وسياسة توزيعها على حجم رؤوس الاموال التي يحتاجها المشروع .

(ب) طلب المشروع على رأس المال - وهو يتوقف على مدى الفرص الاستثمارية المتاحة وعلى امكانيات المنافسة الهائلة للمشروع وعلى هيكل رأس المال .

ويمكن تقدير الاحتياجات الرأس مالية للمشروع على أساس حساب الموارد المالية التي يحتاج اليها المشروع وعلى حساب ربحية المشروعات الاستثمارية وكذلك على أساس ترتيبها امتدادا الى مآته من عوائد .

(ج) تكلفة رأس المال - وهذه تتأثر بتأثير تحديدها عوامل كثيرة منها حجم الاصدار وسياسة الادخار واعادة الاستثمار التي يتبعها المشروع وحالة السوق في تاريخ الاصدار وامكانيات الاكتتاب فيها بقدر من اصدار .

ومن الخير أن تشير بهذه المناسبة إلى أنه يمكن بيان المركز المالي للمشروعات التجارية العربية إذا ما عرضناه في صورة جداول للوارد والاستخدامات توضح مصادر الدخرات ووجهاتها النهائية في ثلاث مستويات يبينها التالي :

للمستوى الأول الذي يتحقق عند الصعيد القومى العربى وذلك بفرش توضيح حركة
للوارد والملاقات التالية للتداخلة بين مختلف قطاعات الاقتصاد القومى . وهذا للمستوى
بمخدم تحليل برامج وخطط تنمية الاقتصادية العربية .

كذلك فانه يمكن تجميع البيانات التوه عنها عند مستوى أدنى بحيث يوضح حركة
الموارد لقبول الأنشطة الاقتصادية المختلفة فى الدول العربية . وهذا التصور يساعد على
اعطاء فكرة أولية من المشروعات العربية .

هذا فضلا عن أنه يمكن تصور بيانات المصادر والاستخدامات على مستوى الوحدات
الاقتصادية الصغيرة فى البلاد العربية لاجل إتساع كيدية تخطيطها لتمويل المشروعات وهى
الدراسة . وهذا الضرب من التصور يوضح العملية التمويلية للمشروعات بالدول العربية
أبان مرحلتى التشييد والتشغيل معا .

أما بالنسبة إلى جداول الموارد والاستخدامات خلال فترة التشييد والآنف الاشارة إليها
(رقم ١) فان بياناتها تستبقى من قائمة الاستثمارات ومن الموارد
المالية المقترح استخدامها ويجب أن تغطى كل الفترة التى تقام خلالها الاستثمارات .

وفى يتعلق بجدول الموارد والاستخدامات (رقم ٢) خلال فترة التشييد فانه يتم
بمات جديدة وذلك بالنظر الى أن الموارد تتكون فى هذه المرحلة من الدخل من
المبيعات من السلع والخدمات التى ينتجها المشروع كما أن الاستخدامات تتضمن تكاليف
التشغيل . وتتمد البيانات الأساسية اللازمة لاعداد الجدول المذكور من ميزانية الدخل
والانفاق .

ويميز الجدول الخامس بفترة التشغيل بانه يقتضى أثر التطور المتوقع للمشروع الى
الحد الذى يبلغ فيه طاقته العادية و(أو) ينهى فيها خدمة ديونه الطويلة الأجل ويستهدف
هذا التصور إقامة الدليل على أن المشروع يملك من امكانيات تهيئة ما يساعده على
الوفاء بديونه فضلا عن إثبات الهيكل المالى السليم للمشروع .

وتوافر الجداول للتشغيل كثير من الزاياتها توضيح التركيب، المترن للاصول والحصول
الجزارية من سنة إلى سنة أخرى وتيسير استخدام حساب بعض المقاولات الهامة لاجل
الاستقرار المالى وبيان مواقيت احتياج لتشغيل المشروع الى القروض واسهام رأس المال
ومقدوى النوعين وكذلك اوضح الاعتقاد على النقدية المتاحة وليس على الارباح فضلا عن
الحساب السنوى وذلك على الأقل خلال انتقال المشروع من فترة الحسارة والمجزز النقدى
الى أن يسترد خسائره ثم يبالغ أخيرا مرحلة التشغيل المادى وحيث يمكن فى هذه الحالة
توضيح الموارد الاضافية اللازمة سنويا . اسنف إلى ما تقدم ما يؤدى اليه جدول لتشغيل
الذى نعرضه للاستخدام فى البلاد العربية من بيان رأس المال العامل ونموه وذلك بالنسبة
إلى لتشغيل المشروع وحيث تقابل نسبة الديون الطويلة الاجل ورأس المال - الذى
سيضاف إلى الموارد لتشكيل رأس المال العامل - بأصول جارية فى جانب الاستخدامات .

هذا ويمكن أن تصور جدولا يوجد الموارد واستخدامات المشروع خلال فترة
التشييد والتشغيل (رقم ٣) لاجل استخدام فى المشروعات الاستثمارية العربية .

وساعد هذا الجدول على ايراز ما يأتى :

١ - برنامج العمل لتشييد للمشروع ، ما يتخلص فى استخدامات الموارد خلال
فترة التشغيل .

٢ - ميزانية الدخل والاعاقى .

٣ - قائمة ومقدار الاستثمارات الثابتة .

٤ - طريقة توحيد وتركيب رأس المال المتداولة .

٥ - تطور المركز المالى للمشروع وذلك بواسطة المعاملات الممكن صاحبها بتقدير
حساباته سنوية مستقلة للمشروع توضح التغيرات فى رأس المال الاسلى وفى القروض
الطويلة والمتوسطة الاجل .

٦ - تصوير الفرق بين اللورد والاستخدامات في مسودة بند موفرنه يكفى لخدمة القروض الطويلة والمتوسطة الاجل .

إما بالنسبة إلى التحويل الأمثل للمشروعات الاستثمارية العربية الحكومية فالتأثير إلى أن مشكلة الحصول على الموارد الاستثمارية وتخصيصها لها يرتبط ارتباطا وثيقا بالسياسة المالية العربية من ناحية وبأهداف البرامج الاستثمارية العربية من ناحية أخرى.

ولقد تنمذ الاجهزة المالية للمشروعات للنمو عنها على مساهمات خطط وبرامج التقنية الاقتصادية التي تحول بواسطة القروض الخاصة أو الائتمان فضلا عن الضرائب أو تعتمد على ما تتلقاه من اعانات مباشرة من القرارات الحكومية العربية .

كذلك فإنه يمكن التكون في تحويل المشروعات رهن الحديث إلى أرباح المشروعات المملوكة للحكومة أو إلى رفع أسعار خدمات ومشروعات النافع العامة أو غير ذلك من الإيرادات القومية .

مبلغ القول إن عدد وأنواع المصادر المالية التي يعتمد عليها في تحويل المشروعات المذكورة على الأوضاع التنظيمية وعلى طبيعة السياسات المالية الحكومية العربية .

ومجدر بنا أن نوضح أن التمويل المالي للمشروعات الاستثمارية العربية للمثل يستند إلى هامش السلامة وإلى حدود الضمان المالي .

ويمكن أن تلخص هذه الحدود في صورة التدفقات النقدية .

نحسب هذه التدفقات - كجزء من التمويل المالي - على أساس مراجعة رأس المال - التكلفة وتقدرات .

جست حول رقم ١

مصادر واستخدامات للوارد المالية

في فترة إنشاء المشروع

الاستخدامات	الوارد
الأرض	أولاً - للوارد الداخلية =
التجهيزات، والمعدات	(أ) للشروعات غير للوزعة
الأعمال التكيفية	(ب) الاحتياطات (الاستهلاكات
تكاليف البحوث	وغيرها)
التنظيم والبراءات والبنود غير المعينة	(ج) ميزانية السنة السابعة
	ثانياً - للوارد الأجنبية :
	١ - مساهمات رأس المال :
	(أ) ذخيرة رأس المال التفضيه
	و (أو) قلم
	(ب) الوسائل الأخرى
	٢ - السلف الطوية والمتوسطة
	والتقصيرة الأجل
	(أ) السندات
	(ب) بنوك الاستثمار وشركات التأمين
	(ج) أخرى
حجم الاستخدامات	حجم للوارد

جدول رقم ٢ :

مصادر واستخدامات الم شروع

خلال التشنيل

الموارد	الاستخدامات
١ - مبيعات	١ - تكاليف الانتاج
٢ - الاعانات والموارد الاخرى	٢ - الفائدة على القروض القصيرة الاجل
٣ - ميزانية السنة السابقة	٣ - خدمة الديون الطويلة الاجل (الاستهلاك والفائدة)
	٤ - الضرائب .
	(أ) الأرض والمبيعات .
	(ب) الدخل والارباح .
	الفوائد الواجبة الدفع .
	الفرق بين الموارد والاستخدامات
	الاستهلاكات وغيرها من الاخطايات
	المادة المدفوعة لاخرى التدمير
	الارباح بما للميزانية المقدرة للتدمير

جدول رقم ٣

الجدول الموحد لوارد واستخدامات المشروع

خلال فترة التشييد والتشغيل

الاستخدامات	الموارد
١ - الاستثمارات الثابتة	١ - رأس المال
٢ - الأصول الجارية :	٢ - السلف الطويلة والمتوسطة الاجل
(أ) زيادة الموجودات	٣ - السلف القصيرة الاجل :
(ب) زيادة الحسابات القابلة للدفع	(أ) المصارف
٣ - تكاليف الانتاج (بادخال الضريبة	(ب) الممولون
على الأرض والفائدة على السلف	٤ - المبيعات
القصيرة الاجل وباستثناء الاستهلاك	٥ - ميزانية السنة السابقة
والفائدة على السلف الطويلة الاجل)	
٤ - خدمة القروض قصيرة الاجل	
٥ - الضريبة على الدخل	
حجم الاستخدامات	حجم الوارد

الأرباح التي تم التوصل إليها في عملية التمويل . فعملون تقدير التبدلات النقدية للمشروعات العربية في الحكم على ما إذا كانت الترتيبات المالية للقسيحة ستوفر التدفد الكافية التي سيحتاج إليها خلال فترة التشيد فضلا عن البائع النقدية الضرورية لرأس المال الإبتدائي عند بداية هذه الفترة ، وإذا لم تكشف التقديرات من كدابة هذه الوارد النقدية اللازمة في الوقت المناسب لمواجهة الاحتياجات للتمينة فإن الأمر يقتضى تعديل الخطط المالية المصرية على نحو يؤدي إلى إتاحة البائع النقدية الضرورية لإستكمال للمشروعات .

وقد يمكن إجراء تقويم مالي مبدئي للمشروعات العربية بمقارنة النسب الثبوتية على التقديرات الأولية بنظيراتها في للمشروعات العربية الأخرى العاملة والنظيرة ولا سيما المحلية منها . وتعتبر نسبة العائد إلى دوران رأس المال العامل مقياسا هاما لكفاية العائد .

ونرى كذلك أن مثالية تحويل للمشروعات الإستثمارية العربية يقوم كذلك على أساس تقدير هياكلها المالية حيث أنه يساعد على الكشف عن الجوانب المختلفة الى التفسير لسبب يكون للشروع قابلا للتمويل .

ولسبب يكون للشروع سائما وصالحا للتمويل من وجهة نظر القرض فإنه يجب أن يسهم القائمون به في هيكله المالي بجانب هام بشكل عادة الجانب الأكبر من التكاليف السكبية بما في ذلك تكافة الأصول الثابتة وصافي رأس المال العامل ١٠٪ أنه يجب أن يتحقق الإرتباط الكامل بين للشروع وأصحابه من خلال مساهمتهم المالية الفعالة فيه بما يؤكد توافر أكبر حافزاً لديهم للعمل على إنجازه . هذا فضلا عن أن للشروع الذي يتحمل بدين كبير ينوء كاهله بسبب ثقل من الفوائد والمسايط سداد الدين .

ويمكن القول بأن نسبة مديونية (الدين إلى رأس المال) :١ تعتبر موازنة في البلاد العربية بصفة عامة من وجهة نظر القرضين وذلك إذا ما كانت الجوانب الأخرى للشروع سليمة وانتفت صفة خطورته ، ومما يكن من أمر فإن نسبة الدين الى رأس المال شأنها شأن سائر النسبة المالية الأخرى يتوجب تطبيقها على ضوء الظروف والملابسة لكل حالة

وفي كل مشروع بحيث تؤخذ في الحساب في هذا الصدد اعتبارات هامة كطبيعة المشروع ودرجة المخاطرة المتضمنة فيه .

ولا ننس الإشارة إلى ما يتعين إجراؤه عند تقييم المراكز التالية للمشروعات الاستثنائية العربية من ملاحظة نسبة الأصول الجارية الى الالتزامات الجارية .

الادارة — سبق ان المنا الى الأهمية البالغة لموضوع الادارة كركن هام في المشروعات الاستثنائية المتلى . ونضيف هنا ان موضوع التنظيم والتشييد والتشغيل المستقبلي للمشروعات الاستثنائية العربية يشكل أهمية كبيرة للمخططين وذلك بالنظر إلى ما قد ينشأ خلال مراحل انشائها من مشاكل هامة تؤثر على المراحل المتلاحقة . ونرى الإشارة إلى أنه يجب أن ينص في المشروعات الاستثنائية العربية على نوعها وعلى الإجراءات القانونية الخاصة بإصدار السندات وغير ذلك . ويتمين اقتران ذلك بمسودات مشروعات القوانين التي تقتضيها مختلف الاشكال والمياكل القانونية الخاصة بها .

ويتوجب أن يتضمن المشروع دراسة للإطار الفني والاداري العام : ولعله من الخير وضع تعريف مسبق للإطار التنظيمي العام خلال مرحلتى الدراسة والتشغيل الأمر الذى يختلف فيما بين مشروع ومشروع آخر .

ولقد تم الموافقة على بعض المشروعات في البلاد العربية على أساس دراسات تمهيدية خالية من التفاصيل والمحددات . ومن ثم فانه يتوجب في هذه الحالة أن تقرر المرحلة الانتقالية والتنظيمية برسم الخطوط العريضة لجوانب التنظيم وتلقى وعقد القروض :

ويتفق تيسير مهام المرحلة الأولى للتشييد لو أنه يتقرر في المشروع الأسلوب والميار اللذان ينظم على أساسهما إجراءات طلب القروض المالية .

ويلاحظ أن تمويل المشروعات العربية في القطاعات الحكومية يرتبط بالإجراءات الادارية لتنظيم الأمر الذى يستوجب تقدير كلا الجانبين وتحديد العلاقات الادارية المناسبة .

وجدير بالذكر أن حجم الوارد التالية للمفاعة قد يعوقف على المسائل الادارية المتعلقة
باجراءات وموافقة للزيارات الحكومية وللركزية وعلى اجراءات إصدار السندات
للديون الأجنبية وكذلك على عمليات الائتان الخاصة بالبنك لاركزي أو بالبنوك عموما
وفي جميع هذه الحالات تتوقف سرعة مناقشة وحل للشاكل على دقة ودراسة المرحلة
الأولية للمشروع . ومهما يكن من أمر عدم التبصر بهذه الشاكل مستقبلا الا أنه
يمكن على الأقل الاشارة إليها وإبرازها ووضع مؤشرات لها عند تصميم برامج
العمل في المشروعات .

ويجب أن تتمتع مشروعات القطاع العام في البلاد العربية بمرحلة إدارية ومالية
عائلة لمشروعات القطاع الخاص بحيث يتسنى لها أن تتواءم مع الطوارئ التي قد تشتجر
أبان التشييد والتشغيل كما يتطلب وضع إجراءات مناسبة تؤخذ في الاعتبار خلال مرحلة
الدراسة والإعداد للمشروع .

ولعله من أهم العوامل للمساعدة على التوصل إلى مثالية للمشروعات الاستثنائية في
البلاد العربية أن نختار لها خلال مرحلة التنظيم والتنفيذ هيئة إدارية ذات كفاءة
مناسبة .

وفي مجال بحثنا لوسائل إقامة للمشروعات الاستثنائية المثلى بالبلاد العربية نصعد
بالتأري إلى ما سبق أن سجلناه في الباب الاول من أهميه ضرورة إقامة أنظمة
سعرية ذات كفاءة مناسبة .

وعن الأنظمة السعريه المثلى لخدمة للمشروعات الاستثنائية المثلى بالبلاد العربية نقول :

نرى أن نقطة الانطلاق لتصميم أنظمة سعريه مثالية في الدول العربية تتمثل أولاً في
القياسات للتجارة في وجه الأنظمة السعريه العربية الراهنه والتي تشخص فيما تقرر من
مكافآت للأفراد وقتاً لندرة الموارد التي يمتلكونها دون استطراد توزيع الندرة الامر
بأن من مقومات الكفاءة الاقتصادية .

كذلك فإن القياسات النزه عنها تتمكن في عجز الاجهزة السوقية عن توجيه الموارد

الانتاجية الوجهة المحقة للمصالح الاقتصادية الاجتماعية العامة اكتفاء بتحقيق للمصالح الخاصة للمنتجين (باستثناء الاقتصاديات العربية الاشتراكية) .

ومن ثم فإنه ينبغي على الحكومات العربية إتساع للنريات الاستثمارية ضربية أو مالية وإقامتها للاستثمارات الهامة المتعلقة بمصالح الاقتصاد القومى في صورة رأس المال الاجتماعى .

ويتدرج في هذا اللقام كذلك تعديل مستويات أسعار بعض السلع والخدمات تحقيقاً لمعادلة سعرية وعدالة توزيعية أفضل الأمر الذى يحدث عندما تنخفض أسعار بعض للنتجات وبالتالي تتدفق دخول منتجها بالنسبة إلى دخول غيرهم مما يدفع الدولة إلى التدخل في تسير للنتجات على نحو تعيد معه التوازن الداخلى .

وإيما كان أمر التدخل السابق ذكره لاستحداث مقومات كفاءة جهاز الاسعار فإنه حينئذ يتم في الوظيفة السعرية توزيع الدخل يكون على حساب عدم كفاءة الانتاج أو يؤدى الى سوء الاستخدام الموارد وللنتجات مما ينتهى إلى نتائج متناقضة بالنسبة إلى أهداف الكفاءة الاقتصادية

وقد يكون من الخير ان تتدخل الحكومات العربية في تحديد اثمان مستلزمات الانتاج للمشروعات الاستثمارية المثلى (مما سبق ذكر مواصفاتها) مع تحديد اثمان بيع منتجاتها وكذلك أسعار الفوائد والضرائب بالنسبة إليها على النحو الذى يزيد الطلب عليها إلى الحد المرغوب .

والخير كله في أن يكون التدخل شاملاً في الأجهزة السعرية العربية على النحو الكفيل بتدقيقها بحيث يكون الطلب معادلاً للعرض بالنسبة إلى كل سلعة وكل خدعة وكل عامل انتاجى وذلك في كل لحظة بحيث تكون الأسعار في كل مكان معادلة للتكاليف الإضافية لانتاج وحدة إضافية من السلعة . ويتوجب في هذا الصدد ضرورة تحديد الأسعار بحيث تحمل العرض والطلب متوازنين . ويكون تحديد الأسعار بحيث لتفسير مساوية أو أعلى الأقل متناسبة مع التكاليف الإضافية للوحدة الأخيرة المنتجة .

